

## الكتاب: النحو الوافي 4

### المسألة 164: تمييز العدد 1

العدد لفظ مبهم، أي: لا يوضح بنفسه المراد منه، ولا يعين نوع مدلوله ومعدوده؛ فمن يسمع كلمة: ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة ... أو غيرها من ألفاظ العدد لا يمكن أن يدرك النوع المقصود من هذا العدد، ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثيرة المحتملة؛ أهو ثلاثة كتب، أم أفلام، أم أيامن أم دراهم، أم دنانير، أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى ... ، فلو قلنا: ثلاثة كتب، أو أربعة أيام، أو خمسة شهور ... أو ... ، لزال الإبهام وانكشف الغموض عن مدلول العدد، وصار المراد واضحاً؛ بفضل الكلمة التي جاءت؛ فبينت نوعه، وميزته من غيره، أي: أنها عينت المعدود بعد أن كان مبهماً مجهولاً؛ ولذا يسميها النحاة: "تمييز العدد" -سواء أكانت منصوبة أم مجرورة، على التفصيل الذي سنعرفه- وهذا معنى قولهم: العدد مبهم يزيل إبهامه التمييز، "أي: المعدود". ولهذا التمييز أحكام؛ تختلف باختلاف أقسام العدد:

أ- فالأعداد المفردة<sup>2</sup> التي عرفناها ثلاثة أنواع:

نوع لا يستعمل -في الأغلب- مع تمييز له وهو واحد، واثنان؛ فلا يقال: جاء واحد ضيف، ولا أقبل اثنا ضيفين؛ ولا نحو هذا؛ لأن ذكر التمييز "ضيف ... ضيفين ... " مباشرة يغني عن ذكر العدد قبله، إذ يبين النوع مع الدلالة على الوحدة، أو على الزوجية المحددة باثنين؛ فلا حاجة إلى العدد

- 
- 1 "ملاحظة": إذا ورد في النحو كلمة: "تمييز" من غير قيد كان المراد -في الأغلب- التمييز المنصوب مطلقاً -للعدد أو لغير العدد- أما التمييز غير المنصوب كالذي هنا في باب العدد فلا يذكر -في الأغلب- إلا مقيداً بالجر، فيقال تمييز مجرور.
  - 2 وهي التي قد تسمى: "مضافة" على اعتبار أن أكثرها مضاف؛ وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما، وما ألحق بها مثل كلمتي: مائة وألف، وبضع وبضعة؛ طبقاً للبيان السابق عنهما في رقم 4 من هامش ص 518 دون العددين: 1 و2 مما سبقت له الإشارة في رقم 2 من هامش ص 518، والتسمية غير دقيقة.

قبله، ولا فائدة منه. وقد يضاف هذا النوع لغرض آخر سنعرفه<sup>1</sup>.

ونوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافة؛ وهو لفظ: مئة، وألف، ومثناها، وجمعهما.  
"فالمراد هو: جنس المائة والألف" 2 ومن الأمثلة قوله تعالى: {مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ} - يبلغ ارتفاع هرم الجيزة الأكبر نحو مائتي ذراع- 3 وكقولهم عند رؤية أشباح بعيدة: هذه مئو رجل، أو مئات رجل وقوله تعالى: {وَإِنْ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ} حراس المدينة ألفا حارس، وجيشها تسعة آلاف جندي.

ولا يصح الفصل بين هذا النوع وتمييزه في حالة الاختيار.

ونوع يحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة، متصل به -أيضا- ويكون في الأغلب جمع تكسير للقلعة<sup>4</sup>، وهذا النوع هو: "ثلاثة، وعشرة، وما بينهما، وكذا كلمة: بضع وبضعة الملحقين به" -طبقات لما تقدم 5 عنهما- نحو: الصيف ثلاثة أشهر، فضيت خمسة أيام في الريف، وقوله تعالى: {وَأَمَّا عَادٌ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ، سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا} 6، 7 ... و ... فالأصل في تمييز هذا النوع من العدد المفرد أن يستوفي أربعة أمور مجتمعة؛ هي: أن يكون جمعا، للتكسير، مفيدا للقلعة، مجرورا بالإضافة المباشرة "أي: الخالية من الفصل"، وكل واحد من هذه الأربعة يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل:

1- فأما كون التمييز جمعا فهو الأعم الأغلب، ليتطابق المعدود والعدد في

---

1 في "أ" من ص 532. وانظر ص 552.

2 انظر ما يتصل بها في "ب" ص 533.

3 أي: نحو "136 مترا" بعد النقص الذي أصاب قمته. ويقدر، بنحو: سبعة أمتار.

4 جمع التكسير - كما سيأتي في ص 627- نوعان: جمع تكسير للقلعة، وهو ما كان دالا على أفراد لا تقل عن ثلاثة، ولا تزيد على عشرة. وله أوزان خاصة، منها: "أفعلة، وأفعال، وفعلة وأفعل". نحو: أجهزة، وأنهار، وصبية، وأعين. وجمع تكسير للكثرة ويدل على عدد لا يقل عن ثلاثة، وقد يزيد على العشرة، بالإيضاح الذي سيجيء في بابه - ص 625 م 172- وأوزانه كثيرة ...

5 في رقم 4 من هامش ص 518.

6 صرصر: شديدة الصوت، أو شديدة البرد.

7 حسومًا: متتابعة.

الدلالة على التعدد الكثير، ويجب - في الأغلب - إضافة العدد إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ: "مائة" 1، نحو: ثلاثمائة رجل - أربعمائة كتاب - خمسمئة قلم ... ، أو كان العدد مضافا إلى مستحقه ملكا أو انتسابا على حالة من الحالات؛ فتكون الإضافة لبيان أن العدد مملوك للمضاف إليه، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو النسبة التي تستفاد من الإضافة 2؛ نحو: هذه خمسة محمود، وتلك سبعة علي.. فقد تعرف المضاف هنا بالمضاف إليه، وتميز به؛ فلا يحتاج إلى تمييز، ولهذا لا يعتبر المضاف هنا إليه المذكور تمييزا؛ لأن العدد استغنى عن التمييز، واحتاج لمضاف إليه يحقق غرضا آخر.

وقد يغني عن الجمع ما يدل على الجمعية، ولو لم يسم جمعا في اصطلاح النحاة؛ وإنما يسمونه: "اسم جمع"؛ كقوم، ورهط 3، وغيرهما من أسماء الجموع؛ وكنحل وبقر، وغيرهما مما يسمونه: "اسم الجنس الجمعي". والغالب في هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف "من" مع ظهوره في الكلام، نحو: ثلاثة من القوم فازوا، وأربعة من الرهط تقدموا، وخمس من النحل جمعت العسل، وستة من البقرة جلبت الغنى لصاحبها، أما جرهما بالإضافة فالأحسن - مع صحة القياس - الاقتصار فيه على المسموع، ومنه قوله تعالى: {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ} . وقوله عليه السلام: "ليس فيما دون خمس ذود 4 صدقة" 5.

2- وأما كونه للتكسير فهو الأكثر ورودا في الكلام الفصيح، ويجوز أن يكون جمعا للتصحيح 6 مناسبا، إذا لم يكن للكلمة جمع مستعمل للتكسير؛ نحو: خمس صلوات، وسبع سنين، أو كان لها جمع تكسير مستعمل ولكن يعدل عنه إلى التصحيح لجاورته ما أهمل تكسيه في الكلام؛ نحو: سبع سنبلات؛

1 انظر ما يختص بطريقة كتابة "مائة" في رقم 3 من هامش ص 518.

2 كما سيجيء في الزيادة ص 532 وص 552.

3 عدد من الرجال - خاصة - لا يزيد على عشرة في الغالب، وهو اسم جمع "واسم الجمع: لا واحد له من لفظه، مع دلالة على معنى الجمع".

4 الذود: مؤنث، وهو عدد من الإبل لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد على عشرة. ولفظه اسم جمع، لا يجيء منه واحد - كما سبق في 3.

5 انظر "ج" من ص 542.

6 هو جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم.

فإنه مجاور في الآية الكرمة سبع بقرات، في قوله تعالى: {وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ} 1، فقال لمراعاة التنسيق: "سبع سنبلات"، بدل "سنابل"؛ لمناسبة: "بقرات" التي ترك جمع تكسيروها في الآية. أو يكون لها جمع تكسير ولكنه قليل الاستعمال، نحو: ثلاث سعادات 2، فهو أحسن، من ثلاث سعادد 2.

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يقع جمع التصحيح المشتق تمييزا للعدد في مثل: هنا ثلاثة صالحين، وأربعة زاهدين؛ بالإضافة. والأحسن عدم الإضافة، وإعراب هذا الجمع نعتا، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة؛ بشرط إدخال التغير اللازم على الجملة؛ لصحة كل إعراب؛ وبذا يسلم من الضعف.

ومع أن مدلول جمع التكسير الذي للقلة هو مدلول جمعي التصحيح عند سيويه 3 نجد كثرة النحاة لا ترتضي التمييز بجمعي التصحيح.

3- وأما أنه للقلة فمراعاة للمأثور الأفصح الذي يدل على أن الكلمة التي لها جمعان جمع كثرة وجمع قلة يكون تمييز العدد بجمع قلتها هو الأعم الأغلب، فإن لم يوجد لها إلا جمع كثرة صح التمييز به بغير ضعف.

4- وأما جره بالإضافة فهو الأعم الأكثر أيضا، ويحدث تخفيفا في العدد بحذف التنوين منه؛ لإضافته. ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل له بين المتضايقين 4.

وإنما يجب جر التمييز بشرط تأخره وإعرابه تمييزا. فلو تقدم التمييز على العدد لوجب إعراب التمييز على حسب حاجة الجملة، وإعراب العدد نعتا مؤولا له 5،

1 عجاف: نحيفات، هزيلات. "المفرد: أعجف، وعجفاء، يقال ثور أعجف، وثيران عجاف، وبقرة عجفاء، وبقرات عجاف".

2 و 2 جمع سعاد، علم لمؤنثة.

3 في ص 627 و 631 ما يوضح الحكم ويفصله.

4 سبق بيانه في آخر باب الإضافة "ج 3".

5 يؤول النعت هنا لجمود. ويجوز إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المعنى عليهما. دون النعت "كما سيجيء في رقم 1 من هامش ص 546".

هذا، وقد سبق في باب: "النعته" ج3 م114 عند الكلام على تقسيم النعت باعتبار لفظه" بيان الألفاظ الجامدة التي يصح وقوعها نعتا، ومنها: "لفظ العدد" وتفصيل الكلام عليه.

(528/4)

ففي مثل: عندي ثلاثة كتب؛ -بجر "كتب"، بالإضافة- نقول: عندي كتب ثلاثة يرفعها. ولو تأخر وأريد لداع معنوي إعرابه عطف بيان إن كان جامدا -كالأغلب في عطف البيان- أو نعتا مؤولا بالمشتق أيضا، لوجب أن يكون تابعا في إعرابه للعدد؛ نحو: عند ثلاثة أثواب، فأثواب: عطف بيان، أو نعت مؤول بمعنى: مسماة بأثواب. هذا، ويصح في الأعداد المفردة "3 و10 وما بينهما"؛ أن تضاف إلى ضمير المعدود، ولا تحتاج لغيره، نحو: مررت بالأصدقاء ثلاثتهم ... أو: خمستهم ... أو: سبعتهم ... ينصب العدد على الحال المؤولة؛ أي: مثلنا إياهم، أو: خمسا، أو: مسبعا ... وهكذا. ويجوز إتباع العدد لما قبله؛ فلا يعرب حالا، وإنما يعرب توكيدا معنويا؛ بمعنى: جميعهم، مع ضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد<sup>1</sup>. والصحيح أن هذا ليس مقصورا على الأعداد المفردة؛ بل يسري على المركبة أيضا -كما سيجيء- نحو: جاء القوم خمسة عشر هم، بالبناء على فتح الجزأين في محل رفع هنا أو في محل غير الرفع في تركيب آخر، على حسب المؤكد. وجدير بالملاحظة أن العامل في التمييز المجرور بالإضافة هو العدد المبهم "أي: المضاف" الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه، ولا بد من تقديم هذا العامل على تمييز المجرور.

ب- وباقي أقسام العدد "وهو: المركب، والعقود الاصطلاحية، والمعطوف، وكذا ما ألحق بالمركب والمعطوف عليه من كلمتي: بضع وبضعة"2 يحتاج إلى تمييز3 مفرد، منصوب غير مفصول من العدد بفاصل، نحو: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} ، {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا} ، {إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ} 3، {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّى

---

1 سبقت الإشارة لهذا الحكم في ج2 باب: الحال م84 ص297 وفي ج3 باب التوكيد

م116 ص413.

2 طبقا للبيان الذي سبق في رقم 4 من هامش ص518.

3 و3 وقد يستغنى عن التمييز مطلقا لداع بلاغي - كما هنا، وكما سيجيء في ص532 و552.

(529/4)

إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً } ، قال أحد الشعراء: هاجني منظر شائق؛ فلم أغادر مكاني حتى فاض خاطري بخمسة وأربعين بيتا في وصفه، لم أقض فيها أكثر من ضحوة. وأزعجني نعي صديق لي، فأنهمر لساني برثائه، وأنشأت قصيدة بلغت اثنين وخمسين بيتا لم أقطع فيها أكثر من بضع ساعات، ثم أكملتها بعد ذلك تسعة وسبعين بيتا ... ولا بد في جميع حالات التمييز المنصوب أن يتأخر عن عامله الفعل أو ما يشبهه. وقد أشرنا -قريبا- إلى أنه يجوز في العدد المركب ما جاز في العدد المفرد من الإضافة لضمير المعداد ... بالتفصيل السالف.

"ملاحظ" إذا نعت تمييز العدد المركب، أو تمييز العقد، أو تمييز المعطوف، جاز في هذا النعت أن يكون مفردا؛ مراعاة للفظ المنعوت "وهو التمييز" وجاز أن يكون جمعا؛ مراعاة لمعناه الذي يراد به اسم العدد، نحو: هنا أربعة عشر خبيرا عالما، أو علماء - وعشرون طالبا ذكيا، أو أذكيا - وخمس وعشرون كاتباً ماهرا، أو مهرة ... ، وهكذا<sup>1</sup>. ومراعاة اللفظ أكثر. ومثل النعت غيره من بقية

1 في هذا الحكم تفصيل يشوبه غموض تنطوي عليه المراجع المتداولة، ونكتفي هنا ببعضها:

أ- من أمثلته ما جاء في الأشموني، ونصه: "يجوز في نعت هذا التمييز منهما وهنا يقول الصبان: "أي: من المركب وعشرين وبابه. وقضيته: أن تمييز غيرهما لا يجوز في نعته مراعاة المعنى" ... مراعاة اللفظ؛ نحو: عندي أحد عشر درهما ظاهريا، وعشرون دينارا ناريا، ومراعاة المعنى؛ فنقول: ظاهرة وناصرية، ومنه:

فيها اثنتان وأربعون حلوة ... سودا كخافية الغرب الأسحم

..... ا. هـ. ....

ففي الحكم السابق تقييد للمنعوت بأنه تمييز للعدد المركب، وعشرين وبابه.. وليس فيه

تقييد الجمع بأنه للتكسير أو للمذكر السالم.

ب- في حين يقول الرضي "ج2 ص125" إذا وصفت المميز جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى؛ نحو: ثلاثون رجلا ظريفا وظرفاء، ومائة رجل طويل وطال. وقول الشاعر:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة ... سودا كخافية الغراب الأسحم  
فأمثلته التي عرضها اشتملت على نوع من الأعداد ليس بالمركب ولا العشرين وبابه؛  
فقد اشتملت على مائة، نعم لم يصرح بنوع الجمع ولكن المثال اقتصر على جمع  
التكسير.

ج- ويقول الهمع "ج1 ص254 باب "التمييز" ما نصه: "إذا جيء بنعت مفرد أو جمع  
تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد؛ نحو: عندي عشرون رجلا صالحا، أو  
صالح، وعشرون رجلا كراما أو كرام. فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد؛ نحو:  
عشرون رجلا صالحون". ا. هـ.

فبأي هذا الآراء نأخذ؟ لعل الأنسب الأخذ بما جاء في الهمع وفي كلام الرضي لأن  
رأيهما مردد في بعض المراجع الأخرى التي لم نذكرها. ولا مانع هنا من وصف الجمع  
الذي لا يعقل بالمفرد المؤنث.

(530/4)

## التوابع 1.

فملخص الكلام على العدد من ناحية تمييزه هو -في الأغلب:  
"واحد واثنان: لا يحتاجان لتمييز"، "ثلاثة وعشرة وما بينهما، وكذا بضع وبضعة، تحتاج  
لجمع تكسير، للقلّة، مجرور بالإضافة، وقد تضاف لضمير المعدود"، "جنس المائة  
والألف: يحتاج إلى مفرد مجرور"، "ما عدا ذلك؛ يحتاج لمفرد منصوب..". 2.

1 كما سيجيء في "ب" من ص533.

2 في تأنيث العدد المركب يقول ابن مالك:

وأحد اذكر وصلنه بعشر ... مركبا، قاصد معدود ذكر-4

وقل لدى التأنيث إحدى عشره ... والشين فيها عن تميم كسره-5

يريد: أن "عشرة" إذا ركبت مع "إحدى" وجب مطابقة "العشرة" لها في التأنيث، وأن

"عشرة" المؤنثة، تسكن "شبهها" في أشهر اللغات، وتتميز تحيز الكسر أيضا. ثم أراد أن يبين عموم الحكم الخاص "بعشرة" من ناحية تأنيثها مطابقة للمعدود، وأن هذا ليس مقصورا على "إحدى" فقال:

ومع غير أحد وإحدى ... ما معهما فعلت، فافعل قصدا-6  
"الفاء التي في صدر "افعل" زائدة". والتقدير: وافعل قصدا مع غير أحد وإحدى ما فعلت معهما، حيث أنثت عشرة مع "إحدى" المؤنثة، وذكرتها مع "أحد" المذكر.. أي:  
راع المطابقة في التذكير والتأنيث مع غيرهما من الأعداد التي تتركب مع العشرة كما راعيته مع: "أحد وإحدى" وزاد الأمر إيضاحا بالنص عليه مع ثلاثة وتسعة وما بينهما؛ فقال:

ولثلاثة وتسعة وما ... بينهما إن ركبا ما قدما-7  
وبالنص عليه أيضا في اثني واثني حيث يقول:  
وأول عشرة اثني، وعشرا ... اثني إذا أنثى تشا، أو ذكرا-8  
يريد: أتبع المؤنثة "أي: اذكر بعدها" كلمة: "عشرة" المؤنثة. واذكر كلمة: "عشر"  
المذكورة =

(531/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- قد يضاف العدد "المفرد" إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود، ولحقيقته الذاتية؛ فيضاف إلى مستحق المعدود "ومن المفرد: واحد، ومؤنثه: واحدة وحادية، وإحدى ... ومنه: اثنان، ومؤنثه: ثنتان واثنان، ومنه ثلاثة وعشرة وما بينهما. ويلحق به جنس المائة والألف ... " لعدم الحاجة إلى ذكر التمييز استغناء عنه، وطلبا لمضاف إليه يحقق غرضا لا يحققه التمييز، هو الدلالة على أن العدد مملوك أو منتسب للمضاف إليه، أو مرتبط به بنوع من أنواع الصلة والارتباط التي تحدثها الإضافة الجديدة، والتي لا تبين نوعا، ولا ذاتا1، وإنما تبين استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق2 ومن الأمثلة: واحد قومه من لا يعول في الدنيا على أحد -واحدة قومها من رفعت شأن بلدها في مجال التربية والأمومة. وكأن يقال في كتابين لحمد: هذان اثنان محمد. وفي



فتاتين من القاهرة: هاتان اثنتا القاهرة، أو ثنتا القاهرة. وفي دراهم محمود وعلي: هذه  
سبعة

= بعد "اثني" المذكرة، ثم بين: أن "اثني واثني" يعربان إعراب المثنى عند تركيبهما كما  
كانا قبل التركيب؛ فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، وأما غيرهما فالجزءان  
المركبان مبنيان على الفتح في القول المؤلف؛ أي: الشائع. يقول:  
و"اليا" لغير الرفع، وارفح بالألف ... والفتح في جزأي سواهما ألف -9  
ثم انتقل إلى حكم تمييز العقود فقال:

وميز العشرين للتسعين ... بواحد كأربعين حيناً -10

"الحين: الوقت" ثم إلى تمييز المركب مباشرة وأنه مثل تمييز العشرين. فقال:

وميزوا مركبا بمثل ما ... ميز: "عشرون"؛ فسوينهما -11

1 سبقت الإشارة لهذا في رقم 1 من ص 526.

2 لأن من يقول: هذه "خمسة محمود" يكون عارفاً "محموداً وخمسته" حتماً: فلا تحتاج  
لتمييز وإذا قلت: "هذه عشرون" فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه، ولا  
تقولها إلا لمن يعرف هذا، كما أنك لا تقول: "كتاب حامد" إلا لمن يعرفهما نوع معرفة.

(532/4)

.....

محمود، وتسعة علي،..... وخذ سبتك، وحافظ على تسعتنا.

أما بقية أقسام العدد فيستغنى عن التمييز نوعان منها؛ كما سيجيء في "ه".

ب- قلنا 1: إن المراد بالمائة والألف هو جنسهما الشامل لمفردهما، ولثنتاهما،

ولجمعهما.. هذه الدلالة على الجمعية قد تكون بصيغة الجمع المباشر المتحقق في

لفظهما؛ نحو: هذه مئو رجلا تقود أربعة آلاف جندي. وقد تكون "الجمعية" غير

مباشرة؛ بأن تكون صيغة المائة: "مضافاً إليه" يكتسب معنى الجمعية من "المضاف"

بشرط أن يكون هذا المضاف ثلاثة، أو تسعة، أو عدداً بينهما؛ نحو: قضى الرحالة

ثلاثمائة يوم في الصحراء، قطع فيها تسعمائة ميل.

وقد تكون أيضاً بوقوع والألف تمييزاً منصوباً مضافاً، والعدد هو: "أحد عشر" أو غيره

من الأعداد المركبة، نحو: في المكتبة أحد عشر مائة كتاب، واثننا عشرة ألف مخطوطة. ومن الجائز في هذين النوعين الأخيرين اعتبار المائة والألف مفردين؛ اعتمادا على أن لفظهما الصريح مفرد، مجرد من علامة تثنية أو جمع، وأن اعتبارهما غر مفردين راجع للعدد المركب المذكور قبلهما، وهو لفظ مستقل عنهما، ولكنه احتاج إليهما ليكونا تمييزين له؛ فاعتبار المائة والألف راجع لمراعاتهما مع اسم العدد. ولن يترتب على الاعتبارين خلاف يمس تمييزهما مباشرة. وإنما الخلاف في توابع تمييزهما، كالنعت مثلا؛ أيكون مفردا تبعا للفظ تمييزهما المنعوت، أم جمعا تبعا لمعناه؟ الأمران جائزان في كل التوابع. ولكن الأحسن والأكثر هو مراعاة اللفظ؛ بأن يكون تابع تمييزهما مطابقا له في إفراده. ويسري الحكم السالف أيضا على تمييز العقود والأعداد المعطوفة كما سبق<sup>2</sup>.  
ج- يصلح الألف تمييزا لكل أقسام العدد الأربعة: "المفرد، غير الواحد والاثنين، والمركب، والعقد، والمعطوف". أما المائة فلا تصلح تمييزا إلا للثلاث والتسعة وما بينهما، وإلا للأعداد المركبة، مثل: "ثلاثمائة ... خمسمائة ..."، "إحدى عشرة مائة ... خمس عشرة مائة...". ولا تكون تمييزا للعقود، ولا

1 في "أ" من ص 525.

2 في ص 530، بعنوان: "ملاحظة".

(533/4)

للأعداد المعطوفة. وغذا وقع لفظ "مائة" تمييزا للثلاثة أو التسعة أو ما بينهما فالأغلب الذي يقتصر عليه هو إفراده.

د- من الشاذ تمييز المائة -وجنسها- بمفرد منصوب؛ كقول الشاعر:

إذا عاش الفتى مائتين عاما ... فقد ذهب اللذاذة والفتاء

ومن القليل تمييزها بجمع مجرور؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى: {وَلْيَتُوبَا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ} على اعتبار "مائة" مضاف و"سنين" مضاف إليه. أما من ينون: "مائة" فإنه يجعل كلمة: "سنين" بدلا أو عطف بيان من "ثلاث" المضافة إلى مائة. لا تمييزا، لئلا يكون التمييز هنا شاذًا من وجهين؛ هما: وقوعه جمعا، ونصبه.

هـ- ما صح في الأعداد المفردة من استغنائها من التمييز أحيانا، كما تقدم البيان في:  
"أ"1 يصح في قسمين آخرين؛ هما: المركب "ما عدا اثني عشر، واثني عشرة"،  
والعقود، فيصح حذف التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره. ومن حالات الاستغناء عنه  
أن يضاف العدد إلى شيء يستحقه؛ بأن يكون العدد مملوكا للمضاف إليه، أو منتسبا له  
بصلة من الصلات المستفادة من الإضافة الدالة على الاستحقاق، لا على بيان نوع  
المعدود. كأن يكون لحمود خمسة عشر درهما فنقول: هذه خمسة عشر محمود، وكأن  
يكون لغرف البيت عشرون مفتاحا؛ فنقول: هذه عشرو البيت ... 2.  
وإذ أضيف العدد المركب، "غير اثني عشر، واثني عشرة"، ففي إعرابه لغات 3 ...  
أشهرها وأحقها بالاختصار عليه لغتان4:  
الأول: أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقعه الإعرابية،

---

1 ص 532.

2 ومن هذا قول الشاعر يهجو متغزلا:

وما أنت؟ أم مارسوم الديار؟ ... وستوك قد قربت تكمل

ستوك، أي: ستون سنة من عمرك، ثم انظر رقم 2 من هامش ص 532.

3 أما إعراب العقود فكجمع المذكر السالم؛ فلا تتأثر عند إضافتهما إلا بحذف النون.

4 سبقت الإشارة لهما في ص 521.

(534/4)

---

ولا مانع من اجتماع البناء والإضافة هنا؛ تقول: خمسة عشر محمد عندي، إن خمسة  
عشر محمد عندي، حافظت على خمسة عشر محمد؛ بالبناء، على فتح الجزأين في محل  
رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حالة الجملة.

الثانية: ترك الجزء الأول مفتوحا في كل الحالات كما كان، وإجراء الحركات الإعرابية  
على الجزء الثاني؛ باعتبار الجزأين بمنزلة كلمة واحدة ذات شطرين، يجري الإعراب على  
الثاني منهما مع ترك الأول على حاله، دون أن تتغير الفتحة التي في آخره، فيكون الثاني  
معربا؛ مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا، على حسب موقعه من الجملة؛ ولا يكون مبنيا؛

تقول: خمسة عشر محمد عندي، إن خمسة عشر محمد عندي، "و" خمسة عشر "هنا: اسم "إن"، منصوبة مباشرة، وليست مبنية على فتح الجزأين " -حافظت على خمسة عشر محمد. فخمسة عشر في الأمثلة الثلاثة غير مبنية؛ فهي بشطريها في الأول مبتدأ مرفوع مباشرة، وفي الثاني اسم "إن" منصوب مباشرة - وفي الثالث مجرور مباشرة. وما عدا هذين الرأيين ضعيف يحسن إهماله؛ ومنه: إضافة صدر المركب إلى عجزه المضاف إلى مستحق المعدود، نحو: هذه خمسة عشر محمد، وشاهدت خمسة عشر محمد، واحتفت بخمسة عشر محمد ...

ومنه إضافة صدر المركب إلى عجزه من غير إضافة العجز إلى شيء؛ نحو: هذه سبعة عشر 1 ...

و لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه في غير الضرورة الشعرية، كقول الشاعر القديم:  
على أنني بعد ما قد مشى ... ثلاثون -للهجر- حولا كمبلا ... 2  
يريد: ثلاثون حولا كمبلا للهجر.

1 وإلى بعض هذه الآراء يشير ابن مالك بقوله:

وإن أضيف عدد مركب ... يبق البناء. وعجز "قد يعرب"-12

2 كاملا. وفي الشطر الأول من البيت رواية أخرى، هي:

وإني من بعد ما قد مضى ... ..

(535/4)

## المسألة 165: تذكير العدد وتأنيثه.. 1

عرفنا الأقسام الاصطلاحية للعدد؛ وأنها أربعة: "مفرد، مركب، عقد، معطوف". وفيما يلي الكلام على كل منها من ناحية التذكير والتأنيث.

الأول: تذكير الأعداد المفردة وتأنيثها، ويتلخص في:

1- أن "الواحد والاثنين" يذكرا ويؤنثان مباشرة بغير حاجة إلى معدود بعدهما، أي: أن

صيغتهما العددية تذكر أو تؤنث؛ طبقا لدلولها، وللمقصود منها. دون أن يكون مع

الصيغة معدود "تمييز"؛ إذ لا يصح ذكر تمييز لها -كما عرفنا-2 ومن الأمثلة قوله

تعالى: {قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ} ، وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا

رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} ، وقوله تعالى: {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ

أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ { وقوله تعالى: { قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَخْيَيْنَا اثْنَتَيْنِ } .  
2- وأن "مائة" و"ألفا" وجنسهما ثابتة الصيغة على حالتها اللفظية، تأنيثا في "مائة"،  
وتذكيرا في "ألف" مع أنهما يحتاجان إلى تمييز مفرد مجرور غالبا. وهذا التمييز قد يكون  
مذكرا أو مؤنثا على حسب الدواعي المعنوية؛ نحو: جاء مائة رجل، جاءت مئة فتاة،  
حضر ألف جندي، حضر ألفا طالبة. أي: أن صيغة لفظهما لا تخرج عما وضعت له في  
الأصل؛ فكلمة: "مئة" ملازمة للتأنيث اللفظي في كل استعمالاتها هي ومضاعفاتها،  
وكلمة "ألف" ملازمة للتذكير اللفظي دائما هي ومضاعفاتها، فمادتهما الهجائية ثابتة لا  
يدخل عليها تغيير من هذه الناحية، إلا عند إلحاق المئة بجمع 3 المذكر السالم.

- 
- 1 المذكر والمؤنث من أسماء الشهور العربية موضح في: "ج" من ص 553 وكذلك ما يذكر قبله كلمة: "شهر" وما لا يذكر.
  - 2 في ص 625.
  - 3 عند إلحاق المائة بجمع المذكر السالم يقال فيها: "مئون ومئين".

(536/4)

---

3- وأن ثلاثة، وعشرة وما بينهما -وكذلك كلمة: بضع وبضعة- 1 تلحقها تاء التأنيث  
إن كان المعدود "التميز" مذكرا، وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود "التميز"  
مؤنثا. فالعدد في هذا القسم مخالف للمعدود تذكيرا وتأنيثا.  
ويشترط لتحقيق هذه المخالفة شرطان؛ أن يكون المعدود مذكورا في الكلام، وأن يكون  
متأخرا عن لفظ العدد، نحو: ثلاث عيون، أربعة قلوب، خمس أصابع، ستة رؤوس، سبع  
رقاب، ثمانية 2 جلود، تسع أقدام، عشرة ظهور.. فإن لم يتحقق الشرطان معا؛ بأن كان  
المعدود متقدما، أو كان غير مذكور في الكلام ولكنه ملحوظ في المعنى يتجه الغرض  
إليه، جاز في لفظ العدد التذكير

- 
- 1 وهي ملحقة بهما -طبقا لما سبق في رقم 4 من هامش ص 518.
  - 2 للعدد: "ثمان" المفرد حكم خاص بصيغته وإعرابه، حين يكون مؤنثا أو غير مؤنث.  
ويتلخص هذا الحكم فيما يأتي -طبقا للرأي المعول عليه:  
أ- إذا كان: "ثمان" عددا مضافا ومذكرا -بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث- فالأفصح

إثبات الياء في آخره في جميع حالاته، مع إعرابه إعراب المنقوص؛ فتقدر على يائه الضمة والكسرة، وتظهر الفتحة؛ نحو: "ثماني غوان ينشدن، وثمانى فتيان يعزفن"، "سمعت ثماني غوان ينشدن، وثمانى فتيات يعزفن" "طربت لثمانى غوان ينشدن، وثمانى فتيات يعزفن". فكلمة: "ثمانى ... " في المثال الأول مرفوعة بضمة مقدرة على الياء، وفي الثاني منصوبة بالفتحة الظاهرة، وفي الثالث مجرورة بكسرة مقدرة. فإن كان العدد: "ثمان" مؤنثا - بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر - لزمته "الياء" وبعدها: "الناء" الدالة على التأنيث، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة، نحو: فرقة الإنشاد ثمانية رجال، شاهدت ثمانية رجال، شاهدت ثمانية رجال، أصيغت إلى ثمانية رجال.

ب- إذا كان: "ثمان" عدد مفردا، غير مضاف، والمعدود مذكر، لزمته الياء والتاء - أيضا- وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة في كل أحواله، نحو: المسافرون من الرجال ثمانية، كان المسافرون من الرجال ثمانية، أنسب من الرجال بثمانية ...

فإن كان المعدود مؤنثا فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص؛ نحو: اشتهر من الشاعرات ثمان، اكتفيت من الشاعرات بثمان، عرفت من الشاعرات ثمانيا، أو ثمانى. بالتنوين وعدمه، بالتنوين على اعتبار كلمة: "ثمانيا" اسما منقوصا، منصرفا. وعدم التنوين على اعتباره اسما ممنوعا من الصرف يشبه: "غوان" بالحركات الظاهرة على النون مباشرة عند حذف الياء؛ كقوله الشاعر:

لها ثنايا أربع حسان ... وأربع، فنغرها ثمان

يريد: ثنايا ثمان.

"راجع الخضرى والصبان في هذا الموضع".

أما العدد ثمانية عند تركيبه مع العشرة فيجىء الكلام عليه في تأنيث الأعداد المركبة - رقم 3 من هامش ص 547.

(537/4)

والتأنيث 1؛ نحو: كتبت صحفا ثلاثا، أو ثلاثة، صافحت أربعة ... أو أربعاء 2 ...

والحكم على المعدود الدال على الجمع 3 بأنه دال على التأنيث أو التذكير لا يكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعية وما يصاحبها من التذكير أو التأنيث وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده؛ لمعرفة حالة المفرد من ناحية التذكير والتأنيث، ومراعاة هذه الحالة وحدها، عند تأنيث العدد وتذكيره، دون التفات إلى لفظ المعدود من هذه الناحية 4 ...

وإذا ميز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنث، روعي في تأنيث لفظ العدد وتذكيره السياق 5 منهما؛ نحو: أقبل سبعة رجال وفتيات، وأقبل سبع فتيات ورجال 6 ...

---

1 مع مراعاة الحكم الخاص بالعدد "ثمان" وقد سبق في رقم 2 من هامش الصفحة الماضية.

2 انظر "د" و"هـ" ص 545 و 546، حيث البيان والتفصيل.

3 وما الذي يراعى إن كان المعدود اسم جمع، أو اسم جنس؟ الجواب في: "ج" من ص 542.

4 كما سيجيء البيان والأمثلة في ص 540 إلا عند الكسائي، وبعض البغداديين؛ فيجيزون الرجوع إلى المفرد، أو مراعاة الجملة بلفظه الذي هو عليه. ورأيهم مخالف للأعم الأغلب الذي يحسن الاكتفاء به اليوم؛ منعا للتشتيت والاضطراب.

5 مما يلاحظ أن هذا مخالف لنظيره في الأعداد المركبة، وسيأتي في ص 548.

6 في تأنيث العدد المفرد وتذكيره يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه: -"العدد"- ولم يسلك فيه الترتيب الذي سلكناه، "كما أشرنا في رقم 1 من هامش ص 517 وأوضحنا الأمر":

ثلاثة بالتاء قل للعشرة ... في عد ما أحاده مذكره-1

في الضد جرد..... 2-

"التقدير: قل ثلاثة بالتاء إلى العشرة. وآحاده: جمع أحمد، بمعنى: المفرد للجمع. "أي: واحد الجمع، ومفرده".

يريد: أنث العدد، ثلاثة، وعشرة، وما بينهما إن كنت تعد جمعا مفرداته مذكورة. فالعبرة في معرفة التذكير والتأنيث في المعدود المجموع إنما تكون بالرجوع إلى مفرده، بغير نظر إلى لفظ المعدود المجموع من هذه الناحية. أما في الضد حيث يكون مفرد المعدود مؤنثا فيجب تذكير العدد. وتكملة البيت الثاني لا علاقة لها بهذه القاعدة، وإنما تتصل بحكم آخر، سيجيء".

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تمييز العدد؛ فقال: =

والعرب في بعض استعمالاتهم يقدمون التأنيث على التذكير، فيغلبون المؤنث على المذكر في بعض حالات قليلة، يتصل منها بموضوع العدد قولهم -مثلا: رجعت من السفر لثلاث بين يوم وليلة "أي: لثلاث محصورة بين كونها أياما، وكونها ليالي". وضابط هذا النوع من الاستعمالات: أن يوجد عدد تميزه مذكر ومؤنث، وكلاهما لا يعقل، وهما مفصولان من العدد بكلمة: "بين"؛ فهم يغلبون في المثال السابق - وأشباهه- التأنيث على التذكير. ومن تلك الحالات؛ أن يكون المعدود المذكور متأخرا في الجملة، ومؤنثا تغليبا<sup>1</sup>؛ بأن يكون معه مذكر ليس له الأهمية والتغليب<sup>2</sup>؛ نحو: قابلت تسعا بين رجل وامرأة... وهكذا، وقد سبق بيان لهذه المسألة عند الكلام على تعريف "التغليب" وتقسيمه، وحكمه<sup>3</sup>.

=

"في الضد جرد". والمميز اجرر ... جمعا بلفظ. قلة في الأشهر-<sup>2</sup> وهذا الحكم خاص بالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما، أما المائة والألف فقال فيه: ومائة والألف للفرد أضف ... ومائة بالجمع نرزا قد ردف-<sup>3</sup> "نرزا= قليلا جدا. ردف= جاء بعده" يقول: أضف مائة والألف للمفرد، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز. ثم قال: إن العدد "مائة قد يردفه "أي: يقع بعده" جمع؛ فيكون المضاف إليه جمعا، ووقوع الجمع تمييزا للمائة نرر لا يقاس عليه.  
1 كأنه ليس معه مذكر.  
2 كأنه غير موجود.  
3 في ج 1 م 9 هامش ص 119 عند الكلام على: "المثنى".

(539/4)

زيادة وتفصيل:

أ- قلنا<sup>1</sup>: إن الحكم على المعدود بالتذكير أو التأنيث لا يكون بمراعاة لفظه إذا كان جمعا، وإنما يكون بالرجوع إلى مفرد<sup>2</sup>، وملاحظة هذا المفرد وحده أهو؛ مذكر أم مؤنث



حقيقي أم مجازي 3 في الحالتين؛ فعلى المفرد وحده يكون الاعتماد في هذه الناحية، ولا عبرة بالمعدود المجموع 2. تقول: سمعنا غناء ثلاث غوان، بحذف التاء من العدد "ثلاث"؛ لأن المعدود جمع، مفرد: "غانية" "وغانية" مؤنثة حقيقية. ومثلها: سهرنا سبع ليال؛ بحذف التاء من العدد: "سبع"؛ لأن المعدود جمع مفرد: ليلة، وهي مؤنثة مجازية. وتقول ثلاثة أدوية، بإثبات التاء في اسم العدد؛ لأن المعدود جمع، مفرد: دواء؛ وهذا مذكر. ولا عبرة بتأنيث جمعه المذكور. وتقول: خمسة غلما؛ بإثبات التاء في اسم العدد، لأن المعدود -وإن كان جمعا للتكسير مؤنثا بالتاء- مفرد مذكر، وهو: غلام. ومثلها: خمسة فتية؛ بإثبات التاء في اسم العدد، بالرغم من أن معدوده جمع تكسير مؤنث بالتاء لأن مفرد مذكر؛ وهو فتى، والعبرة بالمفرد وحده -غالبا، كما سلف- ومثل هذا يقال: في أربعة سرادقات، وخمسة حيوانات، وستة حمامات ... بإثبات التاء في اسم العدد، مع أن المعدود جمع مؤنث سالم، ولكن مفرد هذا الجمع المعدود مذكر "هو: سرادق، حيوان، حمام ... " والمعول عليه عند الحكم بتأنيث العدد وتذكيره حين يكون المعدود جمعا إنما هو مفرد هذا الجمع وملاحظته دون ملاحظة صيغة الجمع وصورته اللفظية. ب- هذا المفرد الذي يجب الرجوع إليه عند الأكثرين لمعرفة حاله من التذكير أو التأنيث الحقيقيين أو المجازيين 3؛ للتوصل منه إلى تأنيث اسم العدد،

1 في ص 538 و 542.

2 و 2 خالف في هذا الكسائي وبعض البغداديين، طبقا للبيان الذي في رقم 4 من هامش ص 538.

3 و 3 سبق الكلام مفصلا على أنواع المؤنث "وهي: الحقيقي، المجازي، المعنوي، اللفظي، التأويلي، الحكمي.." في ج 2 ص 66 م 67 باب: الفاعل. وسيجيء هنا التكملة في باب: التأنيث، ص 585.

(540/4)

.....

أو تذكيره -هذا المفرد مختلف الصور؛ فقد يكون مؤنثا لفظا ومعنى معا؛ "وهو الذي يلد ويتناسل -ولو من طريق البيض، مع اشتغال لفظه على علامة تأنيث": مثل فاطمة،

مية، عائشة، ليلي، سلمى، زرقاء "علم، ومنه: زرقاء اليمامة" حمرا "علم أيضا" .. وغيرها من أعلام النساء المختومة بعلامة تأنيث ...

وقد يكون مؤنثا معنى لا لفظا "وهو ما يلد ويتناسل، مع خلو لفظه من علامة تأنيث"، مثل: زينب، سعاد، هند ... وغيرها من أعلام النساء الخالية من علامة تأنيث. وقد يكون مؤنثا مجازيا. مثل: أرض و"بطن، بمعنى: قبيلة" وغيرهما من الأسماء الدالة على مؤنث غير حقيقي<sup>1</sup>. لا يعرف إلا من طريق السماع الوارد عن العرب؛ فلا ضابط لمعرفته إلا ذلك السماع.

وقد يكون مؤنثا لفظا لا معنى، مثل: طلحة، عنترة، معاوية، حمزة، وغيرها من أعلام الذكور المشتملة على علامة تأنيث. فلفظها مؤنث، ومعناها مذكر ... وقد يكون مذكرا لفظا ومعنى؛ "كرجل، وعلي".

وقد يكون صالحا للدلالة على المؤنث أو المذكر، مثل: شخص، نفس، حال ... فإذا كان المفرد مؤنثا تأنيثا حقيقيا<sup>1</sup> "وهو الذي يلد ويتناسل، ولو من طريق البيض" وجب مراعاة هذا التأنيث بتذكير اسم العدد، سواء أكان التأنيث الحقيقي لفظا ومعنى معا، أم معنى أم معنى فقط. "مثل: فاطمة، زينب".

وإن كان المفرد مذكرا لفظا ومعنى وجب مراعاة هذا التذكير بتأنيث اسم العدد. وفي غير هاتين الحالتين يصح اعتبار المفرد مذكرا أو مؤنثا؛ كأن يكون مذكرا لفظا ومعناه مؤنث تأنيثا مجازيا، مثل "حرف" المراد به: كلمة. و"بطن": المراد به: "قبيلة"، و"كتاب" المراد به: ورقاته ... وكأن يكون مؤنثا لفظا ومعناه مذكر؛ مثل: طلحة، حمزة، معاوية، وكأن يكون لفظا يصلح للدلالة على المؤنث حيننا والمذكر حيننا آخر كالأمثلة السالفة "شخص،

---

1 و1 المؤنث الحقيقي هو الذي يلد ويتناسل، ولو من طريق البيض. ولا بد أن يشتمل على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة "كما سيجيء في ص 585".

(541/4)

---

نفس، حال" وغيرها مما يصلح للأمرين<sup>1</sup> ...

بالرغم من أن هذه الصور يجوز فيها اعتبار المفرد مؤنثا أو مذكرا فالأحسن في المفرد إن كان علما مراعاة لفظه، وكذلك إن وجد في السياق ما يقوي جانب اللفظ. فنقول: ثلاث طلحات أو ثلاثة طلحات، والأول أحسن: مراعاة للفظ المفرد "طلحة" لأنه علم<sup>2</sup>. ونقول: ممن اشتهروا في صدر الإسلام بأعمال جليلة باقية على الزمان، سجلها التاريخ لهم: أربعة شيوخ، عرفوا بالخلفاء الراشدين، ويصح أربع شيوخ؛ ولكن التأنيث هنا أحسن؛ لأن نسق الكلام جار على التذكير؛ ففيه: "اشتهروا، لهم، عرفوا، الراشدين"؛ وهذا الاتجاه يقوي في المفرد "وهو: شخص" ناحية التذكير، ويغلبها على ناحية التأنيث، فيستحسن تبعاً لهذا تأنيث العدد.

ح- ليس من اللازم أن يكون التمييز الخاص بالأعداد: "ثلاثة، وعشرة" وما بينهما، جمعا حقيقيا في كل الحالات، وإنما اللازم - كما سبق -3 أن يكون دالا على معنى الجمعية، فيشمل الجمع الحقيقي، كما يشمل اسم الجمع؛ كقوم، ورهط، وناس، وأناس، ونساء، وعشرون، وثلاثون، وباقي العقود ... وكذلك يشمل، اسم الجنس الجمعي<sup>4</sup>؛ كنحل، ونخل، وبط، وبقر، وكلم ...

وقد عرفنا<sup>5</sup> أن المعدود الجمع لا يراعى لفظه من ناحية التذكير والتأنيث، وإنما الذي يراعى هو مفرد فقط، فما الذي يراعى إن كان المعدود اسم جمع. أو اسم جنس جمعي؟

1 انظر ص 587 حيث الكلام على أنواع المؤنث.

2 المفهوم من حاشية ياسين على التصريح غير ذلك؛ فقد جاء بها ما نصه: "ج 1 باب: "المعرب والمبني" عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم": لأي شيء امتنع نحو: طلحون" وقيل: "طلحات" فأعطى حكم المؤنث، اعتبارا بلفظه؛ وقيل في العدد ثلاثة طلحات. بإلحاق عدده حرف التاء، لإعطائه حكم المذكر؛ اعتبارا بمعناه. ا. هـ.

لم يجب عن هذا، وأحال الجواب على حاشية أخرى. وسواء أكان الحكم هذا أم ذاك فالرأيان جائزان، صحيحان. وإنما الخلاف في الأحسن.

3 في ص 538 و 540.

4 سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أقسام اسم الجنس في الجزء الأول "ص 21 م 2".

5 في ص 538 و 540.

يراعى لفظهما مباشرة، "أي: صيغتهما" وما هما عليه من تأنيث، أو تذكيرن أو صلاح للأمرين، ولا يراعى مفردهما إن وجد. ويعرف أمرهما من هذه الناحية بوسائل متعددة؛ لا بد أن تنتهي إلى استعمال العرب الفصحاء؛ منها: نوع الضمير العائد على كل منهما: أهو مذكر أم مؤنث؟ ومنها اسم الإشارة المستعمل مع كل؛ أو مما يستعمل مع المذكر أم مع المؤنث؟ ومنها النعت، وكذلك تأنيث الفعل ... فكل وسيلة من هذه - وأشباهها - صالحة للدلالة على تأنيث اسم الجمع واسم الجنس الجمعي أو تذكيرهما، أو صلاحيتهما للأمرين على حسب الوارد في الكلام الصحيح المأثور. فإذا أردن أن نتبين أمر اسم جمع: "مثل رهط ... " أهو مذكر أم مؤنث؛ نرجع إلى الكلام الفصيح؛ فنجد العرب يقولون -مثلا- الرهط أقبل، وهذا الرهط المقبل سيكون له شأن ... ولا يقولون على الحقيقة الحالية من التأويل والمجاز: الرهط أقبلت، ولا هذه الرهط المقبلة ... ويقولون: كان رهطنا الرواد أسرع الجنود إلى الفداء والتضحية. ولا يقولون: كانت. رهطنا الرائدات ... أي: أنهم يذكرون: "رهطاً"، من أسماء الجموع. فيتبع هذا تأنيث العدد، فنقول: ثلاثة من الرهط<sup>1</sup>.

وهم يؤنثون من أسماء الجمع: "رجلة" بمعنى بضعة رجال لا تزيد على عشرة" فيقولون: أقبلت رجلة تكشف الجاهل ... ويتبع هذا تذكير العدد، فيقال: ثلاث من رجلة ... 2.

وهم -في أغلب الفصيح- يذكرون من أسماء الأجناس الجمعية: "البنان" "والكلم"، فيقولون: بنان مخضب. ويقول الله تعالى: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} ، كما يقول: {يُخْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} ويترتب على هذا تأنيث اسم العدد؛ نحو: خمس من البنان المخضب، وسبع من الكلم الطيب ...

---

1 مع مجيء حرف الجر؛ "من"؛ طبقا لما تقدم في حكم تمييز العدد الذي معدوده اسم جنس، أو اسم جمع.... ص 527.

2 ملاحظة: ورد في بعض المراجع النحوية التمثيل بكلمة: "قوم" لاسم الجمع الواجب التذكير. وهذا خطأ، فقد تكرر تأنيثه في القرآن الكريم.

وهم - في الأغلب أيضا- يؤنثون ويذكرون من تلك الأجناس الجمعية: البط والنخل؛ فيقولون: البط سابح في الماء، والبط سابحة في الماء. ويقول الله تعالى: {وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ} 1، 2 كما يقول في وصف الريح التي أهلكت عادا {تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ} 3. ويترتب على هذا صحة التذكير والتأنيث في اسم العدد؛ نحو: سبع أو سبعة من البط، وتسع، أو تسعة من النخل ... فشأن هذا شأن المعداد الذي يدل على المذكر وعلى المؤنث حيث يصح معه في اسم العدد مراعاة هذا أو ذاك ... 4.

1 باسقات: عاليات.

2 نضيد: منسق.

3 مقطوع من أصله. وأعجاز النخل أصوله. والمراد هنا: النخل نفسه.

4 والأحسن في اسم الجنس الجمعي الأخذ بما ارتضيناه في الجزء الأول "ص 21 ورقم 3 من هامشها م1" ونصه كما في الهامش:

"هذا النوع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة إذا وصف - وكذلك إن أخبر عنه، أو عاد عليه ضمير، أو إشارة- جاز في صفته: إما الأفراد مع التذكير على اعتبار: "اللفظ" لأنه جنس، أو مع "التأنيث" على تأويل معنى الجماعة، نحو قوله تعالى: {أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} ، وقوله: {أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} وإما جمع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم؛ نحو قوله تعالى: {وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ} ، وقوله: {وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ} ... ومثل الصفة الخبر، والإشارة إليه، والضمير العائد عليه - كما أسلفنا. "وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه "الصبان" في باب: "العدد"، وقد تخيرنا أقوى الأوجه. ويؤيد ما تخيرناه ما جاء في "المصباح المنير، مادة: النخل"، ونصه الحرفي: "النخل اسم جمع - كذا يقول - الواحدة: "نخلة". وكل جمع بينه وبين واحدة الهاء - يريد تاء التأنيث المربوطة- قال: ابن السكيت: فأهل الحجاز يؤنثون أكثره؛ فيقولون: هي التمر، وهي البر، وهي النخل، وهي البقر ... ، وأهل نجد وقيم يذكرون. فيقولون: نخل كريم، وكريمة، وكرائم. وفي التنزيل: "نخل منقعر" "نخل خاوية"، وأما النخل بالياء فمؤنثة. قال أبو حاتم: لا اختلاف في ذلك". 1. ه. كلام المصباح.

"لكن يتضح من أمثلة النص أن أهل نجد وقيم لا يقتصرون على التذكير وإنما يؤنثون أيضا. ويلاحظ أنه جعل "النخل" اسم جمع، فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن "الواحدة نخلة"؟ فهل يريد اسم جنس جمعي؟

ومما يؤيد ما تخيرناه أولا ما جاء في كتاب: "بصائر ذوي التمييز" تأليف: الفيروز آبادي

صاحب: "القاموس المحيط" في البصيرة 51 ص 277 ونصه عند الكلام على كلمة:  
"بنيان": "البنيان: واحد لا جمع له. وقال بعضهم: جمع واحدته: "بنيانة" على حد:  
"نخل ونخلة". وهذا النحو من الجمع يصح تذكيره وتأنيثه". ا. ه.  
"وهناك مواضع أخرى للاختلاف أشرنا إليها في الجزء الأول ص 239 و 289  
و 414" ... انتهى المنقول من الجزء الأول من النحو الوافي.

(544/4)

ويشترط لتطبيق الحكم السالف الخاص باسم الجنس الجمعي، واسم الجمع في صورهما  
المختلفة ألا يتوسط بين المعدود واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط، أو على  
التذكير فقط، فإن توسط هذا النعت وجب مراعاة المعنى الذي يقتضيه، ويدل عليه،  
فيذكر اسم العدد أو يؤنث تبعاً له؛ نحو: في الماء خمس إناث 1 من البط، وعلى مقربة  
منها خمسة ذكور 1 من البط أيضاً.

ولو تأخر هذا النعت عن المعدود، أو توسط وكان لفظه مع توسطه مما يصلح نعتاً  
للمذكر والمؤنث؛ - ككلمة: حسان؛ مثلاً- لم يكن له أثر في تأنيث العدد، وتذكيره؛  
فوجود النعت بصورتيه من هذه الناحية كلا وجود. فنقول: في الماء خمسة من البط  
إناث أو خمس من البط إناث. وخمس من البط ذكور، أو خمسة من البط ذكور. كما  
نقول خمسة حسان من البط، أو خمس حسان من البط؛ لأن لفظ: "حسان" المتوسط  
يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث؛ فيقال: رجال حسان، ونساء حسان.

د- يشترط لتطبيق الحكم العام المتعلق بتأنيث الأعداد المفردة السالفة "3، 10 وما  
بينهما" وتذكيرها أن يكون المعدود المفرد مذكوراً ومتأخراً عن اسم العدد، - كما عرفنا-  
2 ولهاتين الحالتين صور؛ منها: أن يكون المعدود محذوفاً مع ملاحظته في المعنى وتعلق  
الغرض به؛ فيصح في اسم العدد التذكير والتأنيث؛ نحو: "ثلاث من كن فيه فهو منافق  
أثيم؛ الخيانة، وخلف الوعد، والكذب"، فيصح في اسم العدد هنا: التذكير والتأنيث؛  
فيقال: ثلاث، أو ثلاثة؛ إما على اعتبار أن المعدود المحذوف متقدم في الأصل على  
العدد،

1 و 1 إناث وذكور، نعتان، مؤولان بالمشتق؛ أي: مذكرة مؤنثة.

2 في ص 537.

(545/4)

والأصل: صفات ثلاث. أو صفات ثلاثة، ويعرب المعدود المحذوف على حسب حاجة الجملة، ويعرب اسم العدد بعده نعتا 1 في الغالب حين يكون المحذوف مذكورا، فإذا حذف حل النعت محله في إعرابه؛ فصار مبتدأ، أو خبرا، أو غير ذلك مما كان يؤديه المعدود المحذوف ... وإما على اعتبار المعدود المحذوف متأخرا في الأصل على العدد، والأصل هو: ثلاث صفات؛ وهذا الاعتبار يقضي بتطبيق الحكم الخاص بتذكير العدد أو تأنيثه حين يكون المعدود مذكورا ومتأخرا عنه.

فإن كان المعدود المحذوف غير ملاحظ في التقدير مطلقا، ولا يتعلق الغرض به بناتا، وإنما المقصود هو ذكر اسم العدد الجرد فالأصح في هذه الصورة تأنيث العدد بالتاء على اعتباره علم جنس مؤنثا؛ ويمنع من الصرف ولا تدخل عليه "أل" المعرفة في الأرجح؛ نحو: ثلاثة نصف ستة، وأربعة نصف ثمانية ... فالعدد في المثالين -وأشباههما- علم جنس، مؤنث، ممنوع من الصرف، لا تلحقه -في الأرجح- "أل" المعرفة، كما قلنا، لأنها لا تدخل على المعارف. وقد تدخل عليه "أل" التي للمح الأصلى؛ وهو: الوصفية العارضة، كما دخلت في كلمة: إلهة؛ علم للشمس، وكلمة: شعوب، علم للمنية، فقالوا فيهما الإلهة، والشعوب.

هـ- إن 2 كان المعدود صفة نائية عن الموصوف "المحذوف" اعتبر حال الموصوف "المحذوف" لا حال الصفة، قال الله تعالى: {قُلْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا} ، مع أن المثل مذكر؛ إذ المراد بالأمثال: "الحسنات". أي: عشر حسنات أمثالها.

1 سبق "في رقم 5 من هامش ص 528" أنه لا مانع في هذه الحالة من إعرابه "بدلا أو عطف بيان" إن كان المعنى عليهما. ولا مانع هنا من عدم مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث؛ لأن هذه الصورة مما يجوز فيه المطابقة وعدمها، فيجوز فيها أن يكون المعدود المحذوف مذكرا واسم العدد مؤنثا، ويجوز العكس؛ كما يجوز المطابقة؛ وهي

الأحسن عند إمكانها، لموافقتها القاعدة العامة في حكم النعت الحقيقي أما عدم المطابقة فمسايرة لمخالفة العدد للمعدود.

وأشرنا في المراجع المذكور إلى م سبق في الجزء الثالث "باب: "النعت" م114 عند تقسيم النعت باعتبار لفظه" إلى الألفاظ الجامدة التي يصح وقوعها نعتا، ومنها: "لفظ العدد"، وتفصيل الكلام عليه.

2 ما يأتي منقول من رقم 1 من هامش ص149 ج2 من كتاب؛ المقتضب، للمبرد - باب نعم وبئس- ونقله محققه أيضا من شرح الكافية للرضي "ج2 ص139" ومن كتاب سيبويه "ج2 ص175.

(546/4)

الثاني: تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها

سبق أن الأعداد المركبة<sup>1</sup> تنحصر في: "أحد عشر، وتسعة عشر، وما بينهما، وما يلحق بهما من كلمة: بضع وبضعة" وأنها سميت مركبة لتركبها من جزأين امتزجا واتصلا حتى صارا بمنزلة كلمة واحدة؛ تؤدي معنى جديدا لا يؤديه واحد منهما منفردا. والجزء الأول منهما يسمى: "صدر المركب" أو: النيف "وهو يشمل 1 و9 وما بينهما، وما ألحق بهما" والجزء الثاني يسمى: "عجز المركب أو: العقد"، ويقتصر على كلمة: "عشرة". ولا بد للمركبات من تمييز يكون مفردا منصوبا، وتعرب مبنية على فتح الجزأين في كل أحوالها<sup>2</sup> -في محل رفع، أو نصب، أو جر- على حسب الجملة. ما عدا "اثنين واثنتين"؛ فيعرفان إعراب المثنى، وما عدا عجز المركب المضاف وحده<sup>2</sup>..

أما حكم الأعداد المركبة -وملحقاتها- من ناحية التأنيث والتذكير فيتلخص: في أن عجزها "وهو: عشرة" يطابق المعدود دائما، أي: يسايره في تذكيره وتأنيثه بغير تخالف. وأن صدرها: إن كان لفظه كلمة: "أحد، أو اثني، أو اثنتي ... " يجب مخالفته للمعدود وإن كان "ثلاثة وتسعة" وما بينهما -وملحقاتها- وجب مخالفته للمعدود؛ كمخالفته له وهو مفرد: "أي مضاف" فالأعداد "ثلاثة وتسعة" وما بينهما -وكذا الملحقات- يجب مخالفتها للمعدود في التذكير والتأنيث؛ سواء أكانت تلك الأعداد مفردة أم مركبة<sup>3</sup> ... ؛ ومن الأمثلة: دخلت حديقة بها



2، 2 مع ملاحظة ما سبقت الإشارة إليه في الصورة الثانية من ص 520 وهو: أن المركب المزجي العددي -غير 12- يصح بناؤه على فتح الجزأين في جميع حالاته ولو كان مضافا -مسايرة لأشهر اللغات- كما يصح إعراب عجزه على حسب حالة الجملة مع ترك صدره مفتوحا في كل الصور؛ فكأن الجزأين في هذه الصورة كلمة واحدة يجري الإعراب على آخرها دائما مع إعرابها على حسب حاجة الجملة وترك صدرها على حاله، أما غير العددي فقد يكون مبنيا على فتحهما أو غير مبني. ومن المزجي العددي. "إحدى عشرة"، وهي مبنية على فتح الجزأين أيضا، ولكن الفتح مقدر على آخر الأولى -"كما سيجيء في هامش ص 551، وكما سبق في رقم 7 من هامش ص 520".

3 العدد: "ثمانية" عند تركيبه مع العشرة يكون، من ناحية تذكيره وتأنينه، كحاله قبل التركيب -وقد سبق في ص 537- أنه يؤنث بالتاء مع إثبات الياء إن كان المعدود مذكرا؛ نحو: ثمانية عشر رجلا، ويجرد من التاء إن كان المعدود مؤنثا، نحو: ثمانية عشرة سيدة. وفي هذه الحالة التي يتجرد فيها من التاء مع تركيبه يجوز فيه أربع لغات، إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة، وحذفها مع فتح النون أو كسرها. وعند إثبات الياء ساكنة يكون الفتح عليها مقدرا، وعند إثبات النون، مكسورة تكون الياء بعدها محذوفة التخفيف، مفتوحة بفتحة ظاهرة، أو مقدره. أما "ثمان" المفردة فقد تقدم الكلام على حكمها في ص 527. مع الأعداد المفردة.

(547/4)

---

أحد عشر رجلا، زرعت إحدى عشرة شجرة، الشهور اثنا عشر شهرا، سنوات الدراسة نحو: اثنتي عشرة سنة، اشترك في المسرحية ثمانية عشر رجلا وأربع عشرة فتاة ... وهكذا 1..

وإن كان للعدد المركب تمييزان: أحدهما مذكر عاقل، والآخر مؤنث -عاقل أو غير عاقل- كان الاعتبار للمذكر العاقل مطلقا<sup>2</sup>؛ فيجب تأنيث صدر العدد المركب؛ مراعاة للتمييز المذكر ولو كان متأخرا، بشرط أن يكون من نوع العقلاء؛ نحو: هاجر أربعة عشر رجلا وفتاة، أو: هاجر أربعة عشر فتاة ورجلا. فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما<sup>3</sup>، نحو: في الحديثة خمس عشرة عصفورة وبلبل، أو خمسة عشر بلبلا وعصفورة. وهذا بشرط ألا يفصل بين العدد والتمييز فاصل -هو: كلمة:

"بين". فإن فصل بينها روعي المؤنث، نحو: الحديثة خمس عشرة ما بين بلبل وعصفورة.  
الثالث: تذكير العقود4: "20، 30، 40، 50، 60، 70، 80، 90".

هذه العقود ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم؛ فلا يصح أن يتصل بلفظها علامة تأنيث؛ منعا للتعارض؛ إذ يلازمها دائما علامتا جمع المذكر السالم؛

---

1 عرض ابن مالك تأنيث الأعداد المركبة مجملة مختلطة بغيرها من الأقسام الأخرى،  
وقد سجلنا أبياته في ص351 و532.

2 أي: سواء أكان متقدما أم متأخرا، مفصولا بكلمة: "بين" أم غير مفصول ... ، وهذا الحكم مخالف لنظيره في الأعداد المفردة، وقد تقدم في ص538.

3 لكن ظاهر هذا الحكم يدل على أن المذكر غير العاقل يراعى أيضا ولو كان المؤنث عاقلا. وهنا يقول الصبان استدراكا على الأشموني في حكم العدد المميز بشيئين في التركيب ما نصه: "إن القياس يقتضي تغليب العاقل؛ فتقول: أربع عشرة جملا وأمة؛ لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل -أفاده الدماميني". 1. هـ. ولعل الأخذ بهذا الرأي هو الأنسب.

4 سبق -في ص522- أنها تعد من أسماء الجموع وليست جموعا حقيقية، بالرغم من إلحاقها بجمع المذكر السالم في إعرابه.

(548/4)

---

سواء أكان معدودها مذكرا أم مؤنثا، ومن الأمثلة: أقبل وفد السياح؛ فيه ثلاثون رجلا وعشرون امرأة، وسيقضي الوقود أربعين يوما أو خمسين في الصبيد؛ حيث ينعم بدفء الشتاء، ويتمتع بروائع الآثار ...

ومع أن لفظها اسم جمع ملحق في إعرابه بجمع المذكر السالم -فمدلولها "وهو: المعدود، أي: التمييز" لا بد أن يكون مفردا، مذكرا أو مؤنثا على حسب الحالة.

الرابع: تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها:

الأعداد المعطوفة تستلزم ثلاثة أمور مجتمعة:

1- أن تكون صيغها مقصورة على ألفاظ العقود.

2- أن يكون صيغة المعطوف عليه -وهو النيف- مقصورة على لفظ من الألفاظ

الأعداد المفردة الأصلية وملحقاتها ويتعين أن يكون هذا اللفظ هو: واحد أو تسعة أو

عدد محصور بينهما، أو ملحق بهما.

3- أن تكون أداة العطف هي: "الواو" دون غيرها إذا كان المراد مطلق الجمع<sup>1</sup>. وقد سلفت الأمثلة المختلفة لهذا القسم<sup>2</sup>.

فأما من ناحية تذكيره وتأنيثه، فالمعطوف -أي: العقد- مذكر دائماً؛ لأن صيغته تعرب إعراب جمع المذكر السالم، وفيها علامته؛ فلا يصح مجيء علامة تأنيث معهما؛ منعاً للتعارض والتناقض -كما سلف.

وأما المعطوف عليه "أي: النيف" فإن كانت صيغته هي لفظ: "واحد" أو "اثنين"، وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنيثه. وإن كانت صيغته هي لفظ: "ثلاثة" أو "سبعة" أو عدد بينهما، أو ملحق بهما -وجب مخالفتها للمعدود؛ فتؤنث حين يكون المعدود مذكراً، وتذكر حين يكون مؤنثاً. فحكم المعطوف عليه هنا "من ناحية تذكيره وتأنيثه" كحكمه في الأعداد المفردة والمركبة ... ، ومن الأمثلة: في المتجر واحد وثلاثون رجلاً وإحدى وعشرون فتاة، وفي المصنع اثنان

---

1 أي: "إذا أريد وقوعها دفعة واحدة، وإلا فلا مانع من أن تقول: قبضت منه ثلاثة وعشرين، أو: ثم عشرين، إذا قصد الترتيب مع الفور، أو التراخي.. -دمايني". ا. هـ. صبان.

2 في ص 523.

(549/4)

---

وخمسون عاملاً وثنان وثلاثون عاملة. وفيه من الغلمان أربعة وثمانون غلاماً وسبع وثلاثون فتاة<sup>1</sup> ... ، ومنها قوله عليه السلام: "من فرج عن مؤمن مهموم، أو أعان مظلوما غفر الله له ثلاثا وثلاثين مغفرة".

وإن كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث، وجب مراعاة المذكر العاقل مطلقاً<sup>2</sup>؛ نحو: عندنا خمسة وعشرون طبيباً وطبيبة، أو: عندنا خمسة وعشرون طبيبة وطبيباً. ومثل: نقلت السيارة خمسة وعشرين حقيبة ورجلاً ... و ... ، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما بشرط ألا يفصل فاصل بين العدد والتمييز، نحو: قرأت ثلاثة وعشرين كتاباً ومجلة، أو: ثلاثا وعشرين مجلة وكتاباً. فإن فصل بينهما فاصل -هو كلمة: بين-<sup>3</sup> روعي المؤنث؛ نحو: قرأت ثلاثا وعشرين بين

كتاب ومجلة؛ ومما سبق يتبين أن العدد المعطوف والمركب متماثلان في هذا الحكم<sup>4</sup>.  
الخامس: تأنيث الأعداد المفردة، ذات التمييزين:

إذا كان العدد مضافا إلى تمييزين روعي السابق منهما مطلقا؛ أي: سواء أكان المضاف إليه عاقلا أم غير عاقل: مذكرا أم غير مذكر؛ نحو: حضر أربعة رجال وفتيات، وانصرف خمس طالبات وطلبة. ومثل: في الحجرة سبعة مقاعد ورجال<sup>3</sup>.. و ...

---

1 عرض ابن مالك الأبيات الخاصة بهذا القسم مختلطة بما يخص غيره. وقد عرضناها في ص531 و532.

2 أي سواء أكان العاقل هو المتقدم أم المتأخر، مفصولا بكلمة: "بين" أم غير مفصول.  
3 و 3 نص على هذا: الصبان.

4 راجع الصبان في هذا الموضع عند الكلام على التنبيه الثالث من تنبيهات الأشعري عقب الكلام على العدد المركب. وقد سبق -في ص548- الحكم الخاص المركب من هذه الجهة.

(550/4)

---

.....

---

زيادة وتفصيل:

أ- مؤنث "واحد" و"أحد" الذي بمعناه: وكذا "الحادي"، هو: "واحدة، وإحدى، وحادية". فثلاث للمذكر، وثلاث للمؤنث. وتختلف مواضع استعمال الكلمات الستة. "فالواحد": يدخل في قسم الأعداد المفردة كما يدخل في قسم الأعداد المعطوفة باعتباره هو المعطوف عليه. ولا يدخل في غيرهما -غالبا.  
و"الأحد" يركب مع العشرة، فيصير: أحد عشر، ويقتصر على هذا الاستعمال العددي، فلا يستعمل استعمال الأعداد المفردة، ولا يكون -في الفصح- معطوفا عليه في الأعداد المعطوفة؛ فلا يقال: جاء أحد<sup>1</sup>، ولا سافر أحد وعشرون.  
و"واحدة" تستعمل عددا مفردا، وتكون أيضا معطوفا عليه في الأعداد المعطوفة؛ ومن الأمثلة: هذه واحدة، وهذه واحدة وعشرون. ولا تتركب مع العشرة إلا نادرا لا يقاس عليه.

والحادي، والحادية -يكونان مركبين مع العشرة، أو معطوفا عليهما في الأعداد المعطوفة؛ نحو: انقضت الليلة الحادية عشرة- أو الحادية والعشرون، وكذا اليوم الحادي عشر، والحادي والعشرون. ولا يكونان في غير هذين القسمين.

و"إحدى" تكون -في الأكثر- مركبة مع العشرة<sup>2</sup>، أو معطوفا عليها في الأعداد المعطوفة، نحو: في البيت إحدى عشرة غرفة، أو إحدى وعشرون غرفة، "ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها".

ويقول اللغويون: إن أصل الحادي والحادية: هو: الواحد والواحدة. نقلت "الواو" إلى آخر الكلمة، وتأخرت الألف بعد الحاء، فصارت: "حادو"،

---

1 بمعنى: واحد.

2 إذا ركبت مع العشرة كانت الكلمتان مبنيتين على فتح الجزأين، وهذا الفتح مقدر على آخر "إحدى"؛ -طبقاً للبيان الذي في رقم 7 من هامش ص 520 رقم 2 من هامش ص 547.

(551/4)

---

و"حادوة"، ثم قلبت الواو ياء على حسب مقتضيات القواعد الصرفية؛ فصارت: "حادي، وحادية"، على وزن "عالف وعالفة". وكلاهما منقوص، والأول، تحذف ياءه عند التنوين، دون الثاني.

أما العدد: "اثنان" فمؤنثه: اثنتان، وأو ثنتان، والألفاظ الثلاثة قد تكون مفردة أو مركبة مع عشرة، أو معطوفا عليها.

وقد سبق<sup>1</sup> أن لفظ "واحد" و"اثنين" وفروعهما لا يحتاجان إلى تمييز، ولكنهما قد يضافان لغرض آخر من أغراض الإضافة -وهو الاستحقاق-<sup>2</sup> فلا يسمى المضاف إليه تمييزاً لهما، لأنه لم يجرى بقصد إزالة الإبهام والغموض عن نوع معدودهما، فليس شأنه معهما كشأنه مع غيرهما من الأعداد التي تحتاج لتمييزه مجرور أو منصوب يجيء لإزالة الإبهام مع غيرهما من الأعداد التي تحتاج لتمييزه مجرور أو منصوب يجيء لإزالة الإبهام عن العدد قصداً، فمن الخطأ: واحد رجل، وواحدة فتاة، واثنا رجلين، واثنتا فتاتين؛ إذ

يجب أن نستغني عن العدد فنقول: حضر رجلا، أو رجلان -حضرت فتاة، أو فتاتان.  
فإن أريد بالمضاف إليه معنى آخر من المعاني التي تجلبها الإضافة -كالاستحقاق- ولا  
شأن لها بالتمييز، جاز؛ نحو: رجل الدنيا وواحدها من يعتمد على نفسه -واحده البيت  
نشيطة- لكل إنسان رجلان، واثنتا المقعد عاجزتان ... فإن الغرض من الإضافة في  
هذه الأمثلة وأشباهها هو الملكية، أو التخصيص، أو شيء آخر مناسب، غير إزالة  
الإبهام.

ب- تليخيص ما سبق من تأنيث العدد -بأقسامه المختلفة- وتذكيره، هو:  
1- أن "الواحد" و"الاثني" يذكران ويؤنثان تبعاً لمذلولهما، لا فرق في هذا بين وجودهما  
في الأعداد المفردة، والمركبة، والمعطوفة.  
وأن المائة والألف لا تتغير صيغتهما اللفظية مطلقاً؛ فالأولى مؤنثة 3 دائماً، والأخرى  
مذكورة دائماً.

---

1 في ص 525 و531.

2 الدلالة على أن المضاف إليه يستحق المضاف -كما سبق في ص 527 و533.  
3 إلا إذا ألحقت المائة بجمع المذكر السالم وختمت بعلامتيه.

(552/4)

---

.....

---

2- وأن "ثلاثة" و"تسعة" وما بينهما -وما ألحق بهما- تخالف المعدود دائماً، سواء  
أكانت من قسم المفرد، أم قسم المركب، أم قسم المعطوف.  
3- وأن "عشرة" المفردة تخالف، معدودها دائماً؛ فهي كـثلاثة وتسعة وما بينهما. أما  
"عشرة" المركبة فتوافق معدودها تذكيراً وتأنيثاً.  
ج- بمناسبة الكلام على تذكير العدد وتأنيثه يعرض النحاة للمذكر والمؤنث من أسماء  
الشهور العربية، ويقررون: أن جميع أسمائها مذكورة، إلا جمادى 1.  
أما ذكر كلمة: "شهر" أو عدم ذكرها قبل تلك الأسماء فقد سبق تفصيله في باب:  
"الظرف" ج 2 م 78 عند الكلام على: أحكام الظرف. ومنه يعلم أن الصحيح جواز  
تقديم كلمة: "شهر" على كل أسماء الشهور؛ فيقال: شهر رمضان ... شهر شوال ...

شهر صفر ... وهكذا باقي الشهور، مع إعرابها إعراب المتضايين غالباً.

1 راجع كتاب: "الطبقات السنية"، ج 1 ص 22.

(553/4)

المسألة 166: صياغة العدد على وزن "فاعل"

يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثي، متصرف؛ صيغة على وزن: "فاعل"؛ لتدل على ذات، ومعنى معين، وتسمى هذه الصيغة: "اسم فاعل من الثلاثي" 1. وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد "اثني" 2، أو: "عشرة"، أو أحد الأعداد التي بينهما - برغم أن كل عدد من هذه الأعداد ليس بمصدر - 3 لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغة، ولا يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق، فيقال: ثان، ثالث، رابع، خامس، سادس، سابع، ثامن، تاسع، عاشر. وقد تجيء بعد صيغة: "فاعل" المشتقة من أحد الأعداد - كلمة: "عشرة" أو غيرها من الأعداد، فتستفيد منها الصيغة معنى جديدا لا يستفاد إلا بوجودها؛ فيقال مثلا: ثالث عشر، رابع عشر، خامس عشر ... وهكذا إلى نهاية الأعداد المركبة؛ كما يقال: ثالث ثلاثة، رابع خمسة، سادس سبعة ... وقد يجيء بعد الصيغة المشتقة كلمة معطوفة بالواو، تدل على عقد من العقود

1 سبق الكلام عليه تفصيلا في ج 3 ص 182 م 102.

2 أما أول الأعداد - هو واحد - فموضوع من أول أمره على وزن: "فاعل" مباشرة؛ فليس بوصف. وقيل: إنه اسم فاعل من "وحد، يحد، وحدا"، أي: انفرد فالواحد بمعنى المنفرد، أي: العدد المنفرد.

وهذا الرأي أنسب؛ لتكون كلمة "واحد" مسيطرة نظائرها، وتكون القاعدة مطردة. 3 الأصل العام في الاشتقاق أن يكون - على الرأي الأرجح - من المصدر. فالاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام، ولكنه سماعي يراعى فيه الاقتصار على المسموع. ولم يكن قياسيا لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية، ليست بمصادر، ولا أفعال لها تشترك معها في أداء معانيها الآتية بعد. ما عدا المعنى الثالث الذي يراد به التحويل والتصيير "ص 557" فله مصادر وأفعال؛ من المصدر - ومثله اثنان وثلثان -

كما سيجيء في رقم 3 من هامش ص 557.  
وقد أباح المجمع اللغوي القاهري الاشتقاق المباشر من الأسماء الجامدة نفسها عند الحاجة - كما أوضحنا هذا تفصيلا في موضعه عند الكلام على: "الاشتقاق"، ج 3 ص 144 م 98.

(554/4)

العددية غير "عشرة" كأن يليها العقد: عشرون، أو ثلاثون، أو أربعون ... أو أخوات هذه العقود، فيقال: الخامس والعشرون، السادس والثلاثون، السابع والأربعون، الثامنة والستون، التاسعة والسبعون ... وهكذا. وفيما يلي البيان:

أ- اشتقاق صيغة فاعل من غير أن يليها العقد: "عشرة"، ولا غيره من العقود:  
1- قد يكون الغرض من صوغ "فاعل" من أحد الأعداد السالفة بدون أن تذكر بعده كلمة: "عشرة" أو عقد آخر: هو استعماله منفردا عن الإضافة؛ ليفيد الاتصاف بمعنى العدد الذي كان أصلا للاشتقاق. فحين نقول: هذا ثان، أو ثالث، أو رابع، أو خامس ... يكون المراد: أنه واحد موصوف بهذه الصفة وهي: كونه ثانيا. أو ثالثا، أو رابعا، أو خامسا ... دون زيادة على هذا المعنى الدال على مرتبة صاحبه بين الأفراد الأخرى، أي على ترتيبه الحسابي بالنسبة لغيره؛ فيكون الغرض: المرتبة الثانية، أو الثالثة، أو الرابعة ... كالباب الثاني، الفصل الثالث، القسم الرابع ... " ويقال في المؤنثة: هذه ثانية، أو ثالثة، أو رابعة، أو خامسة.. على المعنى السالف، المحصور في الدلالة على الترتيب.

وحكم صيغة: "فاعل" في الأمثلة السالفة وأشباهاها هو الإعراب بالحركات 1 على حسب ما يقتضيه الكلام، مع مطابقة الصيغة في التذكير والتأنيث لدلوها 2..  
2- وقد يكون الغرض من صوغ: "فاعل" استعماله مضافا إلى العدد الأصلي الذي اشتق منه، للدلالة على أن: "فاعلا" هذا هو بعض من العدد الأصلي المحدد،

1 وتكون الحركات ظاهرة إلا كلمة: "ثان" فتعرب إعراب المنقوص.

2 وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك بقوله:

وصغ من اثنين فما فوق ... إلى ... عشرة: "كفاعل" من فعلا-13

أي: صغ وزنا على مثال: "فاعل" كما تصوغه من الفعل الثلاثي: "فعل" على أن تكون



الصياغة مأخوذة من العدد "اثنين" أو ما "فوقه" إلى "عشرة"، "أي: صغ كفاعل ... والكاف هنا اسم بمعنى: مثل، ثم قال:

واختتمه في التأنيث بالتنا. ومتى ... ذكرت فاذكر "فاعلا" بغير تا-14  
يريد: أنت "فاعلا" بزيادة تاء التأنيث في آخره حين يكون المعنى على التأنيث، فإن لم يكن المعنى على التأنيث فلا تأت بها.

(555/4)

من غير دلالة على مرتبة، "أي: على ترتيب" مثل: فلان خامس خمسة هُضُوا ببلدهم.  
تريد: أنه بعض جماعة منحصرة في خمسة محددة، أي: أنه واحد من خمسة لا زيادة عليها، من غير أن تتعرض لبيان ترتيبه فيها. ومن الأمثلة قوله تعالى عن رسوله الكريم وهجرته: {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ} 1، وقوله: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ} ، فالفرق بين دلالة الصيغة هنا ودلالاتها فيما سبق أنها هنا تدل على الاتصاف بمعنى الجزئية من عددها، أي: الدلالة على أنها فرد منه، وبعض من كله المحدد المحصور، ولا تدل مع هذا على مرتبة. "ترتيب" أما الأولى فتدل على الأمرين؛ الاتصاف بمعناه، وعلى الترتيب.

وحكم الصيغة هنا: إعرابها بالحركات 2 على حسب حاجة الكلام، مع مطابقتها لمدلولها في التذكير والتأنيث، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذي اشتقت منه؛ فتكون هي المضاف، والعدد الأصلي هو المضاف إليه. "أي من إضافة الجزء إلى كله؛ مثل يد علي، وعين محمود".

وتمتاز صيغة "ثان وثانية" -دون غيرها لدى فريق من النحاة- 3 بشيء آخر عند استخدامها في الغرض السالف، هو: إعراب العدد الأصلي بعدهما مفعولا به منصوبا، فوق صحة إعرابه مضافا إليه؛ فيصح أن يقال: كان فلان ثاني اثنين قادا جيشها للنصر، بإضافة الصيغة إلى أصلها العددي، وأن يقال: هل كان فلان ثانيا اثنين ... ؟ على اعتبار كلمة: "اثنين" مفعولا به.

ويرى فريق آخر من النحاة أن هذا الحكم ليس مقصورا على صيغة "ثان وثانية"، بل تشاركهما فيه بقية الأعداد، وهذا الرأي حسن لتكون صياغة "فاعل" المراد منها اسم الفاعل وإعماله قياسية مطردة.

- 1 الاثنان هما: الرسول عليه السلام، ورفيقه في هجرته أبو بكر رضي الله عنه.
- 2 انظر رقم 1، من هامش الصفحة السابقة.
- 3 محتجا بما ورد لهما عن العرب من مصدر صريح، وأفعال مشتقة منه، مثل قولهم: ثنيت الرجل، أي: كنت الثاني له. وهذا يجعل صياغتهما مطردة، ويجعل الصيغة خاضعة لكل أحكام اسم الفاعل القياسي.

(556/4)

وإذا نصبت المفعول به وجب أن تكون معتمدة على نفي أو غيره مما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله، ومستوفية بقية شروط أعماله التي عرفناها في بابه 1.

3- وقد يكون الغرض من صوغ "فاعل" استعماله مع العدد الأقل مباشرة 2 من عدده الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل 3، نحو: عثمان ثالث اثنين من الخلفاء الراشدين. وعلي رابع ثلاثة منهم. أي: عثمان هو الذي جعل الاثنين بنفسه ثلاثة، فصير الاثنين بانضمامه إليهم ثلاثة. وعلي هو الذي جعل الثلاثة بنفسه أربعة؛ فصير الثلاثة بانضمامه إليهم أربعة. ومما يوضح هذا قوله تعالى: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ} 4، 5، 6، أي: هو الذي يصير الثلاثة

1 ج 3 م 102. وفي هذا الاستعمال السابق يقول ابن مالك:

وإن ترد بعض الذي منه بني ... تضيف إليه مثل بعض بين  
أي: إن أردت "بفاعل" المذكور الدلالة على أنه بعض مما بني منه وجب أن تضيفه، مثل بعض، أي: كما تضيف بعضا إلى كل. "بين: واضح".

2 العدد الأقل -مباشرة- من العدد الأصلي، هو العدد الذي قبله، وينقص عنه درجة واحدة؛ مثل ستة؛ بالنسبة لسبعة؛ فإنها قبل السبعة مباشرة. وتنقص عنها درجة واحدة -أي: رقما واحدا، وكالخمس بالنسبة للسنة. والثمانية بالنسبة للتسعة ... وعلى هذا لا يصح: خامس ثلاثة، ولا تاسع سبعة ...

3 سبقت إشارة في رقم 3 من هامش ص 554 إلى حكم الاشتقاق من اسم العدد. فإذا كانت صيغة "فاعل" دالة على التحويل والتصيير فإنها تكون مشتقة من مصدر فعل ثلاثي عددي يدل على هذا المعنى، ففي اللغة؛ ثلثت القوم ثلثا صيرتهم بسبي ثلاثة،

وربعت القوم صيرتهم بانضمامي إليهم أربعة، وكذلك خمسهم خمسا وسدسهم سدسا، وسبعتهم سبعا، وثمانتهم ثمنا وتسعتهم تسعا. والماضي والمصدر في كل ذلك على وزن: ضرب ضربا، أما المضارع فعلى وزن: "يضرب" إلا ما كان مختوما بحرف الحلق: "العين" فمضارعه مفتوحها، أي: على وزن: "يفعل". وهو: أربعهم، أسبعهم، أتسعهم ... وبناء على ما تقدم يكون اشتقاق صيغة "فاعل" بهذا المعنى جاريا على الأصل في الاشتقاق؛ وهو أنه من مصدر الفعل: فهو قياسي، ومثله: اثنان واثنان.

4 نجوى: محادثة سرية.

5 {إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} لأن كلمة: "رابع" مضافة إلى الضمير العائد إلى ثلاثة؛ فكأنها مضاعفة إلى ثلاثة، وكأن الأصل: رابع ثلاثة.

6 {إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ} أي: سادس خمسة. فالضمير بمنزلة مرجعه ... و ...

(557/4)

---

-بانضمامه إليهم- أربعة، ولا يصيرهم خمسة أو غيرها، ويصير الخمسة بانضمامه إليهم ستة، لا سبعة ولا غيرها، فهو يجعل العدد الأقل مساويا للعدد الذي فوقه بدرجة واحدة؛ إذ يصير الثلاثة أربعة، والأربعة خمسة، والخمسة ستة ... كما ذكرنا 1 ... وهكذا 2.

وحكم صيغة: "فاعل" هنا: هو إعرابها بالحركات 3 على حسب موقعها من الكلام، مع مطابقتها في تذكيرها وتأنيتها لمذلولها، وجواز إضافتها إلى العدد الذي بعدها -وهو العدد الأقل مباشرة من عددها الأصلي الذي اشتقت منه، كما في الأمثلة السالفة. ويجوز شيء آخر، هو: عدم إضافة الصيغة إلى العدد الأقل الذي بعدها. وإنما تنصبه على اعتباره مفعولا به؛ "بشرط أن تتحقق شروط إعمال اسم الفاعل. ومنها: أن تكون الصيغة معتمدة على شيء مما يعتمد عليه حين إعماله؛ كالنفي، والاستفهام، وغيرهما". فنقول: أعثمان ثالث اثنين، وعلي رابع ثلاثة؟ بنصب: اثنين، وثلاثة، على أنها مفعولين لصيغة "فاعل" قبلهما.

بقيت الإشارة إلى ما ارتضوه في مثل: ثاني واحد؛ فقد قالوا: لا مانع -في الرأي الأحسن- من قبول هذا التركيب.

ويجب التنبيه إلى أن كل معنى من الثلاث السالفة يخالف الآخر؛ فلا يصح إغفال هذا عند اختيار واحد منها. ليراعي في اختياره مناسبته للسياق.

ب- اشتقاق صيغة: "فاعل" وتليها كلمة "عشرة"، ظاهرة أو ملحوظة:  
1- إذا قلنا هذا اليوم الحادي عشر من الشهر، وهذه الليلة الرابعة عشرة

1 راجع بيان هذا في باب اسم الفاعل ج3 ص182 م102.

2 وفي هذا يقول ابن مالك:

وإن ترد جعل الأقل مثل ما ... فوق، فحكم جاعل له احكما-16

يريد: إذا أردت أن يكون العدد الأقل مساويا لما فوقه بدرجة واحدة فاحكم له بحكم:  
"جاعل" ويقصد "بجاعل" اسم الفاعل من الفعل: "جعل" الذي يفيد التصيير والتحويل  
حيث يصح أن ينصب بعده المفعول به ما دام شرط إعماله متحققا.  
3 مع ملاحظة ما تختص به كلمة: "ثان" وهو أنها كالمنقوص.

(558/4)

منه، واقتصرنا في كل حالة على عدد مركب واحد لا يليه مباشرة عدد آخر فقد يكون المراد من اشتقاق صيغة "فاعل" من العدد الذي بمعناها وزيادة كلمة: "عشرة بعدها هو إفادة الاتصاف بمعنى العدد مقيدا بملازمة العشرة؛ للدلالة على المرتبة "الترتيب" فليس المراد إفادة الاتصاف المطلق بمعنى الصيغة، وإنما المراد أنه واحد أو رابع ... أو ... موصوف بهذه الصفة، "وهي: كونه واحدا ... ورابعا ... " مع تقييد هذا الوصف بأنه مرتبط بالعشرة، ومنسوب إليها، ارتباط زيادة عليها وانضمام إليها، فهو واحد مزيد على العشرة، أو رابع مزيد عليها، أو غيره مما يوضح ترتيبه ... ومثل هذا يقال في: ثاني عشرين وثالث عشر، وخامس عشر، وتاسع عشر، وما بينها ...

وحكم هذا النوع المقتصر على عدد مركب واحد هو: وجوب فتح الجزأين معا "وهما: فاعل، وعشرة" في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة، مع مطابقة جزأين معا. لمدلولها تذكيرا وتأنيثا، ومن الأمثلة: هذا هو الكتاب السابع عشر. وهذه هي المذكرة السابعة عشرة، إن الكتاب السابع عشر نفيس، وإن المذكرة السابعة عشرة نفيسة، سأحرص على الكتاب السابع عشر، وعلى المذكرة السابعة عشرة. فكل من السابع عشر، والسابعة عشرة، مبني على فتح الجزأين في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب موقعه من الجملة، وكل منهما مذكر أو مؤنث طبقا لمدلوله.

2- وقد يكون المراد من صوغ "فاعل" وبعده كلمة: "عشرة" هو الدلالة على أنه فرد

من العدد الأصلي الذي صيغ منه، وأن "فاعلا" هذا بعض جماعة منحصرة في العدد الأصلي، وواحد من تلك الجماعة المحددة العدد.

ولتحقيق هذا الغرض يصاغ فعل وبعده كلمة، "عشرة" بصورة متعددة، منها: هذا خامس عشر خمسة عشر؛ فتجيء بصيغة "فاعل" وبعدها كلمة "عشر" مبينتين معا على الفتح، وتجيء بعدهما بالعدد الأصلي "وهو خمسة" الذي اشتقت منه الصيغة، وبعده كلمة: "عشرة" أيضا، والجزءان الأخيران مبنيان على الفتح. كالأولين. فعندنا مركبان عدديان، كل منهما مبني على فتح الجزأين. فأما المركب الأول منهما فمبني على فتح الجزأين في محل رفع، أو نصب، أو جر؛

(559/4)

على حسب حاجة الجملة. ثم هو -مع بنائه على فتح الجزأين- مضاف، والمركب الثاني كله "ما عدا: اثني عشر، واثنى عشرة"1 هو: المضاف إليه، مبني على فتح الجزأين في محل جر، ويجري على صيغة "فاعل" من التذكير والتأنيث ما تطابق به مدلولها، وهذه المطابقة لا توجد إلا في صدر المركب الأول، وتطابقها في الحالتين كلمة: "عشر" التي هي عجز المركب الأول.

أما صدر المركب الثاني فيجري عليه في التذكير والتأنيث ما يجري على الأعداد المفردة، وأما عجزه "وهو: عشر" فيطابق المعدود في التذكير والتأنيث. ومثل هذا يقال في حادي عشر أحد عشر وثاني عشر اثني2 عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر ... إلى تاسع عشر تسعة عشر.

ومن أمثلة الصور المتعددة التي أشرنا إليها: "هذا خامس ... خمسة عشر" بذكر صيغة "فاعل" وحدها دون ذكر كلمة: "عشرة" بعدها؛ استغناء عنها بذكر في المركب الثاني الذي صدره العدد الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة، وعجزه هو كلمة "عشرة" فهذه الصورة مشتملة على صيغة فاعل وحدها وعلى مركب كامل بعدها، فعندنا صدر التركيب الأول دون عجزه، ويليه الثاني كاملا. وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالا، وتقوم على ثلاث كلمات ...

فأما صدر التركيب الأول فيها فيعرب على حسب حاجة الكلام؛ ولا يصح بناؤه؛ إذ لا مقتضى للبناء بعد زوال التركيب. والصيغة هنا -وهي: فاعل- مطابقة في التذكير والتأنيث لمدلولها وهي أيضا مضاف، والتركيب الثاني -كاملا- مضاف إليه. مبني على

### فتح الجزأين في محل جر ... 3.

1 فإن صدرهما وحده هو المضاف إليه. وليس بمبني، بل يعرب إعراب المثنى ... أما عجزهما، فيقال في إعرابه إنه بدل النون التي تكون في المثنى الذي ليس بعدد "انظر ص521".

2 تقدم في رقم 1 ما يرشد إلى إعراب اثني عشر، واثنى عشرة.

3 وفي هذه الصورة والتي قبلها يقول ابن مالك:

وإن أردت مثل ثاني اثنين ... مركبا فجيء بتركيبين-17

وهذا خاص بالصورة الأولى. أما التي تليها فقال فيها بعد البيت السابق مباشرة:

أو فاعلا بحالتيه أضف ... إلى مركب بما تنوي يف-18

"يف، وأصلها: يفي: مضارع مجزوم بحذف الياء في جواب الأمر: أضف". التقدير:

أضف فاعلا بحالتيه -وهما: حالة التذكير والتأنيث- إلى المركب الثاني كاملا بعد حذف

كلمة: "عشرة" من المركب الأول. ويفهم من هذا أن المركب الثاني في محل جر مضاف

إليه.

(560/4)

ومن أمثلة الصور المتعددة أيضا: هذا خامس ...، ... عشر. بذكر صيغة "فاعل" وحدها، دون كلمة: "عشرة" التي تصاحبها عند التركيب، ودون ذكر العدد الأصلي الذي يكون منه الاشتقاق؛ فالمركب الأول حذف عجزه، والمركب الثاني حذف صدره؛ فزال من كل مركب جزء، وبقي جزء.

وصيغة "فاعل" هنا مطابقة لمدلولها تأنيثا وتذكيرا. والأحسن إعرابها على حسب حاجة الجملة؛ فتكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، وهي -في الوقت نفسه- مضاف والجزء الباقي من المركب الثاني "أي: العقد "عشر"، مضاف إليه مجرور. ومن الناحية من يميز في هذه الصورة إعراب "فاعل" على حسب العوامل -كما سبق؛ لزوال تركيبه- مع اعتباره مضافا. واعتبار كلمة: "عشرة" هي المضاف إليه مع بنائها على الفتح في محل جر، بتقدير ملاحظة صدرها المحذوف، واعتباره كالموجود 1 وهذا شاذ لا يقاس عليه.

3- وقد يكون المراد من صوغ: "فاعل" وبعده "عشرة" استعماله مع العدد الأقل -

مباشرة- من العدد الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل فنقول: هذا رابع عشر ثلاثة عشر، وهذه خامسة عشرة أربع عشرة ... فهنا أربعة ألفاظ يتألف منها مركبان عدديان، والمركب الأول منهما مبني على فتح الجزأين في محل رفع، أو نصب، أو جر؛

1 وفي هذه الصورة الأخيرة بحالتيها يقول ابن مالك بعد البيت السالف:  
وشاع الاستغناء بحادي عشرا ... ونحوه.....-19  
المراد بنحو: "حادي عشر" ثاني عشر، وثالث عشر، إلى تسعة عشر. والاستغناء الذي يريده هو ما أوضحناه من حذف العقد من التركيب الأول، مع حذف النيف من التركيب الثاني، فينتهي الأمر ببقاء جزأين. وفي إعرابهما الوجهان اللذان شرحناهما. والثاني منهما شاذ لا يقاس عليه. أما بقية البيت فتتعلق بحكم آخر.

(561/4)

على حسب حاجة الجملة، وهي في حالاته الثلاث مضاف، والمركب الثاني مبني على الفتح دائما في محل جر، مضاف إليه.  
وبالرغم من أن صيغة: "فاعل" في هذا الأسلوب هي اسم فاعل؛ بمعنى جاعل كذا؛ أي: أنها تفيد التحويل والتصيير، وكان حقها أن تنصب الاسم بعدها جوازا على أنه مفعول به لها، أو تجره على أنه مضاف إليه -على الرغم من هذا لا يصح أن تنصب مفعولا به هنا، لأن اسم الفاعل الذي ينصب المفعول به لا بد أن يكون منونا أو مبدوءا بـأل. والأمران ممتنعان هنا؛ إذ العدد المركب لا ينون، وهو هنا مضاف فلا تدخله "أل" مع إضافته.

والنحاة يقررون أن هذه الصورة لم يسمع لها نظير في كلام العرب، وأكثرهم يمنع استعمالها لهذا؛ إلا أن سيبويه وبعض النحاة يجيزونها، ويرون في إجازتها توسعه وتيسيرا. ويتبين مما سبق أن الغرض العام من صوغ "فاعل"، في الأعداد المركبة هو الغرض العام من صوغه من الأعداد المفردة، وأن كل معنى من الثلاثة يخالف الآخر؛ فلا يصح استعمال واحد مكان غيره؛ وإلا كان خلطا معيبا.

ح- اشتقاق صيغة "فاعل" وبعدها العقد: "عشرون" أو عقد آخر من العقود التي بعد العشرين:

يصح اشتقاق صيغة "فاعل" من أحد الأعداد المفردة المحصورة في واحدة وتسعة وما بينهما، ويذكر بعد الصيغة والعقد "معطوفا عليها بالواو خاصة1؛ نحو: الواحد والعشرون، والحادي والعشرون، والواحدة والعشرون، والحادية والعشرون ... والثاني والثلاثون، والثانية والثلاثون ... والرابع والخمسون، والرابعة والخمسون ... وهكذا2 ...

وحكم هذا النوع وجوب تقديم الصيغة، وهي المعطوف عليها "أي:

- 1 انظر البيان الخامس بهذا، والتقييد المفيد، في رقم 1 من هامش ص549.
- 2 والاشتقاق في هذه الصورة يكون من اسم العدد نفسه، فهو اشتقاق من اسم جنس معنوي ليس بمصدر. ما عدا اثنين كما تقدم في رقم 3 من هامش ص554.

(562/4)

النيف"، وتأخير المعطوف". وهو: "العقد". وأن يكون العاطف هو الواو دون غيرها1. والمعطوف عليه يطابق مدلوله في تذكيره وتأنيثه؛ ويعرب بالحركات2 على حسب حاجة الجملة، والمعطوف يتبعه في إعرابه، فيكون مثله مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً. ولكنه معرب بالحروف كجمع المذكر السالم، ولا يعرب بالحركات كالمعطوف ... 3. وإذا كان من الخطأ استعمال عاطف غير الواو1، فمن الخطأ أيضاً حذفها؛ فلا يصح مثل: حادي عشرين، أو ثاني عشرين، أو ثالث أربعين ...

أما الغرض المعنوي من هذه الصيغة فهو الغرض من صياغتها من الأعداد المفردة التي تليها كلمة: "عشرة"، ولا يصح الخلط بين غرض وآخر عند الاستعمال.

- 1، 1 انظر رقم 1 من هامش ص549 حيث التفصيل المفيد.
- 2 مع إعراب كلمة: "ثان" إعراب المنقوص.
- 3 وفي هذه الصورة يقول ابن مالك في آخر بيت سبق في ص561 لمناسبة أخرى، والبيت هو:

"وشاع الاستغناء بحادي عشرا ... ونحوه" وقبل عشرين اذكرا:—19

الذي يعنينا هو الجملة الأخيرة منه: ونصها: وقبل عشرين اذكرا، بعدها بيت يتم المراد ونصه:



وبابه الفاعل من لفظ العدد ... بحالتيه قبل واو يعتمد-20

"واو يعتمد" أي: حرف واو يعتمد في العطف دون غيره من أخواته".

والتقدير: واذكر قبل عشرين وبابه -وهو باقي العقود التي بعده- صيغة فاعل بحالتيه من التذكير أو التأنيث على حسب مدلوله، بشرط أن يكون متقدما على واو العطف، ويليهما العقد المعطوف.

(563/4)

#### المسألة 167: التأريخ 1 بالليالي والأيام

التأريخ: تقييد الحوادث والأمور الجارية، بزمان معين مشهور، بحيث ترتبط به، وتنسب إليه؛ سواء أكانت قد وقعت وتحققت فيه أم موقعت وتحققت في زمن آخر. وهو ضروري لضبط شئون الفرد، وتنظيم حياته الخاصة والعامة، وضروري كذلك لضبط شئون الجماعات "دولا وأما" وما يكون بينها من معاملات، ومنذ وجد الإنسان وهو يستعين بالتأريخ وحوادثه؛ ليرشده، ويذكره. ويعينه على كشف أكثر الحقائق والوقائع التي ينبغي الاهتمام إلى زمنها، ونتائجها، ولكل فرد طريقته التي يختارها لنفسه خاصة، ويراهم أنسب له، وأكثر ملاءمة، غير أن الجماعات قد اتفقت كلمتها على أن تختار كل منها مبدأ زمنيا تؤرخ به شئونها العامة، ويرجع إليه أفرادها في شؤنهم المشتركة بينهم. ولكل فرد بعد ذلك أن يرجع إليه أو إلى غيره في شؤونه الخاصة به. والعرب من هؤلاء؛ فقد اختاروا بعد الإسلام حادث الهجرة مبدأ زمنيا لتسجيل الحوادث وتاريخها، وسموا هذا المبدأ: "التاريخ الهجري" 2 وساروا فيه على أسلوب متأثر عنهم؛ فإذا وقع حادث ما سجلوه بطريقتهم قولاً أو كتابة، وأرخوه بالليالي لسبقها في

1 يقال: التأريخ -بالمهزة- والتاريخ بدونها، كما يقال أيضا: التورخ، وهذا مصدر

الفاعل: ورخ. تورخا، أما الأولان فمصدران لأرخ. ويعرفه صاحب الهمع "ج 2

ص 152" بأنه: "عدم الأيام والليالي بالنظر إلى ما مضى من السنة، والشهر، وما بقي".

2 يقول الصبان في آخر باب العدد، ما نصه: "كانت العرب تؤرخ بالخصب، وبالعامل

"أي: الوالي الحاكم عليهم" وبالأمر المشهور. ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد

العجم؛ فذكر له أمر التاريخ -وكان شائعا عند الفرس، فاستحسنه هو وغيره. ثم

اختلفوا "في بدئه" فقال بعضهم: من البعثة. وقال قوم: من وفاة الرسول. ثم أجمعوا على

الهجرة، ثم اختلفوا بأي شهر يبدأون؟ فقال بعضهم: رمضان، وبعضهم: رجب، وبعضهم: ذي الحجة. ثم اجمعوا على المحرم؛ لأنه شهر حرام، ومنصرف الناس من الحج. فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين، واثنى عشرة ليلة؛ قدومه عليه السلام المدينة كان يوم الاثنين لاثنى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، وقيل: المؤرخ بالهجرة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما بسط السيوطي، في كتابه "الشماريخ" في علم التاريخ".<sup>1</sup> هـ.

(564/4)

حسابهم؛ إذ الشهور المعتمدة عندهم قمرية، وأول الشهر القمري ليلة، وآخره نهار، فإذا أراد أحدهم أن يؤرخ للحديث الذي وقع في أول الشهر الهجري - ككتابة رسالة، مثلاً - قال: كتبت لأول ليلة منه، "أي؛ في أول ليلة" أو لغرته، أو مستهله. فإذا انتهت الليلة الأولى قال: كتبت لليلة خلت، ثم لليلتين خلتا، ثم لثلاث خلون ... إلى أن تنتهي عشر ليال ثم يقول: لإحدى عشرة خلت، أو لاثنى عشرة ... إلى أن تحيء ليلة النصف فيقول: كتبت للنصف منه، أو لمنتصفه، أو لانتصافه، ويصح أن يقول: لخمس عشرة خلت، أو بقيت، "أي: عند خمس عشرة" والأول أكثر شيوعاً في كلام الفصحاء، ثم لأربع عشرة بقيت، إلى أول العشرين فيقول: لعشر بقين، أو لثمان بقين ... وهكذا إلى أن تبقى ليلة واحدة فيقول: لليلة بقيت، أو لسراره، أو سرره. فإن مضت وبقي نهار اليوم الأخير فإنه يقول: كتبت لآخر يوم منه، أو لسلخه أو انسلاخه، وقد يستعمل السلخ والانسلاخ لليلة الأخيرة أيضاً. وإذا قال: لآخر ليلة منه أو آخر يوم منه كان هذا دليلاً على أن الشهر القمري كاملاً؛ أي: ثلاثين يوماً، وليس من الشهور التي تنقص.

هذا ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة والعكس في كل موضع يراد فيه التحدث على عدد مدلوله جمع لا يعقل؛ بأن يكون المعدود ثلاثة أو أكثر مما لا يعقل. ولكن اتباع الوضع الذي سردناه أفضل<sup>1</sup>.

1 سبب الأفضلية أن أكثر المسموع يكون بنون النسوة مع الثلاث والعشر، وما بينهما إذا كان المعدود دالاً على جمع مؤنث لا يعقل؛ فيقال: ثلاث خلون، أو أربع خلون. وهكذا إلى عشر خلون. أما ما زاد على العشر إلى خمسة عشر فيقال فيه: خلت. وكل

ما سبق فعلى سبيل الأولوية، وبغير ملاحظتها يصح وضع تاء التأنيث مكان النون. على أن تفصيل نون النسوة على الوجه السالف في الأساليب العددية هو الذي يساير مجيئها في جمع التكسير الدال على القلة، كما أن مجيء تاء التأنيث فيما زاد على العشر هو الذي يلائم مجيئها في جمع التكسير الدال على الكثرة، فالمعروف لغة أن نون النسوة أنسب مع جمع القلة للمؤنث الذي لا يعقل؛ نحو: رأيت أذرعاً امتددن في الهواء، وهذا أفضل من: امتدت. كما أن المعروف أن تاء لتأنيث أنسب في جمع التكسير الدال على الكثرة للمؤنث غير العاقل؛ نحو: للوالد أياذ غمرت أبناءه، وهذا أفضل من غمرن. فانطبق حكم كل جمع للتكسير على العدد الذي يدل دلالة على القلة أو الكثرة؛ فالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما يدل على القلة فالأنسب له نون النسوة. وهي -فوق ذلك- ملائمة لتمييزه الذي يكون في الأغلب جمعا. والعدد المركب يدل على الكثرة فالأنسب له تاء التأنيث في هذا =

(565/4)

---

وبهذه المناسبة نشير إلى ما سبق<sup>1</sup> بيانه من بعض الاستعمالات التي تتصل بما نحن فيه، والتي يؤثر فيها العرب جانب التأنيث على التذكير، ويغلبون فيها المؤنث على المذكر؛ فلها نوع اتصالها بما هنا<sup>1</sup> ...  
تعريف العدد وتنكيهه:

سبق الكلام عليه وافيا في "ج 1 ص 438 م 32 وله موجز فيه ج 3 م 93 ص 12 و 14 -باب الإضافة".

قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة:  
المراد من العقود هنا "20، 30، 40، 50، 60، 70، 80، 90"، وكذلك "100 و 1000 ومضاعفاتها"، فكيف نقرأ الأعداد الحسابية التالية قراءة عربية صحيحة؟ وهي 23، 34، 45، 56 و ... و ... وغيرها من باقي الأعداد المعطوفة المحصورة بين مائة، ومائة أخرى تليها؟

---

= الموضوع "راجع الصبان في هذا الموضوع". ومثل هذا في كتاب: "الطبقات السنية ..."  
-لتقي الدين التميمي الدارمي، ص 20- وفي هذه الصفحة أيضا ما نصه: "قال الحريري في درة الغواص: العرب تختار أن تجعل النون للقليل، والتاء للكثير؛ فيقولون:

لأربع خلون، ولأربع عشرة ليلة خلت. قال ولهم اختيار آخر: هو أن تجعل ضمير الجمع الكثير الهاء والألف "أي: ها" وضمير الجمع القليل: الهاء والنون المشددة "أي: هن" كما نطق القرآن به: قال الله تعالى: {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ} ، منها: أربعة حرم. ذلك الدين القيم، فلا تظلموا فيهن أنفسكم ... فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون، لقلتهن، وضمير شهور السنة الهاء والألف، لكثرتها". ا. هـ. "وقد سبق ما يتصل بهذا، اتصالاً وثيقاً، ويزيده وضوحاً، وتوفية عند الكلام على مرجع الضمير - في ج 1 م 18 رقم 2 من هامش ص 197، وفي ص 238- وله إشارة عابرة تأتي في ص 627 ورقم 4 من هامشها. 1 و 1 راجع ص 537 أما التفصيل ففي ج 1 م 9 هامش ص 109 باب "المثنى".

(566/4)

لقراءتها إحدى طريقتين؛ أولاهما: قراءة الأرقام من اليمين إلى اليسار، والأخرى العكس؛ فيقال: "ثلاث وعشرون، أربعة وثلاثون، كما يقال عشرون وثلاث، وثلاثون وأربعة" ... وكذلك يقال: أربعة ومئة، عشرون ومئة، كما يقال مئة وأربعة، مئة وعشرون" وكذلك: "ستة وألف، عشرون وألف. أو ألف وستة، وألف وعشرون" ... وهكذا بقية الأعداد في كل ما سبق ونظائره الأخرى. مع مراعاة الأحكام التي عرفناها في تذكير العدد وتأنيته، وتعريفه وتنكيهه؛ وفي نوع تمييزه، وضبط هذا التمييز، وإفراده وجمعه، وذكره وحذفه، وكل ما تقدم من الضوابط والأحكام العامة والخاصة التي لا بد من تطبيقها على العدد والمعدود.

ملاحظة: يجوز تطبيق الطريقتين السالفتين على الأعداد المركبة "وهي 11 و 19 وما بينهما" بشرط ظهور "واو العطف" متوسطة بين العددين، واستعمال كلمة "واحد" بدلا من "أحد". ولا بد هنا من مراعاة الأحكام العامة والخاصة بالعدد والمعدود التي أشرنا لها فيما سبق.

(567/4)

#### المسألة 168: كنايات العدد 1

"كم، كأى، كذا ... " وكنايات أخرى، "منها: كيت، وذيت ... " .

الأولى: "كم". وهي نوعان: "كم الاستفهامية"2، و"كم الخبرية"3.

أ- كم الاستفهامية: أداة استفهام يسأل بها عن معدود، مجهول الجنس والكمية معا. ذلك أن من يسمع كلمة: "كم" وحدها لا يدرك من هذه الكلمة حقيقة مدلولها "أي: جنسه؛ أهو كتاب، أم دينار، أم رجل، أم امرأة، أم معدل أم قلم ... ؟ " ولا يدرك أيضا كميته "أي: لا يعرف عدد أفراد تلك الحقيقة، ومقدارها الحسابي" أكتاب واحد، أم كتابان، أم أكثر؟ أدينار، أم ديناران أم دنانير؟ أرجل، أم رجلان، أم رجال؟ أهى امرأة أم امرأتان، أم أكثر؟ أمعدن أم اثنان، أم أكثر؟ أقلم أم قلمان، أم أكثر؟ ... فكلمة "كتم" وحدها مبهمة المدلول "المعدود" عند السامع في هاتين الناحيتين؛ ناحية جنسه، وكميته.

لكنه إذا سمع: "كم كتابا قرأت؟، أو: كم دينارا أنفقت؟، أو: "كم رجلا صافحت؟ أثلاثة أم أربعة؟"، "كم قلما اشتريت؟ أقلمين أم ثلاثة؟" ... ،

1 أصل الكناية: التورية عن الشيء؛ بأن يعبر عنه بغير اسمه، لسبب بلاغي. وهذه الألفاظ سميت: "كتابات"؛ لأن كل واحدة منها يكفى بها عن معدود، أي: يرمز بها إلى معدود، ويراد منها ذلك المعدود؛ فهو مدلولها، وهي الرمز الدال عليه. فكما أن كلمة على، أو: صالح ... هي الدالة، ومدلولها هو الذات المعينة المشخصة لكل، كذلك هذه الكنايات؛ هي الدالة، ومدلولها معدود، مبهم - كما سنعرف - فليس معيناً ولا مشخصاً كدلالات الأعلام السابقة ...

2 هي أداة استفهام - كما سيجيء - ولهذا تعد من أنواع الإنشاء الطلبي الذي سبق توضيحه في ج1 رقم 3 من هامش ص337، م27.

3 وتعتبر من أنواع الإنشاء غير الطلبي الذي سبق توضيحه في الموضع المشار إليه في رقم 2 وعلى الرغم من هذا الاعتبار تحتل الصدق والكذب - كما سيجيء في ص576- وفي هذا نوع من التعارض في رأي بعض النحاة، دون بعض، طبقاً للبيان الذي سرده "الصبان" عند كلامه على الفرق بين نوعي: "كم".

(568/4)

إذا سمع هذا فإن الإبهام يزول عنها في الناحيتين السالفتين، وتتكشف له حقيقة المعدود "المسؤول عنه" ومقداره الحسابي؛ بسبب الاسم الذي جاء بعد: "كم" -ويسميه

النحاة: تمييزاً- وبسبب ما وليه من بدل مقرون بالهمزة. وهذا معنى قلوهم:  
"كم الاستفهامية" أداة مبهمة عند سامعها، لا بد لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن  
إحدى ناحيتي المعدود، وهي "ناحية الجنس"، وقد يليه ما يزيل الإبهام عن الناحية  
الأخرى؛ وهي ناحية "المقدار العددي". فالتمييز محتوم، أما ما يليه فليس بمحتوم.  
أشهر أحكامها:

- 1- أنها اسم استفهام له الصدارة في جملته دائماً، إلا إن كان مجزوراً بحرف جر أو  
بإضافة؛ نحو: بكم دينار تبرعت؟ ومرضى كم مستشفى ساعدت؟ والاستفهام بها قد  
يكون عن شيء مضي. أو لم يمض ...
- 2- أنها مبنية على السكون دائماً في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب موقعها  
من الإعراب 1، نحو: كم نوتيا في هذه الباخرة؟ -وكم بحارا

---

1 وضع بعض النحاة لإعرابها ضابطاً حسناً ينطبق عليها وعلى الخبرية؛ فقال ما  
ملخصه: إذا وقعت "لكم" على زمان أو مكان فهي ظرف مبنية على السكون في محل  
نصب. نحو: كم يوماً صمت؟، كم ميلاً مشيت؟. وإن وقعت على معنى مجرد "أي:  
حدث" فهي مفعول مطلق، مبنية على السكون في محل نصب؛ نحو: كم زيارة زرت  
المريض؟ وإن وقعت على ذات، وكان الفعل بعدها متعدياً، لواحد أو أكثر ولم يستوف  
مفعوله فهي مفعول به، مبنية على السكون في محل نصب؛ نحو: كم درهما بذلت  
للسائل المحتاج؟ وإن سبقها حرف جر، أو مضاف فهي مبنية على السكون في محل جر؛  
نحو: في كم ساعة تطوف الطائرة حول الأرض؟ وفوق كم خط من خطوط الطول تمر؟.  
وما عدا ذلك تكون مبتدأ -غالبا- مبنية على السكون في محل رفع. نحو: كم مهاجراً  
حضر؟ وكم مهاجراً سيحضر؟ ومن هذا قول الشاعر:

وكم صاحب قد جل عن قدر صاحب ... فألقى له الأسباب؛ فارتفعاً معا  
وقد تكون معمولاً لناسخ يعمل فيما قبله مثل: "كان وطن" "دون، وإن" نحو: مالك؟.  
وقد تصلح مبتدأ أو خبر في مثل: كم مالك؟ إن كانت استفهامية.

ومما يوضح محلها الإعرابي، ويسهل إعرابها أن نفترض عدم وجودها، ونجعل التمييز يحل  
في مكانها ونعرف موقعه الإعرابي، ونجري عليها حكمه؛ ففي مثل: كم يوماً صمت.  
نفترض أن أصل الكلام: يوماً صمت، أو صمت يوماً. "فيوما": ظرف زمان. و"إذا":  
نعرّبها ظرف زمان. مبنية على السكون في محل نصب. وفي مثل: كم ميلاً مشيت ...  
فتخيل أن الأصل: ميلاً مشيت، أو: مشيت ميلاً. فكلمة: "ميلاً"، ظرف مكان.  
و"إذا" نعرّبها ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب ... وهكذا.

فنيا رأيت بها؟ وإلى كم ربان تحتاج إدارتها؟

3- لفظها مفرد مذكر دائما. ولكن مدلولها الذي يصدق عليه معناها قد يكون غير ذلك. ومن هنا يجوز عودة الضمير عليها إما مفردا مذكرا؛ مراعاة للفظها، وإما مطابقا للمعنى المراد منها؛ نقول في السؤال عن المفرد المذكور، كما أذا جاءك؟ وعن مثناة: كم جاءك، أو: كم جاءك؟ وعن جمعه: كم جاءك؟ أو: كم جاءوك؟. ونقول في السؤال عن المفردة: كم طالبة نجح؟ أو: كم طالبة نجحت؟، وعن مثناها: كم نجح؟ أو: كم نجحنا؟، وعن جمعها: كم نجح؟ أو: كم نجحن؟ ... ، بمراعاة لفظ: "كم" أو معناها في كل ما سبق 1.

4- لا بد لها من تمييز 2 بعدها. والغالب أن يكون مفردا 3 منصوبا بها؛ فهي العاملة فيه؛ نحو: كم طالبا يتعلمون في جامعاتنا؟ وكم بلدا عندنا يضم جامعة أو أكثر؟ ويصح أن يكون تمييزها مفردا مجرورا بمن -ظاهرة، أو مقدرة- بشرط أن تكون "كم" في الحاليتين مجرورة بحرف جر ظاهر 4؛ نحو: بكم طبيب نعالج المرضى في الريف؟ وإلى كم مهندس يحتاج؟ وعلى كم خبير زراعي يعتمد في زراعاته؟ ويصح: كم من طبيب ... كم من مهندس ... كم من خبير ... فإن وجدت "من" الجارة ظاهرة، فهي ومجرورها "التمييز" متعلقان "بكم" وإن لم توجد "من" ظاهرة فهي مقدرة تجر التمييز، أو ليست مقدرة، و"كم"

## 1 راجع الجزء الرابع من شرح المفصل، ص 132.

وقد سبق لهذا بيان تام في ج 1 م 19 ص 240 في موضوع: "التطابق بين الضمير، ومرجعه" ومثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقة.

2 انظر رقم 5 من هامش الصفحة الآتية وفيه ما يتعلق بالمطابقة هنا.

3 وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعا منصوبا، واستشهد بها الكوفيون على صحة وقوعه جمعا. وأغلب النحاة يردونها أو يؤولها، ويرفض جمعيتها. والأحسن الحكم على تلك الأمثلة بالندرة التي لا يصح معها القياس. ولا داعي لتكليف التأويل.

4 لا يشترط بعض النحاة لجر تمييزها بالحرف: "من" أن تكون مجرورة بحرف جر ظاهر؛ مستدلا بقوله تعالى: {سَلِّ يَنِّي إِسْرَائِيلَ كَمَ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} ، ورأيه حسن "راجع الخصري".

هي التي تجره؟ على اعتبارها؛ مضافة "مع بنائها" 1 والتمييز بعدها "مضاف إليه" مجرور. ويجوز أن يجيء بعد التمييز بدل مقرون بالهمزة، والمبدل منه هو كلمة: "كم" فيزول ما بقي من غموضها، وتنكشف الناحية الأخرى من إجماعها - كما أشرنا - نحو: كم بحارا في الباخرة؟ عشرة أم عشرون؟

5- وإذا كانت "كم" الاستفهامية مضافة لتمييزها فهي العاملة فيه؛ فلا يصح الفصل بينهما بجملة؛ لأن المتضايفين لا يفصل بينهما - في الأغلب - جملة. لكن يصح الفصل بأحد شبيهي الجملة؛ لأنها محل التوسع والتيسير.

أما إن كان التمييز مجرورا بـ "من" الظاهرة فيجوز الفصل بالجملة أو غيرها؛ وكذا إن كان التمييز منصوبا. لكن يجب جر هذا التمييز بمن 2 بدلا من نصبه إن كان الفاصل بينهما فعلا متعديا لم يستوف مفعوله؛ لكيلا يقع في الوهم أن هذا التمييز المنصوب ليس بتمييز، وأنه مفعول به للفعل المتعدي، فالإزالة الوهم واللبس يجب جره بمن، ففي مثل: "كم عصفورا على الشجرة؟ وكم صيادا يحوم حولها؟ ... نقول عند الفصل بالفعل المتعدي الذي لم يستوف مفعوله: كم ترى من عصفور على الشجرة؟ وكم تشاهد من صياد يحوم حولها؟

ومن هذا قول الشاعر:

وكم -سقت في آثاركم- من نصيحة ... وقد يستفيد الظنة 3 المتنص 4

6- تمييز "كم" الاستفهامية في كل أحواله يصح حذفه إن دل عليه دليل، ولم يترتب على حذفه لبس 5؛ مثل قول المستفهم: ما عدد طلاب الجامعة؟ كم في كلية الطب؟ وكم في كلية العلوم؟ يريد: كم طالبا في كلية الطب؟ وكم طالبا

1 وهذا أحد المواضع التي يصح فيها أن يكون المضاف مبنيا.

2 انظر رقم 1 من هامش ص 575.

3 الاتهام والتجريح.

4 المبالغ في النصيحة لمن لا يعمل بها.

5 وهو في كل أحواله أيضا نوع من تمييز الذات "لا النسبة" الذي سبق إيضاحه وتفصيله في ج 2 م 88 باب: "التمييز". ومراعاة هذا التمييز فيما يحتاج للمطابقة أوضح من مراعاة لفظ "كم".



في كلية العلوم ... 1.

ب- كم الخبيرة: هي أداة للإخبار عن معدود كثير، ولكنه مجهول الجنس والكمية<sup>2</sup>.  
ومن أمثلتها قولهم: "كم صالح بفساد آخر قد فسد"<sup>3</sup>. وما جاء في عتاب صديق  
لصديقه: "إني

أحفظ ودك، وأرعى عهدك، وأرسم طريقي على الوفاء لك، والصفح عن بوادرك. فكم  
مرة هفوت فأغضيت، وكم إساءة نالني فغفرت، وكم إخوان أبعدتكم عنك فقربتكم  
منك، وأرجعتهم إليك.. فهل تنسى هذا أو تتناساه؟".

فكلمة: "كم" وحدها قبل وضعها في شيء من الكلام السابق، مبهمة "أي: لا تدل  
على حقيقة المعدود وجنسه، ولا على مقداره وكميته"؛ إذ لا يدري السامع المراد: أهو:  
كم يوم، أم كم رجل، أم كم إساءة ... وكذلك لا يدري: أهو كثير أم قليل ... ، فلما  
ذكر الاسم الجرور بعدها أزال عنها الإبهام، وكشف الغموض عن المعدود، فبين حقيقته  
وجنسه، وأوضح كميته بما يدل على أنها كثيرة. فكأنه يقول: مرات كثيرة -إساءات  
كثيرة- إخوان كثيرون، ومثله قول الشاعر:  
وكم ذنب مولده دلال ... وكم بعد مولده اقتراب

1 وفيما سبق من أحوال "كم الاستفهامية" يقول ابن مالك في باب عنوانه: "كم،  
وكأين، وكذا" ... ما نصه:

ميز في الاستفهام "كم" بمثل ما ... ميزت عشرين؛ ككم شخصا سماً؟  
وأجز أن تجره "من" مضمرًا ... إن وليت "كم" حرف جر مظهرًا  
والأصل في البيت الثاني: "أن ... " حذف "همزة أن" للشعر، وانتقلت حركتها إلى  
الزاي الساكنة قبلها. "مضمرا"، أي: مضمرة. وجعلها مذكورة على نية إرادة: الحرف  
"من"، غير مريد: الكلمة: "من".

يريد: أنه يصح جر التمييز "بمن المضمرة جوازا إن وقعت كم" بعد حرف جر ظاهر.

2 الكمية: المقدار الحسابي، أي: ما يدل عليه العدد من أفراد -وما سبق في ص 568  
عن الجنس والكمية في "كم اللاستفهامية" يزيد الأمر وضوحا هنا.  
3 وقول الشاعر:

كم ذكي قد عاش وهو فقير ... وغبي يصفو عليه الثراء

فلا بد لإزالة الإيحاء عنها من تمييز بعدها يوضح الأمرين؛ جنس المراد منها، ومقداره. ولا يصح أن يجيء بعد التمييز بدل مقرون بهمزة الاستفهام، والمبدل منه هو: "كم"؛ إذ لا دخل للاستفهام هنا مطلقاً<sup>1</sup>.

ويسبب أن الإخبار بها يرمي إلى كثرة المعداد وجب أن يكون هذا الإخبار عن شيء مضى؛ لأن الذي مضى قد بان جنسه وكميته؛ فيمكن الحكم عليه بالكثرة، والإخبار بهذا الحكم، أما الذي لم يمض فمجهول الجنس والمقدار - غالباً؛ ومن ثم كان الدافع إلى استعمال "كم الخبرية" هو: الافتخار والمدح بكثرة شيء محبوب معلوم، أو: الذم بكثرة شيء معيب كذلك.

أحكامها:

1- وجوب صدارتها في جملتها، إلا حين تكون مجرورة بحرف جر، أو بإضافة، نحو: لله أنت!! فإلى كم عمل نافع سارعت؛ فحمد الناس إسراعك. وعندكم عقبة في طريقة وقفت لتذليلها؛ فأكبر العارفون شأنك.

2- صحة عودة الضمير إليها إما مفرداً مذكراً؛ مراعاة للفظها، وإما مطابقاً لمعناها؛ مراعاة للمراد من مدلولها ... 2 والأفصح مراعاة تمييزها، نحو: كم رفاق نفع، أو نفعا ... ومن مراعاة التمييز قول الشاعر:

كم أناس في نعيم عمروا ... في ذرا ملك تعالى فبسق<sup>3</sup>  
سكت الدهر زمانا عنهمو ... ثم أبكاهم دما حين نطق

3- وجوب بنائها على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة<sup>4</sup>.

1 انظر رقم 5 من ص 577، ففيها زيادة إيضاح.

2 مثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقة. ويوضح هذا الحكم ما سبق في نظيرتها. "رقم 3 ص 570".

3 عمروا: طال عمرهم، ذرا: حماية ورعاية، بسق: ارتفع.

4 لا تختلف "كم" الخبرية في إعرابها المحلي عن "كم" الاستفهامية في إعرابها السابق: "في رقم أ" من هامش ص 569. برغم اختلاف معناهما وتمييزهما.

4- وجوب الإتيان بتمييز لها يكون مفردا مجرورا، أو جمعا مجرورا<sup>1</sup>، بشرط أن يكون في الحالتين غير مفصول منها بشيء، والأفصح إفراده، ولكن الجمع صحيح غير شاذ. ومن الأمثلة قول الشاعر:

فكم نزهة فيك للحاضرين! ... وكم راحة فيك للأنفس!  
وقول الناثر: الأريب لا يخدع بالمظهر الزائف؛ فكم رجال حسنت مناظرهم وساءت مخابرههم! وكم رجال اقتحمتهم العيون وفي أثوابهم أبطال عظام! ... فإن فصل التمييز منها، وكان مفصولا بجملة وجب نصبه ولا يجوز جره إلا في ضرورة الشعر، أو حين تكون الجملة فعلية فعلها متعد، لم يستوف مفعوله؛ -كم سيجيء هنا؛ نحو: ما أنفس نصائح الحكماء، وأغلى أقوالهم؛ فكم أرشدنا منهم -نصحا! وكم صاننا منهم- قولاً!.  
وقول الآخر في مدح قوم:

كم نالني منهمو فضلا على عدم ... إذ لا أكاد من الإقتار<sup>2</sup> أجتمل<sup>3</sup>  
"وفاعل الفعل في الأمثلة السابقة ضمير يعود على "كم" ومفعوله الضمير ويجوز جعل التمييز فاعلا بعد رفعه"<sup>4</sup>.

1 والجور في الحالتين لأنه مضاف إليه، و"كم" هي المضاف. ويصح أن يكون الجور "بمن" المقدرة. ويجوز -دائما- إظهار "من". وإذا كان مجرورا بمن فالجار والمجرور متعلقان بكم، -كما سبق في رقم 4 من ص 570- ومن الأمثلة قوله تعالى: {كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ} ، ومثل قول الشاعر:  
بليت -وفقدان الحبيب بلية- ... وكم من كريم يتلى ثم يصبر  
وتمييزها في كل أحواله نوع من تمييز الذات "لا النسبة" لأنه نوع من تمييز العدد، بالرغم من أنها خبرية.

2 الفقر.

3 اجتمل الرجل الشحم: أذابه.

4 ومنه قول الشاعر حافظ إبراهيم:

أرى لرجال الغرب عزا ومنعة ... وكم عز أقوام بعز لغات  
وفي "كم" الخبرية يقتصر ابن مالك على بيت واحد، يبين فيه معناها، وأن تمييزها يكون كتمييز العدد: "عشرة"، أي: جمعا مجرورا، أو كتمييز المائة يكون مفردا مجرورا "وهذا هو

الأوضح والأكثر، والأول ليس بشاذ" يقول:  
واستعملنها مخبرا كعشره ... أو مائة، ككم رجال، و: مره

(574/4)

وكذلك يجب ولا يجوز جره إلا في ضرورة الشعر إن كان مفصولا بظرف، ومعه جار  
ومجروره؛ نحو: كم دون الوصول إلى الشهرة كفاحا! وكم لها بعد إدراكها تعباً!  
فإن كان الفصل بالظرف فقط، أو بالجار مع مجروره فقط الأمان، والنصب هو الأرجح.  
نحو: كم دون الشهرة كفاحا! وكم لها تعباً!.. ولا يصح الفصل بغير ما سبق -على  
الصحيح.

وإذا فصل بين "كم" الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعدي، لم يستوف مفعوله وجب  
جر التمييز بالحرف: "من"1؛ لمنع اللبس؛ إذ قد يقع في الوهم أن التمييز المنصوب  
ليس تمييزاً، وإنما هو "مفعول به" للفعل المتعدي. فلإبعاد هذا الوهم يجب جر التمييز  
بمن، لا بالإضافة؛ إذ لا يصح -في الأغلب- الفصل بالجملة بين المتضايين. كقوله  
تعالى عن قوم أهلكهم: {كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ} وقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى  
الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ}2، و"كم" في الآيتين مبنية على السكون في  
محل نصب مفعول به.

ومن الجائز حذف تمييزها إذا دل عليه دليل. ولم يوقع حذفه في لبس؛ مثل: استعرضت  
كتبك الضاربة في علوم وفنون مختلفة؛ فما أكثرها وأعجبها!! فكم في الأدب!! وكم في  
التاريخ...3، ولكن حذفه وهو "مضاف إليه" قليل غير قياسي4؛

1 يقول الصبان في باب: "حروف الجر"، عند الكلام على: من، الزائدة إنها في هذه  
الصورة زائدة؛ معتمدا على رأي فريق من النحاة.

2 وقوله تعالى: {وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ} .  
وقد أوضحنا هذا في ج2 باب حروف الجر، م90 ص422، عند الكلام على: "من"  
الزائدة".

3 ومثل قول الشاعر يتحدث عن بيته:

كم مر بي فيه عيش لست أذكره ... ومر بي فيه عيش لست أنساه  
وقول الآخر:

وإن نابتك نائية فشاوور ... فكم حمد المشاور غب أمر  
يريد: فكم يوم فكم مرة ...  
4 لحذف المضاف إليه موضوع سبق في ج 3 م 96.

(575/4)

---

لما يترتب عليه من حذف "المضاف إليه" مع وجود المضاف وحده.  
من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك الموازنة التي عقدها بعد النحاة بين نوعي: "كم" لبيان  
أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. وملخصها:  
أ- أنهما يتشابهان في خمسة أمور:  
أ- أنهما كنايةتان مبهمتان عن معدود، مجهول الجنس، والمقدار. "أي: مجهول الحقيقة،  
والكمية".  
ب- مبنيتان.  
ج- بناءهما على السكون في محل رفع؛ أو نصب، أو جر، على حسب موقعهما من  
جملتهما؛ فهما متماثلتان في إعرابهما المحلي، مع ملاحظة أن لفظهما مفرد مذكر دائماً،  
وأن مدلولهما قد يكون غير ذلك؛ فإراعي لفظهما، أو مدلولهما، في الضمير العائد  
عليهما، وفي غيره من كل ما يحتاج للمطابقة؛ ولكن مراعاة التمييز أوضح.  
د- ملازمتان للصدارة في جملتهما، إلا إن سبقها حرف جر، أو: مضاف.  
هـ- حاجة كل منهما إلى تمييز قد يصح حذفه عند أمن اللبس، ويفترقان في خمسة أمور  
كذلك:

- 1- أن الخبرية تتضمن الإخبار بكثرة شيء معدود؛ فتختص بالزمن الماضي وحده.  
ولهذا لا يصح على الإخبار أن نقول: كم رحلة سأقوم بها أيام العطلة المقبلة! لأن  
التكثير والتقليل - كما سبق - لا يكونان إلا فيما عرف مقداره. وهذه المعرفة لا تحقق  
إلا في شيء قد مضى وانتهى. ويصح على الاستفهام أن نقول ما سبق، وغيره.
- 2- أن المتكلم بالخبرية لا يتطلب جواباً من السامع؛ لأنه مخبر غير مستخبر؛ بخلاف  
الاستفهامية.
- 3- أن المتكلم بالخبرية، يتعرض للتصديق والتكذيب؛ لأنه مخبر، والخبر

(576/4)

عرضه لأن يصدقه السامع أو يكذبه<sup>1</sup>.

- 4- أن الأغلب في تمييز استفهامية أن يكون مفردا منصوبا بها، أو مجرورا بالإضافة، أو بمن إن جرت "كم" بحرف جر ظاهر. أما تمييز الخبرية فيكون مفردا مجرورا؛ أو جمعا مجرورا<sup>2</sup>. ولا يكون منصوبا إلا في بعض حالات الفصل.
- 5- أن البديل من "كم" الخبرية لا يصح اقترانه بهمزة الاستفهام<sup>3</sup>؛ لأن هذا البديل خبري كالمبديل منه "وهو: كم الخبرية" والخبر لا يصح أن يتضمن معنى الاستفهام. يقال: كم رجال حضروا الحفل!! ثمانين بل تسعين... أما الاستفهامية فيجب اقتران البديل منها بهمزة الاستفهام؛ لأن الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام. فيقال: كم رجال حضروا؟ أثمانين أم تسعين؟ إذا كان العدد مجهولا يريد أن يعرفه السائل.
- الثانية: كآين<sup>4</sup>. وأشهر لغائها: "كآين" - "بهمزة مفتوحة. وتشديد الياء مكسورة، فنون ساكنة" - ثم: "كائن" بسكون النون. ثم: "كآين"؛ "بهمزة ساكنة بعد الكاف، تليها ياء مكسورة، فنون ساكنة"<sup>5</sup>.
- وهي بمنزلة "كم" الخبرية، ولكن تشاركها في أمور، وتخالفها في أخرى، فتشاركها في الأمور الخمسة الآتية:

- 
- 1 لكن كيف يقع هذا مع أنها نوع من الإنشاء غير الطلبي؟ ظاهر الأمر وقوع تعارض. وقد قلنا - في رقم 3 من هامش ص 568 - إن بعض النحاة يرى في هذا تعارضا، وإن فريقا آخر يمنع هذا التعارض، كما دونه الصبان في هذا الموضوع من الباب.
- 2 سبب الجر موضح في رقم 1 من هامش ص 574.
- 3 لهذا إشارة سبقت في أول ص 573.
- 4 أصل النون التي في آخرها هو التنوين؛ فيصح الرجوع إلى أصلها ومراعاته عند الكتابة والوقف، ولكن الأحسن إثبات نونها خطأ ونطقا في جميع لغائها، حتى عند الوقف عليها، منعا للإلباس.
- 5 ثم: "كئئن" - بكاف مفتوحة، فياء ساكنة فهمزة مكسورة، فنون ساكنة - ثم: "كئن" كالسابقة مع حذف الياء.
- وقد أطال النحاة في إثبات أنها مركبة في الأصل. ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء في معرفة ذلك الأصل المزعوم المتكلف؛ لأن الذي يعيننا الآن أنها "وهي بمعنى: كم" كلمة واحدة في إعرابها، وفي معناها، وكل أحكامها، ولا يلاحظ أصلها في شيء من ناحية تركيبه مطلقا.

- 1- الإيهام.
  - 2- الدلالة على تكثير المعدود.
  - 3- الملازمة للصدارة.
  - 4- البناء على السكون محل رفع، أو نصب، على حسب موقعها، ولا تكون "كأين" في محل جر، ومن الممكن وضعها في كل مكان توضع فيه: "كم الخبرية" إلا الجر.
  - 5- الحاجة إلى تمييز مجرور، ولكنه يُجر هنا "بمن" ظاهرة لا بالإضافة. والجار مع مجروره متعلقان بكأين. وقد ينصب التمييز. ومن الأمثلة للمجرور، قوله تعالى: {وَكَايْنٍ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ} وقوله تعالى: {وَكَايْنٍ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَى الْمَصِيرِ} .
- وقول الشاعر:
- وكائن رأينا من فروع طويلة ... تموت إذا لم تحيهن أصول!
- ومن التمييز المنصوب قول الشاعر:
- اطرد اليأس بالرجا؛ فكأين ... آلما 1 حم 2 يسره بعد عسر!
- وقول الآخر:
- وكائن لنا فضلا عليكم ومنة ... قديما! ولا تدرون ما من منعم
- ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقا - كما في بعض الأمثلة السالفة - فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز "بمن"؛ منعا من توهم أنه مفعول به في حالة نصبه، ومن الأمثلة قول الشاعر 3:
- وكائن ترى من صامت لك معجب ... زيادته أو نقصه في التكلم

---

1 اسم فاعل من ألم يألم، بمعنى: تألم يتألم..

2 قدر وهبى.

3 ومثل البيت السالف:

وكائن رأينا من فروع طويلة ...

وقول الآخر:

وكائن ترى من حال دنيا تغيرت ... وحال صفا بعد اكدرار غدورها  
وتخالفها في أربعة:

- 1- "كم الخبرية" كلمة "بسيطة" على الأرجح. أما "كأين" فمركبة -على الأرجح أيضا- من كافة التشبيه، و "أي" المنونة. ولا أثر للتركيب ولا لمعنى جزأيه في حالتها القائمة الآن، بعد أن صارت كلمة واحدة تؤدي معنى جديدا.
- 2- "كأين" لا تكون مجرورة بحرف، ولا بإضافة، ولا بغيرهما، بخلاف "كم الخبرية" فإنها تجر بالحرف وبالإضافة.
- 3- إذا وقعت "كأين" مبتدأ فخيرها لا يكون إلا جملة -في الغالب الكثير- 1 كبعض الأمثلة السالفة، أما "كم الخبرية" فلا يلزم أن يكون جملة.
- 4- ليس لها نوع آخر يستعمل في الاستفهام، أو في غير الإخبار ...
- 5- تميزها المجرور هو في الغالب مجرور بمن الظاهرة. بخلاف "كم

---

1 جاء في حاشية "ياسين" على التصريح، -ج 1 باب: المبتدأ والخبر، عند الكلام على أقسام الخبر- أن منه ما يجب أن يكون جملة: مثل خبر "كأين" الخبرية الواقعة مبتدأ. ولم يتعرض لبيان أنه الواجب أو الأغلب. لكن جاء في الصبان -ج 4 باب: "كم"- عند الكلام على "كأين" ما نصه:

"قال في جمع الجوامع وشرحه: لا يخبر عن "كأين" إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع؛ نحو قوله تعالى: {وَكَايْنٍ مِنْ نَبِيٍّ قَاتِلٍ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ} ، وقوله تعالى: {وَكَايْنٍ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ} . لكن يرد عليه قول الشاعر:

وكائن لنا فضلا عليكم ومنة ... قدما ولا، تدرون ما من منعم ...

فإن الخبر فيه جار مع مجروره. وقوله تعالى: {وَكَايْنٍ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ} . إن جعل الخبر الجملة الاسمية. وهي: "الله يرزقها" فإن جعل: "لا تحمل رزقها" لم ترد الآية". ا. هـ. كلام الصبان.

من كل ما سبق يتبين أن خبر "كأين" ليس مقصورا على الجملة الفعلية وجوبا، وإن كان الغالب وقوعه جملة فعلية -ولهذه المسألة إشارة في ج 1 م 430 عند الكلام على الخبر الجملة.



الخبرية" فإنه يجر بالإضافة، أو بمن المضمرة، أو الظاهرة.  
الثالثة: "كذا"، وصيغتها ثابتة في كل الحالات، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من  
كنايات العدد. وهي -في أصلها- مركبة من "كاف" التشبيه، و"ذا" الإشارية، وصارت  
بعد التركيب كلمة واحدة ثابتة، تؤدي معنى جديدا مستقلا، لا صلة له بالتشبيه ولا  
الإشارة إذا كان الغرض منها الإخبار عن شيء معدود 1 قليل أو كثير، ففي هذه  
الصورة تعد كلمة من كنايات العدد المهمة 2.

وتشبه "كم الخبرية" فيما يأتي:

- 1- في الإخبار.
  - 2- وفي الإبهام.
  - 3- وفي البناء على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر ... "فمحلها على حسب  
حاجة الجملة دائما".
  - 4- وفي الحاجة إلى تمييز.
- وتخالفها في:

1- أنها لا تلازم الدلالة على الكثرة، فقد يكون "كذا" كناية عن معدود كثيرا أو قليل  
- كما تقدم - نحو: أنفقت كذا دنانير في رحلاتي، وركبت خلالها كذا وكذا سيارة وطيارة،  
وباخرة، وقطارا.

2- وفي تمييزها واجب النصب بها على الأرجح 3. سواء أكان مفردا

---

1 "كذا": صالحة للكناية عن الأعداد وعن الأعمال؛ طبقا لما نص عليه صاحب  
"المصباح المنير" وسيجيء النص في "ج" من ص 582.

2 في الزيادة والتفصيل -ص 582- بيان استعمالاتها الأخرى في غير الكنايات  
العددية:

3 قلنا: "على الأرجح" لأنه الكوفيين يجوزون في غير تكرار ولا عطف، فيقولون: في  
المتجر كذا ثوب، وفي المصنع كذا عامل. فيكون التمييز مضافا إليها مجرورا، أو مجرورا  
بمن مقدرة. أو بدلا في رأي ثالث إذا كانت هي مجرورة. والأفضل هنا عدم الأخذ  
بالرأي الكوفي؛ لأنه مبني على مجرد القياس على تمييز "كم"، دون عرض أمثلة تؤيده من  
الكلام العربي الفصيح. ومجرد القياس في مثل هذا ضعيف مردود. وبعض النحاة "ومنهم  
ابن مالك" يميز جره بمن - كما سيأتي في البيت التالي.

وفي الكلام على: "كأين، وكذا" يكتفي ابن مالك ببيت واحد، هو: =

أم جمعا 1.

3- وأنها لا تكون في الصدر.

4- وأنها تتكرر -غالبا- مع عطف بالواو؛ كقول الشاعر:

عد النفس نعى بعد بؤسك ذاكرة ... كذا وكذا؛ لطفاً به نسي الجهد

=

ككم: "كأين" و"كذا"، وينتصب ... تمييز ذين، أو: به صل: "من" تصب  
يقول إن "كأين" و"كذا" مثل: "كم" -يريد: "كم" الخبرية- ولم يبين أوجه الشبه. وقد  
أوضحناها، ثم بين أن تمييز "كأين وكذا" منصوب. ومن الجائز عنده جره بمن، ويرى في  
جره إصابة وسدادا. وهو يخالف أكثر النحاة في جر تمييز "كذا" "بمن" كما سلف. إلا  
إن كان الضمير في "به" عائدا على تمييز: "كأين" فقط، كما يرى بعض المعربة، وهذا  
حسن.

1 صرح صاحب الهمع "ج 2 ص 256 في هذا الباب" بأن تمييز: "كذا" لا يكون إلا  
مفردا فقال ما نصه: "ميزر "كذا" لا يكون إلا مفردا منصوبا...". ا. هـ. لكن قد يفهم  
من بعض المراجع الأخرى صحة وقوعه جمعا ...

زيادة وتفصيل:

أ- الغالب في "كذا" التكرار مع العطف بالواو، ومن القليل 1 تجردها منهما معا؛ فإن لم  
توجد الواو العاطفة وجب إعراب المتأخرة توكيدا لفظيا للأولى 2.

ب- تأتي: "كذا" المكررة المعطوفة بالواو. وغير المكررة -كناية عن غير العدد؛ فيكنى  
بها عن اللفظ الواقع في التحديث عن شيء حصل، أو عن قول. سواء أكان ذلك

اللفظ معرفة أم نكرة؛ كالحديث النبوي: يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا

وكذا 3 ...

ويجوز أن تبقى على أصلها من التركيب من كاف التشبيه وذ الإشارة حين يقتضي المعنى بقاءها على أصلها، نحو: عرفت الأخ نافعاً، والصديق كذا. ورأيت الغنى واقياً من ذل السؤال والعمل كذا. وفي هذه الصورة قد تدخل عليها "هاء التنبيه" فيقال: والصديق هكذا... والعمل هكذا.. أو: وهكذا الصديق - وهكذا العمل.

ج- في "المصباح المنير" - مادة "كذا" - ما نصه: "كذا: كناية عن مقدار الشيء وعدته<sup>4</sup>؛ فينصب ما بعده على التمييز؛ يقال اشترى الأمير كذا وكذا عبداً. ويكون كناية عن الأشياء؛ يقال: فعلت كذا، وقلت كذا. فإن قلت فعلت كذا وكذا فلتعدد الفعل. والأصل "ذا"، ثم أدخل عليها كاف التشبيه بعد زوال معنى الإشارة والتشبيه، وجعل كناية عما يراد به، وهو معرفة فلا تدخله الألف واللام".<sup>1</sup> هـ. وإذا هو كناية تصلح للمقادير وللأعمال على حسب المراد.

---

1 كما في الخضري والتصريح.

2 الخضري.

3 قال السيوطي في الأشباه والنظائر: الذي شهد به الاستقراء، وقضى به الذوق الصحيح، أن: "كذا" المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره؛ فتكون من كلام المخبر لا من كلام المخبر عنه؛ فلا تقول ابتداء: مررت بدار كذا، ولا بدار كذا وكذا، بل تقول: مررت بالدار الفلانية. ويقول من يخبر عنك: قال فلان مررت بدار كذا، أو بدار كذا وكذا.

4 عدده.

(582/4)

---

الرابعة: كنايات أخرى. منها: "كيت ... وذيت"

هاتان ليستا من كنايات العدد، وإنما يذكرها النحاة بعد تلك الكنايات للمناسبة بين النوعين في مجرد الكناية عن شيء.

وكيت وكيت - بفتح التاءين معاً، وهو الأكثر، أو كسرهما معاً، أو ضمهما كذلك - يكنى بهما عن القصة والخبر، أي: الحديث عن شيء حصل أو قول وقع<sup>1</sup>؛ مثل: "صنع العامل كيت وكيت، وقال كيت وكيت"<sup>1</sup>. ولا بد من تكرارهما مع فصلهما بالواو<sup>2</sup>، واعتبارهما معاً "وبينهما هذه الواو المهمة" مركباً مزجياً بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين،

والجزءان معا مبنيان إما على الفتح، وإما على الكسر، وإما على الضم، في محل رفع أو نصب، أو جر، على حسب حاجة الجملة. وهذا المركب المزجي -عاملا- نائب في الحقيقة عن جملة، وهذا صح أن يعمل فيه القول في نحو: "أنت قلت كيت وكيت"؛ فيكون المركب المزجي -بتمامه- هنا في محل نصب، مفعولا به للفعل "قال" ... 3. وكل ما تقدم في: "كيت وكيت" يقال كاملا في: "ذيت وذيت". من غير تفريق في شيء إلا في الحرف الأول الهجائي؛ فهو "كاف" في أحد المركبين، و "ذال" في المركب الآخر، ولا خلاف في شيء بعد هذا.

- 1 و 1 المفهوم من كلام: "الأشعري" أن الألفاظ الأربعة "كيت وكيت، ذيت وذيت" يكفى بها عن الحدث. لكن جاء في كتاب: "تقويم اللسان" لابن الجوزي "المتوفى حول سنة 798 -باب الدال، ص 129" ما نصه: "تقول: قال فلان: "ذيت وذيت" والعامية تقول: "كيت وكيت" وإنما العرب تجعل "ذيت وذيت" كناية عن المقال، و "كيت وكيت" كناية عن الأفعال". 1. هـ. ثم جاء في هامش تلك الصفحة ما نصه: منقولاً عن نسختين: "فيهما: ذيت وذيت كناية" عن الأفعال، وفي "الصحاح" "ذيت" عن أبي عبيدة: يقولون كان من الأمر ذيت وذيت ... وكيت كيت". 1. هـ.
- 2 والمفهوم المتبادر من كلامهم أن هذه الواو مهملة جاءت وجوبا لمجرد الفصل بين جزأي المركب المزجي، فلا عمل لها ولا أثر إلا هذا الفصل المحض.
- 3 راجع الصبان.

(583/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- يقول اللغويين: إن أصل: "كيت وكيت" و "ذيت وذيت" هو: "كية وكية" و "ذية وذية" بتشديد الياء في كل لفظة، وبعدها تاء التانيث المربوطة. ثم حصل تخفيف بحذف التاء المربوطة، وبقلب الياء الثانية "من كل ياء مشددة" تاء واسعة "أي: غير مربوطة"، فهذه التاء ليست للتانيث وإنما هي منقلبة عن حرف أصلي. ولا مانع عندهم من استعمال -الأصل وهو: كية وذية- بدون تخفيف. ويتعين عند استعماله تركيب كل

جزأين تركيباً مزجياً مع بنائهما على الفتح دائماً في كل المواقع الإعرابية.

ب- ويقول الصبان: "إذا قيل: كان من الأمر "كيت وكيت" -ومثلها: "ذيت وذيت" - "فكأن للشأن، خبرها: كيت وكيت1، لأن هذا المركب المزجي نائب هنا عن الجملة، ولا يكون اسماً لكان؛ إذ لا يكون اسمها جملة. قاله الفارسي، واستحسنه ابن هشام. لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن2، بغير جملة مصرح بجزأيه؛ والظاهر أن: "من الأمر" تبين يتعلق بفعل مقدر؛ هو: "أعنى". وهذا كلامه مع تفسير قليل في بعض كلماته.

وفيه حذف وتقدير لا داعي لهما. ولو جعلنا "كيت وكيت" -في هذا الأسلوب وحده- اسماً لكان النسخة غير الثانية، وخبرها شبه الجملة مع اعتبار المركب المزجي الحالي ليس جملة هنا في ظاهره الحقيقي، لاستغنيا عن الحذف والتقدير، ولسايرنا الأيسر الواضح بغير ضرر، ولا خروج على الأصول العامة.

---

1 اسمها ضمير الشأن: مستتر. والأصل أن يكون خبرها جملة، طرقها مذكوران صراحة.

2 تفصيل الكلام عليه في ج1 ص177 م20.

(584/4)

---

## المسألة 169: التأنيث 1

الاسم المعرب 2 نوعان:

1- مذكر "مثل: حاتم، قيس، جعفر، نحر، قمر، كتاب ... " ولا يحتاج إلى علامة لفظية تزداد على صيغته لتدل على تذكيرها صاحبها؛ لأن الذي الذي يدل على تذكيرها هو الشهرة، وشيوع الاستعمال، ولا سيما الاستعمال الوارد في أكثر الأساليب المتأثرة عن العرب.

2- مؤنث؛ "مثل: سنية، عزيز، ليلي، لمياء، أرض، أذن ... " ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة؛ أو: مقدر "أي: ملحوظة" تزداد على صيغته؛ لتدل على تأنيثها، وتأنيث صاحبها، فالعلامة الظاهرة في الأسماء المعربة هي: "تاء التأنيث" المتحركة3، أو: "ألف التأنيث" بنوعيهما؛ المقصورة والممدودة؛ مثل: عزيز، ليلي، لمياء، ... أما العلامة المقدرة: أ- فقد تكون خاصة بالأسماء المعربة الثلاثية، وهي تاء التأنيث الملحوظة -"طبقاً

للسماع الوارد عن العرب" في مثل: أرض، أذن، عين، قدم،

1 المراد من هذا العنوان الشائع في أكثر المراجع النحوية هو: بيان العلامة الدالة على تأنيث الاسم المتمكن؛ وليس المراد ذكر الأحكام المترتبة على التأنيث كثيرة متغلغلة في الأبواب النحوية المختلفة، لا يكاد باب يخلو منها.

2 أما علامة التأنيث في الكلمات المبنية أصالة فتأتي في رقم 1 من هامش ص 590.

3 وهي بكل أسمائها علامة التأنيث اللفظي؛ إذ يسميها بعض النحاة: "تاء التأنيث" ويسميها غيرهم: "تاء النقل" من حالة إلى أخرى؛ كنقلها المذكر إلى المؤنث والوصفية "المشتق" إلى الاسمية المحضة؛ كالراوية للمزادة، وكالخالبية للبئر الصغيرة، و... كما جاء في مجلة المجمع اللغوي، ج 1 ص 14 حيث يقول عن المصدر الصناعي ما نصه على لسان أحد الأعضاء: "إن هذا المصدر مكون من اللفظ المزيد عليه ياء النسب، وتاء النقل على رأي أبي البقاء في: "الكليات".

وكذلك في ص 26 من كتابه: "أصول اللغة" الذي أصدره في سنة 1969 - وانظر رقم 3 من هامش ص 590- والأمران سيان. ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضح. وقد أشرنا لهذا في ج 3 م 98 ص 182 باب: "أبنية المصادر".

(585/4)

كشف. والذي يدل على أنه هذه الكلمات الثلاثية - وأشباهها - 1 مؤنثة سماعا ببناء مقدرة "أي: ملحوظة" ظهور هذه التاء في أغلب كلام العرب عند التصغير؛ إذ يقال: أريضة، أذينة، عيبنة، قديمة، كثيفة<sup>2</sup>.

ب- وقد تكون عامة في الأسماء بنوعيتها "الثلاثي وغير الثلاثي"؛ كعود الضمير عليها في المسموع مؤنثا. كأرض. وعرب، في مثل: الأرض زرعته، والعقرب قتلتها. ومثل: نعتها، أو الإشارة إليها بالمؤنث؛ سماعا في الحالتين، مثل: الأرض المتحركة واحدة من أرضين كثيرة، هذه الأرض واحدة من ... : العقرب السامة قتالة، هذه العقرب ... ، ولا تكون ألف التأنيث مقدرة<sup>3</sup>.

معنى: "مؤنث":

هذه الكلمة إحدى "المصطلحات" التي يتردد ذكرها كثيرا في الاستعمال

1 المراد بالأشبهاء ما كان أصله ثلاثيا ولكن حذف بعض أصوله، مثل يد، أصلها: "يدي".

2 بمناسبة الكلام على أعضاء الإنسان يقول اللغويون بحق: إن تذكيرها وتأنيثها موقوف على السماع وحده، لكن الأعضاء المزدوجة مؤنثة في الغالب، تبعا للسماع الوارد فيها؛ كعين، وأذن، ورجل، وغير المزدوجة مذكر في الغالب، نحو: رأس، أنف، ظهر ... ومن المزدوج المذكر: الحاجب، الصدغ، الخد، اللحي "عظم الفك"، المرفق، الزند، الكوع، الكرسوع ... ومن المزدوج الذي يذكر ويؤنث: العضد، الإبط، الضرس. ومن المنفرد المؤنث: الكرش، ومن المنفرد الذي يصح تذكيره وتأنيثه: العنق، اللسان، القفا، المتن، المعى ... ؛ فالقاعدة أغلبية.

3 وفي هذا يقول ابن مالك في باب عنوان: "التأنيث":

علامة التأنيث تاء أو ألف ... وفي أسام قدروا "التا"؛ كالكتف "أسام: جمع جمع، مفردة: أسماء. ومفرد الأسماء: اسم" ويلاحظ أنه سمي علامة التأنيث هنا: "تاء" لا "هاء" كما يسميها فريق آخر من النحاة. والتسميتان شائعتان في المراجع المختلفة. وقد سبق عنهما بيان مفيد - في رقم 3 من هامش ص 236، ومن أظهر آثارها في "النقل" عند وجودها في آخر المصدر الصناعي "مثل: وطنية، وحشة ... " أن تصير الكلمة بسبب ياء النسب ملحقة بالمشترك قبل مجيء هذه التاء؛ فإذا جاءت التاء نقلت الكلمة إلى المعنى الخالص "الحدث" الخالي من الدلالة على الاشتقاق.

ثم قال بعد ذلك في بيان التأنيث المقدر:

ويعرف التقدير بالضمير ... ونحوه؛ كالرد في التصغير

(586/4)

---

اللغوي: ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه من أنواع تقضي الفائدة بالإشارة إليها هنا؛ لأن هذا الباب هو الأنسب لذكرها 1: وأشهرها:

1- المؤنث الحقيقي: وهو الذي يلد، ويتناسل، ولو كان تناسله من طريق البيض

والنفرخ؛ ولا بد من لفظ المؤنث الحقيقي من علامة تأنيث ظاهرة، أو مقدرة، مثل:

ولادة، سعدى، هند، عصفورة، عقاب 2.

وله أحكام مختلفة؛ يتصل منها بموضوعنا: وجوب تأنيث فعله، ونعته، وخبره، وإشارته،

وضميره ... بالشروط والتفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه الأمور في بابه؛ نحو:

كانت ولادة أدبية أندلسية ذائعة الصيت. وقد نقل التاريخ الأدبي إلينا كثيرا من أخبار هذه الأدبية، ومجالسها، وفنونها ...

2- المؤنث المجازي: وهو الذي لا يلد ولا يتناسل؛ سواء أكان لفظه محتوما بعلامة تأنيث ظاهرة؛ كورقة، وسفينة ... ، أم مقدرة؛ مثل: دار، وشمس. ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازي إلا من طريق السماع الوارد عن العرب، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازا إلا من طريق اللغوي الذي يوضح أمر ذلك السماع ويبينه.

وهذا النوع المجازي يخضع في استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقي؛ خضوعا واجبا في مواضع، وجائزا في أخرى؛ كوجوب تأنيث الضمير العائد عليه في مثل: الدار اتسعت. وجوازه في مثل اتسعة الدار، أو اتسع الدار ...

3- المؤنث اللفظي فقط: وهو الذي تشتمل صيغته على علامة تأنيث ظاهرة، مع أن مدلوله "أي: معناه" مذكر؛ نحو: حمزة، أسامة، زكرياء. أعلام رجال. وله أحكام مختلفة مدونة في الأبواب المناسبة لها؛ فقد يراعى معناه في حالات فلا يؤنث له الفعل، ولا يعود عليه الضمير مؤنثا ... ، فلا يقال: اشتهرت حمزة بالشجاعة والإقدام، ولا حمزة اشتهرت بالإقدام ... ولا يجمع "في

---

1 سبقت الإشارة إليها في ج2 ص66 م66 باب: "الفاعل".

2 إحدى الطيور الجارحة.

(587/4)

---

الأرجح "جمع مذكر سالما ... وقد يراعى لفظه -وهو الأغلب في كثير من حالاته الأخرى- فيمنع من الصرف، ويذكر له اسم العدد1؛ فيقال ثلاث حمزات ...

4- المؤنث المعنوي فقط: وهو ما كان مدلوله مؤنثا حقيقيا أو مجازيا ولفظه خاليا من علامة تأنيث ظاهرة؛ فيشمل المؤنث الحقيقي الخالي من علامة تأنيث، مثل: زينب، سعاد، عقاب ... كما يشمل المؤنث المجازي الخالي منها؛ مثل: عين، رجل، بئر ... ويجري عليه كثير من أحكام المؤنث الحقيقي والمجازي، كتأنيث الفعل له، وتأنيث ضميره، ونعته، والإشارة إليه ... وكمنعه من الصرف أو عدم منعه على حسب حالته.

5- المؤنث اللفظي المعنوي: وهو ما كانت صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة،



ومدلوله مؤنثاً؛ مثل: فاطمة، عليّة، ريا، سعدى، حسناء، هيفاء، نخلة، أسدة، شجرة،  
دنيا ... ويخضع لكل أحكام المؤنث اللفظي والمعنوي.  
والأنواع الخمسة السابقة قد يجتمع منها نوعان أو أكثر، ويسميان باسم يشمل النوعين،  
كأن يقال: لفظي مجازي؛ مثل: دنيا ...  
6- المؤنث التأويلي: وهو ما كانت صيغته مذكّرة في أصلها اللغوي، ولكن يراد -  
لسبب بلاغي- تأويلها بكلمة مؤنثة معناها؛ فقد كان العرب يقولون: "أتني كتاب أسر  
بها ... ، يريدون: رسالة2" "خذ الكتاب واقراً ما فيها. يريدون: الأوراق". وكذلك:  
"الحرف في مثل قولهم: هذه الحرف: نعت؛ يريدون به: الكلمة" ... وأمثال هذا كثير في  
كلامهم ...

---

1 وهذا في الرأي الأحسن، كما سبق ص541 حيث البيان الخاص بهذا.

2 وكقول الشاعر:

يأيها الراكب المزجي مطيته ... سائل بني أسد: ما هذه الصوت؟  
يريد: الضجة، أو الصرخات ...

(588/4)

---

وحكم هذا النوع: أنه يصح مراعاة صيغته اللفظية، من ناحية عدم تأنيث فعلها المسندة  
إليه، وكذلك مراعاة تذكيرها اللفظي عند نعتها، والإشارة إليها ... و ... كما يصح  
مراعاة معناها الذي تؤول به بشرط قيام قرينة جلية تمنع اللبس؛ نحو: "امتألت الكتاب  
السطور؛ تريد: الورقة التي في يدك، مثلاً" "هذه الكتاب نافعة، تريد: هذه الورقة" ...  
ولكن من الخير الاختصار على مراعاة صيغة اللفظ؛ قدر الاستطاعة منعاً للالتباس، فإن  
هذا المنع غرض من أهم الأغراض اللغوية، يجب الحرص عليه هنا، وفي كل موضع  
آخر1 ...

7- المؤنث الحكمي: وهو ما كانت صيغته مذكّرة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكسبت  
التأنيث؛ بسبب الإضافة؛ كقوله تعالى: {وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ} .  
فكلمة "كل" مذكّرة في أصلها، ولكنها في الآية اكتسبت التأنيث من المضاف إليه  
المؤنث؛ وهو "نفس"2.

تلك أشهر أنواع المؤنث. ويعيننا منها، النوعان الأساسيان؛ وهما الأول والثاني "أي:

المؤنث الحقيقي، والمجازي" أما سواهما فمتفرع منهما، راجع إليهما في أكثر أحكامه ...  
والنوعان الأساسيان "أي: الحقيقي والمجازي" لا بد من اشتماهما على علامة تأنيث  
ظاهرة أو مقدرة "أي: ملحوظة"، كما في بعض الأمثلة الأولى.

1 وإلا صارت اللغة فوضى، مضطربة الدلالات، غامضة المعاني والمرامي. ومما يساعد  
على إيجاد هذه العيوب فتح باب "التأنيث التأويلي" بغير قيد، وإباحته إباحة مطلقة،  
مع علمنا أن كل لفظ مذكر لا يكاد يعدم ضدا له مؤنثا على التأويل. فلو استبحنا  
استعمال المؤنث التأويلي استباحة عامة لكان من ورائها فساد لغوي كبير. لكن لا مانع  
منها إذا اشتهر اللفظ المذكر في عصره وشاع المراد منه شيوعا لا خفاء فيه، ولا لبس  
معه، كالذي يجري في أيامنا من تسمية بعض الصحف، المجلات بأسماء مذكورة؛ مثل:  
الهلال، والعربي، والمنبر ... من أسماء المجلات الأدبية، ومثل: المقطم، والمساء،  
والبلاغ ... من أسماء الصحف اليومية؛ فينطبق عليها الأمران السالفان، فيقال: ظهر  
الهلال، أو ظهرت الهلال. وكذا الباقي حيث يلاحظ التذكير أو التأنيث في كل.  
ولعل هذا الرأي أنسب وأنفع من الآراء القديمة الأخرى، التي منها الحكم المطلق بالخطأ  
على تذكير المؤنث - كما يفهم من "الموشح" ص 279 منسوباً للكسائي زعيم  
الكوفيين- ومنها رأي ابن جني في كتابه "الخصائص" - ج 2 ص 415- حيث يقول:  
"تذكير المؤنث واسع جدا ... " وحيث يفهم من بحثه أن تأنيث المذكر قليل..  
2 إيضاح هذا مدون في موضعه من باب الإضافة "ج 3 ص 51 م 92".

(589/4)

وقد تبين مما تقدم أن علامات التأنيث الظاهرة الدالة على تأنيث الأسماء المعربة 1 ثلاث  
زوائد، وكل واحدة منها فارقة بين المؤنث والمذكر، ولا يصح أن يوجد منها في الاسم إلا  
علامة واحدة 2 ظاهرة لتأنيثه. والثلاث هي: تاء التأنيث المتحركة المربوطة 3، وألف  
التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة، وفيما يلي تفصيل الكلام على كل علامة:  
"العلامة الأولى": فأما تاء التأنيث 3 المتحركة المربوطة فمختصة بالدخول -قياسا- على  
أكثر الأسماء المشتقة 4؛ لتكون فارقة بين مذكرها ومؤنثها؛ نحو: عابد وعابدة، عراف  
وعرافة، فرح وفرحة، مأمون ومأمونة ولا تدخل على أسماء الأجناس الجامدة إلا سماعا؛  
وقد سمعت في بعض ألفاظه قليلة لا يقاس عليها؛ مثل: أسد وأسدة، رجل ورجلة، فتي

وفتاة، غلاء وعلامة، امرأ وامرأة، إنسان وإنسانة، في لغة ... ونظائرها مما تنص عليه  
الراجع اللغوية، ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد5.  
وإنما كانت تاء التأنيث مختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة دون

---

1 أما الأسماء المبنية أصالة فلا تكون علامة تأنيثها التاء المربوطة، ولا الألف، وإنما لها  
علامات أخرى، منها: كسر التاء في مثل: أنت. والنون المشددة في مثل: هين. وأما  
بعض الحروف فقد تدخلها التاء المفتوحة سماعاً، نحو: ربت.  
وأما الأفعال فتؤنث ألفاظها بالتاء لتأنيث فاعلها؛ فتدخل تاء التأنيث الساكنة على  
آخر الماضي، نحو: برعت طبيباتنا، وتدخل التاء المتحركة على أول المضارع، نحو تبرع  
الطبيبة ...

- 2 وأما: علقاة، اسم نبت، وأرطاة، اسم شجر، فألفهما مع وجود التاء معها ألف  
إلحاق، ليست للتأنيث.  
3، 3 ويسمى بعضها بعض النحاة، "هاء التأنيث"؛ لأنها تصير "هاء" عند الوقف عليها،  
بالسكون أما في غير الوقف فمتحركة. وللتسمية بيان مفيد عرضناه في رقم 3 من  
هامش ص236. وقد يسميها بعضهم: "تاء النقل"؛ للسبب المبين في رقم 3 من هامش  
ص585.  
4 يطلق -غالباً- على الاسم المشتق: "الوصف". أو: "الصفة"، وهو غير النعت، -  
كما عرفنا. وكما يجيء البيان في رقم 3 من هامش ص595.  
5 وقد صرح الصبان بهذا حيث قال: "إن زيادتها في الأسماء الجامدة قليل، ولا يقاس  
عليه". ا. هـ.

(590/4)

---

جميعها؛ لأن بعض المشتقات لا تدخله مطلقاً -في رأي أكثر النحاة1، وبعضها تدخله  
قليلاً، فلها مع المشتق ثلاث حالات، وأشهر الأوزان التي لا تدخلها1 أربعة:  
1- فعول1 بمعنى: "فاعل2" وهو الدال على الذي فعل الفعل"، نحو: صبور، نفور،  
حقود ... بمعنى: صابر، نافر، حاقد، مثل: رجل أو امرأة صبور، ونفور، وحقود ...  
أما المسموع2 من قولهم: امرأة ملولة، وفروقة؛ بمعنى: خوافة -وكذا بضع كلمات  
أخرى-3 فالتاء فيه للمبالغة مع التأنيث وليست لمحض التأنيث وحده4 وأما "عدوة"

مؤنث: "عدو" فمقصورة هي وأشباهها القليلة على

- 1 و 1 و 1 انظر الزيادة في ص 597 لأهميتها، واشتمالها على بيان مفيد.
- 2 و 2 انظر "الملحوظة" الهامة التي في رقم 1 من هامش الصفحة التالية.
- 3 أشهرها: "صرورة: لمن لم يتزوج، أو لم يحج"، "لجوجة: لكثير اللجاجة، وهي: الخصومة"، "عروقة: لكثير من العلم والمعرفة"، "شنوءة: لكثير التقزز، أو العداوة"، "منونة: لكثير الامتنان"، "سروقة: لكثير السرقة"، راجع النوادر، ذيل الأماي، للقال ص 173 - وجاء في المزهري "ج 2 ص 86- باب ما جاء على "فعولة" ألفاظ منها سلولة: من المتن. وفورقة: من الفرق، وهو الخوف ... تنوفة: للمفازة. ورجل عروقة. بالأمر ولجوجة، من المعرفة واللجاجة، والعمولة: التي تحمل أهل الحي، بعيرا كانت أو حمرا، نسولة وهي التي يتخذ نسلها، يوم العروبة، وهو: "الجمعة"، وسبوحة: البلد الحرام. والرضوعة: للشاة التي ترضع.
- 4 ذلك أن تاء التأنيث قد تكون دالة على التأنيث المجرد، وقد تفيد معنى آخر من المعاني دون أن تفيد الفصل بين مذكر ومؤنث، بالرغم من أن الكلمة المشتمة عليها تعتبر مؤنثة لفظيا مجازيا، وتجري عليها أحكامه. فمن تلك المعاني: أنها تكون لفصل الواحد من جنسه الجامد؛ فتكون داخلية على الواحد كتمرة وقمر، ولبنة ولبن، وغملة وغمل، وللعكس، أي: فصل الجنس الجامد من واحده فتكون داخلية على الجنس؛ كجبأة وكماة "بفتح أولهما وسكون ثانيهما وهما اسمان لنوع واحد من النبات. يقال لمفردة: جبء، كمء". وأنها تكون عوضا عن فاء الكلمة؛ مثل: عدة، مصدر، وعد، أو عوضا من لام الكلمة، مثل: سنة، وأصلها فيما يقال: سنو، أو سنه بدليل. الجمع: سنوات وسنهاء. أو عوضا من حرف زائد لمعنى؛ كياء النسب في قولهم: هو أشعني، وهم أشاعنة، وهو أزرق، وهم أزارقة، وهو مهلي وهم مهالبة. يقولون هذا في جموع التكسير المنسوب مفردا إلى: أشعث، وأزرق، ومهذب ... ويدل على هذا قولهم: أشعثيون وأشاعنة، وأزرقيون، وأزارقة، ومهلييون ومهالبة. فلا يجمعون بين الياء والتاء - وسيجيء البيان في ص 673- أو عوضا من حرف زائد لغير معنى؛ كزنديق وزنادقة. فالتاء عوض عن الياء في المفردة؛ إذ كان الأصل في تكسيرها: زناديق، ولا يجتمعان، أو عوضا عن ياء التفعيل في مثل: زكي تركية. وقد تأتي للدلالة على التعريب. أي: للدلالة على أن الكلمة في أصلها غير عربية، وعربها للعرب =

## السماع 1.

فإن كان "فعل" بمعنى: "مفعول" وهو الدال على الذي وقع عليه الفعل

= أنفسهم بإدخال بعض الأحرف على صيغتها، واستعمالها بعد ذلك. مثل: كيا لجة "جمع: كيلجة، لمكيال". والقياس: كيا لج؛ فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على تعريبه. ومثل موازجه "جمع: موزج، بفتح الميم، وسكون الواو، وفتح الزاي، للجورب، أو: الخف" والقياس. سوازج؛ فدخلت "التاء هنا وهناك للدلالة على أن الأصل أعجمي فعرب ... والفرق بين المعرب وغيره: أن العرب إذا استعملت الأعجمي فإن خالفت بين ألفاظه - بأن أدخلت عليها من نوع تغيير - فقد عربته - كما سبقت الإشارة في "ب" هامش ص 245. وإلا فلا؛ وهو الباقي على أعجميته. وقد تأتي للمبالغة في الوصف كرجل راوية؛ لكثير الرواية. وقد تأتي لتأكيد المبالغة؛ نحو: رجل "نسابة" لكثير العلم بالأنساب؛ ذلك أن الكلمة "نساب" صيغة مبالغة بنفسها، فإذا زيدت عليها التاء أفادت تأكيد المبالغة..

وقد تكون التاء ثابتة في بعض أسماء لا يمكن تمييز مذكرها من مؤنثها، نحو: غملة. فيجب اعتبار الاسم مؤنثا دائما. وبعض ما لا يمكن تمييزه يتجرد منها دائما فيجب اعتباره مذكرا في كل استعمالاته، نحو: برغوث. "راجع التصريح، والأشئوني، والصبان". وراجع ما يتصل بها في ج 1 م 1 ص 21 عند الكلام على اسم الجنس الجمعي وحكم تذكيره وتأنيثه.

1 "ملحوظة هامة": ما تقدم من الحكم الخاص بصيغة "فعل" بمعنى: "فاعل" هو الرأي الشائع بين النحاة الأقدمين. وقد نظر فيه مجمع اللغة العربية بالقاهرة طويلا، وتناوله هو ومؤتمره بالبحث والدراسة، واستقر رأيهما على حكم آخر يخالف ما سبق "طبقا لما جاء في الكتاب الذي أصدره المجمع في سنة 1969 باسم كتاب: "في أصول اللغة ص 74" ونص الحكم الجمعي يشمل أمرين حث عنوان: "لحوق تاء التأنيث لفعل، صفة، بمعنى: "فاعل".

أ- يجوز أن تلحق تاء التأنيث بصيغة: "فعل" بمعنى: "فاعل"؛ لما ذكره سيبويه، من أن ذلك جاء في شيء منه، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب. وما ذكره السيوطي في الهمع من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات، وما ذكره الرضي من قوله: "ومما لا يلحقه تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث: "فعل". ١. هـ.

ويمكن الاستئناس في إجازة دخول التاء في "فعول" بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل؛ يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة. وعلى ذلك في حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمح المعنى الأصلي لها وهو المبالغة؛ فتدخل عليها التاء؛ جريا على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل، وفي صيغ المبالغة للتأنيث.

ب- وعلى هذا يجري على تلك الصيغة -بعد جواز تأنيثها بالتاء- ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء؛ فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث. ا. هـ.

وقد صدر قرار الموافقة على الحكم السالف في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة 1968.

"انظر بعض الألفاظ الواردة منه في رقم 3 من هامش ص 159".

(592/4)

- 
- جاز تأنيثه بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث، وعدم تأنيثه بها؛ نحو: قطار ركوب أو ركوبة، وسيارة ركوب أو ركوبة؛ بمعنى مركوب ومركوبة فيهما، ونحو: فاكهة أكل أو أكلة، وبقرة حلوب أو حلوبة، بمعنى مأكلة ومحلوبة 1...
- 2- مفعال، نحو: مفتاح؛ لكثير الفتح ولكثيره، معلام؛ لكثير العلم وكثيره، مفراح؛ لكثير الفرح وكثيره... فهذه الصيغة -بغير تاء- صالحة للمذكر والمؤنث. ومن الشاذ 2: ميقان وميقانة. لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه -فهو بمعنى: فاعل.
- 3- مفعيل 3، نحو: منطبق للرجل البالغ، والمرأة البليغة. ومعطير؛ لكثير العطر وكثيرته. ومن الشاذ مسكينة، بناء التأنيث.
- 4- مفعل 3، كمغشم، للمذكر والمؤنث، بمعنى: جريء، وشجاع: لا ينثني عن إدراك ما يريد. يقال رجل أو امرأة مغشم.
- ومما سبق يتبين أن التاء الفارقة لا تدخل -في رأي الكثرة- على الصيغ الأربع السالفة إلا شذوذا 3 يراعى فيه المسموع وحده.
- أما أشهر المشتقات التي تدخلها قليلا فنوعان؛ ودخولها فيهما -مع قلته- مقيس. ولكنه الأحسن عدم إدخالها:
- أحدهما: المشتقات الدالة على معنى خاص بالأنثى، يناسب طبيعتها 3

- 1 ومن أمثلة التأنيث بالتاء والنص عليه ما جاء في كتاب: "النوادر" نقلا عن أبي مسحل بن حريش -وهو أعراي من بني ربيعة، وكان زمن المأمون معاصرا للكسائي، ومدرسته الكوفية، وقد أخذ عنه وعن أضرابه- ما نصه: "يقال: ما لفلان حلوبة، ولا ركوبة، ولا قتوبة، ولا نسولة، ولا جزوزة. ومعناه: ليست له ناقة تحلب، ولا تركب، ولا تقتب، ولا ذات نسل من الإبل والغنم، ولا جزوزة من الضأن يجز صوفها". ١. هـ.
- 2 وجاء في كتاب النوادر. لأبي مسحل الأعراي ج 1 ص 24 ما نصه: "ثلاث أحرف - أي: كلمات- حكاها الكسائي عنهم. قال: يقال: رجل مطرب ومطراية، ومجذام ومجدامة، ومطار وممطرة". وزاد "المزهر" ج 2 ص 133 مغرابة، في مدح الرجل بأنه: ذكي داهية.
- 3 و 3 انظر الزيادة الآتية في ص 597، حيث البيان المفيد.

(593/4)

---

ويلائم فطرة النساء وحدها، وليس أمرا مؤقتا طارئا عليها، وإنما هو من خصائصها وغرائزها الثابتة الملازمة لتكوينها دائما، وتنفرد به دون الذكر؛ كالحمل، والولادة، والإرضاع، والحيض... وغيره مما هو من خصائص الأنثى؛ نحو: امرأة حامل أو حاملة "ومعناها: حبلى" ومرضع ومرضعة.. فدخل التاء وعدمه سيان، والأمران قياسيان، كما أسلفنا، ولكن الحذف أحسن<sup>1</sup>.

والآخر: ما كان على وزن "فعليل" بمعنى: مفعول؛ بشرط أن يعرف من الكلام أو غيره نوع المنصف بمعناه؛ "أي: بشرط ألا يستعمل استعمالا الأسماء غير

---

1 راجع الصبان. إنما يجوز الأمران والحذف أحسن إذا كان معنى الاسم المشتق خاصا بالأنثى، يلائم طبيعتها النسوية وحدها، ووصفا ثابتا لها - كما قلنا، وليس مقيدا بحالة طارئة كوصف المرأة بأنها: "مرضع"؛ أي: بأن طبيعتها، وأهليتها التي خلقت معها، هي: الإرضاع، ولو لم تكن وقت الكلام ترضع طفلا، أو تضع ثديها في فمه، ومثل وصفها بأنها: "حامل"؛ في نحو: المرأة الحامل لا العاقر مرغوبة؛ أي: المرأة التي من النوع الحامل، والتي من شأنها ومن طبيعتها أن تحبل. ولو لم تكن وقت الكلام حبلى. بل يقال هذا ولو لم تكن قد تزوجت.

وهذا الحكم العام يشمل الصورة التي صدر فيها قرار مجمع اللغة العربية ومؤتمره. ونص

القرار - كما جاء في ص 106 من الكتاب المعجمي الصادر في سنة 1969 بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة 1964 - هو:

"يجوز تأنيث ما جاء على صيغة: "فاعل" من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وإن لم يقصد الحدوث". ا. هـ.

فإن كانت الصفة طارئة، والقصد منها الحدوث لا الثبوت، وجب الإتيان بالتاء؛ نحو: هذه مرضعة الآن أو غدا، وحاملة اليوم أو غدا. ومن هذا قوله تعالى: في هول القيامة: {يَوْمَ تَرَوْهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ} ، أي: التي هي في حالة إرضاع طارئ، تلقم صبيها ثديها "انظر "ب" من الزيادة في ص 597". ولو قل: "مرضع" بحذف التاء لكان المراد: التي من شأنها ومن غرائرها الإرضاع، لا أنها تمارسه وقت التكلم فعلا أو في وقت محدد معين.

ومما سبق يفهم المراد من قول اللغويين: إن الصفات المختصة بالمؤنث - كمرضع - إن قصد بها الحدوث "أي: الوصف المؤقت الطارئ في أحد الأزمنة" لحقها التاء؛ فيقال: مرضعة، وإن لم يقصد بها هذا لم تلحقها؛ فإن كان المعنى ليس خاصا بطبيعة المرأة وجب إثبات التاء؛ كقولنا: شاهدت حاملة؛ تريد: امرأة تحمل على رأسها أو كتفيها شيئا؛ لأن الحمل على الرأس أو على الكتف ليس من خصائصها وحدها، وإنما يشاركها فيه الرجل ومن ثم كان حذف التاء ممنوعا إذا وقع في لبس؛ فلا يقال: في الحقل ضامر، وتحت الشجرة عانس؛ لأن الضامر والعانس يقال للمذكر وللمؤنث؛ فإذا حذفت التاء عند إرادة المؤنث، لم يتبين المراد.

(594/4)

---

المشتقة"1. ومن أمثلته: قتيل وجريح في مثل: انجلت المصادمة عن فتاة قتيل وفتاة جريح؛ بحذف التاء جوازاً لعدم الحاجة إليها؛ إذ اللبس مأمون في هذه الصورة، فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجردة - بأن لم يعرف نوع الموصوف -3 وجب ذكرها لمنع اللبس، نحو: حزن لقتيلة المصادمة. ومثل: رأيت في المجزر ذبيحة، أو نطيحة، أو أكيلة الذئب، بمعنى: مذبوحه، ومنطوحة، ومأكولة.

فإن كان "فعل" بمعنى: "فاعل" فالأكثر مجيئها؛ كقول شوقي:

قطتي جد أليفه ... وهي للبيت حليفه

هي ما لم تتحرك ... دمية البيت الطريفه



ومن حذفها قوله تعالى: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ} وقول العرب حلة خصيف "أي: ذات لونين، بياض وسوادا"، وملحفة جديد. وريح خريق "شديدة البرد، كثيرة الهبوب"، وقول شاعرهم:

فديتك!! أعدائي كثير وشقتي 4 ... بعيد وأشياعي لديك قليل  
ومما تقدم يتبين أن للتاء الفارقة مع المشتق ثلاثة أحوال؛ فتارة تكون ممنوعة

---

1 يراد بها هنا: الأسماء المتجردة للاسمية المحضة؛ فلا تتبع موصوفا، لا في اللفظ ولا في المعنى؛ إذ لا تجري على موصوف ظاهر؛ ولا ملحوظ لدليل - كما في الأشموني والخضري.

2 نصوا على أن الحذف هو الغالب، ويقول "الصبان": "يؤخذ من صنيعهم أن حقوق التاء "فعيلا" بمعنى: "مفعول" خلاف الغالب لا شاذ". ا. هـ. ثم انظر: "ب" الآتية في ص 597.

3 ليس المراد بالموصوف هنا الموصوف الصناعي - الاصطلاحي - المعروف بالمنعوت، وإنما المراد الموصوف المعنوي الذي يتصل به معنى المشتق. فيشمل: الفتاة قتيل، بحذف التاء، مع أن الفتاة مبتدأ، وليست موصوفا صناعيا "أي: ليست: منعوتا" ولا فرق في الموصوف المعنوي بين الملفوظ والملحوظ في الكلام؛ وهو المحذوف اكتفاء بقريضة تدل عليه؛ كإشارة إليه، أو ضمير يعود عليه؛ ويبين نوعه، أو شيء آخر يوضح أمره، نحو: قتيل من النساء؛ فلا تحيء التاء في هذه الحالات. مجازة للأحسن. فالمعول عليه في الموصوف هو العلم بنوعه وإن لم يكن المشتق نعنا تابعا له حقيقة. أذكر موصوف أم لا. 4 من معاني الشقة "بضم الشين المشددة وكسرهما": الناحية التي يقصدها المسافر.

(595/4)

---

الدخول عليه، وتارية تكون قليلة الدخول، وهي مع قلتها مقيسة<sup>1</sup>، وفي غير النوعين السالفين منيرة وقياسية.

أما ما غير المشتق - وهو الأجناس الجامدة - فمقصورة على السماع الوارد في بعض الألفاظ، ولا يصح القياس عليها<sup>2</sup>..

---

1 لأنها قلة نسبية لا تمنع القياس، وليست ذاتية تمنعه - كما عرفنا.

2 طبقا للنص الصريح الذي نقلناه عن "الصبان" - في رقم 5 من هامش ص 590-

وقد عرض ابن مالك المشتقات التي لا تدخلها التاء؛ فقال:

ولا تلي، فارقة، فعولا ... أصلا. ولا المفعال، والمفعيلا

كذاك: مفعل. وما تليه ... "تا" الفرق من ذي، فشذوذ فيه

"ذي: هذه. يريد: ما تلحقه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ. أي: أنه شاذ".

ثم انتقل إلى حكم فاعيل، فقال:

ومن "فاعيل" كقتيل إن تبع ... موصوفه -غالبا- "التا" تمتنع

"تبع موصوفه"، أي: جاء بعده تابعا له. والغرض أن يكون له موصوف معروف، سواء

أكان الموصوف منعوتا، صناعيا أم غير منعوت، مذكورا أم غير مذكور على الوجه

السابق في الرقم الثالث من هامش الصفحة السابقة. وقالوا إن بيت ابن مالك يخلو من

التقصير لو كان:

ومن "فاعيل" كقتيل إن عرف ... موصوفه -غالبا- "التا" تمتنع

(596/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين "كصاحب المفصل وشارحه ابن يعيش، في

ص 102 ج 5" بأن الأربعة الأولى السالفة 1 يشترط لحذف التاء منها ما يشترط في

"فاعيل" 2، ونصوا على أنك تقول: صبورة، ومعطارة، إذا لم يعرف الموصوف؛ فيقول ابن

يعيش: "إن هذا الأسماء إذا جرت على موصوفها 3 لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا

الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس؛ نحو: رأيت صبورة، ومعطارة، وقتيلة بني فلان ...

."

وهذا تصريح واضح لا يدع مجالا للتردد في الأخذ به. وتجب ملاحظة الحكم الخاص

بصيغة: "فعل" بمعنى: "فاعل"، وقد سبق في رقم 1 من ص 591 وما بعدها، وفي

هوامشها.

ب- وفي الكلام على: "فاعيل" يقول سيبويه في كتابه "ج 2 ص 213" ما نصه: "وأما

"فاعيل" إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة: "فعل" ولا

تجمعه بالواو والنون كما لا تجمع صيغة: "فعل4 ... و ..."  
"وتقول: شاة ذبيح، كما تقول: ناقة كسير، وتقول: هذه ذبيحة فلان وذبيحتك. ذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حية؟ وإنما هي بمنزلة ضحية. وتقول: شاة رمي، إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت. وقالوا: بنس الرمية الأرنب، إنما تريد: بنس الشيء مما يرمي، فهذه بمنزلة: الذبيحة. وقالوا: نعجة نطيح، ويقال -أيضا: نطيحة. شبهوها بسمين وسمينة ... و.... وقالوا: رجل حميد، وامرأة حميدة. يشبه بسعيد وسعيدة، ورشيد ورشيدة حيث كان نحوهما في المعنى، واتفق في البناء5 ...". ١. هـ.  
قال شارحه أبو سعيد السيرافي تعليقا على المثال: "هذه ذبيحة فلان وذبيحتك"

- 
- 1 في ص591، وما بعدها.
  - 2 سبق في ص594.
  - 3 سبق شرح المراد من الموصوف في هذا الباب رقم 3 هامش ص595.
  - 4 انظر "الملحوظة الهامة" التي في رقم 1 من هامش ص592 وتختص بصيغة فعل "من حيث تأنيثها، وتذكيرها، وإفرادها، وعدم الإفراد ...  
5 الصيغة.

(597/4)

---

.....

---

ما نصه: "لم أر أحدا علل في كتاب إلحاق التاء. والعلة فيه عندي أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل، لأنه كالفعل المستقبل؛ ألا ترى أنك تقول: امرأة حائض. فإذا قلت حائضة غدا لم يحسن فيه غير الهاء "التاء المربوطة". وتقول: فلان ميت إذا حصل فيه الموت. ولا تقل: مائت. وإذا أردت المستقبل قلت: مائت غدا، فتجعل فاعلا جاريا على فعله".  
وجاء في "تاج العروس شرح القاموس" -مادة: قتل- ما نصبه: "قال الرضي: ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه "التاء" فاعيل، بمعنى: مفعول: إلا أن يحذف موصوفه: نحو: هذه قتيلة فلان وجريحته. ولشبهه لفظا بفعل بمعنى "فاعل" قد يحمل

عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضا؛ نحو: امرأة قتيلة؛ كما يحمل "فعليل"، بمعنى: "فاعل" عليه فتحذف التاء، نحو: ملحفة جديدة". ا. هـ.

من كل ما سبق يتبين تأويلهم لما ورد من "فعليل" بمعنى "مفعول" محتوما بالتاء وفي بعض هذه التأويلات تكلف واضح. ومن اليسير كشف ما فيها من الخطأ الذي يمنع قبولها. هذا إلى أن كتب اللغة ومعاجمها تحوي أمثلة أخرى متعددة محتومة بالتاء، ولا تحتمل تأويلا سائغا. فالخبر في الاختصار على ما نقلناه<sup>1</sup> عن بعض المحققين من أن الأكثر هو حذف التاء عند أمن اللبس؛ بسبب وجود الموصوف، وعدم استعمالها استعمال الأسماء غير المشتقة، وهذا رأي شديد يحسن الأخذ به، بالرغم من أن أكثر النحاة لم يذكره مع جواز استعمال الرأي الآخر.

ج- لأسماء الجموع حكم خاص ورد في بعض المراجع اللغوية<sup>2</sup>، ونصه: "القوم: يذكر ويؤنث؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا

---

1 في ص 594 وما بعدها.

2 هو: تاج العروس، شرح القاموس. مادة: قام. وقد سبق في الجزء الثاني م 66 باب: أحكام الفاعل، في الحكم السادس - ما له صلة قوية بما نحن فيه.

(598/4)

---

.....

---

كانت للآدميين -تذكر وتؤنث: مثل: رهط<sup>1</sup>، ونفر<sup>1</sup>، وقوم... قال الله تعالى: {وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ}، فذكر. وقال: {كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ} فأنت. قال الجوهري: فإن صغرت لم تدخل فيها الهاء "التاء"، وقلت: قويم، ورهيط، ونفير...، وإنما يلحق التأنيث فعله وتدخل الهاء<sup>2</sup> فيما يكون لغير الآدميين؛ مثل: الإبل، والغنم... لأن التأنيث لازم لهذا النوع<sup>3</sup>...

ثم قال: حكى ثعلب أن العرب تقول: يا أيها القوم كفوا عنا. وكف عنا، على اللفظ وعلى المعنى. وقال مرة: المخاطب واحد، والمعنى الجمع". ا. هـ.

---

1 و 1 يرى بعض النحاة أن كلمتي: "رهط" و"قوم" مذكرتان ليس غير. ورأيه مرفوض

بهذا النص. وبنزادة التاء وحذفها من الفعل في الآيتين التاليتين، والفاعل فيهما هو كلمة: قوم.

2 يريد: تاء التأنيث المربوطة.

3 الحكم بدخول هذه التاء لزوماً إنما هو في حالة التصغير وحدها، وهذه الجملة مكملّة لما قبلها من كلام الجوهري. وقد نقل "المصباح المنير" كلامه هذا في مادة؛ "غنم" فقال ما نصه: "قال الجوهري: الغنم اسم مؤنث موضوع لجنس الشاء، يقع على الذكور، والإناث وعليهما. ويصغر فتدخل الهاء، ويقال: غنيمة؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين، وصغرت، فالتأنيث لازم لها". ا. هـ.

(599/4)

"العلامة الثانية" 1:

وأما ألف التأنيث المقصورة فقد زيدت سماعاً في آخر الأسماء المعربة، سواء أكانت جامدة أم مشقة؛ تبعاً للمسموع عن العرب، ولا تدخل في غير الوارد عنهم؛ فما أدخلوها على آخره صار وحده مؤنثاً بها.

وللأسماء التي تدخلها أوزان مختلفة؛ بعضها نادر مبعثر في المراجع اللغوية؛ يصعب معرفته والاهتداء إلى أنه مؤنث إلا بمعونة تلك المراجع، وإرشادها. وبعضها شائع في الكلام الفصيح، مشهور الصيغة بالتأنيث؛ فمتى عرفت صيغته دلت - في الأعم الأغلب - على أنها لمؤنث، دون حاجة إلى مرشد أو معين. وصيغ هذا النوع تكاد تنحصر في الأوزان الآتية التي يدل كل وزن منها على أن الكلمة مؤنثة؛ وهي أوزان سماعية لا يجوز زيادة وزن على الوارد المسموع منها عن العرب - كما تقدم:

1- فعلى "بضم ففتح، ففتح" كشعبي، وأدمي ... اسمين لموضعين، وأربي، اسم للدهاية.

2- فعلى "بضم فسكون ففتح مع مد". مثل: بهمي: اسم نبت، وطولي، أنثى للوصف: أطول، وحللى، وصف للحامل، ورجعى، مصدر للفعل: رجع "ومنه قوله تعالى: {إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى} ".

3- فعلى "بفتحات"، مثل: بردى، اسم نهر بالشام 2 وحيدى وصف في مثل: ناقة حيدى، أي: تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه 3 ومرطى، وبشكى، وجمزى ... والثلاثة مصادر، ومعناها واحد؛ هو

---

1 سبق الكلام على العلامة الأولى في ص 590. أما الثالثة ففي ص 603.

2 يخترق دمشق.

3 جاء في الصبان في هذا الموضع ما نصه: "يقال: حمار حيدي - بجاء مهملة، فتحتية، فдал مهملة- أي: يحيد عن ظله لنشاطه ولم يجئ نعت مذكر على: "فعلى" غيره، كما في الصحاح والقاموس". ا. هـ.

لكن جاء أيضا في لسان العرب وفي التاج - مادة: "بشك" - أنه يقال: "رجل بشكى الأمر"، أي: يعجل صريمة أمره.

(600/4)

---

المشية السريعة. وأفعالها: مرط، وبشك، وجمز، ثلاثية مفتونة بها.

4- فعلى - بفتح فسكون - "جمعا؛ كقتلى، وجرحى، وصرعى"، أو: مصدرا؛ كدعوى، مصدر: دعا"، أو: "وصفا؛ كسكرى، وسيفى، وشبعى، وكسلى ... مؤنث سكران، وسيفان، - بمعنى: طويل - وشبعان، وكسلان". فإن كان "فعلى" اسما "كأرطى 2 وعلقى 3" فقل ألفه للتأنيث فيمنع للصرف، وقيل للإلحاق فلا يمنع.

5- فعلى "بضم أوله، وفتح ثانيه بغير تشديد"، مثل: حبارى وسماني اسمين لطائرين، وسكاري جمع سكران، وعلادى، وصفا، بمعنى: شديد، يقال: جمل علادى: أي: قوي شديد.

6- فعلى "بضم أوله، وفتح ثانية مع تشديده". مثل: سمهي، اسم للباطل والكذب، واسم الهواء المرتفع.

7- فعلى "بكسر أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه المدغم في مثله"، مثل: "سبطرى؛ اسم لمشية فيها تبخر"، "ودفقى، اسم لمشية فيها تدفق وإسراع".

8- فعلى "بكسر. فسكون، ففتح" جمعا، كحجلى الذي مفردة: حجل "بفتحيتين" اسم طائر، أو مصدرا كذكرى؛ "مصدر الفعل في ذكر، يذكر، ذكرا، وذكرى".

9- فعلى "بكسر أوله، فكسر ثانيه مع تشديده"، مثل: "حشي اسم مصدر للفعل: حث على الشيء إذا حض عليه"، "وخلفى، اسم بمعنى: الخلافة".

10- فعلى "بضميتين، فتشديد ثالثه مع فتحه"، مثل: "كفرى،

---

- 1 ويعبر عن المشتق من الأسماء بالوصف أو الصفة – كما قلنا في رقم 3 من هامش ص595، وهو غير الوصف أو الصلة بمعنى: النعت.
- 2 شجر. "المفرد: أرطاة".
- 3 نبت. "للمفرد والجمع".

(601/4)

اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل، واسم للطلع نفسه. و"بذرى وحذرى، اسمين بمعنى: التبذير والحذر".

11- فعيل "بضم أوله، وفتح ثانيه المشدد"، مثل: خليطي، اسم للاختلاط، يقال: اختلف القوم ووقعوا في خليطي. أي: اختلط عليهم أمرهم، ومثل: ومثل: قبيطي، اسم لنوع من الحلوى، ولغيزي، اسم للغز.

12- فعلى "بضم أوله وتشديد ثانيه"، مثل شقارى، وخبازى اسم نبتين، وخضارى اسم طائر ... 1.

"ملحوظة": من الأوزان النادرة:

فعليل: مثل خيسرى، للخسارة فعلوى: مثل: هرنوى، اسم نبت، فعولى: اسم نوع من المثنى، فيعولى؛ مثل: فيضوضى، اسم للمفاوضة، أي: الاشتراك فيا لشيء، فوعولى: مثل: فوضوضى: اسم بمعنى المفاوضة، فعلايا، مثل: برحايا، كلمة تقال عند التعجب من شيء.

..... و ..... و .....

1 يقول ابن مالك في قسمي ألف التأنيث:

وألف التأنيث ذات قصر ... وذات مد، نحو: أنثى الغر

"الغر" جمع، مفردة المذكر: أغر، والمؤنث: غراء. ثم انتقل بعد هذا إلى سرد الأوزان المشهورة للألف المقصورة فقال:

والاشتجار في مباني الأولى ... يديه وزن: أربى، والطولى

ومرطى، ووزن فعلى جمعا ... أو: مصدرا، أو: صفة، كشبعى

وكحبارى. سمهى، سبطرى ... ذكرى، وحثيشى مع الكفرى

كذاك: خليطى مع الشقارى ... واعز لغير هذه استندارا

"أعز: انسب، استندارا، ندرة" أي: انسب كل صيغة خلفت هذه الأوزان إلى القلة القليلة الذاتية، والندرة.

(602/4)

#### "العلامة الثالثة"1:

وأما ألف التانيث الممدودة2، فكأختها المقصورة في أنها سماعية محضة، لا تدخل في غير الوارد عن العرب، وقد زادها العرب في آخر بعض الأسماء المعربة الجامدة، أو المشتقة للدلالة على التانيث. وأوزان الأسماء السماعية التي تحتويها مختلفة؛ بعضها نادر مفرق في المطان اللغوية، وهي التي ترشد إليه؛ وبعضها شائع مشهور يعرف بمجرد سماع صيغته. ومنه الأوزان الآتية:

- 1- فعلاء -بفتح فسكون، "كصحراء، اسم للبقعة القفرة". و"رغباء، مصدر للفعل: رغب" و"حمراء مؤنث: أحمر، ... " و"طرفاء، اسم جنس جمعي3، مفردة: مفرده: طرفاء، في الأكثر، وهي نوع من شجر الأثل".
- 2، 3، 4 أفعلا، بفتح الهزمة، مع كسر العين، أو مع فتحها، أو ضمها، كأربعاء، اسم لليوم المعروف. ومن معانيه إذا كان مفتوح الهزمة مضموم الباء: عمود الخيمة".
- 5- فعلاء "بفتح، فسكون، ففتح"، مثل: عقرباء اسم لمكان، واسم لأنثى العقرب.
- 6- فعلاء "بكسر، ففتح"، مثل: قصاصاء، اسم للقصاص.
- 7- فعلاء "بضم فسكون، فضم"، مثل: قرفصاء، اسم لنوع من القعود.
- 8- فاعولاء، مثل: عاشوراء، اسم لليوم العاشر من المحرم.
- 9- فاعلاء، بكسر العين، بعدها لام مفتوحة غير مشددة"، نحو: قاصعاء، وغائباء، وناقفاء، وكلها اسم لجحور اليربوع4 ...

1 سبق الكلام على العلامة الأولى في ص590 وعلى الثانية في ص600.

2 يرى البصريون: أن ألف التانيث الممدودة هي ألف في آخر الاسم، زائدة للتانيث، وقبلها ألف زائدة أخرى؛ فتقلب الثانية الدالة على التانيث همزة، كما في الأوزان التي سنذكرها.

3 الأرجح أن "طرفة" ليس جمع تكسير؛ لعدم وجود هذه الصيغة بين أبنيته -صبان.

4 حيوان أكبر قليلا من الفأر، يداه أقصر من رجليه.



- 10- فعلياء "بكسر، فسكون، فكسر، فياء مفتوحة مخففة ..."، نحو: كبرياء، اسم للتكبر.
- 11- مفعولاء "بفتح، فسكون، فضم"، نحو: مشيوخاء، اسم لجماعة الشيوخ، واسم للأمر المختلط.
- 12- فعلاء "بفتح أوله وثانيه"، نحو: براساء؛ اسم للناس، وبراكاء: اسم لمعظم الشيء وشدته، ومنه قول الشاعر:
- ولا ينجي من الغمرات إلا ... براكاء القتال، أو الفرار  
يقال؛ وقعوا في براكاء الأمر، أو القتال أي: في شدته وأكثره.
- 13- فعلياء "بفتح، فكسر"، نحو: فريثاء. وكريثاء، اسمين لنوعين من التمر.
- 14- فعولاء "بفتح فضم"، نحو: جلولاء<sup>1</sup>.
- 15- فعولاء "بفتح أوله وثانيه"، نحو: "جنباء، اسم لموضع"، "وقرماء، اسم لموضع أيضا".
- 16- فعلاء "بكسر أوله، وفتح ثانيه، نحو: سيراء، اسم لثوب مخطط مخلوط بالحرير، واسم لبنت، وللذهب.
- 17- فعلاء "بضم، ففتح، فلام مفتوحة"؛ نحو: خيلاء، اسم للكبر والاختيال<sup>2</sup> ...

---

1 بلدة بالعراق ...

2 سراد ابن مالك الأوزان السماعية المشهورة لألف التأنيث الممدودة في ثلاثة أبيات ختم بها الباب، هي:

ملدها: فعلاء، أفعلاء ... مثلث العين، وفعللاء

ثم فعالا، فعللا، فاعولا ... وفاعلاء، فعليا، مفعولا

ومطلق العين: "فعالا". وكذا ... مطلق. "فاء" فعلاء أخذ

ومما تجدر ملاحظته أن كل وزن مسموع مما سبق لا بد أن يكون محتوما "بأهزمة" وإنما

تركها ابن مالك لوزن الشعر، وأن المراد بمطلق العين "فعالا"، هو ما كان على وزن:

"فعلاء" مطلق العين محتوما بأهزمة؛ بأن يصح ضمها عن العرب نحو: جلولاء، أو

فتحها نحو: براساء، أو كسرهما نحو: قريثاء، يعني إطلاق العين أنها غير مقيدة بحركة من

الثلاث، وكذا مطلق "الفاء" أن أوله غير مقيد بحركة، فقد يكون مفتوحا، أو مضموما، أو مكسورا، في نحو: جنفاء، وسيراء وخيلاء، وهي الأوزان الثلاثة الأخيرة فيما عرضناه.

(604/4)

#### المسألة 170: المقصور، والممدود 1

أ- المقصور هو: الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة<sup>2</sup>؛ مثل: الهدى، الهوى، المولى، في قول أحد الزهاد: "كلما جنحت نفسي إلى القوى تذكرت غضب المولى؛ فيرجعني التذكر إلى الهدى". ومثل كلمة: "الغنى" في قولهم: خير الغنى غنى النفس. فليس من المقصور الأفعال المختومة بالألف، مثل: دعا، ارتضى، يخشى ... ، ولا الحروف المختومة بالألف؛ مثل: لا، إلى، على ... ، ولا الأسماء المبنية المختومة بألف؛ مثل: إذا، أو: ما الموصولة، ونحوها ... ، ولا الأسماء المعربة المختومة بحرف علة غير الألف؛ مثل: "الداعي، الهادي"، "أدكو<sup>3</sup>، طوكيو<sup>4</sup>" ... ولا المثني في حالة رفعه، ولا الأسماء الستة في حالة نصبها؛ لأن الألف في هاتين الحالتين غير ثابتة؛ إذ أُلِفَ المثني لا توجد في حالة نصبه أو جره، وأُلِفَ الأسماء الستة لا توجد في حالة رفعها أو جرها. وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدرة على آخره في جميع حالاته<sup>5</sup>؛ وإذا

1 هما من أقسام الاسم المعتل الآخر. والنحاة لا يطلقونهما على اسم إلا إذا كان معربا. أما اللغويون والقراء، فلا يتقيدون؛ فيطلقونهما على الاسم، سواء أكان معربا أم مبنيًا؛ فيقولون: في "أولاء" اسم إشارة: إنه ممدود، وفي "أول" اسم إشارة أيضا: إنه مقصور، مع أنهما مبنيان.

أما الكلام على المنقوص من ناحية تعريفه مفصلا ففي ح 1 م 16 ص 172 - وأما من ناحية تثنيته، وجمعه ففي هامش ص 613.

وبقي قسم ثالث، هو الاسم المعتل الآخر بالواو "وسيجيء الكلام عليه وبيان حكمه في هامش ص 614" ومما يتصل بالأقسام السابقة ويزيدها بيانا وتوفية ما سبق عنها في الجزء الأول "م 16 ص 169، ورقم 4 من هامش ص 291 م 24، ورقم 1 من هامش ص 310 م 26".

2 أي: لا تفارقه. وإذا فارقتة أحيانا لعلة صرفية طارئة - مثل التقاء الساكنين - لم تعتبر المفارقة حقيقة "انظر رقم 6 من هامش ص 605".

3 بلد في مصر.

4 حاضرة اليابان.

5 وبسبب هذا الحكم كان بعض النحاة الأوائل يسميه -وهذا لا يصح الآن بعد استقرار المصطلحات، وثباتها: "المنقوص" لأن الألف في آخره حلت محل الياء والواو، وهما يتحركان رفعا، ونصبا، وجرا. أما الألف فلا تتحرك فنقص في الظاهر بسببها. "راجع كتاب "المقصور والممدود" لابن ولاد المتوفى حول سنة 332 وقد سبق "في ج 3 م 97 ص 174 باب: "المضاف لياء المتكلم" أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء ويدغمها في ياء المتكلم؛ فيقول في كلمة مثل: "هدى" عند إضافتها لياء المتكلم: "هدى خير الوسائل للسعادة"، وفي هذه الصورة يكون معربا بالياء التي أصلها الألف، بدلا من حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف، فهو مما ناب فيه حرف عن حركة. لكن هذا الرأي لا يحسن اليوم محاكاته -مع جواز المحاكاة- منعا لفوضى التعبير، والإساءة إلى البيان.

(605/4)

---

جاء بعد ألفه تاء التانيث -نحو: فتاة، مباراة- زال عنه اسمه وحكمه؛ وصار الإعراب على هذه التاء<sup>1</sup>. وقد سبق إيضاح هذا كله، وبيان كثير من تفصيلاته<sup>2</sup>.  
كيفية صوغ المقصور:

المقصور نوعان: قياسي يخضع للقواعد النحوية، ويصوغه -في العصور المختلفة- الخبير بهذه القواعد. وسماعي تختص به مراجع اللغة. ويعرفه المطلع على مفرداتها الواردة عن العرب.

والقياسي يصاغ على صور متعددة؛ منها:

1- أن يصاغ المقصور مصدرا على وزن: "فعل" "بفتح أوله وثانيه"، بشرط أن يكون فعله الماضي ثلاثيا، لازما، معتل الآخر بالياء، على وزن: "فعل" "بفتح فكسر" وبشرط أن يكون لهذا المصدر المعتل الآخر وفعله المعتل الآخر بالياء نظائر على وزنهما من الفعل الصحيح الآخر، مصدره صحيح الآخر أيضا، بحيث يتفق الفعلان والمصدران في وزنهما؛ نحو: ثري 3 الرجل ثري، هوى 4 هوى، شقي شقا، جوى 5 جوى 6 ...

---

1 لأنه يشترط في المقصور أن يكون محتوما بألف لازمه تجري عليها علامات الإعراب

مقدرة. وهذا الشرط الأساسي لا يتحقق إذا جاءت تاء التأنيث بعد ألفه، كما في  
المثالين السالفين "فتاة، مباراة ... " ونظائرها؛ إذ تصير الألف حشو "أي: غير متطرفة"  
وتصير علامات الإعراب ظاهرة على تاء التأنيث وحدها؛ لأنها الحرف الأخير. وتظل  
الألف قبلها ثابتة معها في حالة التثنية، فلا تنقلب شيئاً، ولا تجري عليها علامات  
الإعراب، - كما قلنا - وتثبت التاء أيضاً في حالة التثنية، كي تدل على التأنيث، وتليها  
علامتا إعراب المثنى، فيقال فتاتان، فتاتين، مباراتان، مباراتين ... وهكذا.

2 ج 1 ص 122 م 15.

3 بمعنى: غني، أي: اغتنى.

4 أحب.

5 أحب، أو: حزن.

6 وزن هذه المصادر على حسب أصلها هو: فعل - بفتح الأول فالثاني - "أي: ثرى،  
هوى، شقو، جوى ... " تحرك حرف العلة الأخير "وهو الواو والياء" وانفتح ما قبله،  
فانقلب ألفا، ثم حذفت الألف وجوبا في النطق؛ لأن ألف المقصور تحذف حتما عند  
تنوينه لالتقاءهما مع التنوين، فهي محذوفة لفظاً، والمحذوف لعة تصريفية من هامش  
ص 605."

(606/4)

---

ونظائرها من الصحيح الآخر: فرح فرحا، أشر أشرا، بط بطا، ورم ورما ... لأن "فعل"  
اللازم قياس مصدره - في الغالب - "فعل"، كما عرفنا<sup>1</sup>. فالمصادر: "ثرى، هوى، شقا،  
جوى" هي وأشباهاها، نوع من المقصور القياسي.

2- ومنها: أن يصاغ المقصور المفرد جمعا للتكسير على وزن: فعل "بكسر ففتح"  
بشرط أن يكون المفرد على وزن: "فعلة" المختومة بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة؛  
وبشرط أن يكون لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزئهما؛ نحو:  
حلية وحلى، بنية<sup>2</sup> وبني، رشوة ورشا، فرية<sup>3</sup> وفري، مرية<sup>4</sup> ومرى، فمجموع التكسير  
السابقة<sup>5</sup> هي وأشباهاها، نوع من المقصور القياسي. ونظائرها من الصحيح: قرية وقرب،  
فكرة وفكر، نعمة ونعم، حكمة وحكم ... ؛ لأن "فعلة" السالفة يكثر جمعها على:  
"فعل" ...

3- ومنها: أن يصاغ المقصور المفرد جمعا للتكسير على وزن: "فعل" "بضم ففتح"

بشرط أن يكون المفرد على وزن: "فعلة" المختومة بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة. وبشرط أن يكون للمفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزئهما، نحو: دمية ودمى، رقية ورقى، قدوة وقدى، قوة وقوى، كوة وكوى ... فجموع التكسير السالفة<sup>5</sup> هي -وأمثالها- نوع من المقصور القياسي. ونظائرها من الصحيح: غرفة وغرف، ركبة وركب، طرفة وطرف، قرية وقرب؛ لأن "فعلة" يكثر جمعها للتكسير على: فعل.

---

1 وهذا إن لم يكن دالا على لون، أو معالجة، أو شيء ثابت. وتفصيل هذا كله في الباب الخاص؛ وهو باب: أبنية المصادر "ج 3 ص 144 م 98".

2 الشيء المبني.

3 كذب.

4 شك.

5 و5 وقد جرى على أصولها من الإعلال ما شرحناه في رقم 6 من هامش الصفحة السالفة.

(607/4)

---

4- ومنها: أن يضاغ المقصور صياغة اسم مفعول، وفعله الماضي معتل الآخر، يزيد على ثلاثة أحرف، بشرط أن يكون الاسم المفعول وفعله نظائر من صحيح الآخر، على وزئهما؛ "نحو: معطى، وفعله: أعطى، معفى، وفعله: أعفى" ... ونحو: "مرتقى، وفعله: ارتقى، مستوى، وفعله: استوى" .. ونحو: "مستقصى، وفعله: استقصى، مستدعى، وفعله: استدعى" ...

فأسماء المفعول السابقة<sup>1</sup> من غير الثلاثي هي -وأمثالها- ضرب من المقصور القياسي. ونظائرها من الصحيح الآخر: "أكرمت فلانا فهو مكرم، وأخبرته فهو مخبر"، "احترمت العالم العامل؛ فهو محترم، واجتلبت الرزق بالعمل؛ فهو مجتلب"، "استغفرت الله؛ فهو مستغفر، واستخلصت الأمر؛ فهو مستلخص" ... لأن اسم المفعول القياسي للفعلين السلفين يجيء على هذا الوزن<sup>2</sup>.

أما المقصور السماعي فينطبق عليه تعريف المقصور؛ ولكنه لا يخضع للضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح. والأمر فيه راجع إلى الوارد المسموع دون غيره. ومن أمثلته؛ فتى، ثرى، سنا<sup>3</sup>، حجا<sup>4</sup>.

1 وقد جرى على حرف العلة الأخير منها -وهي أحد حروفها الأصلية- ما جرى من الإعلال الذي سبق في رقم 6 من هامش ص 606.

2 وفي المقصور القياسي يقول ابن مالك في بابه عنوانه: "المقصود والممدود":  
إذا اسم استجوب من قبل الطرف ... فتحا، وكان ذا نظير؛ كالأسف  
فلنظيره المعلن الآخر ... ثبوت قصر، بقياس ظاهر  
كفعل، وفعل، في جمع ما ... كفعلة. وفعلة؛ نحو: الدمى  
يقول: "إن الاسم الصحيح الآخر إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوبا -مثل: أسف-  
مصدر الفعل: أسف- وكان هذا الاسم الصحيح الآخر نظير معتل، مفتوح قبل آخره،  
فإن هذا النظير يثبت له القصر؛ بمقتضى قياس ظاهر، أي: قياس لا خفاء فيه؛ فلا  
يكون موضع اختلاف. وساق لهذا الاسم المقصور وزنين يكون عليهما؛ هما وزن: "فعل  
وفعل" والأول منهما جمع مفرد: فعلة -ولم يذكر له مثالا، وقد ذكرنا الأمثلة في  
الشرح- والثاني منهما جمع مفردة: فعلة؛ كالدمى، مفردة: دمية.

3 ضوء.

4 عقل.

(608/4)

.....

زيادة وتفصيل:

هناك أشياء أخرى -غير ما سلف- في القصور القياسي، منها: ما كان جمعا لفعل. أنشئ الأفعال؛ كالدنا والدنا، والقصوى والقصا، ونظيرهما من الصحيح: الكبرى والكبر، والأخرى والأخرى ...  
وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء وهو على وزن، "فعل"، وعلى الوحدة بوجود التاء؛ كحصاة وحصى، وقطاة وقطا، ونظيرهما من الصحيح؛ شجرة وشجر، ومدرّة ومدر.  
وكذلك: "المفعل" مدلولا به على مصدر ميمي أو على اسم زمان أو اسم مكان؛ نحو ملهى، ومسعى؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهب، ومسرح. وكذلك: "المفعل" مدلولا

به على آلة؛ نحو: مرمى ومهدى "لوعاء الهدية" ونظيرهما من الصحيح: مخصف ومغزل.  
إلى غير هذا مما أشارت إليه المطولات ...

(609/4)

- 
- ب- الممدود: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة ... نحو: قراء،  
بداء، سماء، بناء، عوراء، خضراء فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فليس بممدود -  
اصطلاحاً- نحو: ماء، وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ألف زائدة وفي آخر الاسم تاء  
التأنيث -نحو: هناءة- فإنه لا يسمى في هذه الصورة ممدوداً، ولا تجري عليه أحكام  
الممدود؛ لأن الممدود لا بد أن يكون محتوما بالهمزة، وتجري عليها حركات ضبطه<sup>1</sup>.  
وهو قسمان؛ قياسي، وهذا من اختصاص النحوي، وسماعي، وهو من اختصاص  
اللغوي، فالقياسي يصاغ على أشكال متنوعة، منها:
- 1- أن يصاغ مصدراً لفعل ماضٍ معتل الآخر بالألف على وزن: "أفعل" بشرط أن  
يكون لهما نظير في الصحيح الآخر على وزنهما في الفعل ومصدره ... -كما شرحنا-<sup>2</sup>  
نحو: أعطى إعطاءً، أربى إرباءً، أفنى إفناءً، أغنى إغناءً ... " فالصادر السالفة إعطاءً،  
إلرجاءً، إفناءً، إغناءً ... " وأشباهها نوع من الممدود القياسي. ونظائرها من الصحيح:  
إقدم وإقدام، أعلن وإعلان، أخبر وإخبار، أبرم وإبرام؛ لأن مصدر الماضي الرباعي  
السالف يكون على هذا الوزن قياساً.
- 2- أن يصاغ مصدراً لفعل ماضٍ خماسي أو سداسي بشرط أن يكون معتل الآخر في  
الحالتين، وأن يكون مبدوءاً بهمزة وصل فيهما، وله ولمصدره نظائر من الفعل الصحيح  
الآخر ومصدره، على وزنهما، نحو: "اعتلى واعتلاء، ارتقى وارتقاء، انتهى وانتهاء ..."  
ونحو: "استعلى واستعلاء، استقصى واستقصاء، استجدى واستجداء ... " هي مصادر  
من نوع: "الممدود". ونظائرها من الصحيح "اكتسب واكتساب، اتخذ واتخاذ، انهمر  
وانهمار ... " وكذا: "استغفر واستغفار، استعلم واستعلام، استظهر واستظهار ..."،  
وهذا الوزن هو القياسي لمصدر الفعلين الماضيين السالفين..
- 3- أن يصاغ مصدراً على وزن: "فعال" بشرط أن يكون ماضيه ثلاثياً معتل الآخر على  
وزن: فعل "بفتح أوله وثانيه"، والبال على صوت، أو داء،
-

- 1 وهذا هو الحكم العام للممدود.
- 2 عند الكلام على المقصور في ص 605.

(610/4)

وبشرط أن يكون له نظير من الفعل الصحيح الآخر ومصدره، على وزئهما، نحو: عوى وعواء، رغا، ورغاء<sup>1</sup>، ثغا وثغاء<sup>2</sup> ونحوه: مشى بطنه مشاء. ونظيرهما من الصحيح الآخر: صرخ وصراخ، دار ودوار؛ لأن "فعالا" مصدر قياسي للثلاثي الدال على صوت أو داء - كما سبق.

4- أن يكون مفردا لجمع تكسير على وزن: "أفعلة" المختومة بالتاء المسبوقة بحرف العلة "الياء" بشرط أن يكون هذا المفرد محتوما بالهمزة المسبوقة بحرف علة، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخر، نحو: كساء وأكسية، رداء وأدرية، بناء وأبنية، دعاء وأدعية، دواء وأدوية ... فالأسماء المفردة السابقة "كساء، رداء، بناء، دعاء، دواء ... " وأمثالها نوع من "الممدود القياسي". ونظائرها من الصحيح الآخر: سلاح وأسلحة، حجاب وأحجبة، شفاء وأشفية، "بمعنى دواء وأدوية"؛ لأن "أفعلة" تكون جمع تكسير للمفرد الرباعي الذي قبل آخره مدة<sup>3</sup>.

5- أن يصاغ مصدرا على وزن: "تفعال"، أو صيغة مبالغة على وزن "فعال أو مفعال". نحو: التعداد، والعداء، والمعطاء. ونظائرها من الصحيح تذكار، زراع، مشراب. أما الممدود السماعي فينطبق عليه اسم الممدود، ولا تنطبق عليه الضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح؛ كالفتاء، بمعنى حداثة السن، والشراء؛ بمعنى: الغنى، والسناء، بمعنى: الشرف<sup>4</sup> ...

1 الرغاء. صوت الحيوانات ذات الخف؛ كالإبل.

2 الثغاء: صوت الغنم والمعز.

3 وفي الممدود يقول ابن مالك:

وما استحق قبل آخر ألف ... فالمد في نظيره حتما عرف

أي: ما استحق -بحسب القواعد- من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف

"وهذا يتحقق في مصدر الماضي الرباعي الذي على وزن: "أفعل" وفي الخماسي

والسداسي المبدوءين بهمزة وصل"، فإن نظيره من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي



على وزن "أفعل" أو الذي يكون خماسيا أو سداسيا ممدود. ووضح هذا بمثال هو:  
كمصدر الفعل الذي قد بدئا ... بهمز وصل؛ كارعوى وكارتأي  
4 أشار ابن مالك إلى المقصور والممدود السماعين بيت واحد هو:  
والعادم النظير: ذا قصر وذا ... مد، بنقل: كالحجا، وكالحذا  
والمراد بالنقل: السماع "الحذا: الحذاء".

(611/4)

---

قصر الممدودة، ومد المقصور:  
يكاد يقع الاتفاق على صحة قصر الممدود في الضرورة<sup>1</sup> وحدها. ومنه قول المادح  
يصف من مدحهم بأنهم المثل الأعلى الذي يعرفه الناس للفضائل، وأنهم أهل الوفاء:  
فهم مثل الناس الذي يعرفونه ... وأهل الوفا من حادث وقديم  
وقول الآخر في الخمر:  
فقلت: لو باكرت مشمولة<sup>2</sup> ... صفرا، كلون الفرس الأشقر  
أي: صفراء<sup>3</sup>..  
أما مد المقصور فالخلاف فيه متشعب<sup>4</sup> ... ، والأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيحه في  
الضرورة الشعرية ونحوها؛ لأن الشعر وملحقاته محل التيسير. بشرط ألا يؤدي المد إلى  
خفاء المعنى أو لبسه؛ فيصح: غناء في غنى - نهاء في نهي - بلاء في بلى ... ولا يصح  
هذا في نوع النثر الذي لا يلحق بالشعر في الضرورة، دون النوع الآخر الذي يلحق به.

- 
- 1 في رقم 2 من هامش ص 271 بيان واف عن معنى الضرورة، وأنها غير مقصورة على  
الشعر، بل تشمل وتشمّل أنواعا أخرى محددة معينة هناك.  
2 خمرًا.  
3 ومن أمثالهم القديمة: "لا بد من صنعنا، وإن طال السفر". أي: صنعاء - بلد باليمن.  
4 وفي النوعين يقول ابن مالك:  
وقصر ذي المد اضطرارا مجمع ... عليه. والعكس بخلف يقع  
"ذي المد: صاحب المد، وهو الممدود، اضطرارا، أي: للضرورة. خلف: خلاف"  
يقول: قصر الممدود للضرورة متفق عليه إجماعا. أما العكس - وهو: مد المقصور -

فيقع بخلف، أي: فيجوز وقوعه مع الخلاف في أمر صحته. والرأي الأرجح رفضه كما بينا، إلا في ضرورة الشعر وملحقاته.

(612/4)

المسألة 171: كيفية تثنية المقصور، والممدود، وجمعهما تصحيحا 1

أ- تثنية المقصور:

المقصور مختوم بالألف دائما؛ فلا يمكن أن تزداد في آخره علامتا التثنية مع بقاء الألف على حالها؛ لذا يجب قلبها حرفا آخر يقبل العلامتين؛

1 وكذلك كيفية: "المنقوص" حيث البيان في هذا الهامش.

والمراد بجمعي التصحيح: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم؛ لأن مفردهما يصح ويسلم -غالبا- عند جمعه على أحدهما؛ فلا يدخل على حروفه تغيير في نوعها، أو عددها، أو ضبطها، إلا عند الإلحاح أحيانا. بخلاف جمع التكسير؛ فإن مفردة لا بد أن يتغير عند التكسير؛ فكأنما يصيبه الكسر -كما قالوا، وسيجيء في رقم 2 من هامش ص 626- عند إدخال التغيير عليه، لنقله من حالة الأفراد إلى حالة الجمع الجديدة. ولهذا السبب اختلف النحاة في كلمة: "بنات" أهي جمع تكسير "لتغير صيغة مفردتها عند الجمع؛ ولورودها منصوبة بالفتحة في عدد من النصوص المسموعة عن العرب كما ينصب جمع التكسير"، أم هي جمع مؤنث سالم؛ لكثرة النصوص الوافرة، المتماثلة، على نصبها بالكسرة، كجمعا لمؤنث السالم؟

وستجيء إشارة لهذا في رقم 2 من ص 632 وفي هامش ص 626 رقم 2.

"ملاحظة" الاسم الذي يراد تثنيته إما أن يكون صحيح الآخر "وهو: الذي لا تكون لامه حرف علة؛ مثل: محمود". وإما أن يكون بمنزلة صحيح الآخر، "وهو المختوم بواو، أو ياء، وقبلهما سكون: سواء أكانتا مخففتين، أم مشددتين، مثل: ظبي، وعضو، ومرمي ومغزو" وإما أن يكون منقوصا، "أي: اسما معربا في آخره ياء لازمة، غير مشددة، قبلها كسرة؛ مثل: العالي المستعلي.. "وقد سبق تفصيل الكلام عليه في ج 1 ص 124 م 15 -وانظر رقم 1 من هامش ص 605". وإما أن يكون مقصورا، وإما أن يكون ممدودا. وكلاهما لا يختتم بتاء التأنيث.

فأما "الصحيح، وشبهه" فلا يلحقهما تغيير عند تثنيتهما وجمعهما تصحيحا إلا زيادة

علامات التثنية والجمع. وأما "المنقوص" وهو المختوم بياء لازمة غير مشددة، وقبلها كسرة وقد سبق تعريفه مفصلاً في مكانه المناسب ج 1 م 16 ص 172 فيجب إثبات يائه في التثنية وجمع المؤنث السالم، وعند إضافته، أو تصديره بأل. "وكذا في ندائه، على حسب التفصيل السابق في ص 14" ففي مثل: هاد، داع، يقال: هاديان، داعيان؛ كما يقال: الهادي والداعي ... والدين هادين إلى ما يسعدنا، وبين المتعلمات هاديات للرشاد، داعيات للسداد. ولا فرق في هذا الحكم بين أن تكون ياء المنقوص مذكورة في المفرد قبل التثنية والجمع، أم محذوفة لسبب يقتضي حذفها، ذلك أن ياء المنقوص قد تحذف من المفرد؛ "طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في ج 1 م 16 ص 173". =

(613/4)

---

فعند التثنية تقلب ياء في ثلاث حالات، وتقلب واوا في حالتين:

---

= ويجب حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالماً، ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء، نحو: الهادون للرشاد، والداعون إلى الخير خلفاء الأنبياء إن الهادين للرشاد والداعين للخير أحق الناس بالإكبار. وبهذه المناسبة نذكر أن بعض الأسماء الستة محذوف اللام - مثل: أب، أخ، حم، هن.. فعند تثنيته ترجع وجوباً لأمه المحذوفة كما رجعت لام المنقوص على الوجه السالف وطريقته. وقد وضع بعض النحاة ضابطاً عاماً لإرجاع الحرف الأصلي المحذوف من الاسم الثلاثي، ملخصه:

إذا حذف من الاسم الثلاثي أحد أحرفه الثلاثة فإن جاءت همزة الوصل عوضاً عن المحذوف فلا يصح إرجاعه عنه التثنية وجمع المؤنث السالم، أما إذا لم تأت همزة الوصل للتعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاع المحذوف إذا كان رجوعه واجباً عند إضافته؛ نحو: قاض، شج، أب، أخ، حم ... وغيرها مما حذفت لازمه. تقول: قاضيان، شجيان، أبوان، حموان.. كما تقول: قاضيا شجينا، أبوه، أخوه، حموه.. وشذ: أبان وأخان. أما ما لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية وجمع المؤنث السالم؛ نحو: اسم، ابن، يد، دم، غد، فم، سنة؛ فنقول: اسمان، ابنان، يدان، دمان، غدان، فمان، سنتان ... كما تقول اسمه، ابنه، يده، دمه، غده، فمه، سنته ... وشذ: فموان وفيان.. ومن الضرورة قول الشاعر:

فلو أنا على حجر ذبحنا ... جرى الدميان بالخبر اليقين  
وقول الآخر:

يديان بيضاوان عند محلم

"ملحم اسم رجل، أو هو الرجل الحليم".

راجع فيما سبق المجمع، ج 1 ص 44 والأشموي وحاشيته ج 4 في آخر هذا الباب.  
وأما المقصور والممدود فيلحقهما التغيير الذي سيجيء مفصلا في هذا الباب. وقد سبق  
تعريفهما وشيء من الأحكام الأخرى في الباب السابق. وما سبق خاص بتثنية تلك  
الأنواع وجمعها جمعي تصحيح. أما جمع التكسير فله باب مستقل يجيء في أول  
ص 625 م 172.

بقي نوع من الأسماء المعتلة الآخر - "وهو الذي سبقت الإحالة عليه في رقم 1 من  
هامش ص 605" - لم أر من تعرض للكلام على تثنيته وجمعه، وهو المعتل الآخر بالواو.  
بل إنهم حين يقسمون المعتل الآخر إلى مقصور ومنقوص لا يذكرون نوعه، وحكمه؛  
بحجة أن الكلام العربي الأصيل لا يعرف اسما محتوما بالواو إلا نحو ثلاث كلمات معربة؛  
منها: سمندو وقمندو.. وقد ناقشنا هذا الرأي "في الجزء الأول ص 125 م 15" وأنتهينا  
إلى أن الحاجة اليوم تدعو لاتخاذ ضابط عام في إعرابه؛ لكثرة دورانه. وشيوع استعماله  
علما للأشخاص والبلدان وغيرهما. ومن أمثلته: أرسطو، سنفرو، خوفو، أدفو، أذكو،  
طوكيو، كنفو ...

والحكم الذي ارتضيناه هناك وأوضحناه سببه، هو: إعرابه بحركات مقدرة على الواو في  
جميع حالاته إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، فيرفع بضمة مقدرة على  
آخره. وينصب بفتحة مقدرة، ويجر بفتحة مقدرة أيضا. وقد يكون المناسب له عند  
تثنيته وجمعه جمع مؤنث سالما - بقاء الواو مع تحريكها بالفتحة، وزيادة علامتي التثنية؛  
فيقال: أرسطوان وأرسطوين سنفروان وسنفروين ... وهكذا الباقي. كما يقال في روميو  
وجوليو، وصنبو، وممبيو وأشباهها من أعلام قد يسمى بها بعض الإناث: روميوات  
وجوليوات، صنبيوات، وممبيوات. أما إذا كان علما لمذكر. وأريد جمعه جمع مذكر سالما  
فالأحسن حذف حرف العلة "الواو" مع ضم ما قبلها في حالة الرفع، وكسره في حالتي  
النصب، والجر.

- 1- فإن كانت الألف الثالثة وأصلها ياء 1 وجب قلبها عند التننية ياء، فيقال في تننية: ندى، وهدى، وغنى ... نديان، وهديان، وغنيان.
- 2- كذلك إن كانت ثالثة مجهولة الأصل -لأنها جامدة- وأميلت 2، نحو متى، وإذا "علمين"؛ فيقال في تننيتها: متيان وإذيان.
- 3- وكذلك يجب قلبها ياء إن كانت رابعة فأكثر 3 -بغير نظر إلى أصلها- فيقال في تننية: نعمى، ومرتضى، ومتعلى ... نعميان، ومرتضيان، ومستعليان.
- وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء عند التننية، وأدى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمة واحدة -وجب حذف التي بعدها مباشرة؛ نحو: ثريا 4 وثرين؛ لكيلا يجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف 3 -للعلة- من نوع واحد.

- 
- 1 يدل على الأصل أشياء، ترجع فيها الألف إلى أصلها الياء، أو الواو، ومنها: المصدر، والمشتقات، والتصغير..
- 2 أي: لم تظهر عند النطق "ألفا" خالصة. وإنما كانت "ألفا" فيها راحة "الباء". فلهذا كانت الياء أحق بها عند القلب.
- 3 و 3 انظر الرأي الكوفي في رقم 1 من هامش الصفحة الآتية.
- 4 أصل "ثرين": ثروى. "بمعنى: ثروة" ثم صغرت؛ فصارت. "ثربوي"، ثم قلبت الواو ياء -تطبيقاً للأصول الصرفية، وأدغمت في الياء قبلها، فصارت: "ثرين". فلو قلبت ألفها ياء في التننية، وقلنا: "ثريين" لاجتمع في آخر الكلمة الواحدة توالي ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد: وهذا ممنوع -غالباً- تبعاً لما نص عليه صاحب المزهري "في الجزء الثاني، ص 52" حيث قال: "ليس في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد، وليس ذلك من أبينتهم، استثقالاً، إلا في كلمتين: غلام ببة، أي: سمين، وقول عمر: "لئن بقيت إلى قابل لأحملن الناس على بيان واحد"، أي: أسوى بينهم في الرزق والأعطيات".
- وجاء في الجزء الثاني من المجمع باب التصغير "ص 186" ما نصه: "إذا ولي ياء التصغير ياء ان حذفت أولاهما؛ لتوالي الأمثال ..."، وجاء في الصبان أول باب التصغير، ما نصه: "قال في =

- 4- وتقلب واوا إن كانت ثالثة وأصلها الواو؛ نحو: علا، وشذا؛ "وهو: المسك، أو: رائحته"، وعصا ... فيقال في التثنية: علوان، وشذوان وعصوان.
- 5- وأيضا إن كانت ثالثة مجهولة الأصل -لأنها جامدة- ولم تطرأ عليها الإمالة، نحو؛ إلى، ألا "علمين"، فيقال في تثنيتهما: إلوان، وألوان ...
- وغير ما سبق شاذ، لا يقاس عليه 1. وطريق معرفته المراجع اللغوية 2 ...

= التسهيل: يحذف لأجل ياء التصغير أول ياءين ولياها"، ثم قال بعد ذلك عند بيت ابن مالك:

وحائد عن القياس كل ما ... خالف .....

ما نصه في تصغير "سماء": "إنه: سمية، والأصل: "سمي". بثلاث ياءات؛ الأولى ما نصه في تصغير "سماء": "إنه: سمية، والأصل: "سمي" بثلاث ياءات؛ الأولى ياء التصغير. والثانية بدل المدة، والثالثة بدل لام الكلمة؛ فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب، فبقي الاسم ثلاثيا، فلحقته التاء". هذا كلامهم -انظر ص 693 وكذا رقم 5 من ص 708 وفي رقم 2 من هامش هذه الصفحة شروط حذفها، لكن يفهم من صريح كلام الصبان والخضري في باب: "المعرب والمبني" "عند الكلام على المضارع المسند لضمير الرفع: ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، وبعده نون التوكيد" أن نون الرفع تحذف لتوالي النونات، وأن التوالي الممنوع إذا كانت الحروف المتوالية كلها زوائد؛ فلا يرد، نحو: القاتلات جنن، أو يجنن؛ لأن الزائد هو المثل الأخير فقط ... فكلاهما يعارض ما سبقه هنا. والظاهر أن التوالي ممنوع في غير "نن" و"يجنن" وما يماثلهما مما حروفه المتوالية أصيلة بذاتها، وليست منقبلة، ولا زائدة.

1 للكوفيين رأي غير هذا، وفيه يقول الرضي ما نصه: "تحذف الألف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالألف والتاء؛ كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه. خلافا للكوفيين". 1. هـ. نقلا عن شرح الكافية ج 2 ص 174.

2 في تثنية المقصور يقول ابن مالك في باب عنوانه كالعنوان الذي سبق هنا في ص 612:

آخر مقصور تثني اجعله يا ... إن كان عن ثلاثة مرتقيا

كذا الذي "اليا" أصله؛ نحو: الفتى ... والجامد الذي أميل؛ كمتى "مرتقيا، أي: زائدا".

فجمع في هذين البيتين الأحوال الثلاثة التي تقلب فيها ألف المقصور "ياء". وهي أن تكون زائدة على ثلاثة، أو ثالثة وأصلها الياء، أو ثالثة جامدة "مجهولة الأصل" قد

أميلت. ثم قال في قلبها واوا: في غير ذا تقلب "واوا" الألف ... وأولها ما كان قبل قد ألف أي: أتبع الكلمة المؤلف من علامتي التنثية.

(616/4)

وإذا ختم المقصور بتاء التأنيث -نحو: فتاة- زال عنه اسمه وحكمه؛ طبقا للبيان المفصل الذي سبق 1 ...

ب- تنثية الممدود:

الممدود الاصطلاحي مختوم -دائما- بهمزة قبلها ألف زائدة 2. فإذا أريد تنثيته فقد تبقى الهمزة حتما، وقد تقلب واوا حتما، وقد يجوز فيها الأمران؛ فلها ثلاث حالات. فيتحتّم بقاؤها إن كانت حرفا أصليا من أصول كلمتها؛ نحو: فراء، وبداء، وخباء ... ، فيقال في تنثيتها: قراءان، وبداءان وخباءان، بإثبات الهمزة وجوبا: لأنها من بنية الكلمة الأصلية؛ إذ الأصل: قرأ، وبدأ، وخبأ.

ويجب قلبها واوا إن كانت زائدة للتأنيث؛ نحو: بيضاء، وصفراء، وخضروا؛ وحمراء؛ فيقال: في تنثيتها؛ بيضاوان، وصفراوان، وخضراوان، وحمراوان. ويجوز بقاؤها وقلبها واوا إن كانت مبدلة من حرف أصلي 3 "نحو: صفاء ودعاء، وبناء، وفداء؛ لأن الأصل: صفاو، دعاو، بناي، فداي" أو كان مبدلة من حرف زائد للإحقاق 4 "نحو: علباء 5 وقوباء 6"،

1 في أول ص 605 ورقم 1 من هامش ص 606.

2 إذا لحقته تاء التأنيث زال عنه اسمه وحكمه.

3 قاعدة الإعلال تقضي بقلب حرف العلة همزة إذا كان متطرفا بعد ألف زائدة، فبقاء الواو هو مراعاة للواقع؛ إذ إنها لم تقع طرفا حقيقيا، فبعدها علامتا التنثية؛ فتبقى على اعتبارها ليست متطرفة بسبب علامتي التنثية. وتقلب همزة على اعتبار علامتي التنثية طارئتين لا يلتفت إليهما. هكذا يقولون. والتعليل الصحيح هو: استعمال العرب ليس غير.

4 تقدم معنى الإحقاق وبيان بعض أحكامه في ص 253 وهامشها.

5 اسم لبعض أعصاب العنق. وأصل الكلمة: علباي، بزيادة ياء الإحقاق لتكون

كقسطاس، في وزنها، وأحكامها. ثم انقلبت الياء همزة؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة. ومما يلاحظ أن الإلحاق خاص بالعرب مقصور عليهم، وكانوا يستخدمونه غالبا لضرورات شعرية أو ما يشابهها. "انظر ص 253 وهامشها".

6 مرض جلدي يظهر على شكل بقع مستديرة، صغيرة، ثم تتسع ... وأصل الكلمة: "قوباي"، بزيادة ياء الإلحاق؛ لتكون كقرناس "وهو الأنف البارز من الجبل"، ثم انقلبت الياء همزة. طبقا لما سبق "في رقم 3 و5".

(617/4)

---

فيقال في التننية: صفاءن؛ أو صفاوان، دعاءن أو دعاوان، بناءن، أو بناوان، فهداءن أو فداوان؛ كما يقال: علباءن أو علباوان، قوباءن أو قوباوان ... وهكذا ...

والأحسن إبقاء المبدلة من حرف أصلي، وقلب المبدلة من حرف زائد للإلحاق، وما جاء مخالفا لما سبق فهو شاذ، لا يقاس عليه؛ كقولهم: قراوان في تننية: قراء: "بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة، ومن معانيه: القارئ، مع أن همزته أصلية"، وكحمرايان، تننية: حمراء، وعاشوران، تننية: عاشوراء، بقلب همزة التأنيث ياء في حمراء، وحذفها في عاشوراء، ومثل: كسايان، تننية: كساء، الذي همزته مبدلة من حرف أصلي هو الواو ... وهكذا1.

ج- جمع المقصور جمع مذكر سالما2.

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالما وجب حذف آخره "وهو: ألف العلة" في كل الحالات، مع ترك الفتحة قلبها دليلا عليها؛ تقول في: رضا، وعلا، ومرتضى ... وأمثالها من أعلام الرجال: الرضون رفعا. والرضين نصبا وجرا، وكذا: العلون والعلين، والمرتضون والمرتضين ... ومثل هذا يقال في

---

1 وفي تننية الممدود يقول ابن مالك:

وما "كصحراء" بواو ثنيا ... ونحو "علباء". كساء، وحيا:  
بواو أو همز. وغير ما ذكر ... صحح. وما شذ على نقل قصر  
يريد: أن الممدود الذي همزته كههمزة صحراء -للتأنيث- تقلب همزته واوا عند التننية.  
أما علباء "وهو الذي همزته للإلحاق. و"كساء" وهمزته مبدلة من أصل؛ هو الواو، وكذا



"حياء" -ولكنه قصرها لضرورة الشعر فقال: "وحياء" - وهمزته مبدلة من أصل؛ هو الياء... أما الذي همزته من نوع هذه الأشياء فيجوز قلبها واوا في التثنية؛ أو إبقاؤها همزة على حالها. وغير هذه الأنواع الثلاثة التي تكون فيها الهمزة للتأنيث، أو مبدلة من أصل، أو للإلحاق -تبقى همزته على حالها. وما خالف الأحكام السالفة فهو شاذ؛ يوقف فيه عند حد السماع.

2 سبق الكلام على تعريف جمع المذكر السالم، وشروطه، وضبط كلمة: "السالم" وما يتصل به "في ج 1 ص 125 م 10" وهو يسمى: الجمع على حد المثني؛ "لوجوب تحقق شروط المثني فيه"، وجمع التصحيح للمذكر. أما جمع المؤنث ففي "ج 1 ص 100 م 12". وفيه بيان السبب في تسميته بجمع السلامة المؤنث، أو جمع التصحيح للمؤنث.. أو..، وضبط كلمة: "السالم".

(618/4)

المشتقات وسائر الأسماء المقصورة التي يصح جمعها جمع مذكر سالما، نحو: المبتغى، والأسمى، والمعلّى ... في قولهم: صادقت الشجاع المبتغى، وهؤلاء هم الشجعان المبتغون -وأكبرت العالم الأسمى، والعلماء الأسمين- وقدرت العظيم المعلّى قدره بين نظرائه من المعلمين ...

ومن هذا قوله تعالى: {وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} ، وقوله تعالى في إبراهيم وأولاده عليهم السلام: {وَأَرْسَلْنَاهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ} 1. د- جمعه جمع مؤنث سالما:

يراعى في جمعه جمع مؤنث سالما ما روعي فيه عند تثنيته<sup>2</sup>؛ فتقلب ألفه ياء في ثلاثة مواضع، وتقلب واوا في موضعين. فالثلاثة الأولى: حين تكون رابعة فأكثر؛ أو ثلاثة أصلها الياء، أو ثلاثة مجهولة الأصلي -لأن الاسم جامد- وأملت؛ "نحو: سعدى وسعديات، وهدى وهديات، متى ومتيات، والثلاثة أعلام إناث". والموضعان الأخيران: حين تكون الألف ثلاثة أصلها الواو، أو ثلاثة مجهولة الأصل؛ لأن الاسم جامد ولم تلحقها إمالة؛ "نحو: رضا ورضوات، وإلى وإلوات، إذا كانت: "رضا وإلى" علمين لمؤنثتين ... ". وإذا أدى جمع المقصور إلى اجتماع ثلاث ياءات -كما في جمع: ثريا على "ثريات". وجب الاختصار على اثنتين فقط، فيقال: ثريات، بحذف

---

1 وفي جمع المقصور وحده -وترك جمع المنقوص والممدود- يقول ابن مالك:

واحذف من المقصور في جمع على ... حد المثنى ما به تكملا.....

"ما به تكمل المقصور، أي: ما اكتملت به صيغة المقصور"، يريد: الألف التي يختم بها؛ فيجب حذفها قبل مجيء علامتي الجمع الذي على حد المثنى -أي: طريقته- وهو جمع المذكر السالم؛ لأنه يعرب بحرفين وتسلم عند الجمع صيغة مفردة، وتحذف نونه للإضافة. ثم أشار إلى فتح ما قبلها عبد حذفها بالشرط الأول من البيت التالي -وسيعاد في

هامش ص 621 لمناسبة هناك، قاتلا:

والفتح أبق مشعرا بما حذف ... ..

2 في ص 613.

(619/4)

---

الياء التي بعد ياء التصغير، لما سبق إيضاحه عند الكلام على تشنية المقصور 1.

هـ- جمع الممدود جمع مذكر سالما:

يسري على همزته في هذه الحالة ما سرى عليها عند تشنيته؛ فتبقى على حالها إن كانت أصلية؛ نحو: قراؤوان، ويداؤوان، وخبأؤون ... في جمع: قراء، وبداء، وخباء. وتقلب واوا إن كانت في أول استعمالها زائدة في المفرد للتأنيث، ثم صار هذا المفرد علما لمذكر 2. ومن الأمثلة لهذا النوع من الأعلام "حمراء، وجمعه: حمراون". "وخضراء. وجمعه: خضراون"، "وبيضاء وجمعه: بيضاون".

ويجوز إبقاؤها وقلبها واوا إن كانت مبدلة من حرف أصلي، أو للإلحاق، ومن الأمثلة: "رضاء، علم مذكر، وجمعه: رضاؤون أو رضاؤون" "وعلباء، علم مذكر أيضا، وجمعه: علباؤون أو علباوون" ...

و جمعه جمع مؤنث سالما:

يجري على الهمزة ما جرى في التشنية، نحو: "قراءات"، "حمراوات"، "رضاءات وعلباءات، أو: رضاوات، وعلباوات".

بعض الأحكام العامة فيما يجمع جمع مؤنث سالما:

1- أوضحنا من قبل 3 الحكم الخاص بإرجاع "اللام" إلى الاسم الثلاثي المحذوف اللام إذا أريد جمعه بالألف والتاء المزيدتين، سواء أكانت لام اسم منقوص أم لام غيره.

كـبـعـض الأسماء الستة. وغيرها.

2- إذا كان المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالما محتوما بتاء التأنيث وجب حذفها قبل جمعه؛ سواء أكان المفرد بغيرها صحيح الآخر أو غير صحيح، ففي مثل: "كاتبة" يقال: كاتبات؛ بحذف التاء التي كانت في المفرد؛ لنلا

- 
- 1 في رقم 4 هامش ص 615 ولما سيجئ من تكملة في ص 693 ورقم 5 من ص 708.  
2 استعماله علما للمذكر، وتركه الوصفية شرط أساسي لصحة جمعه جمع مذكر سالم.  
3 في هامش ص 613.

(620/4)

---

تجتمع علامتان للتأنيث، وفي مثل: طيبة وصفوة، ومهدية، ومجلوة.... من أعلام النساء "وكلها من معتل الآخر، الشبيه بالصحيح الآخر"1، يقال: طبيات، صفوات، مهديات، مجلوات.

وإن كان قبل التاء ألف وجب حذف التاء وقلب الألف هنا كقلبها في التشبيه2 فالثالثة ترد إلى الواو أو الياء؛ طبقات للتفصيل المذكور هناك؛ نحو: فتاة وفتيات، وقناة وقنوات ... و... والرابعة فأكثر تقلب ياء كمعطاة ومعطيات، ومصطفاة ومصطفيات. مع ملاحظة أن المفرد المختوم بتاء التأنيث وقبلها ألف، لا يسمى مقصورا، ولا يخضع لأحكامه؛ إذ لا بد أن تكون ألف المقصور آخر، ويجري عليها الإعراب، لا على التاء - كما قلنا3.

وإن كان قبلها همزة مسبوقة بألف زائدة وجب حذف التاء أيضا، وإخضاع الهمزة لحكم همزة الممدودة عند تثنية؛ فتبقى إن كانت أصلية، نحو: قراءة وبداءة وخباءة، فيقال: قراءات، وبداءات، وخباءات ... ويجوز إبقاؤها وقلبها واوا إن كانت مبدلة من أصل؛ نحو: نباءة "للبقعة المرتفعة". ونباوات، كما يقال في التثنية، ولا تقع الهمزة هنا للتأنيث قبل تائه؛ لأنها لا تجتمع مع تاء التأنيث، وكذلك لا تقع الهمزة للإحاق قبل تاء التأنيث لأن همزة الإحاق لا بد أن تكون في آخر الكلمة4.

---

1 راجع بيانه في هامش ص 613 بعنوان: ملاحظة ثم ص 121 م 15.

2 وهو في ص 613 وما بعدها.

3 في ص 605 و 617.

4 أشار ابن مالك إلى ما سبق: "من جمع المقصور جمع مؤنث سالما، وأن ألفه تقلب في هذا الجمع كقلبها في التثنية، وأن مفرد هذا الجمع يجب حذف ما فيه من تاء للتأنيث إن وجدت قبل جمعه"، فقال بيتا نصفه الأول لا علاقة له بهذه المسألة، وإنما علاقته بمسألة أخرى سبقت، وسبق معها الشطر في رقم 1 من هامش ص 119، والبيت هو: "والفتح أبق مشعرا بما حذف" ... وإن جمعته بتاء وألف ... ثم تم القاعدة، فقال:

فلألف اقلب قلبها في التثنية ... وتاء ذي التاء ألزمن تنحيه  
"أي: ألزمن التاء تنحية وإبعادا من المفرد الذي يحتويها"، يريد: احذف التاء من المفرد المشتمل عليها قبل جمعه جمعا مؤنثا سالما. ولم يتعرض ابن مالك - كما أشرنا من قبل - لحكم الممدود والمنقوص إذا أريد جمعهما هذا الجمع؛ لأن حكمهما معه كحكمهما عند تثنيتهما.

(621/4)

---

3- تتحرك عين جمع المؤنث السالم بحركة فائه، فيتماثلان في حركتهما، إذا استوفى مفرده شروطا سنة 1.  
أولها: أن يكون هذا المفرد اسما؛ نحو: هند، مجد، صلح ... أسماء لمؤنث؛ فخرج المفرد لوصف "أي: المشتق" نحو: ضخمة وحلوة ...  
ثانيها: أن يكون ثلاثيا، فخرج ما زاد على الثلاثة، نحو: درهم، وسلهب 2، وبرقع ...  
أسماء لمؤنث.  
ثالثها: ورابعها: أن يكون غير معتل العين، ولا مضعفها؛ فخرج ما كان مثل: "هالة، ودولة، وديمة"، "وجنة، ومنة، وقبة".  
خامسها: أن يكون ساكن العين، فخرج ما كان متحركها، نحو: لبنة، وسمرة 3 ...  
سادسها: أن يكون لمؤنث، فخرج ما هو لمذكر؛ نحو: سعد، وقفل، وحلف ... فإن هذه الأسماء لا تجمع جمع مؤنث سالما، فلا إتباع فيها.  
فإذا استوفى المفرد، المختوم بالتاء أو غير المختوم بها، الشروط الستة تحركت في جمع المؤنث السالم عينه الساكنة بحركة تماثل حركة الفاء؛ فيقال في هند: هندات، وفي مجد: مجدات، وفي صلح: صلحات، وفي حكمة: حكومات، وفي نخلة: نخلات، وفي غرفة:

غرفات. ففي كل ذلك حذف سكون العين، وتبعته العين في حركتها حركة الفاء. غير أن هذا الإتيان قد يكون واجبا، وقد يكون جائزا. فيجب إذا كان المفرد المستوفي للشروط مفتوح الفاء؛ فيتعين إتيان حركة عينه في جمع المؤنث السالم لحركة فائه؛ نحو: رحمة، وفتحة ... فيقال فيهما: رحمت، وفتحات. ونحو: نمر وحمد "لمؤنثين" فيقال: نمرات وحمدات. بفتح

---

1 سبقت الإشارة لها في ج 1 ص 114 م 12 لمناسبة هناك.

2 طويل.

3 اسم نوع من الشجر.

(622/4)

---

الثاني وجوبا في كل ذلك؛ تبعا لفتحة الأولى 1.

أما في غير الحالة السابقة المفتوحة الفاء فيجوز في العين الساكنة: إما إبقاؤها ساكنة، وإما تخفيفها بحذف السكون وتحريكها بالفتحة، وإما حذف سكونها، وإتيانها في حركتها لحركة الفاء، "فتكون مضمومة مثلها، أو مكسورة". ففي نحو الأسماء الآتية إذا كانت أعلاما لمؤنث، وهي: صنع، ودمية ... يقال صنعت، أو صنعات، أو: صنعات، بضم الثاني، أو تسكينه، أو فتحه. وهذه الثلاثة تقال في نظائرها من الأسماء الأخرى. كذلك في نحو: فتنة، وسحر، من أعلام النساء، يقال في جمعها: فتنات، أو فتنات، أو فتنات ... بإسكان التاء الأولى أو كسرها، أو فتحها. وهكذا يقال في الأعلام الأخرى المماثلة لها؛ حيث يصح فيها ضبط العين بأحد الضبوط الثلاثة الجائزة.

ويستثنى من هذا الحكم حالتان: لا يجوز فيهما الإتيان.

الأولى: الاسم المسكور الفاء إذا كانت لامه واوا، نحو: ذروة وقنوة 2 وجنوة 3؛ فلا يجوز فيها: ذروات، ولا قنوات، ولا جنوات، بكسر ثانيه إتياناً لأوله؛ لأن الكسرة ثقيلة قبل الواو يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم، ولهذا لا يصح الإتيان، ويصح السكون أو الفتح ...

الثانية: الاسم المضموم الفاء إذا كانت لامه ياء؛ قنية، غنية؛ فلا يجوز فيها دميات، ولا قنيات، ولا غنيات ... بضم ثانيه تبعا لأوله؛ لأن الضمة ثقيلة قبل الياء يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم. ولهذا يصح الإتيان، ويصح السكون أو الفتح.

وما خالف الأحكام السابقة فنادر، أو شاذ -وكلاهما لا يقاس عليه- أو

- 1 هذا هو الأغلب والأشهر. لكن يقول: "الأشعري" ما نصه: "أفهم كلامه أن نحو "دعد وجفنة" لا يجوز تسكينه مطلقا، واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام؛ كظبيات؛ وشبه الصفة، نحو: أهل وأهلات؛ فيجوز فيهما التسكين، اختيارا". ا. هـ.
- 2 الشيء المكتسب.
- 3 للحجارة المتجمعة.

(623/4)

ضرورة شعرية، أو لغة قوم من العرب عددهم قليل 1 ... ومن الأمثلة جمع كهلة على كهلات -بفتح الهاء، مع أنها وصف. وظبيات بسكون الباء، والواجب فتحها. وزفرات بالسكون لضرورة الشعر في قول الشاعر:

وحملت زفرات الضحا فأطقتها ... ومالى بزفرات العشي يدان

وقبيلة "هذيل" لا تشترط الصحة في عين الاسم، فتجيز أن تكون معتلة؛ فتقول: بيضة وبيضات، وجوزة وجوزات؛ فتح الثاني إتباعا للأول 1....

1 و 1 والأحسن في كل ما سبق متابعة أكثرية القبائل؛ لتكون المحاكاة جارية على الكثير القوي دون القليل، أو الضعيف، ولجمع اللغة العربية بالقاهرة قرار في هذا "سجله في الجزء الخامس والشعرين من مجلته الصادرة في نوفمبر سنة 1969 ص 198" ونصه:

"يجاز جمع الاسم الثلاثي المؤنث، الساكن العين، الصحيحها على "فعلات"، بفتح العين، أو تسكينها؛ تعويلا على ما ذكره ابن مالك في الألفية، وما ذكره ابن مكى في تنقيف اللسان، وعلى ما ورد من الشواهد. غير أن الفتح أشهرها". ا. هـ. وانظر ما صلة بهذا في رقم 1 من هامش ص 623.

وفي الأحكام الخاصة بعين المفرد المؤنث الذي يراد جمعه جمع مؤنث سالما يقول ابن مالك:

والسالم العين، الثلاثي، اسما أنل ... إتباع عين فاءه بما شكل

إن ساكن العين مؤنثا بدا ... مختتما بالياء، أو مجردا

"الثلاثي: أصلها الثلاثي؛ بتشديد الياء، خففت للشعر" وفي البيت تقديم وتأخير.

والتقدير: وأنل السالم العين، الثلاثي، الاسم -إتباع عين فاءه. أي: امنح السالم.. اتباع عينه الساكنة- الحركة التي شكلت بها الفاء. ثم انتقل بعد ذلك لبيان ما يجوز في العين الساكنة من فتح أو سكون أو إتباع، إن كانت العين بعد فاء غير مفتوحة؛ "حيث يجوز في العين الساكنة إما تركها على سكونها، وإما تخفيفها بالفتحة، وإما إتباعها لحركة الفاء قبلها، من ضم أو كسر" قال:

وسكن التالي غير الفتح، أو ... خففه بالفتح فكلا قد رووا  
ثم عرض بعد ذلك للحالتين اللتين لا يجوز فيها الإتيان فقال:  
ومنعوا إتباع نحو: "ذروه" ... ونحو: "زبية". وشذ كسر جروه  
"الزبية" حفرة تحفر للأسد ليقع فيها؛ فيصاد. والجروء: الأنتى من الكلاب والسباع". ثم  
بين أن ما خالف الأحكام السالفة فهو نادر، أو ضرورة، أو لغة، فقال:  
ونادر، أو: ذو اضطرار غير ما ... قدمته، أو: لأناس انتمى

(624/4)

---

المسألة 172: جمع التكسير

مدخل

...

المسألة 172: جمع التكسير

معناه:

في الأبيات الآتية التي يصف بها الشاعر<sup>1</sup> أسباب العظمة، وخلود السيرة -أمثلة مختلفة مما يسميه النحاة: "جمع التكسير"، قال:

وليس الخلد مرتبة تلقى<sup>2</sup>

... وتؤخذ من شفاه الجاهلينا

ولكن منتهى هم كبار ... إذا ذهبت مصادرها<sup>3</sup> بقينا

وسر العبقرية حين يسري ... فينتظم الصنائع والفتونا

وآثار الرجال إذا تناهت ... إلى التاريخ خير الحاكمينا

وأخذك من فم الدنيا ثناء ... وترتك في مسامعها طنبنا<sup>4</sup>

فالكلمات: "شفاه، همم، كبار، مصادر، صنائع، فنون، آثاره، رجال، مسامع" ... ،

هي مما يسمونه: "جمع التكسير". يريدون: أن كل واحدة منها تتضمن أمرين معا، هما:

- أ- معنى ينصب على أفراد لا تقل عن ثلاثة، وقد تزيد.
- ب- وجود مفرد لكل واحد، يشاركها في معناها، وفي حروفها الأصلية مع اختلاف يطرأ على صيغة هذا المفرد عند جمعه عليها.
- فكلمة: "شفاء" -مثلا- تدل على شفاه ثلاث على أقل -وقد تزيد- ولها مفرد هو: "شفة"، يشاركها في معناها، وفي حروفها الأصلية، مع اختلاف طرأ عليه عند الجمع؛ إذ صارت "الشين" مكسورة بعد أن كانت مفتوحة، وزيدت "ألف" قبل الآخر لم يكن لها وجود قبل الجمع؛ فالاختلاف هنا بزيادة بعض الحروف، وبتغيير بعض الحركات.
- وكلمة: "همم" -مثلا- تدل على ثلاثة فأكثر من هذا النوع، ومفردها

- 
- 1 أحمد شوقي المتوفى سنة 1932م.
  - 2 المراد: تؤخذ تلقينا، أو وراثه مجردة.
  - 3 أصولها وأصحابها.
  - 4 صوتا مدويا، كصوت النحاس أو الطبل.

(625/4)

---

"همة" يشاركها في معناها، وفي حروفها الأصلية. وقد تغيرت صيغته عند جمعه للتكسير بعض تغير؛ فحذفت التاء من آخره، وانفك الإدغام الذي كان في ثانيه. فالتغير الذي طرأ على المفرد عند جمعه كان في الحركات وفي الفك.

وكلمة: "كبار" تدل على عدد من هذا النوع لا يقل عن ثلاثة، ومفردها: "كبير" يشاركها في المعنى. وفي الحروف الأصلية؛ وقد طرأ على صيغته بعض تغير عند الجمع؛ فحذف من آخره الياء، وكسر أوله المفتوح، وفتح ثانيه المكسور، وزيدت "ألف" قبل آخره. فتناول التغير ضبط بعض الحروف وحذف بعض منها، والزيادة عليها ... وهكذا بقية الجموع السالفة ونظائرها ...

مما سبق يتضح تعريفهم جمع التكسير بأنه: "ما يدل على ثلاثة أو أكثر، وله مفرد 1 يشاركه في معناه، وفي أصوله، مع تغير حتمي يطرأ على صيغته عند الجمع".

وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع تكسير قد يكون مقصورا على ضبط بضع الحروف فقط؛ نحو: أسد، والجمع: أسد، وقد يكون مقصورا على زيادة بعض الحروف فقط؛ نحو: أسد، والجمع آساد؛ وقد يشتمل على الزيادة وتغيير الضبط معا؛



نحو: رجل ورجال، وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص بعض الأحرف؛ نحو: كتاب وكتب. وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص الأحرف وزيادتها؛ نحو: كبير وكبيرة، وجمعهما للتكسير هو: كبار ... ، وهكذا؛ فلا بد من تغيير محتوم يصيب المفرد عند جمعه تكسيرا2.

---

1 وهذا المفرد قد يكون حقيقيا، أو تقديريا بالتفصيل الهام والإيضاح الضروري الواردين في رقم 5 من ص 678 م174، ولا بد في هذا المفرد أن يكون خاليا من التركيب ومن الإعراب بحرفين ... طبقا للبيان الذي سبق في ج1 عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم -م10.

2 وهذا التغير هو السبب في تسميته "تكسيرا"؛ فكأنما أصابه الكسر عند جمعه ونقله من صيغته المفرد التي هو عليها إلى صيغة الجمع الجديدة -هكذا قالوا كما أشرنا في رقم 1 من هامش ص 613.

(626/4)

---

قسماه، والفرق بينه وبين جمعي التصحيح1: استقصى اللغويون جموع التكسير في الكلام العربي -جهد طاقتهم- فتيبنوا ثلاثة أمور: الأمر الأول: أن العرب يستعملون2 -في الأغلب- صيغا معينة إذا أرادوا من التكسير عددا محدد لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد على عشرة. ويستعملون صيغا أخرى إذا أرادوا عددا لا يقل عن ثلاثة، ولكنه يزيد على عشرة؛ "بأن يكون أحد عشر، أو اثني عشر، أو أكثر ... فالنوعان متشابهان. في المبدأ، مختلفان في النهاية3. وأشهر الصيغ الأولى أربعة، تسمى: "صيغ جموع القلة"4. وتسمى الصيغ الأخرى: "صيغ جمع الكثرة"4 ...

---

1 جرى اصطلاح النحاة -لا اللغويين- على اعتبار كل جمع من الجموع الثلاثة "وهي جمعا التصحيح، وجمع التكسير" دالا على أكثر من اثنين دلالة عددية، وقد سبق البيان -في ج1- عند الكلام المفصل على جمعي التصحيح، ولا تكملة هنا في رقم 3 التالي، وفي ص 675 ورقم 5 من هامشها.

2 استعمالا حقيقيا، لا مجازيا -كما سيجيء.

3 كثرة النحاة تقول إن مدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة -لا المجاز- هو ما فوق

العشرة إلا ما لا نهاية. ولكن بعض المحققين - كما نقل الصبان - لم يرتض ذلك، وقال: "إن جمع القلة هو من الثلاثة إلى العشرة - مع إدخال العشرة في الحكم، طبقا لنص الصبان بعد ذلك مباشرة، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى. فالفرق بينهما من جهة النهاية. بخلاف ما ذكره الشارح الأشموني". ١. هـ.

وهذا هو الرأي السديد؛ لأن معناه أعم، فالأخذ به يحقق المعنى المراد من كثير من أساليب العرب، فوق أنه يمنع التعارض والتناقض الذي قد يقع بين العدد المفرد "3 و10 وما بينهما" ومعدوده حين يكون هذا المعدود صيغة من صيغ جمع الكثرة "مثل: ثلاثة بيوت، أربعة جداول، خمسة جبال، ست مدائن، سبع سفن ... " فلو أخذنا بالرأي الأول لكان العدد في هذه الأمثلة وأشباهها دالا على شيء حسابي معين لا يزيد على عشرة مطلقا. في حين يدل المعدود - وهو صيغة جمع الكثرة - على شيء يزيد على العشرة حتما. وهذا هو التعارض والتناقض المعنوي المعيب. أما على الرأي الثاني السديد فلا وجود لهذا التعارض والتناقض.

4 و4 "ملاحظة": ما ذكرناه من معنى: "القلة والكثرة" هنا يخالف معناهما في موضع آخر يجيء مفصلا في 633 و634 وهما مشها؛ حيث المراد منهما: "المطرّد" ونحوه مما يقاس عليه، و"غير المطرّد" ونحوه مما لا يصح القياس عليه؛ طبقا للبيان المدون هناك. ومن آثاره القلة العددية والكثرة أن تقول: كتبت إليك رسالة لثلاث خلون من شهر كذا، وجاءني كتابك لخمس عشرة خلت من ذلك الشهر؛ فنجيء بنون النسوة حيناً، وبناء التأنيث حيناً آخر. فما الضابط الذي يرجع إليه في استخدام أحدهما؟ الجواب - تفصيلا - في رقم 1 من هامش ص 565. وله إشارة في الصفحة الآتية.

(627/4)

وهما غير: "جمع الجمع" وهذا لا يدل على أقل من عشرة - كما سيجيء 1 ...  
فالأربعة الخاصة بجمع القلة، وهي:

1- أفعلة؛ نحو: أغذية وأدوية، وأبنية - جمع: غذاء، ودواء، وبناء ...

2- أفعال؛ نحو: السن، وأرجل، وأعين؛ ... جمع: لسان، ورجل، وعين ...

3- فعلة؛ نحو: صبية، وفتية، وولدة؛ جمع: صبي، وفتى، وولد.

4- أفعال؛ نحو: أبطال، وأسيف، وأتغار؛ جمع: بطل، وسيف، ونهر ...

ومعنى اختصاص هذه الصيغ بالقلة أن المدلول الحقيقي "لا المجازي" لكل واحدة منها

هو عدد مبهم -أي: لا تحديد ولا تعيين لمدلوله-2 ولكنه لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة، بشرط ألا توجد قرينة تدل على أن المراد الكثرة، لا القلة، فعن عدم القرينة تتعين القلة حتماً؛ اعتماداً على أن الصيغة موضوعة في أصلها للقلة، ومختصة بها؛ فلا يجوز إبعادها إلى الكثرة بغير قرينة؛ وإلا كان هذا إبعاداً لها عن أصلها، وإخراجها منه إلى غيره مما لا يصلح له في حقيقة ولا مجاز 3 ...

وكما تتعين القلة عند عدم القرينة تتعين أيضاً في حالة ثانية؛ هي أن تكون تلك الصيغة الدالة على المعدود هي من الصيغ الموضوعة للكثرة، والعدد هو ثلاثة، أو عشرة، أو عدد آخر بينهما، وإنما تتعين للقلة هنا منعا للتعارض بين مدلول العدد ومدلول المعدود، لأن كل واحد من هذه الأعداد المفردة صريح في دلالة على القلة، فلا يصح أن يخالفه معدوده في مضمون هذه الدلالة، ولا أن يعارضه، فلو كانت صيغة المعدود موضوعة في أصلها للكثرة لكانت مع العدد المفرد للقلة.

ومن كل ما تقدم يتضح أن معنى القلة يتعين ويتحتم وحده في صورتين:

"الأولى" ... أن تكون صيغة المعدود هي من صيغ القلة المتجردة لدلالاتها

---

1 في ص 675.

2 سبق توضيح هذا وشرحه في ص 525.

3 إذ يشترط في المجاز وجود القرينة التي تمنع من إرادة المعنى الأصل ....

(628/4)

---

الأصلية، ولا توجد قرينة تبعتها عن هذه الدلالة، وتخرجها منها إلى الدلالة على الكثرة.

و"الأخرى" أن تكون الصيغة الدالة على المعدود هي إحدى الصيغ الدالة على الكثرة، لكن العدد الخاص بها دال على القلة، كالعدد ثلاثة، أو عشرة، أو أحد الأعداد التي بينهما.

وعدد الصيغ الثانية المختصة بمجموع الكثرة قد يزيد على ثلاثين، ولكن المشهور القياسي منها يقارب ثلاثاً وعشرين صيغة. وسنعرف الكثير منها؛ مثل: فعل، وفواعل، ومفاعل، وفعلالي، وفعل ... و ... نحو: حمر، وجواهر، ومعابد، وصحارى، وكتب ... ولاختيار نوع الصيغة الدالة على التكسير أثر آخر في تركيب الأسلوب أحيانا فوق أثره

المعنوي السالف؛ ذلك أن صيغة جمع القلة يناسبها نون النسوة، وأن صيغة جمع الكثرة يناسبها تاء التأنيث؛ فقولنا: رأيت أذرا امتدداً ... أفضل من امتدت، ولوالد أياذ غمرت أبنائه ... أحسن من غمرن<sup>1</sup> ... وما تقدم هو الأفضل والأحسن، ولكنه ليس واجبا.

الأمر الثاني<sup>2</sup>: أن العرب قد يضعون جمعا معينا على وزن صيغة خاصة بأحد النوعين، ولكنهم يستعملون هذا الجمع في القلة حيناً، وفي الكثرة حيناً آخر استعمالاً حقيقياً، لا مجازياً -والقارئ وحدها في السياق هي التي تعينه لأحد النوعين- بالرغم من أن الصيغة خاصة بأحدهما فقط، وأن وزنها يشيع استعماله عندهم في نوع منهما دون النوع الآخر، أي: أنهم يكتفون بوزنه الغالب الشائع في أحد النوعين ويستعملونه فيه، وفي الآخر أيضاً من غير أن يجمعوا المفرد جمع تكسير على وزن من الأوزان التي تشيع في هذا النوع الآخر. ومن الأمثلة استعمالهم في القلة، والكثرة معا: أرجل، وأعناق، وأفئدة "وهي جمع: رجل، وعنق، وفؤاد" مع أن صيغة: أفعل، وأفعال، وأفعله هي من الصيغ الغالبة في القلة، فاكثفوا بها في النوعين عند تكسير هذه

---

1 لهذا إشارة في رقم 3 و4 من هامش ص 627 أما التفصيل ففي ص 565.

2 تقدم الأمر الأول في ص 627.

(629/4)

---

الكلمات، ولم يجمعوا كلمة: رجل، ولا عنق، ولا فؤاد، على صيغة من الصيغ الخاصة بجمع الكثرة.

ومن الأمثلة أيضاً: رجال وقلوب "جمع: رجل، وقلب" في القلة والكثرة، مع أن صيغة: "فعال" و"فعول" من الصيغ الغالبة في الكثرة. فاكثفوا بها في الدلالة على النوعين عند تكسير الكلمتين، ولم يجمعوا رجلا، وقلبا، على صيغة للقلة.

الأمر الثالث: أن العرب قد يستعملون صيغة شائعة في أحد نوعي التكسير مكان صيغة وضعوها للنوع الآخر، وشاعت فيه. فكلتا الصيغتين موجودة فعلا، وتشيع في أحدهما<sup>1</sup>، وحده، ولكنهم يستعملونها في معنى الآخر؛ بقرينة في الكلام خارجة عن الصيغة وعن وزنها تدل على هذا النقل والتبادل. وبغير القرينة لا يصح الحكم على الصيغة بأنها مستعملة في غير نوعها<sup>2</sup>.

1 في صيغ جمع القلة وأنها قد تستعمل للكثرة والعكس يقول ابن مالك في أول باب عنوانه: "جمعا لتكسير" وسنذكر أبياته مرتبة هنا ترتيبها في "ألفيته":

أفعلة، أفعال، ثم: فعلة ... ثم: أفعال جموع قله  
"ثم: هي: "ثم" العاطفة، زيدت في آخرها تاء التأنيث المفتوحة"، تلك صيغ القلة.  
وانتقل بعدها مباشرة إلى استعمالها في الكثرة، وصيغ الكثرة في القلة، فقال:  
وبعض ذي بكثرة وضعاً يفى ... كأرجل، والعكس جاء كالصفي  
يقول: إن بعض هذه الأوزان يفى بالكثرة، أي: يدل عليها ويغني فيها؛ كأرجل؛ جمع رجل؛ فإنها تكون للكثرة كما تكون للقلة. وهذا بالوضع العربي: أي: أن العرب وضعوا الجمع المكسر: "أرجل" للكثرة كما وضعوه للقلة فهو صالح للمعنيين، ولم يعرف لجمع: "رجل" صيغة مسموعة خاصة بالكثرة؛ فالوضع للمعنيين أصيل وحقيقي. ولكن صيغته في أحدهما أكثر شيوعاً منه في الآخر. والعكس صحيح كذلك، فقد جمعوا بعض الألفاظ لتدل على القلة، مع أنها مصوغة على وزن بعض الصيغ الشائعة في الكثرة - كما قلنا- وضرب مثالا هو: "الصفي" جمع صفاة "بمعنى: الصخرة الملصا، وأصله: صفوي، اجتمعت التاء والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء؛ عملاً بقواعد الإعلال، وأدغمت الياء في الياء، فصارت صفي، ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة؛ لأن الكسرة هي التي تناسبها؛ فصارت: صفي، ياء مشددة، ولم يشدها الناظم لضرورة الوزن".

2 وقد كثر هذا النقل والتبادل في بعض الصيغ؛ كصيغة "أفعال" التي للقلة؛ فقد أشاعوها؛ في المعنيين؛ وإن كانت للقلة أوفر شيوعاً. ومن الجائز لنا في كل وقت أن نستعملها في المعنيين مثلهم، =

(630/4)

والفرق بين هذه الحالة والتي سبقتها: أن المفرد هنا له نوعان شائعان من التكسير أحدهما: يكون بصيغة مستقلة تختص بجمع التكسير الدال على القلة، والآخر يكون بصيغة مستقلة تختص بجمع التكسير الدال على الكثرة، فتستعمل إحداهما في معنى الأخرى بقرينة. أما الحالة السابقة فالمفرد له جمع تكسير على وزن خاص بأحدهما فقط، فصيغة جمعه مقصورة على نوع منهما وحده؛ فلم يضع العرب لهذا المفرد نوعين

للتكسير، تكون صيغة أحدهما مستقلة الدلالة على القلة، وصيغة الآخر مستقلة الدلالة على الكثرة، وإنما وضعوا للمفرد جمعا من نوع واحد، بصيغة تختص بهذا النوع، ولكنها مشتركة الدلالة فتدل على الكثرة حيناً وعلى القلة حيناً آخر على حسب القرائن، وبرغم أنها من الصيغ الخاصة بأحدهما دون الآخر - كما قلنا - يستعملونها في النوعين.

ومما تجب ملاحظته:

1- أن هذه الدلالة العددية التي يدل عليها جمع التكسير هي إحدى نواعي الفرق بينه وبين جمعي التصحيح؛ ذلك بأن جمع التكسير قد يكون مدلوله عددا محدودا لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد على عشرة. وقد يكون مدلولها عددا لا يقل عن ثلاثة، ولكنه يزيد على العشرة - طبقا للبيان الذي عرضناه- 1 ولكل دلالة صيغ معينة. أما جمعا التصحيح، فمدلولهما الغالب عند "سيويه" عدد محدود لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة. فهما يدلان عنده على القلة التي يدل عليها أحد نوعي جمع التكسير، ولا يدلان على الكثرة إلا بقرينة أخرى خارجة

---

= فيكون الاستعمال حقيقيا لا مجازيا؛ بسبب شيوعه عندهم. أما غير الشائع عندهم فنستعمله مجازا؛ لأن استعمال القليل في موضع الكثير أو العكس، جائز بلاغة؛ ويكون من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته الكلية أو الجزئية، واستعماله مطرد، ما دامت شروط المجاز متحققة، ولا يتوقف على استعمال العرب للكلمة أو الكلمات المجازية ذاتها، وأنهم استعملوها مجازا؛ إذ لا أهمية مطلقا لاستبانة أمرهم في هذه الكلمة أو الكلمات؛ لأن استخدام المجاز قياسي بغير قيد، إلا قيد تحقق شروطه. غير أن العرب إذا استعملوا صيغة الكثرة في القلة أو العكس وكان هذا الاستعمال كثيرا شائعا فإنه يكون من قبيل الاستعمال الحقيقي لا المجازي، ويكون استعمالنا إياه حقيقيا كذلك؛ كاستعمالهم صيغة: "أفعال" في الكثرة؛ فهو حقيقي لنا أيضا. بخلاف استعمال "فعل" - مثلا - في القلة فإنه مجازي.

1 في ص 579.

عن صيغتها؛ فليس لهما صيغ تدل على القلة أو على الكثرة كلاصيغ التي لجمع التكسير في هذين النوعين.

هذا رأي سيبويه. لكن الرأي الأرجح أن جمعي التصحيح لا يختصان بالقلة وإنما يصلحان 1 للقلة والكثرة. عند خلو الكلام من قرينة تعين الجمع لأحدهما دون الآخر. 2- وأن هناك فرقا هاما آخر؛ هو: أن جمع التكسير لا بد أن يتغير، فيه صيغة مفردة؛ بخلاف جمعي التصحيح؛ فإن مفردهما لا يتغير -في الأغلب- عند جمعه على أحدهما، بل يظل حافظا صورته الأصلية 2.

3- وأن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم يعربان بالحركة، أما جمع المذكر السالم فيعرب بالحرف 3.

قياسية جمع التكسير:

صيغ جمع التكسير -بنوعيه- متعددة، وأوزانه كثيرة تجاوز الثلاثين؛

---

1 راجع خاتمة "المصباح المنير"، ص 954 بعنوان: "فصل: الجمع قسمان، قلة وكثرة ... " حيث صرح بالرأي الأرجح وبأدلته. ومن أمثلة الكثرة قوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ} ومما يدل على القلة قوله تعالى: {وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ} والمراد بها: أيام التشريق، وهي قلة ... وكذلك كتاب "مجمع البيان لعلوم القرآن" تأليف الطبرسي ج 3 ص 88 ونقلنا في الجزء الأول "م 10 رقم 2 من هامش 125 باب جمع المذكر السالم" رأي أبي علي الفارسي في هذا، فقد جاء في كتاب: "المختسب" لابن جني "ج 1 ص 187 سورة النساء" ما نصه:

"كان أبو علي ينكر الحكاية المروية عن النابغة، وقد عرض عليه حسان بن ثابت شعره، وأنه صار إلى قوله:

لنا الجففات الغر يلمعن بالضحا ... وأسيفنا يقطرن من نجده دما  
قال له النابغة: لقد قللت جفانك وسيوفك.

قال أبو علي: هذا خبر مجهول لا أصل له؛ لأن الله تعالى يقول:  
{وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ} ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر. ١. هـ.

2 انظر رقم 1 من هامش ص 613. ورقم 2 من هامش ص 679.

3 راجع أحكام هذه الجموع وكثير مما يختص بها في ج 1 م 7 "أنواع البناء والإعراب ...".

منها: "الصيغ المطردة"، ويتصدى علم: "النحو الصرف لبيانها، وعرض أحكامها، ومنها: "غير المطردة"، والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغوي الأخرى التي تسرد أمثلة من الوارد "السماعي" الذي ليس مطردا.

المراد بالصيغة "المطرودة" ما تتطلب مفردا مشتملا على أوصاف معينة، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيرا على تلك الصيغة بدون تردد، ولا رجوع إلى كتب اللغة، أو غيرها لمعرفة وروده عن العرب، أو عدم وروده؛ فمثل هذا الجمع يكون صحيحا فصيحاً ولو كان غير مسموع<sup>1</sup>. ولا يصح رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته، أو وزنه، أو فصاحته، فصيغة "فعل" -مثلا تكون جمعا مطردا لكل مفرد مذكر على وزن: "أفعل" أو مؤنث على وزن: "فعلاء" بشرط أن يكون المفرد في الحالين مشتقا، دالا على لون، أو عيب ... نحو: هذا أحمر، وهؤلاء حمر، وهذه حمراء، وهن حمر. وذاك أخرس، وخم خرس وتلك خرساء، وهن خرس ... وهكذا كل صيغة أخرى من جموع القلة أو الكثرة، فإن المفرد يطرد جمعه عليها إذا كان مستويا للشروط التي يجب تحققها فيه؛ ليصلح أن يجمع على وزنها. فمعنى تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه، أهو موافق لما تحتويه أم مخالف؟ فإن هذا التوقف لا مسوغ له بعد أن تحققت في المفرد كل الشروط والصفات التي جعلته صالحا لأن يجمع جمع تكسير على تلك الصيغة والوزن.

وما أكثر تعدد الجموع في المراجع اللغوية، وكثير منها مخالف في صيغته لصيغة الجمع المطرد، فلا يؤدي هذا -مع كثرة الصيغ المخالفة- إلى تخطئة المطرد، ولا إلى الحكم عليه بالنسب، أو العيب، وإنما يؤدي إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير -أو أكثر أحيانا- وأن أحد الجمعين كثير شائع، فهو لهذا

1 راجع ص "ع" من الكتاب الذي أخرجه مجمع اللغة العربية باسم: "مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين ...".



قياسي مطرد، والآخر قليل في ذاته<sup>1</sup> أو نادر؛ فهو سماعي، ولا يجوز القياس عليه؛ لقلته الذاتية وندرته<sup>1</sup>، ولا اتخاذ وزنه مقياساً يجمع عليه مفرد آخر غير الذي ورد مسموعاً فيه عن العرب؛ وهذا هو المسمى: بـ "جمع التكسير السماعي" أو: جمع التكسير غير المطرد". ومن ثم يتبين خطأ من يتوهم أن كل جموع التكسير سماعي، وأن الرجوع في كل جمع منها إلى المظان اللغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة في مفرد كل صيغة، ومن لا يعرف.

نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط. أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطردة في تلك المفردات، ولا تمنعه معرفته أن يرجع -إذا شاء- إلى المظان اللغوية، ليستخدم ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التي معه؛ أي: أنه حر في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي، من غير أن يفرض عليه الاقتصار على السماعي وحده<sup>2</sup>، وإلا كانت الضوابط المطردة، والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي الشائع عبثاً لا جدى منه<sup>3</sup>، فوق ما في

---

1 و1 بشرط أن تكون القلة ذاتية، لا نسبية. وقد سبق تفصيل الكلام عليهما في أجزاء الكتاب؛ ومن ذلك ج 3 م 93 ص 64 و 78.

2 وبهذا الرأي الحكيم يأخذ جماعة من أئمة النحاة، في مقدمتهم الكسائي زعيم المدرسة الكوفية، ولا يقتصر في تطبيقه على الجموع أو المصادر ونحوهما؛ بل يجعله عاماً شاملاً في كل ما اجتمع له سماع وقياس. جاء في مقدمة: "القاموس المحيط" في الأمر الخامس من الأمور التي اختص بها القاموس ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع ... : "السماع مقدم على القياس عند غير الكسائي. وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضاً، على ما قرر في الدواوين الصرفية".<sup>1</sup> هـ. وهذه المسألة -مسألة الجمع بين القياس والسماع- تكملة هامة تحيء في رقم 3 هنا.

3 للمجمع اللغوي القاهري قرار حاسم -فوق المشار إليه كل ما سبق- أصدره بعد دراسة وافية، وهو يقطع بأن "المطرد"، و"القياس" بمعنى واحد؛ "كما في الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده: وهي الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء 19 من يناير 1937، وكما ورد أيضاً في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع" ونص القرار.

"يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين؛ وهي: القياس: والأصل، والمطرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة ... ألفاظ متساوية

الدلالة على ما ينقاس. وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب". ١. ه وفي محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ص 38 وما بعدها ما نصه: "ويقال للشاذ: القليل، والأقل، والنادر، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضا". ١. ه.

=

(634/4)

البحث عن "المسموع" من عناء وإرهاق يبلغان حد التعجيز؛ بسبب كثرة المراجع

= والمراد من تسجيل هذا القرار هنا ومن الإيضاح الذي ذكرته قبله، إزالة كل غموض عن قياسية الجموع المطردة، ومحو كل وهم تردد أو يتردد على خاطر بعض القدامى والمحدثين بهذا الشأن.

وهناك أسباب أخرى قوية تزيل الشك أو الوهم عن قياسيته؛ هي الأسباب العامة الجليلة التي أشرنا إليها في مواضع متفرقة من الأجزاء الأربعة في الرد على من يتشككون في قياسية بعض المسائل. كالذي سجلناه بإفاضة في الجزء الثالث عند الكلام على: "أبنية المصادر القياسية" ص 183م 98. ومن تلك الأسباب آراء العالم العبقري ابن جني التي يرجع إليها الجمع اللغوي في كثير من بحوثه، ويستشهد بفصله الرائع الذي عنوانه: "باب في اللغة المأخوذة قياسا" والذي نقلناه كاملا مستقلا ختمنا به الجزء الثاني. وقد سجلته مجلة الجمع في عددها الأول، كما سجلته محاضر جلساته مرة أخرى في الصفحة الخامسة والأربعين من محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد، وأيضا ما نقله عن المازني، وكذلك آراء العالم الذكي: "الفراء" الذي ورد عنه في محاضر جلسات الجمع اللغوي "دور الانعقاد الرابع ص 108": "أنه إمام الكوفيين، ووارث علم الكسائي، ولا تثريب لنا إذا أخذنا بمذهبه". وكذلك الزمخشري وصاحب المصباح المنير، وغيرهم من الأئمة الذين سردنا آراءهم الجليلة مفصلة في الجزء الثالث - كما سبقت الإشارة هنا م 98 ص 183.

بقي السؤال عن المعنى الدقيق للاطراد الذي يباح عليه القياس، والمعنى الدقيق للكثرة التي تبيح القياس كذلك؟ ما عددها؟ وما شياتها؟ وما نعوتها؟.. وقد ورد هذا السؤال في ص 129 من الكتاب الصادر من مجمع اللغة العربية بالقاهرة باسم: "كتاب في أصول

اللغة" وهو المشتمل على مجموعة القرارات: التي أصدرها الجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين، وتصدى للإجابة عن هذا السؤال أحد الأعضاء المجمعين مسجلا إجابته في تلك الصفحة قائلا ما نصه الحرفي: "أضع بين يدي السائل ما قال أصحاب أصول النحو في ذلك من بيان وتحديد نسبة عددية يمكن أن تكون أصلا لنسبة مئوية كالتى يستعملها المحدثون في الإحصاء؛ وذلك هو ما نقله السيوطي صاحب الاقتراح في ص 21 سطر 10 وما بعده -وكذلك في "المزهر" ج 1 ص 140- ونصه: "قال الشيخ جمال الدين بن هشام: أعلم أنهم يستعملون غالبا، وكثيرا، ونادرا وقليلًا، ومطردا. فالطرء لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل والواحد نادر. فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك". ا. هـ. سيوطي.

وبمحاولة علم هذا مفسراً بالنسبة المئوية كما يقال اليوم تكون النتيجة هي: المطرد الذي مثله بثلاثة وعشرين وجعلها نهاية هو 100 % والغالب وهو 20 من 23 = 20/23 86 % أو 87 % تقريبا، والكثير وهو 15 من 23 % يساوي 65 %، والقليل وهو 3 من 23 % يساوي 13 % والنادر وهو 1 من 23 % يساوي 1/23 4 % تقريبا. وبهذا يكتفون، ولا يذكرون الشذوذ في هذا المقام بعدما وصلوا إلى الندرة وهي أقل القليل كما رأينا ... " ا. هـ. انتهت الإجابة.

هذا وقد أشرنا "في رقم 4 من هامش ص 627" إلى أن المراد هناك من القلة، والكثرة، والاطراد، وعدم الاطراد مخالف للمراد منها هنا.

(635/4)

---

وتنوعها، وتباين طرائفها ... و ...

وفيما يلي الأوزان المطردة -أي: القياسية- لجمع التكسير بقسيمة: "جمع القلة، وجمع الكثرة"، والأوصاف الواجب تحقيقها في المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ، مع الإشارة إلى أن كل صيغة من هذه الصيغ المطردة قد تزامنها صيغ كثيرة مسموعة، مرجعها اللغة وحدها.

أ- أشهر الصيغ المستعملة في جموع القلة أربعة:

1- أفعلة: وهو مقيس في كل مفرد يكون اسما، "لا وصفا"، مذكرا، رباعيا، قبل آخره

حرف مده؛ نحو: طعام وأطعمة، بناء وأبنية<sup>1</sup>، عمود وأعمدة، رغيف وأرغفة ...  
وهو مقيس أيضا في كل اسم على وزن: فعال، أو فعال "بفتح الفاء أو كسرهما" إذا كان  
عين كل منهما ولا مة من جنس واحد، أو كانت لهما حرف علة، فالأول، نحو:  
بنات<sup>2</sup> وأبنة، وزمام وأزمة<sup>3</sup>، والثاني نحو: "قباء<sup>4</sup> وأقبية، وكساء وأكسية" "فناء وأفنية،  
ورداء وأردية" ... 5.

2- أفعال: وينقاس في كل مفرد، اسم "لا صفة" على وزن: فعل "بفتح فسكون"  
صحيح العين؛ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها؛ ليست فاؤه واوا، كوقت وليس  
مضعفا كعم وجده. فمثال صحيح اللام: بجر وأبجر نهر وأنهر ... ومثال معتلها: ظبي  
وأظب جرو وأجر<sup>6</sup>.

- 
- 1 ومثل: لسان وألسنة، وسانان وأسنة، قولهم: إعجاب المرء بنفسه يشرع إليه أسنة  
الطاعين، وتطاوله على أبناء جنسه يجمع عليه أسنة الشائين ...
  - 2 متاع البيت، أو الزاد.
  - 3 انظر جمع "فعل" ص 642.
  - 4 العباءة أو: البرنس.
  - 5 الهزمة في آخر المفردات الأربعة منقلبة عن حرف علة والأصل "قباو، كساو" "فناي،  
رداي".
  - 6 أصل أظب وأجر: "أظبي"، و"أجرو" استثقلت الضمة على الياء في الكلمة الأولى  
فحذفت، فالتقى ساكنان، الياء والتنوين؛ فحذفت الياء التخلص من الساكنين؛ كطريقة  
حذفها في المنقوص. أما في الكلمة الثانية فقبلت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة،  
ثم حذفت بالطريقة السابقة.

(636/4)

---

وينقاس أيضا في كل اسم رباعي مؤنث تأنيثا معنويا؛ "أي: بغير علامة تأنيث ظاهرة"،  
قبل آخره مدة، "ألف، أو واو، أو ياء"؛ مثل: عناق "لأني الجدي" وأعتق، وعقاب  
"لإحدى الطيور الجارحة" وأعقب، وذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وثمود وعمود "على  
اعتبارها من أسماء المؤنث" وجمعهما: أتمد وأعمد.

3- أفعال، وينقاس فيما لا ينقاس فيه "أفعال" السابق؛ فيطرده في كل اسم معتل العين

بالواو أو بالياء أو بالألف؛ نحو: ثوب وأثواب سيف وأسياف باب وأبواب ... وفي كل اسم واوي الفاء؛ أو مضعف؛ نحو وقت وأوقات، وعم وأعمام.

وفي كل اسم ثلاثي مفتوح الأول، مع فتح ثانيه، أو مع كسره، أو ضمه، نحو: جمل وأجمال، وغمر وأثمار، وعضد وأعضاء.

وفي كل اسم ثلاثي مكسور الأول مع فتح ثانيه، أو مع كسره، أو تسكينه؛ نحو: عنب وأعنان، وإبل وآبال، وحمل وأحمال.

وفي كل اسم ثلاثي على وزن: "فعل، أو فعل" "بضم الأول والثاني، أو بسكون الثاني"، نحو: عنق وأعناق، وقفل وأقفال.

فإن كان المفرد على وزن: "فعل" "بضم ففتح" فالكثير 1 أن يكون جمعه على: "فعلان" "بكسر فسكون"؛ نحو: صرد 2 وصردان، ونغر 3 ونغران، وجرد 4 وجردان.

وينقاس في كل اسم على وزن "فعل" معتل اللام أو مضاعفا 5.

أما الاسم الثلاثي الذي على وزن: "فعل" "بفتح فسكون" صحيح العين - غير ما سبق - فمفعول كثير من النحاة جمعة قياسا على: "أفعال" 6. وهذا منع

---

1 كما يأتي في ص 651.

2 اسم طائر.

3 اسم طائر.

4 فأر.

5 إيضاح هذا في ص 650 و 651.

6 مع أن "التصريح" وحاشيته نقلا منه نحو عشرين: منها: فرخ وأفراخ، حبر وأحبار، زند وأزناد، حمل وأحمال، شكل وأشكال، سمع وأسماع، لفظ وألفاظ، لحظ وألحاظ، محل وأمحال، رأي وآراء، سطر وأسطار، جفن وأجفان، لحن وألحان، نجد وأنجاد، فرد وأفراد، ألف وآلاف، أنف وآناف، وغيره ما ذكره كثير متناثر في المراجع اللغوية، منه: أرض وآراض، رمس وأرماس، عرش وأعراش، نمر وأنهار، نذل وأنذال، شخص وأشخاص، شرط وأشرط، جفر "وهي: الشاة السمينه" وأجفار، بعض وأبعاض، دخل وأدخال، ضرب وأضراب.

لا يستند إلى أساس سليم، والصواب جواز جمعه قياسيا على: "أفعال" فيقال: بحث وأبحاث، وسهم وأسهم ... و ... 1 ولا مانع أن يجمع

1 سبب منعهم جمع: "فعل على أفعال" الذي وصفناه هو ما جاء في الجزء الثاني من كتابه سيويه "ص 175 بعنوان: هذا تكسير الواحد للجمع ... " من أنه يجمع على: "فعال، وعلى فعول، وأفعل". وأن جمعه على: "أفعال" ليس بالباب في كلام العرب وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ؛ كأفراح، وأجداد، وأفراد.

وقد جرى كثير من النحاة وراء سيويه حتى عصرنا، وكانوا -في هذه المسألة- متسرعين؛ بدليل ما نقلناه من الصيغ الكثيرة في رقم 6 من هامش الصفحة السابقة، وكذلك من جاء في الجزء الخامس ص 392 من كتاب: "إرشاد الأريب لمعرفة الأديب"، تأليف ياقوت الرومي، وطبعة مرجليوت، ونصه:

"حدث أبو حيان التوحيدي. قال: "قال الصاحب بن عباد يوما: "فعل" بفتح فسكون -ويريد ما كان منه صحيح العين، ليس من الأنواع التي ذكروها"، "أفعال" قليل. ويزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا زند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد. فقلت له: أنا أحفظ ثلاثين حرفا "أي: كلمة" كلها: "فعل وأفعال". فقال: هات يا مدعي. فسردت الحروف -أي: الكلمات- ودلت على مواضعها من الكتب، ثم قلت: ليس للنحوي أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر، والسماع والواسع، وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطردا ... ، وهذا كقولهم: ففعل "بفتح فكسر، ففاء ساكنة" على عشرة أوجه، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجها، وما انتهيت في التتبع إلى أقصاه. فقال: خروجك من دعواك في فعل "فتح فسكون" يدل على قيامك في ففعل".

ا. هـ.

وقد يفهم من كلام "التوحيدي" أيضا شيء آخر؛ هو أن الكثير الذي يباح عليه القياس يتحقق بورود ثلاثين مثالا مسموعة منه. والحق أن هذا فوق الكثير المبالغ فيه فيما أرى؛ لأنه ساقه في معرض التحدي وإثبات الحفظ والمعرفة كما يفهم من روح القصة لا مجرد نقل المسموع الذي يؤيده.

وجاء على لسان أحد أعضاء الجمع اللغوي القاهري "وهو الأب أنستاس الكرمللي" ما يأتي منقولاً من محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص 51:

"إن النحاة لم يصيبوا في قولهم: إن: "فعلا" لا يجمع على: "أفعال" إلا في ثلاثة ألفاظ لا رابع لها: وهي: فرخ وأفراخ، وحمل وأحمال، وزند وأزناد، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها. والذي وجدته أن ما سمع عن الفصحاء من جموع: فعل على أفعال أكثر مما سمع من

جموعه -أي: المطردة- عى: أفعال "بفتح، فسكون، فضم" أو فعال "بكسر ففتح"، أو:  
فعول "بضمين" فعدد ما ورد =

(638/4)

- كغيره- على صيغة أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذي يطرد جمعه عليها.  
4- فعلة "بكسر، فسكون، ففتح" ... ولا يعرف لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة، وإنما يعرف عنها أنه مسموعة في جمع مفردات معدودة بعضها على وزن: فعل: "بفتحين"؛ نحو: ولد وولدة، وفقى وفتية ... أو على وزن: فعل "بفتح فسكون"، نحو: شيخ وشيخة ثور وثيرة، أو على وزن فعل "بكسر ففتح"، نحو: ثنى 1 وثنية. أو على وزن: فعال "بفتح أوله وثانيه" نحو: غزال وغزلة. أو على: وزن فعال "بضم ففتح"، نحو: غلام وغلمة، أو على وزن: فاعل "بفتح فكسر"؛ نحو: صبي وصبية ... وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها

= على أفعال هو "142" اسما، وعلى فعال "221" اسما، وعلى فعالان "كذا في الأصل ولعل الصواب فعول" هو "42" فأن يسلموا بجمعه قياسا مطردا على "أفعال" أحق وأولى؛ لأن عدد ما ورد فيها هو "340" لفظة وكلها منقولة عنهم، لورودها في الأمهات المعتمدة؛ مثل القاموس واللسان"، ثم قال: "يحق للمجمع ألا يعتمد على مجرد الأقوال التي تداولها النحاة ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ولا إمعان في التحقيق بأنفسهم. أما الذي يؤيده الاجتهاد فمخالف لما أثبتوه. وقد حان الوقت أن ينادي المجمع على رءوس المألأ بهذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء ...".  
أ. هـ.

ثم ذكر بعد هذا أن كل الأمثلة التي وجدها هي لصحيح العين والفاء ...  
وقد وافق المجمع اللغوي القاهري ومؤتمره المنعقد بالقاهرة في يناير سنة 1970 على القرار التالي، ونصه - كما ورد في ص 223 من الجزء السادس والعشرين من مجلة المجمع الصادر في شهر ربيع الأول سنة 1390 هـ ومايو سنة 1970- هو: "قرر المجمع من قبل أن قياس جمع "فعل" الاسم الصحيح العين أن يكون على "أفعال" جمع قلة، وعلى "فعال" أو "فعول" جمع كثرة. واستنادا إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع فعل على "أفعال" مطلقا، واستناد أيضا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة

على هذا الوزن ترى اللجنة جواز جمع "فعل" اسما صحيح العين مثل: بحث وأبحاث على "أفعال" ولو كان صحيح الفاء، أو اللام ويدخل في ذلك مهموز الفاء، ومعتلها، والمضعف. وقد وافق المؤتمر على قرار اللجنة بصيغته المعروضة". ا. هـ.

1 الأمر الذي يعاد مرتين. وأيضا: الثاني في السيادة؛ أي: الذي يلي الرئيس الأكبر في السيادة والمكانة ومن الأول قوله عليه السلام: لا ثني في الصدقة. أي: لا تؤخذ مرتين في السنة.

(639/4)

---

إلا السماع الخض؛ لأن صيغة: "فعلة" لا تطرد في جمع مفردات معينة - كما سبق - وإنما أمر مفرداتها موقوف على السماع 1 ...

---

1 للأوزان الثلاثة الأولى ضوابط عرضها ابن مالك مختصرة بقوله في: "أفعل".

لفعل اسما صح عينا: "أفعل" ... وللرباعي اسما أيضا يجعل

إن كان كالعناق والذراع في ... مد، وتأنيث، وعد الأحرف

وقد اكتفى ابن مالك في ضابط "أفعل" بأن مفرده يكون صحيح العين، وأن الرباعي يكون كالعناق في المد، والتأنيث، وعدد الحروف. وقد شرحنا المراد.

ثم قال في صيغة: "أفعال"، إن الذي لا يطرد جمعه على "أفعل" يجمع على "أفعال":

والغالب أن "فعالان" هو جمع لفعل. كصردان فإن مفرده: صرد:

وغير ما "أفعل" فيه مطرد ... من الثلاثي اسما "بأفعال" يرد

وغالبا أعناهمو "فعالان" ... في: "فعل"؛ كقولهم: صردان

ثم انتقل إلى صيغة: "أفعلة"، فقال:

في اسم مذكر رباعي بمد ... ثالث "أفعلة" عنهم اطرء

والزمه في: "فعال" أو: "فعال" ... مصاحبي تضعيف، أو إعلال

أما وزن "فعلة" -ومفرده لا يكون إلا سماعيا- فعرضه في الشرط الثاني من بيت بعد

هذا مباشرة، شطره الأول خاص يجمع من جموع الكثرة. "سيجيء في هامش ص 642"

قال:

"فعل" لنحو أحمر وحمرا ... و"فعلة" جمعا بنقل يدرى



يريد من الشطر الثاني أن "فعلة". يدري مفردة ويعلم بالنقل الوارد عن العرب وبالسماح  
المأثور عنهم. فلا ضابط له ولا قياس.

(640/4)

### المسألة 173:

ب- أشهر الصيغ المستعملة في جموع الكثرة.  
أشهرها ثلاثة وعشرون جمعا قياسيا. وقيل أن نسردها، ونذكر شروط اطرادها نذكر أن  
لكل مفرد من مفرداتها جموعا مسموعة متعددة تخالف هذه الجموع القياسية المطردة -  
وقد أوضحنا الحكم في هذا-1 وفيما يلي القياسية:  
1- فعل "بضم فسكون" وهو جمع قياسي لشيئين، هما: "أفعل" وصف لمذكر 2،  
و"فعلاء" وصف لمؤنث؛ نحو: "أحمر وحمراء، وجمعهما: حمر". "وأخضر وخضراء،  
وجمعهما: خضر"، "وأصفر وصفراء، وجمعهما: صفر" ...  
ويجب ترك فائه مضمومة إن كانت عينه صحيحة وأو معتلة بالواو، نحو: خضر، وزرق،  
وسود، وحو؛ "في جمع: أخضر وخضراء، وأزرق وزرقاء، وأسود وسوداء، وأحوى  
وحواء" 3، ففي هذه الأمثلة -وأشباهها- تسلم ضمة الفاء في الجمع، وتبقى على  
حالتها.  
أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضمة الفاء كسرة؛ لتسلم الياء من القلب، "نحو:  
أبيض وبيضاء، وجمعهما: بيض؛ بكسر الباء" 4، ومثل: "أعين 5

1 في ص 633.

2 استثنى ابن هشام -كما نقل عنه الصبان- أربعة من ألفاظ التوكيد المعنوي التي سبق  
الكلام عليها في بابه من الجزء الثالث؛ هي: "أجمع، أكتع، أبتع، أبصع" مصرحا بأنها لا  
تجمع جمع تكسير، وإنما تجمع جمع سلامة فقط. ولكن الأمثلة التي عرضتها المراجع  
النحوية المختلفة في باب التوكيد اشتملت على جمعها للتكسير على صيغة: "فعل" ولم  
تقتصر على جمع السلامة. فلعل المراد هو منع تكسيرها على: "فعل".

3 الحوة: سواد يميل إلى خضرة، أو حمرة تميل إلى سواد.

4 كقول الشاعر يمدح:

له خلائق بيض لا يغيرها ... صرف الزمان كما لا يصدأ الذهب  
5 أعين الرجل: اتسعت عينه واشتد سوادها.

(641/4)

وعيناء وجمعهما: عين، بكسر العين"، ووزن الجمع "فعل"، بضم الفاء كأصله، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضميتها كسرة.  
ويجوز في ضرورة الشعر ضم العين من هذا الجمع بشرط أن تكون صحيحة وغير مضعفة، وأن تكون لامه صحيحة كذلك؛ مثل: "النجل" 1 في قول الشاعر:  
طوى الجديدان 2 ما قد كنت أنشره ... وأنكرتني ذوات الأعين النجل  
ولا يجوز ضم العين إن كانت معتلة، نحو: بيض وسود، أو كانت مضعفة، نحو: غر، جمع أغر أو غراء. أو كانت اللام معتلة؛ نحو: عشي وعمي، جمع: أعشى وعشواء، وأعمى وعمياء 3 ...

2- فعل "بضم أوله وثانيه"، وينقاس في شيئين:  
أولهما: وصف على: "فعل" "بفتح فضم" بمعنى فاعل، نحو: صبور وغفور؛ فجمعهما القياسي: صبر وغفر، فإن كان بمعنى مفعول -نحو: حلوب، وركوب- لم يجمع هذا الجمع.  
ثانيهما: اسم رباعي صحيح اللام، قبل لامه مدة؛ سواء أكانت، ألفا، أم واوا؛ أم ياء، غير أن المدة إن كانت ألفا يجب أن يكون الاسم غير مضاعف ومن الأمثلة؛ عماد وعمد، وأتان وأتن، وعمود وعمد، وقلوص 4 وقلص، وبريد وبرد ... فلا فرق في هذا الاسم بين المذكر والمؤنث.  
فإذا كانت المدة ألفا والاسم الرباعي مضعفا فقياس تكسيره: "أفعله"، نحو: زمام وأزمة، وهلال وأهلة، وسنان، وأسنة ... - كما سبق عند الكلام على: "أفعلة" 5. أما إن كانت المدة ياء أو واوا فالاسم المضعف يجمع على:

- 
- 1 جمع، مفردة: نجلاء، وهي العين المتسعة؛ يقال: عين نجلاء، أي واسعة.
  - 2 الليل والنهار.
  - 3 وإلى ما سبق يشير ابن مالك في صدر البيت السالف في هامش ص 640، وهو:  
فعل لنحو أحمر وحمرا ... ..

(642/4)

"فعل" أيضا؛ نحو: سرير وسرر، وذلول وذلل<sup>1</sup>.  
ويجب -في غير الضرورة الشعرية- تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا؛ نحو: سوار  
وسور، وسواك وسوك، وصوان<sup>2</sup> وصون -أما في الضرورة الشعرية، فيجوز بقاؤها  
مضمومة.  
وإن كانت عينه ياء جاز ضمها أو تسكينها. لكن يجب عند تسكينها كسر فائه، لتسلم  
الياء؛ نحو: سيال<sup>3</sup> وسيل، أو: سيل ...  
ويجوز تسكين عينه إن كانت حرفا صحيحا؛ نحو: كتاب وكتب، أو: كتب، وأتان وأتن  
أو أتن ...  
ويمتنع تسكين عين المضعف<sup>4</sup>؛ نحو: سرير سرر<sup>5</sup>....  
فللعين في هذا الجمع أربع حالات: وجوب ضمها -وجوب تسكينها، إلا في المضعف،  
فيمتنع- جواز الأمرين من غير تغيير حركة الفاء جواز الأمرين مع وجوب كسر الفاء  
إن سكنت العين وكانت ياء.  
3- فعل "بضم ففتح" ويطرد في أربعة أشياء.  
أ- اسم على وزن: "فعلة" "بضم فسكون" سواء أكان صحيح اللام،

- 
- 1 انظر "د" في ص 644، ففيها بيان حكم آخر.
  - 2 ما يسمى: "الدولاب".
  - 3 "بفتح السين وكسرها" نوع من الشجر له شوك.
  - 4 ويجوز فتحها بمراعاة ما سيأتي في "د" في الصفحة التالية.
  - 5 وفي الكلام على: "فعل" يقول ابن مالك:  
وفعل لاسم رابعي بمد ... قد زيد قبل لام اعلالا فقد  
ما لم يضاعف -في الأعم- ذو الألف ... وفعل جمعا لفعلة عرف  
"إعلالا: مفعول به للفعال: فقد. والأصل؛ قد زيد قبل لام، وحرف اللام فقد إعلالا.  
أي بشرط أن تكون اللام صحيحة، و"ذو" نائب فاعل للفعال: يضاعف. وبشرط ألا

يكون الاسم الذي قبل آخره ألف مضاعفا، وهذا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرد. وبقية البيت الثاني لا شأن له بصيغة "فعل" وإنما يختص بوزن آخر سيجيء؛ هو: فعل.

(643/4)

أم معتلها، أم مضاعفها؛ نحو: غرفة وغرف، ومديّة ومدى، وحجة وحجج.  
ب- وصف على وزن: "فعلى" التي هي مؤنث الوصف المذكور: "أفعل"، نحو: الكبرى، والوسطى، والصغرى؛ فجمعها القياسي: الكبر والوسط، والصغر، والمفرد المذكور هو: أكبر، أوسط، وأصغر، ولا يصح جمع "حبلى" على "حبلى" لأنها وصف للمؤنث لا مذكر له.

ح- اسم على وزن: "فعلة" بضم أوله وثانيه، نحو: جمعة وجمع.  
د- كل جمع تكسير على وزن "فعل" 1 "ضمّتين" وعينه ولامه من جنس واحد، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربية تخفيفه يجعله على وزن: "فعل" بضم أوله؛ وفتح ثانيه، نحو: جديد وذلول؛ فقياس جمعهما للتكسير: جدد وذلل، ويصح التخفيف، فيقال: جدد وذلل.

4- فعل "بكسر ففتح" ويطرد في اسم تام 2 على وزن: "فعلة" "بكسر فسكون"، نحو: كسرة وكسر، بدعة وبدع، فرية وفري. وقد يجمع فعلة على فعل؛ وهو قياسي، ولكنه قليل نحو حلية وحلى، ولحية ولحى "بضم أولها في التكسير أو بالكسر".  
فإن كان المفرد صفة لم يجمع قياسا هذا الجمع؛ نحو: صغرة وكبرة "بمعنى: صغير وكبير" وكذلك إن كان غير تام، نحو: رقعة 3، وأصلها ورق "بكسر الواو" حذفت فاؤها، ونقلت حركتها إلى الحرف الساكن بعدها، وعوض عنها تاء التأنيث في آخره؛ فلا يقال: "ورق" بجمع المفرد بعد إرجاع الحرف المحذوف، وإبقاء التي هي عوض عنه، فهذا لا يصح؛ لأن فيه جمعا بين العوض والمعوّض عنه 4 ...

1 سبق الكلام عليه في ص 642.

2 لم يحذف من أصوله شيء.

3 فضة.

4 في الجمعين: فعل وفعل يقول ابن مالك:

..... وفعل جمعا لفعلة عرف

ونحو:

كبرى، ولفعلة فعل ... وقد يجيء جمعه على فعل

(644/4)

- 5- فعلة "بضم ففتح" وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل، على وزن: فاعل، معتل اللام بالياء أو بالواو؛ نحو: رام ورماة، ساع وسعاة، غاز وغزاة، داع ودعاة. وأصل: رماة وسعاة وغزاة ودعاة رمية، وسعية وغزوة، ودعوة. وكلها على وزن: "فعلة" تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فانقلب حرف العلة ألفاً؛ فصار جمع التكسير على الصورة السالفة، ووزنها "فعلة" بالرغم مما دخلها من التغيير.
- فلا يجمع على هذا الوزن ما كان اسماً، نحو: واد، وعاد "اسم قبيلة"، ولا ما كان وصفاً لمؤنث؛ نحو: سارية وعادية، ولا ما كان وصفاً لمذكر غير عاقل؛ نحو: ضار في مثل: أسد ضار، أو وصفاً وزنه على غير فاعل؛ كجميل، أو صحيح اللام؛ كعالم ...
- 6- فعلة "بفتح أوله وثانيه"، وهو مقيس في كل وصف على وزن: "فاعل"، لمذكر، عاقل، صحيح اللام، نحو: كامل وكملة، وكاتب وكتبة، وبار وبررة.
- فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف؛ نحو: واد وعاد، اسمين ... ولا ما كان وصفاً على غير فاعل، ن نحو: حذر، ولا ما كان وصفاً لمؤنث؛ نحو: طالق، وحامل "بمعنى حبلى" ولا ما كان وصفاً لغير العاقل؛ نحو: صاهل، ولاحق، وسابق؛ من أوصاف الحصان، ولا ما كان وصفاً لمعتل اللام، نحو: ساع، وداع 1 ...
- فأوصاف المفرد هنا هي أوصافه في الصيغة السابقة إلا أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة.

1 وفي الجمعين: "فعلة، وفعلة" يقول ابن مالك:

في نحو:

رام ذو اطراد فعله ... وشاع نحو: كامل وكمله

واكتفى بالمثل "رام" فلم يذكر الشروط الخاصة بجمع هذا المفرد على: فعلة؛ لأن الشروط التي سردناها متحققة في المثال. كما استغنى بالمثل: "كامل" الذي قياس جمعه للتكسير "فعلة" عن سرد الشروط؛ لأن المثال جامع لها. والمراد بالشيوع في الشطر الثاني من البيت: الشيوع الذي يفيد الاطراد؛ لأن بعض الأشياء الشائعة لا تكون

مطرودة عند فريق من قدامى النحاة. وقد ذكرنا في رقم 3 من هامش ص 634 ما قرره  
الجمع اللغوي، وهو: أن الشبوع والاطراد في كلام القدماء بمعنى واحد، وكلاهما يقاس  
عليه.

(645/4)

- 
- 7- فعلى "بفتح فسكون"، وهو مقيس في كل وصف دال على آفة طارئة؛ من موت،  
أو ألم، أو عيب ونقص، "أي نقص"، ويشمل سبعة أنواع:  
أ- المفرد الذي على وزن: "فعل" بمعنى: مفعول، نحو: صريع، وقتيل، وجريح، والجمع؛  
صرعى، وقتلى، وجرحى. وهذه أوصاف دالة على موت، أو توجع.  
ب- المفرد الذي على وزن: فعيل؛ بمعنى فاعل؛ نحو: مريض ومرضى 1.  
ج- المفرد الذي على وزن: فعل؛ كزمن وزمنى، والوصفان السالفان دالان على الألم.  
د- المفرد الذي على وزن فاعل، نحو: هالك وهلكى.  
هـ- المفرد الذي على وزن: فعيل "بفتح، فسكون، فكسر"، نحو: ميت وموتى.  
و المفرد الذي على وزن: أفعل؛ كأحمق وحمقى.  
ز- المفرد الذي على وزن فعلاّن؛ كسكران وسكرى.  
وهذان الوصفان الأخيران دالان على نقص وعيب 2 ...  
8- فعلة "بكسر ففتح" وهو مقيس في كل اسم صحيح اللام، على وزن: فعل "بضم  
فسكون"، نحو: قرط وقرطة. ودرج ودرجة، وكوز وكوزة، ودب ودبة. ومن القليل  
المقصود على السماع أن يكون جمعا لفعل "بفتح

---

1 وقد يجمع "فعل" هذا على صيغة أخرى إن وافق البيان الآتي في ص 649 و 652  
و 653.

2 وفي: فعلى يقول ابن مالك:

فعلى لوصف، كقتيل وزمن ... وهالك. وميت به قمن

"قمن، أي: حقيق وجدير". يريد: أن: "فعلى" جمع لكل وصف على وزن: "فعل"  
و"فعل"، و"فاعل" كالأمثلة السابقة، وما يؤدي معناها في الدلالة على الهلاك أو المرض  
أو الألم. ثم قال: إن ما كان على وزن: فيعل، مثل: ميت، حقيق بأن يجمع هذا الجمع؛

فيقال فيه: موتى. وأصل: "ميت" ميوت، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون؛ قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

(646/4)

فسكون" أو: لفعل "بكسر فسكون"، نحو: 1 غردا و 2 غردة 2 ...  
9- فعل: "بضم أوله، وتشديد ثانيه المفتوح"، وهو مقيس في كل: وصف، صحيح اللام، على وزن: فاعل، أو فاعلة، سواء أكانت عينهما صحيحة أم معتلة؛ نحو: قاعد وقاعدة، ونائم ونائمة، وراكع وراكعة، وساجد وساجدة، ... والجمع: قعد، ونوم، وركع، وسجد 3 ... ، ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون: "فعل" جمعا لوصف معتل اللام لمذكر على وزن: فاعل، نحو: غزى، وسرى، وعفى، ف جمع: غاز، وسار، وعاف.  
10- فعال "بضم أوله وتشديد ثانيه"، وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام لمذكر، على وزن: فاعل، نحو: صائم وصوام، قارئ وقراء، ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعا لوصف صحيح اللام على وزن: "فاعلة"، كقول الشاعر:  
أبصارهن إلى الشبان مائلة ... وقد أراهن عني غير صداد  
جمع صادة 4.....

1 نوع من النبات الصحراوي، المسمى: الكمأة، واختلفوا في ضبط الغين في المفرد؛ فقليل مفتوحة، وقليل مكسورة.

2 وفي "فعلة" يقول ابن مالك:

لفعل اسما صح لاما "فعلة" ... والوضع - في فعل وفعل - قلله

"الوضع العربي، وهو وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها الواردة عنهم قلل أن يكون وزن فعلة جمعا لاسم على وزن: فعل، أو فعل؛ فكلمة: "الوضع مبتدأ، خبره الجملة الفعلة: قلله".

3 ومن الأمثلة لهذين قوله تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا} .

4 وفي الجمعين الأخيرين: "فعل وفعال" يقول ابن مالك.

وفعل لفاعل، وفاعله ... و صفيين؛ نحو: عاذل وعاذله

ومثله الفعال فيما ذكرا ... وذان في المعلن لاما ندرا

ويفهم من البيت الثاني أن الفعل كالفعل، ولكن بشرط أن يكون المفرد مذكرا، وأن الوزنين نادران في الوصف المعتل اللام؛ نحو: غاز، وغزى، وغزاء.

(647/4)

11- فعال "بكسر ففتح من غير تشديد"، وهو مقيس في مفردات كثيرة الأوزان، وأشهرها ثلاثة عشر وزنا:

الأول والثاني: "فعل"، و"فعلة" بفتح الأول وسكون الثاني فيهما "اسمين أو وصفين، ليست فائهما ولا عينهما ياء. نحو: كعب وكعاب، وقصعة وقصاع، وصعب وصعاب، وخدله 1 وخدال.

فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على "فعال" نادر، لا يقاس عليه؛ نحو: يعر 2 ويعار، وضياف، وضيعة وضياع 3 ...

الثالث، والرابع: فعل وفعلة "بفتح أولهما وثانيهما"، بشرط أن يكونا اسمين، لامهما صحيحة، وغير مضعفة، نحو: جبل وجبال، وجمل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمره وثمار ... فخرج نحو: بطل وبطلة؛ لأنه وصف، ونحو: فتى وعصا؛ لاعتلال لامهما، نحو: طلل، لأن مضعف اللام ...

الخامس، والسادس: فعل "بكسر فسكون" وفعل "بضم فسكون" بشرط أن يكونا اسمين، وأن يكون "فعل" غير واوي العين: كحوت، ولا يائي اللام كمدي 4، ومن الأمثلة: ذئب وذئاب، بئر وبئار، رمح ورماح، دهن ودهان 5 ...

1 سمينة الذراعين والساقين.

2 الجدي يوضع في حفرة عميقة، ليجيء الأسد لافتراسه؛ فيتردى فيها، ويتمكن الصيادون من صيده. أو الإجهاز عليه. ومن أمثال العرب: أذل من يعر، وهو: الجدي..

3 وفي هذا يقول ابن مالك:

"فعل وفعلة"؛ "فعال" لهما ... وقل فيما عينه "اليا" منهما ولم يذكر أنه قليل فيما فائهما "اليا" أيضا.

4 نوع من المكاييل يسمى: القفيز الشامي وهو غير المكيال الذي يسمى: المد.

5 في الأربعة الأخيرة يقول ابن مالك:



و"فعل" أيضا له: "فعال" ... ما لم يكن في لامه اعتلال  
أو يك مضعفا. ومثل: "فعل" ... ذو التاء، و"فعل" "مع فعل"؛ فاقبل  
أي: اقبل جمع: "فعل وفعل" على "أفعال". ولم يذكر شروط جمعها وقد ذكرناها.  
والمراد بقوله: "ذو التاء" ما كان على وزن "فعل" وختم بها فصار "فعلة". مع استيفائه  
الشروط.

(648/4)

السابع، والثامن: فعيل بمعنى فاعل<sup>1</sup>، ومؤنثه؛ بشرط أن يكونا وصفين، ولامهما  
صحيحة، نحو: ظريف وظريفة وجمعهما: ظراف. وكريم وكريمة وجمعهما: كرام، وشريف  
وشريفة وجمعهما: شراف. فخرج نحو: حديد وجريدة؛ لأنهما اسمان، ونحو: غني وولي؛  
لاعتلال لامهما، وكذلك غنية وولية. وكذلك جريح ورجيحة؛ لأنهما وصفان بمعنى  
مفعول، لا فاعل<sup>2</sup> ...  
وإذا كان "فعل" هذا ومؤنثه معتلي العين بالواو، صحيح اللام فإن العرب تكاد تلتزم  
في جمعها صيغة: "فعال"؛ نحو: "طول وطويلة، وجمعهما: طوال"، "وقويم<sup>3</sup> وقويمة،  
وجمعهما: قوام"، "وصواب وصويبة<sup>4</sup>، وجمعهما: صواب ...".  
التاسع، والعاشر والحادي عشر: وصف على وزن: فعالان، أو على مؤنثة: فعلى،  
وعلانة "بضم وسكون في الثلاثة"، نحو: غضبان وغضبي، وجمعهما: غضاب، ومثل:  
ندمان وندمانة، وجمعهما: ندام.  
الثاني عشر، والثالث عشر: وصف على وزن: فعالان، أو على مؤنثة: فعلانة "بضم  
فسكون فيهما"؛ نحو: خصمان<sup>5</sup> وخصمانه، وجمعهما: خصام ...<sup>6</sup>.  
هذا، وجمع: "فعال" من جموع التكسير التي لها مفردات كثيرة غير

---

1 قد يجمع على صيغة أخرى إن وافق، ما في ص 652 و 653.

2 وفي: "فعل" هذا يقول ابن مالك:

وفي: "فعل" وصف فاعل ورد ... كذا في أنثاه أيضا اطرء

3 حسن القامة.

4 صائبة.

5 جائع.

6 يقول ابن مالك في المجموع الخمسة الأخيرة، وفي: "فعل" معتل العين بالواو، صحيح اللام؛ نحو: طويل -وقد سبق الكلام عليه قبلها مباشرة: ما نصه: وشاع في وصف على: "فعالنا" ... أو: "أنثيه"، أو على: "فعالنا" ومثله: "فعلانة". وألزمه في ... نحو: "طويل، وطويلة" تفي أي: تفي بالمطلوب، وتحقق القياس. والمراد بالشيوع هنا: الاطراد والكثرة التي يقاس عليها.

(649/4)

---

قياسية، منها: رجل ورجال، وحدأة وحداء، وخروف وخراف 1 وقلوص 2 وقلاص ... 12- فاعول "بضم أوله وثانيه" ويطرد في ألفاظ:

منها: الاسم الذي على: "فعل" "بفتح فكسر"، نحو: كبد وكبود، نمر، ونمور ... ومنها الاسم الثلاثي الساكن العين بشرط أن يكون مفتوح الفاء، ليس معتل العين بالواو، نحو: كعب وكعوب، رأس وروس، عين وعيون، فخرج منه، نحو: حوض، فلا يجمع على: فاعول ... ومنها الاسم الثلاثي الساكن العين، مكسور الفاء؛ نحو: علم وعلوم، حلم وحلوم، ضرس وضروس 3.

ومنها: الاسم الثلاثي ساكن العين، مضموم الفاء بشرط ألا يكون معتل العين بالواو: كحوت، ولا معتل اللام؛ كمدى وهو نوع من المكايل، كما سبق 4، ولا مضعف اللام؛ كمد -لنوع من المكايل أيضا- ومن الأمثلة الصحيحة: جند وجنود، برد وبرود.

---

1 جاء في الهمع في هذا الموضع "ج 2 ص 177 بعد أن سرد المفردات التي تجمع على: "فعال" قياسا مطردا" ما نصه: "وشذ فعال" فيما عدا ما ذكر؛ كخروف وخراف، و ... " 1. هـ. وسرد كلمات أخرى. وبذا تكون كلمة: "خراف" مجموعة سماعا وصحيحة الاستعمال.

2 ناقة شابة: أما الجمع: "قلاص" فيقول فيه "التصريح" إنه من المجموع المحفوظة، يريد: الشاذة.

3 وفي جمع: "فاعول" بأنواعه المختلفة التي شرحناها يقول ابن مالك: وبفاعول: "فعل"؛ نحو: كبد ... يخص غالبا. كذاك يطرد:

في "فعل" اسما مطلق "الفا" و"فعل" ... له وللفعال فعالان حصل  
المراد بمطلق "الفا" أن فاءه ليست مقيدة بالفتح، أو بالكسر، أو بالضم، ولم يذكر  
الشروط والتفصيلات الخاصة بفتح الفاء، ومضمومها، وقد سردناها. والجزء الأخير  
من البيت الثاني خاص بجمع آخر هو، "فعالان" وسيجيء الكلام عليه.  
4 في رقم 4 من هامش ص 648.

(650/4)

أما: معتل العين بالواو فالغالب جمعه على: فعالان؛ مثل: حوت وحيثان وأما المعتل اللام  
فالغالب جمعه على: "أفعال"، نحو: مدي وأمداء - بقلب يائه همزة؛ طبقا لقواعد  
الإعلال - وكذلك مضعف اللام، نحو: مد وأمداد.  
ومنها: اسم ثلاثي على وزن: "فعل" "بفتح أوله وثانيه" الخالي من حروف العلة. وهذا  
النوع مختلف في اطراده؛ فقليل: يجمع قياسا على: "فعال" وهذا حسن، وقيل سمعا  
فقط، نحو: أسد وأسود، وشجن وشجون. والذين يقولون بقياسيته يشترطون ألا يكون  
وصفا ولا مضاعفا. فلا يجمعون كلمة: نصف 1 ولا لب 2 على: نصوف، ولبوب.  
13- فعالان "بكسر فسكون" وهو مقيس في ألفاظ، منها: اسم على وزن: "فعال"  
"بضم ففتح": نحو؛ غلام وغلما، وغراب وغربان.  
ومنها: اسم على: "فعل" "بضم ففتح"؛ نحو: جرد وجرذان، صرد 3 وصردان.  
ومنها: اسم على: "فعل" "بضم فسكون" معتل العين بالواو؛ نحو: حوت وحيثان، كوز  
وكيزان، عود وعهيدان ...  
ومنها: اسم على "فعل" "بفتح ففتح"؛ والأغلب أن تكون عينه في الأصل معتلة؛ نحو:  
تاج وتيجان، ونار ونيرات، وقاع وقيعان، وخال وخیلان 4، والأصل: توج، ونور،  
وخیل 5 ... "تحرك حرف العلة في المفرد، وانفتح ما قبله، فانقلب ألفا".

1 المرأة المتوسطة السن.

2 موضع القلادة من العنق.

3 طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير. وقد سبقت الإشارة لهذا الجمع في ص 637.

4 النقط المخالفة لبقية لون البدن.

5 وفي "فعالان" يقول ابن مالك:

..... وللفعال: فعالان حصل

وشاع في حوت وقاع مع ما ... ضاهاهما. وقل في غيرهما

(651/4)

14- فعالان "بضم فسكون" ويطرد في اسم على وزن: فعل "بفتح فسكون"، نحو: ظهر وظهران، ووطن وبطنان، وفي اسم صحيح العين على وزن: فعل "بفتح ففتح"، نحو: حمل وحملان، بلد وبلدان. وفي اسم على: فعيل؛ نحو: رغيف ورغفان، وكثيب وكثبان 1 ...

15- فعلاء "بضم ففتح" ويطرد في أشياء منها:  
"فعل" بمعنى: فاعل، وصفا لمذكر عاقل<sup>2</sup>؛ أو بمعنى: مفعول "بضم فسكون: فكسر" أو بمعنى: مفاعل "بضم ففتح، ثم كسر العين" بشرط أن تكون صيغة "فعل" في الثلاثة غير مضعفة، ولا معتلة اللام. ومن الأمثلة: "كريم وكرماء، وبخيل وبخلاء، وظريف وظرفاء" وكذا: "سميع؛ بمعنى: مسمع، وجمعه: سمعاء، وأليم بمعنى: مؤلم، وجمعه ألماء. وخصيب بمعنى: مخصب وجمعه: خصباء"، وكذا: "خليط بمعنى: مختلط وجليس؛ بمعنى: مجالس، وقرع بمعنى: مقارع ... وجموعها: خلطاء، جلساء، قرعاء".  
ومنها: فاعل"، وصفا دالا على غريزة، وسجية، وأمر فطري غير مكتسب -غالبا-  
نحو: عاقل وعقلاء، نابه ونبهاء، شاعر وشعراء<sup>3</sup>. أودلا

1 وفي هذه الأسماء الثلاثة التي تجمع قياسا على: فعالان، يقول ابن مالك:  
و"فعلا" اسما، و"فعيلا" و"فعل" ... غير محل العين: فعالان شمل  
"فعلا: مفعول به مقدم للفعل: شمل في آخر البيت". يريد: أن الجمع: "فعالان" يشمل  
من المفردات أنواعا منها: فعل، وفعل، وفعل ...  
2 وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ما في ص 649 و 653.  
3 وفي فعلاء وأفعلاء يقول ابن مالك:

ولكريم وبخيل فعلا ... كذا لما ضاهاهما قد جعل  
وناب عنه "أفعلاء"؛ في الملعل ... لا ما، ومضعف. وغير ذاك قل  
وقد قيل: إن "أفعلا" هذا نائب عن "فعلاء" لعل مصنوعة دفعها المحققون. ولا داعي  
للتسمية ولا للتعليل؛ لأن العلة الحقيقية هي استعمال العرب هذا الوزن جمعا لفعل

بمعنى فاعل إذا كان مضعفاً أو معتل اللام. كقوله: "لا عظمة ولا سلطان إلا للأعزاء الأقوياء، وليس بعزيز ولا قوي من لم يتحصن بالفضيلة، ويتسلح بمكارم الأخلاق".

(652/4)

- 
- على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء؛ نحو: صالح وصلحاء.
- 16- أفعلاء "بفتح، فسكون، فكسر، ففتح ... " وهو مقيس في كل وصف على وزن: "فعليل" "بفتح فكسر" بمعنى: فاعل 1. بشرط أن يكون مضعفاً أو معتل اللام، نحو: "عزيز وأعزاء، وشديد وأشداء 2، وقوى وأقواء، وولى وأولياء ... ومن القليل الذي لا يقاس عليه: صديق وأصدقاء؛ لأنه ليس مضعفاً، ولا معتل اللام. وكذلك ظنين "أي: متهم"، وأطناء؛ لأنه بمعنى مفعول، لا فاعل.
- 17- فواعل: وهو مقيس في أشياء أشهرها سبعة؛ هي:
- أ- فاعلة: سواء أكان اسماً أم صفة، وقد اجتمعا في قوله تعالى: {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ}. فالناصية: اسم، وكاذبة وخاطئة: وصفان 3. والجمع: نواص، كواذب، وخواطئ.
- ب- اسم على: "فوعل" أو: "فوعلة" بفتح، فسكون، ففتح، فيهما"، نحو: جوهر، وكوثر، وصومعة، وزبعة، وجمعها: جواهر، وكواثر، وصوامع، وزوابع.
- ج- فاعل "بفتح العين" اسماً؛ كخاتم، وقالب، وطابع "بفتح العين في الثلاثة. طبقات لإحدى اللغتين 4 وجمعها: خواتم، وقوالب، وطوابع.
- د- فاعلاء "بكسر العين وفتح اللام"، واسماً، نحو: قاطعاء، وراهطاء وناقعاء، والأسماء الثلاثة لبحر الربوع 5.

- 
- 1 وقد يجمع على صيغة أخرى إن طابق ما في ص 649 و 652.
- 2 ومن هذا قوله تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ} وقد سبقت الآية في رقم 3 من هامش ص 647 لمنافسة أخرى هناك.
- 3 ومثلهما: "العوادي" جمع: "عادية" كقول الشاعر:
- هم الرجال إذا مضت لم يثنها ... خدع الثناء، ولا عواد الزام
- 4 والثانية: الكسر.
- 5 حيوان كالفأر، ولكنه أكبر منه قليلاً.

هـ- فاعل "بكسر العين" اسما، نحو: جائر 1 وكاهل 2، وجمعهما: جوائر وكواهل.  
و فاعل "بكسر العين" وصفا خاصا بالموثوث العاقل، ولا تدخله تاء التأنيث -غالبا- 3  
نحو؛ طالق وطوالق.

ز- فاعل "بكسر العين" وصفا لمذكر غير عاقل 4؛ نحو: صاهل وشاهق "للمكان  
المرتفع" والجمع: صواهل وشواهل.

ومن كلامهم السالف يتبين أن صيغة: "فاعل" "بكسر العين" إذا كانت وصفا لمذكر  
عامل فإنها لا تجمع على "فواعل" وقد حكم أكثر النحاة بالشذوذ على ما خالف هذا  
من مثل: شاهد وشواهد، وفارس وفوارس، وناكس ونواكس في قول الفرزدق:  
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم ... خضع الرقاب، نواكس الأبصار  
وتأول غير الأمثلة السالفة ونظائرها -مع كثرتها- تأويلا غير مقبول، "كأين يقول: إن  
مفرد هذا الجمع ليس: "فاعلا"، وإنما هو: "فاعلة" والأثل: طوائف فوارس، وطوائف  
نواكس ... فالجمع عنده صفة لموصوف محدوف، مفردة: فاعلة؛ فيكون جمعها قياسا:  
على: "فواعل". وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعا للقياس. وفي كل هذه التأويل  
تكلف وتصنع معيبان".

والحق أن صيغة "فاعل" تجمع قياسا على "فواعل" سواء أكانت صيغة

---

1 الخشبة فوق حائطين. والخشبة التي تحمل خشب السقف ...

2 اسم للمكان الذي تتلاقى فيه الكتفان.

3 انظر هامش ص 594 لتكملة المسألة.

4 وفي: "فواعل" يقول ابن مالك:

فواعل: لفوعل، وفاعل ... وفاعلاء مع نحو: كاهل

وحائض، وصاهل. وفاعله ... وشذ في الفارس مع ماثلته

يشير "بكاهل" إلى الاسم الذي على وزن: فاعل "بكسر العين" و"بحائض" إلى الوصف

الذي على وزن: فاعل "بكسر العين"، خاصا بالأنثى. و"بصاهل": إلى فاعل "بكسر

العين" وصفا لما لا يعقل ...

"فاعل" صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل؛ لكن مراعاة الشرط 1 أفضل لأنه الأكثر، أما من لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئة، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح، وإن كان دونه في القوة 2 ...

18- فعائل وهو مقيس في كل رباعي -اسم أو صفة- مؤنث تأنيثاً لفظياً أو معنوياً، ثلاثة مدة، ألفا كانت، أو واوا، أو ياء. فيشمل عشرة أوزان؛ خمسة مختومة بالناء 3، وخمس مجردة منها.

فالتى بالناء منها: "فعالة" مضمومة الفاء، أو مفتوحة، أو مكسورة؛ نحو: ذؤابة وذوائب، وسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل. ومنها: فعولة "بفتح الفاء"، نحو: حمولة وحمائل.

1 وهو أن تكون الصيغة وصفاً لمذكر غير عاقل.

2 أما سبب الإباحة وعدم التقيد بالشرط "الذي يقضي ألا تجمع صيغة "فاعل" على "فواعل" إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل؛ فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتمائه في الكلام الفصيح الذي يحتاج بصحته، إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، وكل واحد منها وصف لمذكر عاقل مراجع في ونصوص يحتاج بها. ومن هذه الجموع: سابق وسوابق، هالك وهوالك، سابح وسوابح، حاسر وحواسر، قارئ وقواري، كاهن وكواهن، عاجز وعواجز، غائب وغوائب، رافد وروافد، حاج وحواج ... وقبل اليوم وقف صاحب خزانة الأدب "في الجزء الأول، ص 190 طبعة المطبعة السلفية" عند كلامه على بيت الفرزدق السابق وما تضمنه من جمع التكسير: "نواكس" فعرض أمثلة من هذا الجمع، جاوزت العشرة ثم وصلت بعده إلى ما ذكرناه أو يزيد، وفي المصباح المنير "مادة: فرس" بعض منها، وبعض يغايرها؛ مثل: صاحب وصواحب، وناكص ونواكص ... و ...

وأقوى مما سبق وأصرح ما جاء في كتاب "تاج العروس، شرح القاموس" ج 1 مادة: قرآن: عند الكلام على: "قواري" ونصه: "قواري" كدنانير وفي نسختنا: "قواري" كفواعل، وجعله شيخنا من التحريف. قلت: إذا كان جمع: "قاري" فلا مخالفة للسمع ولا للقياس؛ فإن فاعلاً يجمع على فواعل ... "أ. ه. وهذا نص قاطع آخر. فلا داعي اليوم للتمسك بالشرط السالف. إلا على أنه الأفضل، لا على سبيل أنه - وحده - الصحيح.

3 ويلحق بها المختوم بألف التأنيث -وستجيء- ويشترط بعض النحاة في المختوم بالناء

مما ليس على وزن "فعيلة" أن يكون اسماً، لا صفة أما "فعيلة" فتجتمع عنده مطلقاً؛ سواء أكانت وصفاً، أم غير وصف ... وهو بشرطه السالف يخالف غيره ممن لم يشترطه، والأحسن إهمال شرطه.

هذا، وإذا كانت "فعيلة" بمعنى "مفعولة" لم تجمع على: "فعائل" - كما سيجيء.

(655/4)

---

ومنها: فعيلة 1 "بفتح فكسر"؛ نحو: صحيفة وصحائف. ويشترط ألا تكون صفة بمعنى "مفعولة"؛ كجريحة، بمعنى: مجروحة؛ فلا يقال: جرائح.

والجردة من التاء "ويشترط فيها أن تكون لمؤنث معنوي" هي:

فعال: بكسر أوله وفتح ثانيه"، نحو: شمال 2 وشمائل وفعال "بضم أوله، وفتح ثانيه"، نحو: عقاب 3 وعقائب، وفعل "بفتح فضم"، نحو: عجوز 4 وعجائز. وفعل "بفتح فكسر"، نحو: لطيف "اسم امرأة" ولطائف. وفعال "بفتح ففتح"، نحو: شمال 5 وشمائل. ومن المؤنث: النوع المختوم بألف التأنيث المقصورة؛ مثل: حبارى 3 وحبار. والممدودة، نحو: جلواء 6 وجلال 7....

19- فعال ... "بفتح أوله ثانيه، وكسر ما قبل آخره"، ويطرد في أوزان؛ أشهرها سبعة. أولها: فعلة "بفتح فسكون"، نحو: مومة 8 وموام.

ثانيها: فعلة "بكسر فسكون"؛ نحو: سعة 9 وسعال.

ثالثها: فعلة "بكسر فسكون فكسر ففتح" ... ، نحو: هبرة 10 وهبار.

- 
- 1 قد يلحق هذه الصيغة في بعض الصور عند جمعها على "فعائل"، أنواع من الإلعال والإبدال، مفصلة في ص 767 وما بعدها؛ كالذي يقال في بريئة وبرايا، وخطيئة وخطايا ... و ...
  - 2 ليلد اليسرى.
  - 3 و 3 اسم طائر.
  - 4 للمرأة -غالبا- إذا كانت عجوزا، وقد يقال للرجل أيضا.
  - 5 اسم ربح.
  - 6 اسم بلد في فارس.
  - 7 وفي فعائل يقول ابن مالك:



و"بفعائل" اجمعن: "فعاله" ... وشبهه؛ ذا تاء، أو مزاله  
"أي: ذا تاء ثابتة أو مزالة، فمزالة معطوفة على محذوف. ومعنى مزالة: أنها أزيلت  
وأبعدت، والمراد: أنها غير موجودة، والمراد يشبه: "فعالة": صيغتان؛ هم: "فعليل وفعلول"  
"بفتح أولهما" مشتملتين على التاء أو مجردتين منها؛ كظريفة وظرائف، ولطيف "اسم  
امرأة" ولطائف. وحلوبة وحلائب.  
8 صحراء واسعة.

9 وهي -في زعمهم- الغول، أو ساحرة من الجن.  
10 القشر الذي في شعر الرأس. أو ذرات القطن والدقيق المتطاير ...

(656/4)

---

رابعها: فعلوة "بفتح، فسكون، فضم، ففتح"، نحو: عرقوة 1 وعراق.  
خامسها: ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلي، ويحذف أول الزيادتين عند بعض  
العرب، نحو: حبنطى 2 وحباط، وقلنسوة وقلاس، يحذف النون فيهما. بخلاف من  
يحذف ثاني الزائدتين فإنه يجمعهما على: حباط وقلانس يحذف الألف الأخيرة  
"الياء" 3 والواو.  
سادسها: فعلاء: "بفتح فسكون ففتح" اسما؛ كصحراء وصحار، أو وصفا لأنثى، لا  
مذكر له؛ نحو: عذراء 4، وعذارى 5 ...  
سابعها: ما يحتوي على ألف مقصورة للتأنيث، أو: للإلحاق، كحبلى وحبال، وذفرى 6  
وذفار.  
وما كان "كفعلاء" السابقة أو محتوما بألف التأنيث المقصورة أو بالألف الإلحاق يجوز  
جمعه على: "فعال" كما يتبين من الصيغة التالية.  
20- فعلى: "بفتح أوله وثانيه ورابعه"، وهو مقيس فيما سبقت الإشارة في الوزنين  
السادس والسابع، أي: في "فعلاء"، إما اسما؛ كصحراء؛ وإما وصفا لمؤنث لا مذكر له؛  
كعذراء 5 وإما محتوما بألف التأنيث المقصورة كحبلى. أو بألف الإلحاق كذفرى 6؛ فيقال  
في الجمع: صحارى، وعذارى، وحبالى، وذفرارى، كما يصح: صحار، وعذار، وحبال  
وذفار على أساس ما تقدم "في: 19 سادسها"، فهذه المفردات، ونظائرها، مشتركة عند  
جمعها بين صيغتي فعالى ... وفعالى ... بكسر اللام أو فتحها.  
وتنفرد صيغة: "فعالى" ... "بكسر اللام" فالخمسمة التي ذكرت قبل

---

1 الخشبة المعترضة على رأس الدلو

2 الكبير البطن.

3 سيحيء في ص 666 بيان حذف وسببه.

4 وهي: البكر.

5 يخالف الأشموني غيره في صيغة "فعلاء" التي هي صفة لأنثى؛ كعذراء، فيرى أن جمعها على الفعالي والفعالي -بكسر اللام وفتحها- غير قياسي وأنه مقصور على السماع؛ طبقا لما جاء في التسهيل، دون ما في الألفية، وابن عيل سواهما "انظر ما سبق متصلا بهذا في ص 209 و 212 عند الكلام على صيغة منتهى الجموع في الممنوع من الصرف".

6 و 6 موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق.

(657/4)

---

صيغة: فعلاء؛ كما تنفرد "فعال" "بفتح اللام" بوصف على وزن: "فعالان" أو "فعلى" "بفتح فسكون فيهما"، نحو: كسلان، وسكران وغضبان، وجمعها: كسالى، وسكارى، وغضابى؛ بفتح ما قبل الآخر ولا يصح كسره. والأحسن في صيغة هذا الوصف ضم أوله عند جمعه، فيقال: كسالى، وغضابى، وسكارى.

"وملاحظة": عرفنا أن وزن "فعلاء" اسما أو صفة يجمع 1 على: الفعالي والفعالي "بكسر اللام أو فتحها". فنقول في الصحراء والعذراء: الصحاري والصحارى، والعذارى، والعذارى ...

ويجوز شيء ثالث؛ هو: جمعهما على: الفعالي "بكسر اللام وتشديد الياء" 2. ذلك أن وزنهما الصرفي هو: "فعلاء". فالألف التي قبل الهمزة تقلب عند الجمع ياء، بسبب كسر ما قبلها، وتقلب الهمزة أيضا ياء، وتدغم في الياء السابقة؛ فتصير الكلمة بعد الجمع، صحاري وعذارى ... ومن الممكن التخفيف بحذف إحدى الياءين، فإن حذفت الثانية التي تحركت بالفتحة بعد إدغامها صار الجمع: صحاري وعذارى، بإسكان الياء مع كسر ما قبلها؛ ثم حذفها للسبب الذي من أجله تحذف في المنقوص 3. وإن حذفت الأولى الساكنة فتح الحرف الذي قبلها لتقلب الياء الثانية ألفا، وتبقى من غير حذف، فقال: صحارى وعذارى 3 ...

21- فعالى: "بفتح، ففتح مع مد، فكسر، فياء مشددة" ويطرد في:  
أ- كل ثلاثي ساكن العين، في آخره ياء مشددة تلي الأحرف الثلاثة سواء أكانت هذه  
الياء في أصلها لغير النسب؛ نحو: قمري 4 وكركي 5

1 مع الخلاف في هذا.

2 وسيجيء الكلام عليه بعد هذا مباشرة.

3، 3 انظر السبب والحكم في ص 653 - وفي الفعالي والفعالي "بكسر اللام وفتحها"  
يقول ابن مالك من غير إيضاح ولا تفصيل:

وبالفعالي والفعالي جمعا ... صحراء. والعذراء. والقيس اتبعوا

أي: اتبع القياس على هذين المثالين. يريد: قس عليهما نظائرها ...

4 طائر مفرد.

5 أحد الطيور المائية.

(658/4)

وكركي، وبردي 1 أم كانت في أصلها مزيدة لغرض النسب، ثم أهمل هذا الغرض؛ وصار  
متروكا غير ملحوظ، مثل: مهري، فأصله: الجمل المنسوب إلى قبيلة: "مهرة" اليمينية التي  
اشترت قديما بإبلها النجبية القوية، ثم كثر استعماله حتى نسي النسب، وأهمل، وصار،  
"المهري" اسما للنجيب من الإبل مطلقا بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه. ومثله: بختي،  
فأصله الجمل المنسوب إلى "بخت" وهو إبل خراسانية اشتهرت بوقتها وحسنها. ثم شاع  
استعمال "البختي" في كل "جمل" قوي جميل من غير نظر لنشأته، ولا تكفير في نسبته.  
فمثل الأشياء السابقة تجمع قياسا على: "فعالي"، فيقال فيها: قماري، كراكي، كراسي،  
برادي، مهاري، بخاتي، ... وهكذا.

ويفهم مما سبق أن المختوم بياء النسب المتجدد 2، "كمصري، وتركي، وبصري ... " لا  
يجمع هذا الجمع. ومن ثم قالوا في أناسي: إنه جمع: إنسان، لا: إنسي؛ لأن الياء في:  
"إنسي" للنسب الباقي على حاله 3، وكذلك لا يجمع على هذا الوزن مثل: عربي،  
وعجمي ... لتحرك عينهما ...

ب- ووزن فعالي مقيس أيضا -على الصحيح- في وزن: "فعلاء" على الوجه الذي

سبق شرحه وإبانتته في الصغيتين السالفتين "19، 20". 4.

1 نبات مائي كان قدماء المصريين يكتبون عليه ما يريدون، كما نكتب اليوم على الوراق.

2 يتردد هنا على ألسنة النحاة: "النسب المتجدد" ... يريدون به: النسب الباقي على حاله لأداء الغرض منه - وهو مذكور في باب ص714، لا النسب الذي أهمل أصله، وترك الغرض منه. وعلامة ياء النسب المتجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى معين معروف؛ وهو المنسوب إليه. وأما غير الدالة عليه فيختل اللفظ بسقوطها ويصير خالي المعنى. "راجع حاشية الخضري".

3 ويؤيد هذا أن العرب تقول فيه أيضا: "أناسين" فنطقوا به على الأصل كما نطقوا بالصورة الأخرى التي أبدلوا فيها النون ياء، وأدغموا الياء في الياء، كطريقهم في بعض الكلمات؛ ومنها: ظربان - لدابة صغيرة تشبه الكلب أو القط، كريمة الرائحة - فقالوا: ظرابين وظراي، على أن الخلاف شديد في مفرد: أناسي وأشباهها.

4 وفي صيغة؛ فعالي يقول ابن مالك:

واجعل: "فعالي" لغير ذي نسب ... جدد، كالكرسي؛ تتبع العرب المراد بالنسب الذي جدد - كما سبق في رقم 2- هو النسب القائم وقت جمع الكلمة، الباقي لأداء الغرض منه. فمثله يمنع جمع الكلمة على: "فعالي" أما النسب غير المجدد وهو النسب القديم في أصله، المهمل في حاضره عند جمع الكلمة، فإنه لا يمنع جمعها. فإن لم تكن الياء للنسب مطلقا فلا شبهة تمنع جمعه على هذا الوزن.

(659/4)

22- فعالل "بفتح أوله، وثانيه، وكسر رابعه"، ويطرد في أنواع، أهما أربعة، مفرد كل نوع منها أربعة أحرف أصلية أو خمسة كذلك.

الأول: الرباعي المجرد - أي: الذي كل حروفه أصلي - سواء أكان مفتوح الأول والثالث أم مضمومهما، أم مكسورهما، أم غير ذلك؛ نحو: جعفر، وجعافر، برثن وبرائن1، زبرج2 وزبارج، سبطر3 وسباطر، جخذب4 وجخادب.

الثاني: الخماسي المجرد؛ نحو: سفرجل وجمهرش5، وجمعهما: سفارج وجمامر؛ بحذف الحرف الخامس من أصولهما. ولهذا الحذف ضابط تجب مراعاته، وهو:

أ- أن الحرف الخامس الشبيه6 بالزائد واجب الحذف مطلقا؛ نحو: جمهرش5

وجحامر؛ سواء أكان الرابع شبيها 6 بالزائد أم غير شبيه؛ نحو: قذعمل 7 وقذاعم،  
وسفرجل وسفارج.

- 1 مخالب الحيوان المتوحش. وتشبه أصابع اليد مع الأظفار.
  - 2 من معانيه: الذهب، والسحاب الرقيق الذي يخالط لونه حمرة، والزهر ...
  - 3 من معانيه: الطويل، والشهم، واللسان الحاد.
  - 4 الأسد.
  - 5، 5 المرأة العجوز، أو: الوقحة.
  - 6، 6 حروف الزيادة عشرة، مجموعة في قولهم: "أمان وتسهيل" أو: في "سألتمونيها".  
ولكل واحد من العشرة أمارات ومواضع لزيادته، ولا يكون زائدا بغيرها، وله معان  
يؤديها. ومن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد، مع تأدية الكلمة معنى بعد حذفه  
"كل ذلك يجري طبقا للتفصيل المدون في الباب الخاص بذلك، وهو باب: "التصريف"  
ص 474 و 753".
- أما الحرف الشبيه بالزائد فهو:
- أ- الذي يكون لفظه لفظ الزائد، ولكنه ليس زائد، لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه  
عليه.
- ب- أو يكون لفظه مخالفا للزائد، ولكن موضعه في الحلق واللسان هو، وضع الزائد.  
فمثال النوع الأول حرف النون من: خدرنق "بمعنى: عنكبوت" وخورنق "ومن معانيه:  
موضع الأكل، واسم قصر للنعمان بن المنذر" فهذه النون شبيهة بالحرف الزائد في  
مادتها، ولكنها ليست بزائدة؛ إذ يغلب على الزائدة أن تكون في آخر الكلمة، كغضبان  
وندمان، أو في الوسط مع السكون كغضنفر. ومثال النوع الثاني: حرف "الذال" في  
مثل: "فرزدق"؛ فإنها ليست من حروف الزيادة. ولكن موضع نطقها في الفم واللسان  
هو: طرف اللسان، كموضع "التاء" الزائدة؛ فأشبهها من هذه الناحية، فكلاهما من  
طرف اللسان.
- 7 الجمل الضخم.

ب- وكذلك إن لم يكن أحدهما شبيها بالزائد.

ج- فإن كان الرابع وحده "أي: دون الخامس" هو الشبيه بالزائد جاز حذفه أو حذف الخامس، لكن حذف الخامس هو الأفصح والأعلى<sup>1</sup>؛ كالدال في فرزدق، والنون في خدرنق أو خورنق؛ فيقال في الجمع: فرازق وفرازد، وخدارق وخدارن، وخوارق وخوارن، وهكذا<sup>2</sup>...

الثالث: الرباعي المزيد، وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة، ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة، نحو: مدحرج، ومتدحرج، فيحذف عند الجمع ما كان زائدا في مفرده؛ ولا يحذف غيره؛ فيقال: دحارج، يحذف الميم في الكلمة الأولى، والميم والتاء في الثانية، ولا يبقى في الجمع إلا الحروف الأصلية، كل هذا بشرط ألا يكون الحرف الزائد رابعا ولينا<sup>3</sup>، قبل الحرف الأخير الأصيل.

1 لأن الأكثر في الكلام المأثور هو الحذف من الآخر؛ إذ الأواخر محل الحذف والتغيير.

2 مزج ابن مالك الكلام على صيغة "فعال" والكلام على: "شبهه"، الذي سيجيء ذكره في الصيغة التالية مباشرة -وهي رقم 23 ص 612- قال:

وبفعال وشبهه انطقا ... في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى

من غير ما مضى. ومن خماسي ... جرد الآخائف بالقياس

"ارتقى، أي: زاد. من غير ما مضى: بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة مفردا من غير

المفردات التي سبق الكلام عليها، وعلى جموعها القياسية". فإن ما سبق من تلك

المفردات التي لها جموع مطردة ذكرناها، لا يصح أن تجمع على: "فعال" وشبهه.

ثم وضع في آخر البيت الثاني: أن آخر الخماسي المجرد يحذف عند جمعه للتكسير.

وتقدير كلامه: وانف بالقياس الآخر من خماسي جرد. أي: احذف الآخر من خماسي

جرد من الزيادة، وخلا منها. وهذا الحذف بسبب القياس. فكلمة: "الآخر"، مفعول به

للفعل: "انف" والجار والمجرور: "بالقياس" متعلق بهذا الفعل، وكذا الجار والمجرور: من

خماسي.

ثم بين أن الخماسي المجرد إن كان رابعه شبيها بالمزيد -دون خامسه الأصلي- فقد

يحذف الرابع دون الخامس الذي تتم به أصول الكلمة. ويفهم من هذا أنه يجوز أيضا

حذف الخامس. قال:

والرابع الشبيه بالمزيد قد ... يحذف دون ما به تم العدد

3 سبق في رقم 2 من هامش ص 58 أن أحرف العلة ثلاثة: الألف، والواو، والياء:

أ- فإن كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها سميت أحرف علة، ولين؛ ومد، نحو: عالم،

طوم، عليم.

ب- إن سكنت وقبلها حركة لا تناسبها، سميت أحرف علة، ولين، نحو: عون، وعين.

ج- إن تحركت سميت أحرف علة، فقط؛ نحو: سهو، جرى. وعلى هذا تكون الألف دائما حرف علة، ولين. ومد.

د- المراد باللين الذي يبقى في الجمع هنا عام؛ يشمل ما قبله حركة تناسبه، أو لا تناسبه؛ كما في الأمثلة.

(661/4)

---

فإن كان الرابع الزائد اللين: "ياء" بقي، ولم يحذف عند الجمع، ويجمع ما هو فيه على: "فعاليل" في الأغلب؛ نحو: قنديل وقناديل، وغرنيق وغرانق ...

وإن كان ألفا أو واوا قلب عند الجمع ياء ثابتة، ويجمع ما هو فيه على: "فعاليل" كذلك في الأغلب؛ نحو: عصفور وعصافير، وسرداح 1 وسرايح وفردوس وفرايس 2 ...

فإن كان حرف العلة متحركا وجب حذفه عند الجمع؛ نحو: كنهور 3، وهبيخ 4؛ فيقال في جمعهما: كناهرو وهبايخ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لي، ومثلهما: مصور ومصاور؛ فيحذف حرف العلة المدغم فيه لتحركه؛ فليس حرف لين. فإن كان حرف العلة غير رابع حذف، نحو: فدوكس 5 وخيسفوج 6 وجمعهما: فداكس وخسافج.

الرابع: الخماسي المزيد، -أي: ما كانت حروفه الأصلية خمسة، ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة- نحو: فرطبوس 7،

---

1 المكان اللين، والناقاة السمينية.

2 وفي الرباعي المزيد يقول ابن مالك:

وزائد العادي الرباعي احذفه. ما ... لم يك لنا إثره الذ ختما  
"الذ = الذي. إثره = بعده".

والعادي: اسم فاعل من الفعل: عدا، بمعنى: جاوز. أي: احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي. فالرباعي: مفعول به لاسم الفاعل؛ العادي، ويصح أن يكون مضافا إليه، والمراد بزائد الرباعي هنا. ما كان على خمسة أحرف؛ أربعة منها أصلية، وواحد زائد.

ويقول: إن هذا الزائد يحذف إلا إن كان حرف لين وبعده الحرف الذي يكون ختام الاسم. فيفهم من هذا أن حرف اللين الزائد هو: "الرابع" لوقوع الذي يختم الاسم بعده، وهو الخامس.

3 السحاب المتراكم، والرجل الضخم.

4 الغلام السمين.

5 أسد.

6 من معانيه: حب القطن.

7 أو: قطربوس، الناقة السريعة، أو القوية.

(662/4)

وخندريس<sup>1</sup>، وقبعثرى<sup>2</sup>؛ فيحذف عند جمعها شيئان، هما: الخامس الأصلي، وما كان زائداً في المفرد؛ فيقال: قراطب، وخنادر، وقباعث، يحذف الواو والسين من الكلمة الأولى، والياء والسين من الثانية. "والسين فيهما هي الحرف الخامس الأصلي الذي يجب حذفه مع الزائد، كما سبق" ويحذف الراء والألف الأخيرة "المكتوبة ياء" من الكلمة الثالثة.

هذا، وجمع التكسير حين يكون على وزن: "فعال" السالف، أو: "ما يشبهه"<sup>3</sup> يصح في جميع صوره وحالاته -ولو لم يحذف من حروف مفردة شيء بسبب الجمع- زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت موجودة<sup>4</sup>؛ فيقال في الأمثلة السالفة ونظائرها: جعافر، وجعافير، وبراثن وبراثين كما يقال: جحامر وجحامير، وفرازق وفرازيق، وخدارق وخداريق، وكناهر وكناهير<sup>5</sup>. ويستثنى من هذا الحكم أمران. الأول: ما كان محتوماً بياء مشددة مثل كرسي وكراسي. فلا تزداد عليه الياء؛ لئلا يجتمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من نوع واحد، وهذا مردود<sup>6</sup>. ولا تصح أن تحذف منه الياء المشددة.

والثاني: ما كان حذف الياء من آخره مؤدياً إلى اجتماع مثن متجاورين

1 خم.

2 الجمل الضخم، واسم بعض الدواب والناس.

3 وقد يعبرون عنهما أحياناً بالجمع المماثل في صيغته لصيغتي: "مفاعل ومفاعيل" والمراد



بما يشبهه: الوزن الثالث والعشرون الآتي "في ص 664" ويجب التنبيه إلى أن الحكم الآتي خاص بجمع التكسير الذي على وزن: "فعال وشبهه" -دون غيرهما- سواء أ حذف منه شيء بسبب التكسير أم لم ي حذف. بخلاف الحكم الذي يليه "تحت عنوان: "ملاحظة" فإن خاص بالتكسير الخالي من الياء الذي حذف بعض أحرفه؛ سواء أ كان على وزن: "فعال وشبهه" أم كان على وزن غيرهما.

4 وقد اجتمع الأمران "زيادة الياء وعدم زيادتها" في بيت لأبي تمام يمدح قومه، هو: نجوم طوابع، جبال فوارع ... غيوث هواميع، سيول دوافع

انظر تفصيل البيان في "ب" ص 671 ثم رقم 3 من هامش ص 670.

5 انظر ما يتصل بهذا في رقم 3 من هامش ص 670 وأيضا لهذا الحكم في ص 671 إشارة، ويليه تقييد -كالذي هنا- ألا يؤدي حذف الياء إلى اجتماع مثلين؛ كما في جمع جلاب على جلابيب وتقييد آخر في هامشها.

6 كما فصلناه في رقم 3 من ص 615 وهامشها.

(663/4)

---

بغير إدغام، نحو: جلابيب -جمع جلاب- فلا يقال: "جلابب" بحذف الياء لأن الإدغام هنا واجب، ولو أدغمنا لم يعرف الأصلي ولا المعنى -كما يجيء 1.

"ملاحظة": في كل حالات جمع التكسير -ما كان منه على وزن: "فعال" أو على وزن شبهه الآتي: أو على وزن غيرهما- إذا حذف منه بسبب الجمع بعض أحرف أصلية أو زائدة وكان خاليا من "ياء"، يجوز زيادة ياء قبل آخره؛ لتكون بمنزلة العوض 2 عما حذف؛ فيصح في الأمثلة السالفة ونظائرها مما فيه حذف بسبب التكسير؛ دحارج ودحاريج، وخنادر، وخنادير، وكناهر وكناهير، وقباعث وقباعيث 3.

وإذا كان "فعال وشبهه" منقوصا فله حكم خاص يجيء 4.

23- شبه فعال "بفتح أوله وثانيه، وكسر رابعه"، والمراد به: ما يماثل: "فعال" في عدد الحروف، وفي ضبطها بالسكون، أو بالحركة، ولو كانت الحركة مختلفة في نوعها بين الاثنين مؤدية إلى الاختلاف في الوزن الصرفي؛ فيشمل صيغا كثيرة.

منها: مفاعل، كمنابر، وفياعل، كصيارف، وفواعل كجواهر، وفعاقل كسلام، وفعايلي ككراسي 5 ... فليست هذه الأمثلة وصيغها على وزن:

---

1 في ص 671 وفي ص 672، وهامشها.

2 مع مراعاة الشرط الآتي في رقم 2 من هامش ص 671.

3 كما سيأتي في ص 671. والحكم هنا مخالف لسابقه في أمرين:

أولهما: أنه ليس مقصورا على وزن "فعال" وشبهه؛ بل يشملهما وغيرهما..

ثانيهما: أنه لا يصح زيادة هذه الياء إلا إذا كان جمع التكسير خاليا منها، وكان قد حذف بعض أحرفه.

4 في رقم 2 من ص 673.

5 ومنها غير ما ذكر هنا: "فعال، فعانل، تفاعل، مفاعل، فعالن، أفاعل، فناعل، فعالم ... وما أشبه هذه الأوزان، بشرط ألا يكون الحرف الثاني فيها حرف مد، وبشرط ألا يكون المفرد مما يدخل في ضوابط جمع آخر تختلف صيغته عن صيغة: "فعال" وشبهه. أي: أن المفرد لا يجمع على "فعال" وشبهه إذا أمكن جمعه على صيغة أخرى من صيغ الجموع السالفة "راجع الهمع في هذا ج 2 ص 180".

(664/4)

---

"فعال" وإنما تشبهه في عدد حروفها، وهيئتها أي ضبط حروفها ضبطا متماثلا في مجرد الحركة والسكون دون التقيد بنوع الحركة، ولا بالوزن بالصريفي الدقيق<sup>1</sup>. وهذا الجمع مقيس في كل لفظ ثلاثي الأصول، زيدت عليه أحرف الزيادة. بشرط أن يكون هذا الثلاثي المزيد ليس داخلا تحت حكم جمع من الجموع السالفة، وبهذا الشرط لا يجمع جمعا قياسيا على: "شبه فعالل" ما كان مثل: أحمر، وغضبان، وقائم، وساع، وصغرى، وسكرى ... و ... ؛ لأن لهذه الألفاظ ونظائرها جموعا أخرى قياسية -وقد عرفناها<sup>2</sup>.

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على: "شبه فعالل" ما يأتي:

أ- إن كانت زيادته حرفا واحدا فالواجب إبقاؤه عند الجمع مطلقا، "أي: سواء أكان الزائد حرف علة، أم غير علة، وسواء أكان في الأول في غيره، وللإحاق أم لغير الإحاق"، نحو: "أكرم وأكارم، معبد ومعابد"، "جوهر وجواهر، صيرف وصيارف"، "وعلقى<sup>3</sup>

---

1 انظر ما يوضح هذا في رقم 4 من هامش ص 671.

2 ويدخل "شبه فعال" في الحكمين السابقين:

وأولهما: أن كل جمع تكسير -مهما كانت صيغته- إذا حذف من مفردة شيء عند جمعه جمع تكسير، جاز زيادة ياء قبل آخره إن كان خاليا منها؛ لتكون بمنزلة العوض عن المحذوف سواء أكان المحذوف أصليا أم زائدا -مع مراعاة الشرط الذي في رقم 2 من هامش ص 671- مثل دحارج ودحاريج وفرازق وفرازيق. وهذا حكم عام ينطبق على: "فعال" وعلى شبهه، وعلى غيرهما -كما أشرنا، في الصفحة السابقة.

وثانيهما: أن كل جمع تكسير -كما سبق في ص 664- على وزن: "فعال" أو ما يشبهه، يجوز -ولو لم يحذف منه شيء بسبب الجمع- زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت؛ نحو: جعافر

وجعافير، برائن وبرائين، وعصافر وعصافير. إلا الجمع الذي يؤدي حذف الياء من آخره إلى اجتماع مثلين بغير إدغام في مثل: جلابيب، وإلا الجمع المختوم بياء مشددة، مثل: كراسي وكراكي. فلا يجوز فيه زيادة الياء؛ لئلا يجتمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من جنس واحد، وهذا ممنوع -طبقا لما سبق إيضاحه في ص 664-

وكذلك لا يجوز حذف الياء المشددة منه. انظر البيان تفصيلا في: "ب" ص 671 ورقم 3 من هامش ص 670.

3 اسم نبت.

(665/4)

وعلاق" ... 1.

ب- إن كانت زيادته حرفين فالواجب حذف أحدهما؛ وهو الضعيف، وترك القوي 2؛ نحو: منطلق ومطالق، ومغترف، ومغارف؛ ولا يقال: نطالق ولا غتارف؛ لأن الميم تمتاز بمزايا لفظية ومعنوية 3 لا توجد في النون والتاء. ومثل: مصطفى ومحتفظ، فيقال في جمعهما: مصاف ومحافظ؛ بحذف "تاء 4 الافتعال"، دون الميم 5 التي لها المزايا ...

1 زيادة الواو، والياء، وكذلك الألف "المكتوبة ياء" في علقى -هي للإلحاق. أما الزيادة في: أكرم وأكارم فليست له.

2 يراد بالقوي هنا: ما يسمونه: "الفاضل". وهو: ما له مزية ليست للآخر. وتتحقق

المزية في أمور؛ منها:

تقدم الحرف في مكانه من الكلمة، تحركه، دلالتة على معنى، مقابلته لحرف أصلي؛ بأن يكون حرفا للإلحاق، الوقوع في موقع يدل فيه بعض الحروف الزائدة على معنى، كما سيأتي مثاله في منطلق، وما بعدها، أن يكون في أصله حرف زيادة من أحرف "سألتمونيها.."، ولكنه خرج عنها وصار حرفا آخر لداع لغوي؛ كأن ينقلب دالا، أو طاء، أو غيرهما من حروف ليست للزيادة، ألا يؤدي وجوده إلى صيغة غير موجودة، أن يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي يساويه في جواز الحذف، أن يكون مختصا بالاسم. وقد رد صاحب التسهيل الأسباب السالفة كلها إلى ثلاثة فقط؛ هي المزية المعنوية، والمزية اللفظية، وأن يغني حذفه عن حذف غيره.

3 فالمزية المعنوية أن الميم تدل على معنى خاص بالأسماء وهو دلالتها على اسم الفاعل هنا وعلى اسم المفعول أحيانا، واللفظية أنها أسبق مكانا منهما، وأنها متحركة دون النون، وأنها مختصة بالاسم.

4 قلبت طاء في مصطفى. "وستجيء أحكامها في باب القلب 756 و793".

5 انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة الآتية "في ص 673" ففيه تكملة الحكم السالف. وبهذه المناسبة نعرض لصحة جمع: "مفعول" على: "مفاعيل" قياسا مطردا. قال ابن هشام في شرحه لقصيدة: "بانت سعاد" ما معناه: إنه لا يجوز جمع نحو: مضروب جمع تكسير. وقد ورد من ذلك ألفاظ قليلة مجموعة شذوذا. ومثل مضروب في منع تكسيروه: مختار ومنقاد من اسمي الفاعل والمفعول المبدوءين بميم زائدة. والقياس عنده أن يجمع: "مفعول" جمع مذكر سالما إن كان الوصف لمذكر، وجمع مؤنث سالما إن كان الوصف لمؤنث، فيقال مضروبون مختارون منقادون ... ، كما يقال: مضروبات، مختارات، منقادات. "راجع الصبان في آخر جمع التكسير، تحت عنوان: فائدة، عند الكلام على بيت ابن مالك:

وخيروا في زائدي سرندي..

ويفهم من كلامه ومما نقله أنهم منعوا تكسير كل اسم فاعل، واسم مفعول إذا كانا مبدوءين بميم زائدة، وقالوا إن قياسهما هو التصحيح، إلا وزن: "مفعول" المختص بالإناث، نحو: مرضع؛ فإنه يكسر. =

ومثل: ألد، ويلندد؟ "ومعناها: ألد، أي: شديد

= وقد ردّد هذا الرأي كثير من جاءوا بعد ابن هشام، وحكموا بتخطئة سواه. غير أن كتاب: "المعاني الكبير" لابن قتيبة، يحوي أعدادا كثيرة صحيحة من جمع "مفعول على مفاعيل" مسموعة ممن يحتج بكلامهم. وبعض المحققين المعاصرين "هو الأب أنستاس الكرملّي - رحمه الله - وكان عضوا بمجموع اللغة العربية، بالقاهرة" نشر بحثا لغويا مستقى من الكلام العربي الفصيح، والمعجمات اللغوية الأصيلة، أثبت فيه صحة جمع "مفعول" على "مفاعيل"، قياسا مطردا. وعرض عشرات من الأمثلة الصحيحة منسوبة وصحابها الذين نحتج بكلامهم، أو مأخوذة من مراجعها اللغوية الوثيقة. على أن سيبويه "كما في كتابه ج 2 ص 210" قد سبق ابن هشام إلى المنع، بالرغم مما ساقه في هذا من جموع متعددة تخالف رأيه؛ "منها: مكسور ومكاسير، ملعون وملاعين، مشثوم ومشائيم، مسلوخ ومساليخ، مغرود ومغاريد، مصعود ومصاعيد، مسلوب ومساليب"، فلا داعي للتأويل الذي يمنع القياس على هذه الجموع المتعددة، ولا سيما بعد كشف نظائر أخرى تبلغ العشرات - وهي غير ما سلف - منها: ميمون وميامين، مجنون ومجانين، مملوك وممالك، مرجوع ومراجع، متبوع ومتابع، مستور "بمعنى: عفيف" ومساطر، معزول "أي: لا سلاح له" ومعازيل "وقيل مرده معزال"، بل إن هذه الجموع وحدها، منضمة إلى ما نقله "سيبويه" تعتبر كثرة وافرة تبيح القياس عليها. هذا إلا أن "الأشموقي" في شرحه باب: "جمع التكسير" من ألفية "ابن مالك" قد نص صراحة عند بيت الناظم:

وزائد العادي الرباعي احذفه ما ..... .

على جمع مختار ومنقاد - بنصهما - على مختار ومنقاد "وتعقبه "الخصري" في حاشيته قائلا: "إن القياس أن يقال: مخاير، ومقايد، بحذف النون والتاء؛ لزيادتهما، دون الألف، بل ترد لأصلها، وهو الياء ... " وتعقبه آخرون من ناحية أخرى، هي أن اللفظين هما من جموع تكسير الثلاثي المزيد، لا من تكسير العادي الرباعي الذي يتحدث عنه ابن مالك في بيته. ولم يعترض أحدهم على صحة تكسير هذين الجمعين، ولم يشر من قرب أو بعد إلى أن تكسيرهما معيب أو غير جائز. فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع "مفعول على مفاعيل" مع مراعاة الضوابط العامة.

وقد فصل مجمع اللغة العربية القاهري ومؤتمره فصلا نهائيا في هذه المسألة، طبقا لما ورد في ص 224 من العدد السادس والعشرين من مجلته الصادرة في شهر ربيع الأول سنة 1380هـ ومايو سنة 1970م وكان قد أحال تلك المسألة من قبل على لجنة

الأصول وفيما يلي النص المنقول: "راجعت اللجنة كثيرا من أمثلة "مفعول" مجموعا على "مفاعيل" في المعجمات فاطمأنت إلى كثرة ما ورد من هذا الجمع، وانتهت إلى القرار التالي: قاس النحاة جمع "مفعول" اسما أو مصدرا على "مفاعيل" وترى اللجنة قياسية جمعه كذلك وصفا، لكثرة ما ورد أمثلة. ووافق المؤتمر على أن تكون صيغة القرار على النحو التالي: "يجمع مفعول على مفاعيل" مطلقا". ١. هـ.

هذا، وقد صرح الخضري في كلامه السالف بأن الألف في "منقاد" أصلها: ياء. وهو مخالف لما في القاموس والمصباح من عرضها في مادة: "قود" الواووية، ولا: "قيد" اليائية. لذا جمعها الهمع "ج2 ص180" على؛ "مقاود".

(667/4)

الخصومة" وجمعهما: ألد، وبلادد، ثم تدغم الدلان في كل واحدة؛ فتصير ألد، وبلاد؛ بحذف النون، وبقاء الهمزة والياء؛ لتقدمهما وتحركهما؛ ولأنهما يدلان على المعنى التكلم والغيبة إذا كان في أول المضارع -أما النون المتوسطة بين الحرفين الثالث والرابع من الكلمة فلا تدل على معنى.

ج- إن كانت زيادته ثلاثة أحرف، حذف اثنان، وبقي الثالث الأقوى؛ نحو: مستدع<sup>1</sup> ومداع، ومقعنسس<sup>2</sup> ومقاعس<sup>3</sup>؛ فلا يقال في الأول: سداع ولا تداع؛ لأن حذف "الميم، والتاء" من مستدع يؤدي إلى: سداع، وهي صيغة لا نظير في العربية، ولأن حذف الميم والسين يضيع الدلالة على اسم الفاعل<sup>4</sup> ...

وكذلك لا يقال في الثاني -عند سيبويه- قعاسس. وحجته: أن الكلمة مشتملة على ثلاثة أحرف من أحرف الزيادة؛ هي: الميم، والنون، والسين الأخيرة المزيدة للإلحاق؛ فالميم عنده أولى بالبقاء؛ لتصدرها؛ ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على اسم الفاعل.

وخالفه بعض النحاة فجمعه على: قعاسس؛ بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيرة الزائدة للإلحاق. وحجته: أن السين زبدت في الفعل -وفروعه- لإلحاق لفظه بكلمة: "أحرنجم، وبقاء الملحق أولى من غيره ...

---

1 أصله مستدعي " ... بزيادة الحروف الثلاثة الأولى. وحذف آخره الياء، لأن الاسم هنا منقوص. مثن: داع. "انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة الآتية، في ص673".

2 هو: الشديد، أو المتأخر الراجع للخلف.

3 هذا هو الجمع القياسي وقد جاء في "القاموس" أي جمعه: مقاعس، ومقاعس "بفتح الميم أو ضمها" ومقاعيس.

4 وفي هذا يقول ابن مالك:

و"السين" و"التا" من كمستدع أزل ... إذ بنا الجمع بقاهما محل

يريد: لأن بقاءهما محل بنا الجمع، أي: بينائه، وصيغته. ثم قال فيما يتصل بهذا،

وبالهمزة والياء في مثل "الندد وبلندد" وقد تقدم الكلام عليها:

والميم أولى من سواه بالبقا ... والهمز والياء مثله، إن سبقا

(668/4)

وهذه تعليقات جدلية، مصطنعة. والتعليل الحق الذي يعتمد عليه في هذا الموضوع

وأشباهه، هو السماع ليس غير. وقد ورد السماع بما يؤيد الرأيين.

ومن الأمثلة: استخراج، وجمعه: تخارج، بإبقاء التاء دون السين؛ لأن إبقاء التاء سيؤدي

إلى وزن للجمع على: "تفاعيل" وهو وزن له نظراء في العربية؛ "منهاك تماثيلن وتهاويل،

وتباشير، وتفاريق، وتساييح ... و ... " أما بقاء السين فيؤدي إلى سخارج على وزن:

سفاعيل وهو وزن لا نظير له.

وإذا كان أحد الأحرف الزائدة يغني بحذفه عن حذف زائد آخر وجب حذف ما يغني

عن غيره؛ كحيزبون<sup>1</sup> وعيطموس<sup>2</sup>؛ يقال في جمعهما: حزاين وعطاميس؛ بحذف ياء

المفرد، وإبقاء الواو، وقلبها ياء في الجمع؛ لوقوعها بعد كسرة.

ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقبل في جمعهما: حيازين وعياطمس، بتحريك الياء والميم

أو بتسكينهما. وهو في الحالتين وزن لا نظير له<sup>3</sup>، وإذا أريد جعله على وزن عربي وجب

حذف الياء أيضا؛ فيقال: حزاين، وعطامس؛ وبذا نصل إلى صيغة عربية بعد حذف

الواو والياء معا. في حين استطعنا في الصورة الأولى أن نصل إلى صيغة عربية بعد حذف

الياء وحدها. فحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين مادام الأثر من الحذف

واحدا<sup>4</sup> ...

ح- إن كان أحد الأحرف الزائدة المستحقة للحذف مكافئ في قوته لحرف زائد آخر

-أي: مساو له في الأفضلية- جاز حذف أحدهما من غير ترجيح: كالنون والألف

المقصورة "المكتوبة ياء" فينحو: سرندي<sup>5</sup> وعلندي<sup>6</sup>؛

- 
- 1 من معانيها: المرأة العجوز ... و.
  - 2 المرأة الجميلة الطويلة، والناقاة السليمة.
  - 3 وتحريكهما يؤدي أيضا إلى ما لا نظير له في العربية؛ فإن ما بعد ألف صيغة منتهى الجموع إن كان ثلاثة أحرف -يجب أن يكون ثانيهما ساكنا.
  - 4 وفي هذا يقول ابن مالك:  
و"الباء" لا "الواو" احذف ان جمعت ما ... كحيزبون؛ فهو حكم حتما
  - 5 من معانيه: سريع قوي، جرى مقدام ...
  - 6 الجمل الضخم، واسم نبت، والغليظ الضخم عامة ...

(669/4)

---

فيقال في جمعهما: سراند، وعلانند، أو: سراد وعلااد. فالحرفان قد زيدا معا في المفرد لإلحاقه بالخماسي: سفرجلن وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر..1

"ملحوظة": قلنا2 إنه يصح في جمع التكسير المشابه لصيغة: "فعال" ما صح في "فعال" من زيادة الباء قبل آخره إن لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت موجودة "طبقا لما سبق"2. ومما ينطبق عليه هذا أن تحذف إحدى الياءين جوازا، للتخفيف، في مثل: أماني، أغاني، أثافي ... ومفرداتها: أمنية، أغنية، أنفية ... بتشديد الياء في هذه المفردات3 ...

- 
- 1 وفي هذا التكافؤ يقول ابن مالك:  
وخيروا في زاندي: سرندي ... وكل ما ضاهاه؛ كالعلندي
  - 2 و2 في ص664 وفي رقم 2 في هامش ص665 ويجيء في "ب" من ص671.
  - 3 جاء في الجزء الأول من تفسير القرطبي لقوله تعالى في سورة البقرة: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي} ما نصه:  
"قرأ أبو جعفر، وشيبة، والأعرج: إلا أماني، خفيفة الياء؛ حذفوا إحدى الياءين استخفافا وقال أبو حاتم: كل ما جاء من هذا النحو واحده مشدد فلك فيه التشديد والتخفيف، مثل: أثافي، وأغاني، وأماني، بياء واحدة، أو بياء مشددة، في كل ما



سبق ... ونحوه. وقال الأخفش: هذا كما يقال في جمع مفتاح: مفاتيح ومفتاح. وهي  
ياء الجمع. قال النحاس: الحذف في المعتل أكثر. قال الشاعر:  
وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ... ثلاث الأثافي، والرسوم البلاقع  
ا. هـ.

ومثل ما سبق قول أبي إسحاق الزجاج "كما جاء في ص 205 من كتاب المختار من  
شعر بشار" ونصه: "في لفظ: "الأماي" وجهان؛ العرب تقول: هذه أمان وأماي؛  
بالتخفيف والتشديد. فمن قال "أماي" بالتشديد فهو مثل أحدىثة وأحاديث، ومن  
قال: "أمان" بالتخفيف فهو مثل أحدىثة وأحداث، وقرقور وقرقر، إلا أن التخفيف  
أكثر؛ لكثرة استعمالهم أثاف. والأثافي الأحجار التي تجعل تحت القدر". ا. هـ.  
- انظر ما يتصل بهذا في ص 664 وفي رقم 2 من هامش ص 665 والبيان في "ب"  
ص 681.

(670/4)

#### المسألة 174: أحكام عامة

...

#### المسألة 174: أحكام عامة

- 1- زيادة الياء في جمع التكسير وحذفها، وكذلك زيادة تاء التأنيث:  
أ- إذا حذف من المفرد عند جمعه جمع تكسير بعض حروفه الأصلية أو الزائدة -  
تطبيقات للضوابط السالفة في الجمع- جاز زيادة ياء 1 قبل آخر الجمع، تكون بمنزلة  
العوض 2 عن المحذوف. ومن الأمثلة: فرزدق، وسفرجل، ومنطلق ... فيقال في جمعها  
بعد الحذف بغير تعويض: فرازق، وسفارج ومطالق.. ويقال في جمعها بعد الحذف مع  
تعويض ياء عن المحذوف. فرازيق، وسفاريج، ومطاليق ...
- ب- تقدم 3 أن كل جمع تكسير على وزن: "فعال" وشبهه - "وقد يعبرون عنه أحيانا  
بالجمع المماثل في صيغته لصيغتي: "مفاعل أو مفاعيل 4" يجوز فيه زيادة الياء إن لم تكن  
موجودة، كما يصح حذفها إن كانت موجودة. لا فرق في هذا بين الجمع الذي حذف  
منه بعض حروف مفردة، أم لم يحذف، فيقال في جمع: جعفر، ومفتاح، وعصفور،  
وقنديل ... جعافر وجعافير، ومصباح ومصاييح، وعصافر وعصافير، وقنادل وقناديل.

- 1 سبقت الإشارة لهذا في ص 664، وفي رقم 2 من هامش ص 665، وله صلة بما في رقم 3 من هامش الصفحة السابقة.
- 2 وتعويض الياء إنما يكون جائزا حين لا يستحقها الجمع لغير التعويض، كاستحقاقه في كلمة لغيزي "بمعنى: اللغز"، فيقال في جمعها: "لغاغيز" بحذف ألفها، لثبوت يائها التي كانت في المفرد. فلا يزداد في الجمع مع هذه الياء ياء أخرى للتعويض عن المحذوف.
- 3 في ص 664 و2 من هامش ص 665 وفي هامش ص 670.
- 4 كما تقدم في رقم 3 من هامش ص 663، والمراد بالمماثل - كما سبق في رقم 23 ص 664- ما وافقهما في عدد الحروف مع مقابلة المتحرك بمتحرك، والساكن بساكن فلا بد في هذه المماثلة من تحقق أمرين: أن يكون عدد الحروف متساويا، وأن يكون كل حرف ماثلا لنظيره في الترتيب مماثلة تقتضي أن يكون متحركات مثله أو ساكنا، ولا عبرة بنوع الحركة بينهما، فقد يكون أحدهما متحركا بالفتحة أو بالضممة، والآخر بالكسرة مثلا. فالمهم هو اشتراكهما في عدد الحروف، وفي مجرد الحركة المطلقة، أو السكون، بدون نظر لنوع الحركة.

(671/4)

---

هذا رأي الكوفيين، والسماع الكثير يؤيدهم<sup>1</sup>، والأخذ برأيهم أولى، بالرغم من مخالفة البصريين الذين يخصون الحكم السابق بالضرورة، ويؤولون الأمثلة المسموعة، ويتكلفون في التأويل، ما لا يحسن قبوله، وبعض أئمة النحاة<sup>2</sup> يؤيد الكوفيين، ولكن يستثنى صيغة "فواعل" فلا يقول: "فواعيل" - ولا داعي لهذا الاستثناء - وكذلك يؤيدهم بعض أئمة اللغة<sup>3</sup>.

ويجب - كما تقدم - عند زيادة الياء ألا يكون الجمع محتوما بياء مشددة كالتى في "كرسي"؛ ويجب عند حذفها مراعاة أن حذفها لا يؤدي إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين؛ كما في جمع: "جلباب" على "جلايب"، فلو حذفت الياء لأدى حذفها إلى أن تكون صيغة الكلمة المجموعة هي: "جلايب" بغير إدغام الباءين، مع أن الإدغام هنا واجب، ولو أدغمنا لم يعرف الأصل، ولم يتضح المعنى.

ج- وكما يجوز الإتيان بياء زائدة تعويضا عن المحذوف. يجوز أيضا أن تجيء تاء التأنيث - وحدها - عوضا عن المحذوف<sup>4</sup>. إن كان أصله ألفا خامسة في المفرد، أو ياء في صيغة منتهى الجموع؛ مثل: "حبنطى، وجمعه: حبانط، وحبانيط، وحبانطة"، "وعفري<sup>5</sup> وجمعه:

عفران، وعفارين، وعفارنة"، "وقنديل، وقنادل، وقنادلة"، "ومطعان ومطاعن، ومطاعين، ومطاعنة" والتعويض بهذه التاء يكاد ينحصر في هذين، أما الإتيان بالياء فغير مقصور على نوع من الأنواع التي أصابها الحذف، وقد تدخل على ما لم يحذف منه شيء - كما سلف - فميدان زيادتها أوسع في جموع التكسير من تاء التأنيث.

1 ومن شواهدهم: قوله تعالى: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ} جمع مفتاح؛ فقياسه: "مفاتيح"، بقلب ألفه ياء، ومنها قوله تعالى: {وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ} جمع: "معذرة" قياسه: "مغادر" - راجع الصبان.

2 كصاحب التسهيل.

3 فيقول: كل جمع على "فواعل ومفاعل" - وفي الصفحة الماضية بيان المراد من هاتين الصيغتين - يجوز أن يمد بالياء؛ فيقال: فواعيل ومفاعيل. "راجع المصباح المنير، في مادة: "دافق" وجمعه دوافيق، أو دوافيعه". وكذا ما جاء في تفسير "القرطبي" وقد نقلناه في رقم 3 من هامش ص 670.

4 سبقت إشارة لهذا في رقم 3 من هامش ص 591. كما سبق بيان مفيد عن المراد من تاء التأنيث وهائه في رقم 3 من هامش ص 236.

5 شديد.

(672/4)

لكن هناك نوع آخر تكون فيه هذه التاء أكثر وجودا من الياء؛ وهو: كل اسم مفرد محتوم بياء النسب، وحذفت منه هذه الياء عند جمعه على إحدى صيغ منتهى المجموع؛ فتدل التاء على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، نحو: أشعني وأشاعته، وأزرقني وأزارقة، ومهلبي ومهالبة، وصقلبي وصقالبة، فلكل من الياء والتاء ما يمتاز به على الآخر.

2- حكم المسائل لفعال وشبهه، إذا كان معتل الآخر:

ما كان من جموع التكسير مماثلا لوزن: "فعال" أو شبهه "بمعنى: المماثلة التي شرحناها هناك" 1، وكان معتل الآخر؛ مثل: مصاف، ومداع، في مجمع، مصطفى، ومستدع فإنه يجري عليه ما يجري على المنقوص من صيغ منتهى المجموع التي بعد ألف تكسيروها حرفان، كدواع، ونوام، وجوار 2 ... إلا إن زيدت الياء قبل الحرف الأخير؛ عوضا عن

المحذوف - كما في الحكم الأول السالف - فيجوز أن يقال بعد زيادتها: مصافي، ومداعي، بياء مشددة، نشأت من إدغام ياء التعويض الزائدة في الياء التي هي في الأصل لام الكلمة. ثم تحذف إحداها تخفيفاً. فإن حذفت الثانية المتحركة صارت الكلمة مصافي، ومداعي، بياء ساكنة، ثم تحذف الياء ويجيء التنوين عوضاً عنها؛ فتصير الكلمة؛ مصاف ومداع، ونوام، وجوار. وإن حذفت الأولى الساكنة قلبت الثانية المتحركة ألفاً بعد فتح ما قبلها فتصير: مصافي ومداعي 3 ... و ...

3- تثنية جمع التكسير، وجمعه:

هل يجمع جمع التكسير بنوعيه الدال على القلة والدال على الكثرة؟

- 
- 1 في رقم 23 من ص 664 وفي رقم 4 من هامش ص 671.
- 2 وأمثال هذه الأوزان مما سبق الكلام عليه "في ج 1 م 3" وعلى سبب حذف الياء عند الجمع والأصل المفرد: داعية، نامية، جارية، وما كان مثلها في لفظه وإعلاله على الوجه المشروح هناك.
- 3 حاشية الخضري آخر الباب "ثم راجع ما يماثل هذا في ص 658 وأيضاً ما تقدم في ج 1 م 3 خاصة بهذا".

(673/4)

---

يميل أكثر النحاة على إباحة الجمع فيما يدل على القلة، دون ما يدل على الكثرة، والأفضل الأخذ بالرأي القائل 1: إن الحاجة قد تدعو - أحياناً - إلى جمع 2 الجمع بنوعيه، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال: جمالان - كذلك يقال في جماعات: جمالات.

فإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد "أي: المفردات" فيكسر بمثل تكسيره، والمراد بما يشاكله: ما يكون مثله في عدد الحروف، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك في الآخر، والساكن بالساكن. من غير اعتبار لنوع الحركة؛ فقد تختلف فهيماً؛ فيكون أحدهما متحركاً بالفتحة، والآخر بالضممة أو بالكسرة. فالمهم ليس نوع الحركة فهيماً، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره في الترتيب متحركاً. وأن الساكن يقابله في الترتيب ساكن مثله - كما سبق - عند الكلام على: "فعال" وشبهه 3؛ فيقال في أعين أعين - وفي أصلحة أسألح - وفي أقوال أقاويل: تشبيهاً بأسود وأسود،

وأجردة 4 وأجارد - وإعصار وأعاصير. وقالوا في مصران 5 وغربان: مصارين وغرايين،  
تشبيها لها

- 1 راجع فيما يأتي: شرح الأشموني، آخر باب جمع التكسير، برغم مخالفة الصبان.
- 2 هذا إلى أن المراجع اللغوية تضم من جمع الجمع بنوعيه عشرات مبعثرة. نقل بعضها صاحب الهمع. والذي نقله "في الجزء الثاني ص 183" يزيد على العشرين، وهي تكفي للقياس عليها "بالرغم من أنه يخالف في هذا" لأنها وردت مجموعة في غير الضرورة الشعرية، منها: أيد، وأياد، أسماء وأسام، أنعام وأناعيم، أقوال وأقاويل، أعراب وأعراب، مصران ومصارين، جمال وجماميل، بيوت وبيوتات، أعطية وأعطيّات، صواحب وصواحيبات، دور دورات، طرق وطرقات ... .. ثم عرض بعد ذلك لما جاء في الضرورة وساق أمثلة منه.
- وللمجمع اللغوي بالقاهرة قرار في هذا؛ نصه: كما جاء في ص 53 من مجموعة قراراته من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين تحت عنوان: قياسية جمع الجمع "جمع الجمع مقيس عند الحاجة". 1. هـ. وأعيد هذا القرار نصا بعد دراسة وافية للحاجة الداعية إلى جمع جموع التكسير بنوعيتها؛ ما كان منها للقلة أو للكثرة في ص 243 من محاضر جلسات الدورة العاشرة.
- 3 في رقم 23 من ص 664. وفي رقم 4 من هامش ص 671.
- 4 قال الصبان: لم أقف على ما يدل على أن: "أجردة مفرد، وإنما الظاهر أنه جمع جراد أو جريد" هذا كلامه. ومقتضاه أن: "جردة" التي هي جمع تكسير عنده هي في الوقت نفسه عند غيره مفرد جمعه على: "الأجارد" للتكسير.
- 5 مفردة: مصير.

(674/4)

بسلاطين وسراحين 1.

ولا يجمع جمع تكسير ما كان من الجموع على رنة: مفاعل، أو مفاعيل: أو فعلة "بفتحات"، أو فعلة. "بضم ففتح"، والمراد بالزنة هنا: المماثلة والمشاكلية على الوجه السالف. والسبب في عدم جمعها للتكسير عدم وجود نظير لها في الآحاد "أي: المفردات" لتحمل عليه عند جمعها. ولكن قد تجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث

على حسب المعنى؛ كقولهم: نواكس 2 ونواكسون، وأيامن 3 وأيامنون، وصواحب  
وصواحيبات، وحدائد وحدائدات 4..

هذا، وجمع الجمع لا يطلق -اصطلاحاً- على أقل من عشرة 5، كما أن جمع المفرد لا  
يطلق اصطلاحاً على أقل من ثلاثة، إلا مجازاً.

4- تثنية أنواع المراكب، وجمعها جمع تكسير:

سبق في الجزء الأول 6 -عند الكلام على المثني وجمعي التصحيح- تعريف أنواع  
المركب، وطريقة تثنيتهما وجمعها جمع مذكر سالماً، أو مؤنث سالماً. وفي تذكرها، وتذكر  
تلك الطرائق ما يعين على تفهم أفضل الطريق لجمعها تكسيرا. وفيما يلي التلخيص:  
أ- المركب الإضافي إن كان صدره كلمة غير: "ذي، وابن، وأخ". وأريد تثنية أو جمعه  
تصحيحاً أو تكسيرا وجب الاختصار على تثنية صدره

---

1 مفردة: سرحان "من معانيه: الذئب".

2 مفردة: ناكس، بمعنى مطأطي الرأس.

3 مفردة: أيمن، بمعنى: مبارك.

4 مفردة: حدائد. الذي مفردة: حديد، للمعدن المعروف.

5 قال الصبان في آخر هذا الباب، ناقلاً عن شرح الشافية ما نصه: "أعلم أن جمع  
الجمع لا يطلق على أقل من تسعة، كما أن جمع المفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة، إلا  
مجازاً". ا. هـ. لكن يفهم من هذا أن جمع الجمع لا يطلق على عشرة. وهذا غير مقبول  
بعد التحقيق الذي قام به الصبان نفسه ونقلناه عنه في هامش ص 127 أول الباب  
منتها منه إلى أن جمع القلة -ينطلق على "3 و 10" وما بينهما.  
6 المسائل: "9، 10، 11، 12".

(675/4)

---

المضاف وجمعه، دون عجزه المضاف إليه؛ فإن عجزه لا يثنى ولا يجمع، ولا يتغير مطلقاً.  
ففي مثل: ناصر الدين "علم رجل"، وناصرة الدين "علم فتاة" يقال في التثنية رفعاً: فاز  
ناصر الدين، و: ناصرتا الدين. ويقال في جمعهما تصحيحاً: فاز ناصرو الدين،  
وناصرات الدين. وفي جمعهما تكسيرا: فاز نصر الدين فيهما...  
ويقال في حالة النصب: أكبرت ناصري الدين، أو: ناصرتي الدين، أو ناصري الدين،

أو: ناصرات الدين، أو: نصر الدين ومثل هذا يقال في حالة الجر.  
فالمضاف هو الذي يثنى ويجمع الجموع الثلاثة ويتغير آخره بحسب العوامل، أم المضاف إليه فيلزم حالة واحدة؛ هي الجر بالإضافة دائما، ولا يجمع إن كان مفردا إلا في حالة واحدة؛ هي التي تتعد فيها أفرادها، كما تعدد أفراد المضاف، ففي هذه الحالة التي تتعدد فيها أفرادها يجمعان، مثل: حارس القائد؛ علم على مصري، وحارس القائد، علم على سوري، وحارس القائد، علم على عراقي ... فالواجب أن يجمع كل من المضاف والمضاف إليه جمع مذكر، أو جمع تكسير: فيقال: حارسو القائدين، أو حراس القواد1 ...

وإن كان صدر المركب الإضافي هو: "ذو، أو: ابن، أو: أخ" من أجناس ما لا يعقل "ومنه: ذو القعدة، وذو الحجة وابن عرس2، وابن لبون3 وابن آوى4 وأخو الصحراء "الحيوان خاص بها"، وأخو الحجر "للثعبان" -فإن صدره هو الذي يثنى كثنية المفردات الصحيحة، ولكنه لا يجمع جمع تكسير5 ولا جمع مذكر، بل يقتصر على جمعه جمع مؤنث سالم، فيقال: ذوات القعدة، ذوات الحجة، بنات عرس6، بنات لبن، بنات

---

1 ويظهر لي أن هذا الحكم ينطبق على حالة التعدد في التثنية أيضا، وإن كنت لا أعرف فيها نصا.

2 حيوان صغير يشبه الفأر. ويطلق على المذكر والمؤنث.

3 ابن الناقة إذا دخل في عامة الثالث. والأنثى: بنت لبون.

4 حيوان صغير أغبر اللون، قريب الحجم من القط.

5 انظر رقم 2 من الهامش الآتي.

6 جمع للذكور والإناث من ذلك الحيوان.

(676/4)

---

آوى، أخوات الصحراء، أخوات الحجر1 ...

ولا فرق في هذا بين اسم الجنس الذي ليس بعلم كابن لبون، وعلم الجنس كابن آوى؛ بشرط أن يكون كل منهما لغير العاقل -كما سلف- والأول يصح أن تدخل فيه: "أل" على المضاف إليه. بخلاف الثاني ...

ب- المركب الإسنادي؛ "وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية؛ مثل: الخير نازل -نصر

الله. وكلاهما اسم رجل، ومثل: الجمال باهر، وزاد الجمال، وكلاهما اسم امرأة ... "، وهذا المركب لا يجمع جمع تكسير<sup>2</sup>، وإنما يصح جمعه -بطريقة غير مباشرة- جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما. والمقصود بالطريقة غير المباشرة أن يزداد قبله كلمة معينة إذا جمعت أغنت عن جمعه؛ فهي الوسيلة لجمعه؛ لأنه لا يجمع بطريقة مباشرة، ولا بوسيلة أخرى. هذه الكلمة هي: "ذو" للمذكر و"ذات" للمؤنث. وجمع "ذو" هو: "ذوو" رفعا و"ذوي" نصبا وجرا، كما أن جمع: "ذات"، هو: "ذوات" في كل الأحوال؛ فيقال في الأمثلة السالفة عند جمعها: أقبل ذوو الخير نازل، أقبل ذوو نصر الله، أقبلت ذوات الجمال باهر، أقبلت ذوات زاد الجمال، قابلت ذوي الخير نازل، قابلت ذوي نصر الله، قابلت ذوات الجمال باهر، قابلت ذوات زاد الجمال ... وهكذا. وكلمة: "ذوو" تعرب إعراب جمع المذكر السالم، وتعرب "ذوات" إعراب جمع المؤنث السالم. وكلتا الكلمتين لا بد أن تكون مضافة هنا، والركب الإسنادي هو المضاف إليه، ويجر بكسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها حركة الحكاية؛ لأن حركات الجملة الإسنادية المحكية ثابتة في جميع استعمالاتها، وضبط حروفها لا يتغير مطلقا بعد النقل، فيبقى لكل كلمة وكل حرف ضبطه السابق على الحكاية، وتصير الجملة في حالتها الجديدة محكية، بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين، لا يدخلهما تغيير في ضبط الحروف، وبالرغم من إعراب هذين الجزأين معا هنا:

1 انظر الأشموني في آخر باب جمع التكسير، المسألة الرابعة من "الخاتمة" التي تتضمن مسائل.

2 هناك رأي يبيح جمعه تكسيرا بطريقة غير مباشرة هي أن تسبقه كلمة: "أذواء" التي مفردها: "ذو" ويجري هذا أيضا على مثل: ذي القعدة، وذو الحجة.

(677/4)

"مضافا إليه" مجرورا، فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية - كما سبق.

ولا يثنى المركب الإسنادي بطريقة مباشرة، وإنما يثنى بالطريقة السالفة فتجيء كلمة: "ذو" للمذكر، وذات، أو "ذوات" للمؤنث، وتثنى الأولى هي: "ذوو، وذوى ... " وتثنى الأخرى هي: "ذاتا وذاتي ..."، أو ذواتا وذواتي" ثم يجيء المركب الإسنادي المراد



تثنيته مسبوقة بالكلمة المناسبة له مما سبق بعد ثنيتها، دون أن يلحقه تغيير مطلقا فيبقى على حاله في التثنية "مضافا إليه" لا يتغير كما كان شأنه عند الجمع. فقال: أقبل "ذوا" الخير نازل ... وأقبلت "ذات، أو: ذواتا" الخبر نازل ... وهكذا ... كما سبق في الجمع تماما، ولكن مع تثنية الكلمة المساعدة، وهي: "ذو"، أو: ذات وذوات" ...

ج- المركب المزجي: لا يجمع جمع تكسير مطلقا. ولا يثنى، ولا يجمع جمع تصحيح بالطريقة المباشرة، وإنما يراعى في تثنيته وجمعه تصحيحا الطريقة غير المباشرة التي روعيت في المركب الإسنادي<sup>1</sup>.

وهناك رأي آخر يبيح جمع المركب المزجي جمع تصحيح بطريقة مباشرة كما تجمع الأسماء غير المركبة. وفي هذا الرأي -على قلته- تيسير وتخفيف؛ بإخضاع هذا النوع للقاعدة العامة.

د- المركب التقييدي "وهو المكون من صفة مع موصوفها؛ مثل: المخترع الذكي، أو من غيرهما مما لا يدخل في المركبات السالفة"، لا يجمع جمع تكسير، وإنما يتوصل -في الأحسن- إلى جمعه جمع تصحيح بالطريقة غير المباشرة التي شرحناها.

5- الفرق بين جمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي.

أ- لا بد في جمع التكسير الأصلي أن يدل على أكثر من اثنين، وأن

---

1 وتشمل الرأي السابق -في رقم 2 من هامش الصفحة السابقة- الذي يبيح جمعه تكسيرا بطريقة غير مباشرة، وهي تقديم كلمة: أذواء "جمع: ذو".

(678/4)

---

يكون على وزن صيغة من الصيغ الخاصة به -وقد عرفناها- وأن يكون له مفرد حقيقي لا خيالي<sup>1</sup>، وأن تتغير صيغة هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيرا حتميا على الوجه الذي شرحناه<sup>2</sup>. وأن يشترك مع جمعه في الحروف الأصلية -إلا إذ اقتضى الجمع حذف شيء منها- دون الاشتراك في هيئتها، "أي: ضبطها"، وإذا عطف على هذا المفرد نظيران له -أو أكثر- بحيث تتشابه وتتماثل المفردات تماما في اللفظ وهيئته، وفي المعنى أيضا كان معنى المعطوفات كلها هو معنى ذلك الجمع ... ومن الأمثلة لجمع التكسير: رجال. فهذه الصيغة تدل على أكثر من اثنين، وتختص بالتكسير ولها مفرد حقيقي هو: رجل. وقد تغير بناء المفرد عند جمعه. والحروف الأصلية ثلاثة مشتركة بين المفرد وجمعه، مع

اختلافها في الضبط، وإذا عطف على هذا المفرد مثلاً له أو أكثر؛ "فقل رجل ورجل ورجل ... و...."، كان معنى المعطوفات المجتمع هو معنى التكسير: رجال. وهناك جمع تكسير ليس بالأصيل، ولكنه يلحق بجموع التكسير الأصيلة اعتباراً. ويجري عليه أحكامها، وهذا النوع هو ما كان على صيغة من الصيغ الخاصة بالتكسير، أو الغالبة فيه، ولكن ليس له مفرد. فمن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير، أو الغالبة فيه، ولكن ليس له مفرد. فمن أمثلة الموضوع صيغ خاصة بالتكسير وليس له مفرد: شاطئ 3 وعباديد 4 وعبايد ... ومن أمثلة الموضوع على صيغة غالبة في التكسير وليس له مفرد: "أعراب" 5 فإن صيغة "أفعال شائعة في الجموع، نادرة في الفردات غاية الندرة، إذ لا تعرف إلا في بضع كلمات معدودة، منها قدر أعشار 6، وثوب أخلاق 7 ... فتلك الصيغ

- 
- 1 سيجيء هنا الكلام على ما له مفرد مقدر، أو: خيالي.
  - 2 ويسبب هذا التغير يرى بعض النحاة أن كلمة "بنات" جمع تكسير، وليست جمع مؤنث سالماً -وقد تقدم هذا في رقم 1 من هامش ص 613. وكذا في الجزء الأول.
  - 3 ثوب شاطئ: قديم ممزق.
  - 4 خيل عبايد أو عباديد: متفرقة في الجهات المختلفة.
  - 5 وليس مفرداً: "عرب" في رأي كثير من اللغويين؛ لأن "العرب" تطلق على سكان الحواضر والصحارى. أما "الأعراب" فالغالب -عنده- اختصاصها بالبدو.
  - 6 مكسرة: وقيل: إن كلمة "أعشار" ليست مفرداً، وإنما هي جمع وقع نعتاً للمفرد، شذوذاً، أو على ملاحظة أجزاء المنعوت. والمفرد: عشر ... والنتيجة واحدة. هي المخالفة للشائع.
  - 7 متمزق قديم. وقيل في أخلاق: إنه ليس مفرداً، ولكنه جمع خلق. وقد وصف المفرد بالجمع شذوذاً، أو على ملاحظة أجزاء المعوت ... والأمر فيه كسابقة في رقم 6.

(679/4)

---

الموضوعة على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه، تدخل في جمع التكسير، بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقي لها. وفي هذه الحالة يفترض النحاة لها وجود مفرد، مقدر، "خيالي"، أي: غير حقيقي، لتكون بهذا المفرد الملحوظ داخلية -اعتباراً- في جموع

التكسير الأصيلة.

والحق أنه لا داعي لشيء من هذا الافتراض والتخيل ما دام الواقع يخالفه، وما دامت أحكام التكسير المختلفة ستجري على تلك الصيغ.

ب- اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معا، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه. فيدخل في اسم الجمع ما له مفرد من معناه فقط، مثل: إبل، وقوم، وجماعة؛ فهذه الكلمات وأشباهها مفرد من معناها فقط؛ فمفرد إبل هو: جمل أو ناقة، ومفرد قوم وجماعة هو: رجل أو امرأة ... وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معا برغم دلالتها على أكثر من اثنين<sup>1</sup> ... ويدخل في اسم الجمع أيضا ما يدل بصغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغة، نحو: "فلك"، للسفينة الواحدة والأكثر.

وكذلك يدخل في اسم الجمع ماله مفرد من لفظه، ولكن إذا عطف على هذا المفرد مماثلان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفا لمعنى اللفظ الدال على الكثرة، نحو: قریش، فإن مفرد قرشي. فإذا قيل قرشي، وقرشي، وقرشي ... كان معنى هذه المعطوفات، هو: جماعة منسوبة إلى قبيلة "قریش"، وهو معنى يختلف اختلافا واسعا عن معنى "قبيلة قریش"، فليس مدلول قبيلة قریش مساويا مدلول: جماعة منسوبة إلى قریش.

ويدخل في اسم الجمع أيضا ما نصيغ من لفظها ومعناها ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق؛ كراكب وركب، وصاحب

---

1 لاسم الجمع من ناحية التذكير والتأنيث حكم هام، سبق في: "ج" ص 598. ويتصل هذا الحكم اتصالا وثيقا بما سبق في الجزء الثاني م 66 حيث الكلام على أحكام الفاعل، ومنها: الحكم السادس الخاص بتأنيث عامله - وغيره - إذا كان الفاعل اسم جمع، أو اسم جنس ...

(680/4)

---

وصحب. فقد قيل: إن صيغة "فعل" ليست من صيغ التكسير عند فريق من النحاة. أما عند غيره فيعدها من صيغ التكسير.

بالرغم من هذا فإن مثل راكب وركب، وصاحب وصحب ... أسماء جموع وليست

جموع تكسير، لسبب آخر؛ هو: أن كل صيغة تدل على معنى الجمع مع جواز أن تتساوى هي والواحد في الخبر، وفي النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت ليست جمعا، وإنما هي: اسم جمع: كركب وصحب، حيث تقول: الركب مسافر، وهذا ركب مسافر. كما تقول: الراكب مسافر، وهذا راكب مسافر. ومثل: الصحب قادم، وهذا صحب قادم؛ كما تقول: الصاحب قادم وهذا صاحب قادم ...

ج- اسم الجنس الجمعي هو: ما له مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معا، ولكن يمتاز المفرد بزيادة تاء التأنيث في آخره أو ياء النسب، "أو: هو ما يفرق بينه وبين واحدة بناء التأنيث أو ياء النسب"، نحو: تمر، ومفردة: تمرة، وشجر، ومفردة: شجرة، وثمر، ومفردة: ثمرة، وعرب ومفردة عربي، وترك ومفردة تركي، وحبش، ومفردة حبشي ... ومن القليل أن تكون هذه التاء في اسم الجنس الجمعي لا في مفردة، نحو: كمأة<sup>1</sup> المفرد: كمء.

ويدل اسم الجنس الجمعي على ما يدل عليه جمع التكسير من الدلالة العددية<sup>2</sup>. ومن النحاة من يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير، لا قسما مستقلا بنفسه. وقد سبق بيان هذا<sup>3</sup> مع توضيح المراد من الجنس وأنواعه المتعددة.

6- جمع التكسير - كالتصغير، وغيره - يرد الأشياء إلى أصولها، ولهذا يقال في جمع دينار: دنانير، لأن المفرد: دينار؛ قلبت النون الأولى ياء في المفرد، للتخفيف. وعند جمعه جمع تكسير ظهرت النون ورجعت إلى مكانها.

7- صيغة منتهى الجموع هي: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيه حرفان

---

1 اسم نبات.

2 بسبب هذه الدلالة العددية يطلق عليه في اللغة -لا في النحو- أنه جمع "راجع الصبان، باب: جمع التكسير، عند بيت ابن مالك: "من غير ما مضى ومن خماسي....". حيث الكلام على مفرد. فرزدق.

3 في الجزء الأول م1.

(681/4)

---

أو ثلاثة بشرط أن يكون أوسط الثلاثة ساكنا؛ نحو: مصانع، مغام، معابد، قناديل، مصابيح، مناشير.... وقد سبق تفصيل الكلام عليها في باب الاسم الذي لا ينصرف<sup>1</sup>.

8- لا يصح 2 جمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة؛ لأنها تناقض ما يدل عليه التصغير من القلة، وأيضاً لعدم وجود صيغة للكثرة تناسبه. ولو جمع بغير تصغير لكان جمع التفسير خالياً من علامة تدل على أن مفرد مصغر، فيؤدي هذا إلى اللبس. ومن ثم وجب في كل جمع تكسير للكثرة أن يكون خالياً من ياء التصغير؛ إذ لا يصح تصغيره وهو جمع كثرة؛ ولا يصح في مفرد المشتل عليها أن يجمع جمع كثرة. أما جمع القلة فيجوز تصغيره لعدم المانع، فيقال في أصحاب وأجمال: أصحاب، وأجيمال، وهكذا...

---

1 ص 208.

2 راجع الهمع والتصريح في باب: التصغير -ولهذا إشارة في رقم 3 من ص 688 وفي رقم 7 من ص 709.

(682/4)

---

#### المسألة 175: التصغير 1

تعريفه: تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته؛ فيجعله على وزن "فعليل". أو: فعيعل"، أو "فعيعل" بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير؛ فيقال في بدر: بدر، وفي درهم: دريهم، وفي قنديل: قنيديل ... وهكذا ... وتسمى الأوزان الثلاثة: "صيغ التصغير". لأنها مختصة به، وليست جارية على نظام الميزان الصرفي العام 2.

الغرض منه: تحقيق أحد الأمور الآتية بأوجز الرموز اللفظية:

1- التحقير؛ نحو: جبيل، عويلم، بطيحل. في تصغير: جبل، وعالم، وبطل.

2- تقليل جسم الشيء وذاته 3؛ نحو: وليد، طفيل، كليب.

3 تقليل الكمية والعدد؛ كدريهمات، ووريقات في مثل: اشتريت كتاباً بدريهمات، يضم ووريقات نافعة.

4- تقريب الزمان: كقبيل وبعيد، مثل: يستيقظ الزارع قبيل الفجر، وينام بعيد العشاء. أي: قبل وقت الفجر، وبعد وقت العشاء بزمان

---

1 يرد ذكره أحياناً في الكتب القديمة باسم: "التحقير" وقد تكرر هذا في كتاب سيبويه ج 2 ص 105 والتعبير عنه بالتصغير أنسب؛ لأن هذا الغرض هو الغالب فيه، بخلاف

التحقير. وغير المصغر يسمى: "المكبر".

- 2 يوضح هذا أن تصغير مثل: أحمد، ومكرم، وسفرجل ... ، هو: أحيمد، مكيرم، وسفيرج، أو سفيريج، والثلاثة الأولى على وزن: فاعيل، والرابع على وزن، فاعيل، مع أن ميزانها التصريفي، هو: أفعيل، ومفعيل، وفاعيل أو: فاعيل. فللتصغير أوزانه الاصطلاحية الثلاثية التي تختص بهما، ويجري عليها، وقد يختلف كثيرا -ولا سيما في الأسماء غير الثلاثية- عن الأوزان الخاصة بالميزان الصرفي العام.
- 3 يشمل ما له ذات محسوسة كالأمثلة المذكورة، وما له ذات غير محسوسة؛ مثل: عليهم، كريم، في تصغير: علم وكرم.

(683/4)

قريب منهما 1.

- 5- تقريب المكان 1: مثل؛ فوق، وتحيت، في قول القائل: بيني وبين النهر فوق الميل، وتحيت الفرسخ 2. وقد يكون المكان معنويا، يراد منه المنزلة والدرجة، نحو: فضل الوالدين فوق فضل الأولاد، وتحيت فضل الأجداد.
- 6- التحبب وإظهار الود؛ نحو: يا صديقي، يا بني.
- 7- الترحم، "أي: إظهار الرحمة والشفقة"، نحو: هذا البائس مسكين ...
- 8- التعظيم: كقول أعرابي: رأيت مليكا نهاية الملوك، وسييفا من سيوف الله تتحطم دونه السيوف 3 ...
- 9- الاختصار اللفظي مع إفادة الوصف، كالذي في مثل: "نخير" بمعنى: نحر صغير 4 ... ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصلة إلى التحقير أو التقليل. ومن الممكن أيضا أداء كل غرض منها بأسلوب -أو أكثر- يخلو من التصغير، ولكنه سيخلو كذلك مما يمتاز به التصغير من الاختصار، والقوة، والتركيز 4.

- 1 و 1 مثل هذا التصغير يسمى: "تصغير التقريب"؛ فقد جاء في "المصباح المنير" - مادة: "بعد" - ما نصه: "بعد: ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره. وهو زمان متراخ عن السابق؛ فإن قرب منه قيل: بعيده، بالتصغير، كما يقال: قبل العصر، فإذا قرب قيل: قبيل العصر" بالتصغير، أي: قريبا منه، ويسمى: "تصغير التقريب". ا. هـ. ولا مانع من شموله لتقريب المكان أيضا.

2 ثلاثة أميال.

3 ومن تصغير التعظيم قول الشاعر القديم:

وكل أناس سوف ندخل بينهم ... دويهيّة تصفر منها الأنامل  
وقول الآخر:

فويق جبيل شاهق الرأس لم تكن ... لتبلغه حتى تكل وتعملا

4 و4 ولهذا يقال عن التصغير إنه بصيغته -وحدها- يدل على ما تدل عليه الصفة  
والموصوف المعين معا.

(684/4)

شروط الأسماء التي يدخلها التصغير:

التصغير خاص بالأسماء وحدها؛ فلا تصغر الأفعال<sup>1</sup>. ولا الحروف. ويشترط في الاسم  
الذي يراد تصغيره:

1- أن يكون معربا، فلا تصغر -قياسا- الأسماء المبنية؛ كالضمائر، وكأسماء الاستفهام،  
وأسماء الشرط، و"كم" الخبرية ... وغيرها من المبنيات -إلا ما ورد مسموعا منها  
مصغرا؛ فيقتصر على الوارد منه. وأشهر هذا المسموع ما يأتي:

أ- المركب المزجي -علما أو عددا- عند من يبنيه في كل الحالات الإعرابية المختلفة؛  
فيقال في تصغير نفطويه: نفيطويه، وفي أحد عشر: أحيد عشر<sup>2</sup>، أما عند من يعرب  
المركب المزجي إعراب الممنوع من الصرف فتصغيره قياسي؛ لأنه تصغير لاسم معرب  
"أي: متمكن"<sup>2</sup>.

ب- ذا، وتا، وأولى، أو: أولاء "مقصورة وممدودة<sup>3</sup> والثلاثة أسماء إشارة. والضبط  
المسموع الشائع فيها عند التصغير هو: ذيا، وتيا: "بفتح أولهما، وقلب ثانيهما -وهو  
الألف- ياء تدغم في ياء التصغير، وزيادة ألف جديدة بعد الياء المشددة". وأوليا  
"باقصر، مع تشديد الياء ومدها، دون الهمزة" أو: أو ليا "بالهمزة الممدودة بعد ياء  
التصغير، دون الأولى"، مع ضم أول الاسمين بغير مد، أو: أولياء. وكل هذه الصيغ لم  
تجر في تصغيرها على مقتضى الضوابط المرعية، وإنما نطق بها العرب هكذا.  
ومن المسموع تصغير: ذان وتان، وهما معربان -في الصحيح؛ فتصغيرها قياسي. إلا أن  
العرب غيرت فيهما تغييرات لا يقتضيه التصغير، كفتح أولهما، وتشديد الياء؛ فقالوا:  
ذيان، تبان ... ومن هنا كان الشذوذ.

- 
- 1 إلا "أفعل" المستعمل في التعجب - سيجي البيان عنه في الصفحة التالية.
  - 2 و إذا صغر المركب المزجي فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه، ويبقى الحرف الذي في آخر صدره على حاله من الحركة أو السكون، كما كان قبل تصغيره.
  - 3 وفي الحالتين يزداد بعد الهمزة الأولى واو في الخط، ولا يصح معها مد الهمزة عند النطق، وقد زادها القدماء في الكتابة للفرقة بين: "أولى" اسم الإشارة، و "الألى"، اسم موصول.

(685/4)

---

ج- الذي، والتي، والذين "والثلاثة من أسماء الموصول"، ومن المسموع فيها عند التصغير: اللذا، واللتيا، بفتح أولهما، أو ضمة والذين "بضم اللام المشددة، وإدغام ياء التصغير في ياء الكلمة، وكسرها بعد التشديد"، واللتيات.

أما اللذان واللتان فمعربان - في الصحيح؛ فتصغيرهما قياسي. إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير؛ فقالوا: اللذان واللتيان. ومن هنا كان الشذوذ. وفي أكثر الصيغ المصغرة السالفة لغات أخرى، وضبوط متعددة، اكتفينا ببعضها.

د- المنادى المبني، نحو: يا حسين، في تصغير المنادى: حسن 1 ... "ملاحظة": لا يعرف عن العرب تصغير شيء من الأفعال إلا صيغة، "أفعل" في التعجب، في مثل: ما أحسن الرجوع إلى الحق ... ؛ فيقال في التصغير: ما أحسن الرجوع إلى الحق. وفي قياس هذا النوع

من التصغير خلاف كبير. والرأي الشائع أنه غير قياسي، شأنه في ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى. ولكن سيبويه وبعض من البصريين وغيرهم يرون قياسيته، وهذا رأي فيه تيسير 2.

- 
- 1 "حسن" أحد الأعلام المعربة أصالة قبل ندائه. فإذا نودي صار مبنيًا على الضم. وإلى بعض هذه الأمور السماعية يقول ابن مالك في آخر باب التصغير: وصغروا شذوذًا: "الذي"، "التي" ... و"ذا" - مع الفروع منها- "تا" و"تي" - 22
  - 2 نص على عدم قياسيته صاحب التصريح في أول باب: "التصغير" ثم تناقض فأباحه مطلقًا عند كلامه بعد ذلك فيما لا يصغر. ويقول سيبويه في كتابه "ج 2 ص 135"



سألت الخليل عن قول العرب: "ما أميلحه" تصغير: أملح فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقر أم لا تصغر، وإنما تحقر الأسماء... وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا، وما أشبهه من قولك: ما أفعله...".<sup>1</sup> هـ. فجعل تصغيره قياسيا.

هذا ولا يعرف أن المسموع المصغر من صيغة "أفعل" للتعجب أكثر من كلمتين وردتا عن العرب؛ هما: "أميلح أو حيسن" فأباح سيبويه القياس عليهما. وقد حدد عددهما وصرح بلفظهما: "الجوهري". ونقلهما عنه -مصرحا فوق ذلك بأن النحاة أباحوا القياس عليهما- صاحب "المغني" في الجزء الثاني، عند الكلام على الأمر الثالث، وهو آخر الصور الخاصة بالقاعدة من قواعد الباب الثامن. وكذلك صاحب "خزانة الأدب"، ج1 ص47.

"راجع ما يختص بحكم هذا القياس وأمثاله في كتابنا: اللغة والنحو، بين القديم والحديث، ص89".

(686/4)

---

2- ألا يكون مصغر 1 اللفظ؛ مثل: كميت، ودريد، وسويد "أعلام شعراء". وكعبت "اسم البلبل".

3- أن يكون يكون معناه قابلا للتصغير؛ فلا تصغر الأسماء التي يلزمها التعظيم كأسماء الله، والأنبياء، والملائكة. ونحوها... ، ولا لفظ: كل 2 أو بعض 3 ولا أسماء الشهور 4؛ كصفر، ورمضان، ولا أيام الأسبوع، كالسبت، والخميس، ولا الألفاظ المحكية 5، ولا كلمة: غير، وسوى 6، ولا البارحة 7، ولا غد 8، ولا الأسماء المختصة بالنفي؛ مثل: عريب 9، وديار. ولا المشتقات التي تعمل

---

1 إن كان الاسم غير مصغر حقيقة ولكن مادته وتكوينه الاشتقاقي جعله على وزن صيغة خاصة بالتصغير، جاز تصغيره: نحو مهيمن، اسم فاعل، فعله: "هيمن" بمعنى: راقب الشيء وسيطر عليه"، ونحو: مسيطر، ومبيطر... وهما اسماء فاعل، فعلهما: سيطر ويبيطر... فمثل هذه الأسماء تصغر بحذف الياء الزائدة، ويحل محلها ياء جديدة للتصغير؛ فيبقى اللفظ في صورته الجديدة كما كان من قبل بهيئته السابقة. لكن بين الصورتين فرق بالرغم من اتفاههما التام في الصورة، وهذا الفرق هو أن الاسم المكبر

منهما حقيقة؛ تحذف ياؤه الزائدة عند جمعه "تكسيرا" للكثرة، فيقال: مهامن، ومساطر، ومباطر؛ بحذف الياء الزائدة. أما الاسم المصغر فلا يجمع -في الرأي الشائع، كما في الصفحة الآتية، جمع تكسير للكثرة، وإنما يجمع جمع تصحيح؛ فيقال: مهيمنون، مسيطرون، وبيطرون؛ لأنه لو جمع تكسيرا للكثرة وهو مصغر لوقع التناقض بين الدلالة على الكثرة والدلالة على التصغير، ولوجب حذف ياء التصغير عند الجمع؛ ليصير على وزن من أوزان الكثرة؛ كالشأن في كل خماسي ثالثه حرف زائد، ولو حذفت ياء التصغير لالتبس الجمع المصغر بغير المصغر بغير المصغر. ولهذا منعوا أيضا تكسير للقلة فيجوز، "كما سيأتي في الصفحة التالية، وفي رقم 7 ص 709".

2 لدلالته على العموم والشمول؛ وهي دلالة تناقض التصغير.

3 لأنه يدل بنفسه على التقليل، فليس محتاجا إلى التصغير الذي يفيد التقليل.

4 لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مدة زمنية محددة، لا تقبل الزيادة ولا التقليل.

5 لأن الحكاية تقتضي ترديد اللفظ بحالته من غير تغيير يطرأ عليه، والتصغير ينافي هذا؛ إذ يوجب التغيير.

6 لأن "غير"، و"سوى" اتى بمعناها تقتضي المغايرة والمخالفة التامة، التي تدل على أن شيئا ليس هو شيئا آخر؛ والمغايرة بهذا المعنى لا صلة لها بالتقليل ولا التكثير.

7 لأنها تدل على الليلة التي قبل يومك الحاضر. وهذه الدلالة لا تحتل القلة ولا الكثرة.

8 لأنه يدل على يوم مقبل، فلا يحتل القلة ولا الكثرة.

9 ما في البيت عريب أو ديار، أي: ما فيه أحد.

(687/4)

---

عمل فعلها بالشروط والتفصيلات التي سبقت عند الكلام عليها<sup>1</sup>، ومن تلك الشروط عدم تصغيرها<sup>2</sup>، إلا كلمة: رويدا<sup>3</sup>، ولا يصغر جمع تكسير للكثرة. ولا المركب الإنشادي؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق -في الأغلب- على هذين، إلا بعد حذف بعض حروفهما، وهذا الحذف يؤدي إلى اللبس، وخفاء أصلهما<sup>4</sup>؛ هذا إلى أن الغرض من جمع الكثرة يعارض التقليل الذي يدل عليه التصغير، غالبا. فإذا أريد تصغير جمع للكثرة صغر مفردة، ثم جمع جمع مذكر سالما، أو مؤنث سالما على حسب المعنى. أما جملة القلة فيصح تصغيرها فيقال في أجمال: "أجيمال"، وفي آخر: أنيهر، وفي فنية:

فتية، وفي أعمدة: أعمدة. وكذلك يصح تصغير اسم الجمع؛ نحو: ركب وركيب، ورهط ورهيط..

نوعاه:

التصغير نوعان: أصلي، وتصغير ترخيم<sup>5</sup>. ولكل منهما طريقة خاصة به.

النوع الأول: التصغير الأصلي طريقته.

الاسم المراد تصغيره أصالة قد يكون ثلاثيا، أو ثنائيا منقولاً عن أصل ثنائي، أو رباعيا، أو أكثر من ذلك.

أ- فإن كان ثلاثيا<sup>6</sup>، مثل: سعد، وحسن.. وجب اتباع ما يأتي:

- 1 في أول الجزء الثالث الأبواب الخاصة بالمشنقات، وتفصيل الكلام عليها.
- 2 ويقولون في سبب هذا: إن التصغير يقربها من الأسماء، ويبعدها من الأفعال التي تعمل عملها؛ لقربها منها. والعلة الصحيحة هي عدم تصغير العرب للأسماء العاملة.
- 3 تفصيل الكلام عليها في ص 149.
- 4 هذه علة نخوية قد يسهل رفضها في بعض جموع التكسير -مثل: فعل- فإنه عند تصغيره تنطبق عليه إحدى الصيغ الثلاث. ولم أجد فيما لدى من المراجع ما يبين موقف الوارد السماعي في ذلك.
- 5 سيجيء في ص 710.
- 6 وهذا يشمل الثلاثي أصالة وعرضا؛ -طبقا لما سيجيء في ص 692، ويدخل في حكم الثلاثي ما ختم بتاء زائدة للتأنيث، مسبقة بأحرف ثلاثة أصلية؛ كما سيجيء.

(688/4)

- 1- ضم أوله، وفتح ثانيه -إن لم يكونا كذلك من قبل- وزيادة ياء ساكنة بعد الثاني مباشرة: تسمى: "ياء التصغير" وبعدها الحرف الثالث من أصول الاسم المصغر، مضبوطا على حسب الموقع الأعراي. نحو: سعيد وحسين نبيلان، وإن سعيدا وحسينا نبيلان... وبهذا التغيير الطارئ يصير الاسم على وزن: "فعل" وينطبق عليه قولهم: "إن الثلاثي يصغر على "فعل"، أو: إن صيغة "فعل" هي المختصة بالاسم الثلاثي المصغر". فإن كان الاسم الثلاثي الأصول مضعفا؛ "نحو؛ قط، عم، در... " وجب فك الإدغام، ثم تطبيق الحكم السالف.

فليس من المصغر الثلاثي كلمة: "زميل 1 ولا لغزي 2؛ لأن الحرف الثاني منهما ساكن مدغم في نظيره، باق على إدغامه، ولأن الياء الساكنة رابعة 3 ...

وإن كان الثلاثي الأصول قد يزيد على حروفه الثلاثة: "تاء التانيث" مثل: شجرة، ثمرة ... ؛ فإنه يعتبر في حكم الثلاثي مع وجودها، فيخضع عند تصغيره لما يخضع له الثلاثي الخالي منها.

2- إن كان الثلاثي قد حذف منه بعض أصوله وبقي على حرفين 4 وجب عند التصغير رد المحذوف؛ فيقال في: كل 5، وبع 6، ويد 7 وأشباهاها إذا صارت أعلاما: أكيل، وبيع، ويدي ...

ويسري هذا الحكم على الثلاثي الذي حذف منه بعض أصوله؛ وعوض عنه تاء التانيث؛ فلا يمنع وجود هذه التاء من إرجاع المحذوف، فكأنها غير موجودة؛

---

1 جبان ضعيف.

2 لغز.

3 وفيما سبق يقول ابن مالك في أول باب عنوانه: التصغير:

فعيلا اجعل الثلاثي إذا ... صغرت: نحو: قذي: في قذا-1

القذى: الجسم الصغير - كالهباء - الذي يقع في العين فيؤلمها. وتصغيره: قذي؛ بإرجاع الألف إلى أصلها الياء، وإدغام ياء التصغير فيها؛ لأن التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها.

4 قد يكون أحدهما: "هاء السكت"، وذلك إذا حذف من الثلاثي حرفان وبقي واحد؛ فينضم إليه هاء السكت وجوبا، نحو: ره؛ وقية؛ أمران: من رأى، ووقى.

5 محذوف الفاء.

6 محذوف العين.

7 محذوف اللام.

(689/4)

---

نحو: عدة وسنة علمين، وأصلهما: وعد، وسنو، أو سنة، فعند التصغير: يرجع للأول فأؤه المحذوفة، وللتاني لأمه المحذوفة، فيقال: وعيد، وسنية أو سنيهة. وهذه التاء الموجودة بعد التصغير هي للتانيث، وليست - كالسابقة - للتعويض لأن تاء العوض لا

تبقى بعد رجوع المعوض.

ومما حذف لامه الأصلية وعوض عنها تاء التأنيث: "بنت وأخت"؛ فيرد المحذوف منهما عند التصغير؛ فيقالك بنية<sup>1</sup>؛ أخيه، والأصل: بنوة وأخوة، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء<sup>2</sup> ... فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف بعد حذف بعض أصوله لم يرجع المحذوف؛ نحو: عاد وهويد، وداع ودويع.

3- وإن كان اسم ثنائي الأصل؛ "أنه منقول مما وضع في أصله<sup>3</sup> على حرفين"، وأريد تصغيره فإن كان ثانيهما صحيحا -مثل: هل، وبل، ولم. أعلاما- وجب: إما تضعيف ثانيه عند التصغير بشرط أن يكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير، والآخر بعدها؛ فتتوسط بينهما، وإما تضعيف بشرط أن يكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير، والآخر بعدها؛ فتتوسط بينهما، وإما تضعيف ياء التصغير بنفسها، بزيادة ياء عليها؛ فيقال: "هليل، أو هلي" "ليل. أو: بلي" "لميم، أو لمي" ... ففي هذه الأمثلة زيدت ياء التصغير، وتلاها بعد زيادتها حرف التضعيف الذي يشبهها أو الذي يشبه ما قبلها مباشرة،

---

1 هذه التاء التي في التصغير للتأنيث، وليست للعوض -ومثلها التي في: سنية، أو سنيهة؛ إذ ليس في الكلمة محذوف الآن تكون عوضا عنه. بخلافها قبل التصغير حيث كان الأصل هو: "بنو" -في الرأي الشائع- فالنوعان مختلفان؛ فليس في وجودها عند التصغير جمع بين العوض والمعوض عنه. ومثلها: "أخيه" وأصلهما قبل التصغير: "أخو".

2 وفد تصغير ما نقص منه بعض أصوله يقول ابن مالك:

وكمل المنقوص في التصغير ما ... لم يحو غير التاء ثالثا؛ ك"ما"-17  
يريد بالمنقوص هنا: ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف. ومثل له بكلمة "ما" وأصلها: ماء ولكن الهمزة حذفت لأجل الشعر.

3 الاسم الأصيل لا يكون موضوعا على حرفين في أول أمره؛ لكن يصح أن يكون منقولاً ما وضع في أصله على حرفين ...

ويتحرك الحرف الذي يلي ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة؛ لأن الاسم في هذه الحالة يصير معربا.

وإن كان ثانيهما معتلا وجب تضعيفه، وزيادة ياء التصغير بين حرفي التضعيف؛ فمثل: لو، كي، ما، أعلاما، يقال فيها بعد التضعيف، وقبل التصغير: لو، كي، ماء1 ... ويقال في تصغيرها: لوي2، كيي3، موي4، بتوسط ياء التصغير بين الحرفين المتماثلين. واسم في هذه الصورة معرب أيضا، تجري حركات الإعراب على حرفه التالي ياء التصغير.

هذا، ويعتبر الاسم ثنائيا -يجري عليه ما يجري على الثنائي ما إرجاع المحذوف ومن غيره- إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل؛ نحو: ابن، واسم ... فتحذف همزة الوصل في تصغيره، ويرجع المحذوف؛ فيقال: بني، وسمي.

4- إن كان الثلاثي المصغر اسما دالا على المؤنث وحده -أي: ليس دالا على المذكر، ولا مشترك الدلالة بين المؤنث والمذكر- وجب عند أمن اللبس زيادة تاء في آخره؛ لتدل على تأنيثه، سواء أكان باقيا على ثلاثيته، نحو: دار، وأذن، وعين، وسن، ... أم كان بعض أصوله محذوفا؛ نحو: يد، وأصلها: "يدي"؛ حذفت لامها تخفيفا؛ فيقال في تصغير تلك الأسماء

- 
- 1 لأن تضعيف الألف سيؤدي إلى وجود ألفين يستحيل النطق بهما؛ فتقلب الثانية منهما همزة، كما يحصل في نوع آخر سبق بيانه "في ص603". هو ألف التأنيث الممدودة وقيل: إن الهمزة تحيء من أول الأمر من غير قلب.
  - 2 أصلها؛ لويو، اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء "طبقا لقواعد الإعرال".
  - 3 بثلاث ياءات الأولى الأصلية، والثانية، للتصغير، والثالثة الزائدة للتضعيف.
  - 4 فالألف الأصلية -التي هي الحرف الثاني في كلمة: "ما"- انقلبت واوا؛ لأنها مجهولة الأصل؛ ومجهولة الأصل تقلب واوا -كما سيجيء في ص708- ثم وليتها ياء التصغير، وقلبت الألف الثانية المزیدة للتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير، وأدغمت فيها. ولم تهمز؛ لزوال علة إبدالها همزة -كما قالوا- وهي وقوعها في الآخر بعد ألف زائدة.

أما كلمة "ماء" وهو الذي يُشرب، فتصغيره: مويه؛ لأن ألفه مبدلة من واو؛ إذ أصله: موه؛ بدليل جمعه على أمواه، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فصار: ماء، ثم انقلبت الهاء همزة؛ سماعا على غير قياس؛ فصار: ماء. فعند تصغيره يرجع إلى كل حرف إلى أصله.

وأشباهاها: دويرة، أذينة<sup>1</sup>، عيينة، سنيينة، يديّة. وسواء أكانت ثلاثيتها أصيلة "كهذه الأمثلة" أم طارئة<sup>2</sup>؛ مثل: "سمية" وستأتي: فإن أوقعت زيادة التاء في ليس وجب تركها؛ كما في تصغير: شجر وبقر؛ -عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعي- فلا يقال في تصغيرهما: شجيرة، ولا بقيرة؛ لأنه يلتبس بتصغير: "شجرة وبقرة" المكبرتين. وكذلك لا يقال: خميسة ولا سبيعة، في تصغير: خمس وسبع، الدالتين على معدود مؤنث. ومثلهما باقي الأعداد المؤنثة لدلالاتها على معدود مذكر، لأن زيادة التاء عند تصغيرها تؤدي إلى اللبس، إذ يقع في الظن أنها لمعدود مذكر، مع أنها لمعدود مؤنث. وكذلك يجب تركها إن كانت الاسم وقت تصغيره والنطق به دالا على مذكر ولو كان في أصله لمؤنث؛ إذ الاعتبار إنما هو للدلالة الحالية عند النطق به، وليس لدلالته السابقة؛ فلو سمينا مذكا بأحد الأسماء المؤنثة السابقة: "دار، أدن، عين، سن، ... " أو غيرها، كسعد، حسن، وهند، ومي، أعلام مذكر، لم يصح مجيء تاء التأنيث عند تصغيره<sup>3</sup>. وكذلك لا يصح مجيئها إذا كان المصغر غير ثلاثي<sup>4</sup>، نحو: زينب،

1 لهذا كان من الخطأ أن يقال في تسمية بعض أجزاء القلب: "الأذين الأيمن، والأذين الأيسر" في تصغير كلمة: "الأذن" مع أنها محضة التأنيث. والصواب في تصغيرها: "الأذينة اليميني، والأذينة اليسرى".

2 يلحق بالثلاثي أيضا كل رباعي ثالثه حرف مد، ورابعه حرف علة بحسب أصله، نحو: سماء وسمية. ومثل الرباعي ما زاد عليه مما حذف منه ألف تأنيث مقصورة؛ خامسة أو سادسة؛ فيجوز "كما سيأتي في ص 698 و 699" إلحاق التاء به، كجباري حيث يجوز تصغيره بإبقاء الألف، أو بحذفها، أو حذفها مع زيادة التاء؛ تعويضا عنها، فيقال حبيرى، أو حبيرة. ومثل لغيزى. فيصح فيه الأمران دون إبقاء الألف؛ يقال لغيزيز، أو لغيزيزه. "الهمع ج 2 ص 189". وانظر رقم 1 من ص 698.

3 جاء في كتاب سيبويه "ج 2 ص 137" ما نصه: "إذا سميت رجلا بعين أو أذن فتحقيقه بغير هاء -أي: أن تصغيره يكون بحذف تاء التأنيث- وتدع الهاء ههنا، كما أدخلتها في: "حجر" اسم امرأة، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة. وإنما سمي بمحقر". ا. هـ.

وإذا كان الاسم المصغر غير مقصور الدلالة على المؤنث فلا تلحقه التاء كأن يكون صالحاً له وللمذكر: مثل: نصف؛ بمعنى متوسط السن، يقال: رجل نصف وامرأة نصف ...

4 إلا في تصغير الترخيم فيصح مجئها في المؤنث - كما سنعرف عند الكلام عليه ص722.

(692/4)

وسعاد؛ فلا يقال فيهما: زينة، ولا سعيدة ...

فشرط زيادة تاء التأنيث: أن يكون المصغر ثلاثياً، مؤنثاً وقت تصغيره، لا يلتبس بغيره عنده زيادتها. ولا فرق في الثلاثي بين الباقي على ثلاثيته وغير الباقي الذي نقص منه شيء، ولا بين ما ثلاثيته أصيلة وما ثلاثيته طارئة. ومن أمثلة الطارئة: سمية<sup>1</sup>: علم مؤنث، وهي تصغير: "سماء" 2 المؤنثة الممدودة. جرت عليها ضوابط التصغير؛ فضم أولها، وفتح ثانيها، وزيد بعده ياء التصغير، وانقلبت الألف الزائدة ياء، فاجتمع ياءان، الأولى منهما ساكنة؛ وهي ياء التصغير، وانقلبت الألف الزائدة ياء، فاجتمع ياءان، الأولى منهما ساكنة؛ وهي ياء التصغير، والثانية متحركة بالكسرة؛ وهي التي أصلها المدة فأدغمنا، ثم رجعت الهمزة إلى أصلها "الواو" - لام الكلمة - وانقلبت الواو ياء، طبقاً لقواعد الإعلال؛ فصارت الكلمة: سمي. فاجتمع في آخر الكلمة ثلاث ياءات؛ هي ياء التصغير، تليها الياء التي أصلها ألف المد، وبعدهما الياء التي أصلها الواو لام الكلمة ... فوقع في الآخر بعد ياء التصغير ياءان، وهذا لا يقع في فصيح الكلام، ويتحتم حذف أولهما تطبيقاً للضوابط العامة في هذا الباب - كما سيجيء - 3

فصارت: سمي. بياء مشددة تعتبر الحرف الثالث، ثم زيدت عليها تاء التأنيث؛ لتكون كأصلها دالة على المؤنث، فصارت: سمية.

ويجب فتح الحرف الذي قبل هذه التاء مباشرة وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير في: "فعل" 4؛ لأن تاء التأنيث تستوجب فتح الحرف الذي قبلها في جميع حالات اللفظ الثلاثي وغير الثلاثي المختوم بها، سواء أكانت خاتمة اسم مصغر، أم غير مصغر - كالأمثلة السالفة - وسواء أكانت خاتمة فعل، أم حرف؛ نحو: قامت، كتبت، ربت، ثمت. "وهذا موضع يجب فيه فتح الحرف بعد ياء التصغير في صيغة "فعل" وهي الصيغة المقصورة على



---

1 من كل رباعي، ثلثه مدة ولامه حرف علة بحسب أصلها - كما في رقم 2 من هامش الصفحة السابقة.

2 سبقت الإشارة إليها، وإلى بيان يخصها، في رقم 4 من هامش ص 615.

3 في رقم 5 من ص 708 وفيها إيضاحه وشرطه.

4 أما في غير هذه الصيغة فلها حكم آخر يجيء في هامش ص 701.

(693/4)

---

تصغير الاسم الثلاثي وحده. أما الحرف الذي يلي التصغير في غير هذه الصيغة، بأن يقع بعد ياء التصغير في صيغتي: "فيعيل وفيعيل"، فيكون مكسورا، وله حالات يبقى فيها على حركته التي كانت له قبل التصغير. وسيجيء بيان هذا في موضعه المناسب<sup>1</sup>. وقد ورد في الكلام المسموع بعض ألفاظ خالفت في التذكير أو التأنيث. ما سبق تقريره؛ فهي شاذة لا يقاس عليها<sup>2</sup>... كشذوذ ألفاظ أخرى ثلاثية ورد تصغيرها على غير صيغة: "فيعيل"<sup>3</sup>.

5- إن كان ثاني الاسم الصغر حرف لين<sup>4</sup> -نحو: باب وقيمة- وجب إخضاع هذا الثاني للضابط العام الذي يسري على كل حرف لين ثان؛ سواء أكان الاسم المصغر ثلاثيا أم غير أم غير ثلاثي. وسيجيء<sup>5</sup> هذا الضابط.

وإلى هنا انتهى الكلام على تصغير الثلاثي.

ب- إن كان الاسم الذي يراد تصغيره رباعيا<sup>6</sup>؛ مثل: "جعفر وبندق"

---

1 في ص 701.

2 فيما سبق من زيادة تاء التأنيث عند تحقق الشروط -يقول ابن مالك:

واختتم "بتا التأنيث" ما صغرت؛ من ... مؤنث، غار، ثلاثي؛ كسن-19

ما لم يكن "بالتا" يرى ذا لبس ... كشجر، وبقر، وخمس-20

وشذ ترك دون لس. وندر ... لحاق "تا" فيما ثلاثيا كثر-21

"كثر، بفتح التاء، بمعنى؛ فاق. وثلاثيا: مفعول به مقدم للفعل: كثر" ومعنى البيتين

الأولين واضح، وهو يقرر في البيت الأخير؛ أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ مع تحقق

بقية الشروط الأخرى، وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة، وزاد

عليها، "أو إذا كان رباعيا فأكثر"، ومن هذا النادر الذي لا يقاس عليه تصغيرهم: وراء، وأمام، وقدام ... على: وريثة، وأميمة -بتشديد الياء فيهما- وقد يديمه ...

3 كتصغيرهم: "رجل" على: "رويحل"، و"مغرب" على: مغربان.

4 في ص 662 معناه. والمراد هنا حرف العلة.

5 ص 704.

6 لا فرق في الرباعي بين ما حروفه أصيلة؛ نحو: جعفر، وما حروفه أصلية وزائدة؛ نحو: بندق. فالأساس: أن يكون عدد الحروف أربعة، أصلية كانت، أم مختلطة.

(694/4)

وجب ضم أوله وفتح ثانيه -إن لم يكونا كذلك من قبل- وزيادة ياء ساكنة بعد ثانيه "وهي التي تسمى: ياء التصغير" وكسر ما بعد هذه الياء 1، إن لم يكن مكسورا من قبل 2؛ فيصير الاسم بعد إجراء هذه التغييرات على وزن: "فعيل"؛ نحو: جعيفر. وينبدق. وهذه التغييرات التي طرأت على الرباعي عند تصغيره هي التغييرات التي طرأت على الثلاثي عنده تصغيره كذلك. مع زيادة كسر ما بعد ياء التصغير في الرباعي -كالمثاليين السالفين- إلا في بعض حالات ستجيء 3.

والكسر بعد ياء التصغير في الاسم الرباعي يوجب تغييرا آخر لا بد منه؛ يتلخص في أنه لو وقع بعدها حرف مد 4 فالواجب قلبه ياء تدغم في ياء التصغير؛ "تطبيقا لما تقضي به الضوابط العامة في مصل هذه الحالة التي تقع فيها "ياء" بعد ياء التصغير" 5 فيقال في: "كتاب، وسحاب، ومقام، كتسيب، وسحيب،

1 إلا إن كان الحرف الذي بعد ياء التصغير مشددا، فإنه يظل ساكنا بسبب الإدغام وتظل قبله ياء التصغير ساكنة كذلك؛ لأن ياء التصغير لا تتحرك؛ ففي مثل كلمتي: الخاص والخاصة نقول: في تصغيرهما: الخويص، والخويصة "كما قال القاموس في مادة: "خص" وفي مثل هذا التصغير يلتقي ساكنان، وهو التقاء جائز فيه. ويجيز بعض النحاة التخلص منه بتحريك السكون الناشئ من الإدغام حركة خفيفة مائلة إلى الكسرة في النطق، دون أن تكون الكسرة خالصة في النطق؛ أي: أنه يبيح في الحرف الأول الساكن المدغم في مثله أن يتحرك عند النطق حركة قريبة من الكسرة ولا يصح تحريكه بالكسرة الواضحة في النطق.

2 مثل قرمز "لنوع من الصبغ الأحمر"، قشبر "للصوف الرديء".

3 في ص 701.

4 فيكون هو الحرف الثالث في الاسم قبل مجيء ياء التصغير.

5 من هذه الضوابط ما جاء في الهمع "ج 2 ص 186" خاصا بالواو، ونصه بإيضاح

يسير: "إن ولي ياء التصغير واو قلبت ياء:

أ- وجوبا إن سكنت هذه "الواو"، كعجوز وعجيز.

أو أعلت -بأن قلبت شيئا آخر، كألف مثلاً- كمقام؛ فإن أصله؛ مقوم، فيقال: مقيم.

أو كانت لاما؛ كغزو وغزى، وغزوة وغزية، وعشو بالقصر وعشيا.

ب- وجوازا إن تحركت الواو في أفراد وتكسير ولم تكن لاما فيهما؛ كأسود وأساود،

وجداول وجداول، فيقال في التصغير: أسيعد وأسيود، وجد يمل، وجد يول؛ فيجوز قلب

الواو ياء، وإدغامها في ياء التصغير، "عملا بقاعدة الإعلال من القلب والإدغام عند

اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون" كما يجوز إبقاء الواو بغير قلب، إجراء لها

على حدها في التكسير؛ "لأن التصغير والتكسير من باب واحد؛ في الأعم الأغلب".

فإن تحركت الواو في الأفراد والتكسير وهي لام وجب قلبها ياء في التصغير، بغير نظر

إلى التكسير؛ نحو: كروان وكريان، وجمعه كراوين". ا. هـ، ثم انظر ص 779 في الكلام

على قلب الواو ياء.

(695/4)

ومقيم" ... وفي: "صبور، وعجوز، وبعوض، صبير، وعجيز، وبعيض" ... وفي: "جميل،

وسمير، وسعيد، جميل، وسمير، وسعيد". وهذا معنى قول النحاة:

"الاسم الرباعي يصغر على: "فيعمل". وإن كان حرفها لثالث قبل التصغير حرف مد

وجب قلبه ياء تدغم في ياء التصغير ...".

ج- إن كان الاسم الذي يراد تصغيره خماسيا فأكثر:

1- فإن لم يكن رابعه حرف لين وجب -في أغلب الحالات- 1 حذف بعض أحرفه

الضعيفة 2؛ ليصير رباعيا يمكن تصغيره على صيغة: "فيعمل" الخاصة بالرباعي، بالطريقة

التي شرحناها عند الكلام عليها. فيقال في سفرجل: سفريج، وفي فرزدق: فريزد، أو:

فريزق، وفي حيزبون: حزيبن. وفي مستنصر: منيصر، وفي محرنجم: حريجم.

2- فإن كان رابعه حرف لين وجب -في أغلب الحالات كالسابق- حذف بعض أحرفه

الضعيفة. وقلب حرف اللين ياء إن لم يكن ياء من الأصل، فينتهي تصغير الاسم إلى "فيعيل" بوجود ياء قبل آخر الصيغة -وهذه الياء هي التي كانت قبل تصغير الاسم حرف لين رابعا- تقول في تصغير سرحان: سريحن، وفي عصفور، عصيفير، وفي قنديل: قنيديل. وهذا معنى قول النحاة: "يجري تصغير الخماسي فما فوقه -بشرط ألا يكون الحرف الرابع لنا- على الطريقة التي جرى بها تصغير الرباعي. كلاهما على وزن "فيعيل" فإن كان الحرف الرابع "في الخماسي وفيما زاد على الخماسي" حرف ليسن وجب قلبه

1 في الصفحة 698 حالات لا يصح فيها الحذف.

2 سبق في رقم 3 من هامش ص 666، بيان المراد من الحرف القوي والضعيف.

(696/4)

ياء؛ ليكون تصغير الاسم على "فيعيل" وجوبا؛ بظهور ياء قبل الآخر".  
وإذا حذف من الخماسي فما فوقه بعض أحرفه للتصغير جاز زيادته ياء قبل آخره لتكون عوضا عن المحذوف، بشرط ألا يكون قبل آخر ياء؛ "فيقال في سفارج: سفريج وسفيريج"، "وفي فرزدق فريزد وفريزد أو فريزق وفريزق"، "وفي حيزبون: حزين أو حزيبن"، "وفي مستنصر: منيصر أو منيصير" ... وهكذا. ولا يصح الجمع بين هذه الياء وما حذف؛ لنلا يجتمع العوض والمعوض 1 عنه.  
ولا بد من كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير في الصيغتين: "فيعيل، وفيعيل" إلا في مواضع سيجيء النص عليها 2.  
والذي يحذف أو يبقى من الأحرف هنا هو ما يحذف أو يبقى عند جمع الاسم تكسيرا؛ بحيث يبقى الحرف الأقوى الذي له المزية على غيره. فإن ساوى غيره في الأفضلية جاز حذف أحدهما بغسر تفضيل -كما عرفنا 3.  
فتصغير الاسم الخماسي فما فوقه يقتضي -في الغالب- من الحذف والإبقاء ما يقتضيه تكسيه على: "فعالل، وفعاليل" وما ضاهما في الهيئة؛ كمفاعل ومفاعيل، وفواعل وأفاعيل ...  
وما جاء مخالفا لهذا فهو شاذ هنا؛ كشذوذ ما خالف الضوابط الخاصة بتصغير الثلاثي؛ كتصغيرهم رجل على: رويجل، ومغرب على: مغربان، وليلة على: لييلية، وإنان على:

أنيسيان.. مع أن القياس فيما سبق هو: رجيل، مغيرب، لييلة، أنيسيان.. مع أن القياس فيما سبق هو: رجيل، مغيرب، لييلة، أنيسين إن كان جمعه للتكسير هو: أناسين4 ...

---

1 كما سيجيء في رقم 4 من ص708.

2 في ص701.

3 بيان مزايا الحروف في رقم 3 من هامش ص666.

4 انظر رقم 3 ص659.

وفي تصغير الرباعي وما زاد عليه، وفي الوسيلة لذلك أحيانا من حذف بعض الأحرف كما تحذف في=

(697/4)

---

أسماء لا يحذف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه:

يستثنى من القاعدة السالفة بعض أسماء تزيد أحرف كل منها على الأربعة، ولا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عدن التصغير - بالرغم من أنهما في بعض الصور قد يحذفان عند التكسير - فيصغر الاسم كأنه رباعي مع ترك الحروف التي تجيء بعد الرابع على حالها، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه. ومن هذه الأسماء:

1- الاسم المختوم بألف تأنيث ممدودة1 بعد أربعة فصاعدا؛ نحو: "قرفصاء"؛ فيقال في تصغيرها: قريفصاء، بتصغير الكلمة كأنها رباعية: ثم يلحق بها همزة والألف التي قبلها، وإن شئت قلت: بتصغير الكلمة من غير اعتبار لوجود همزة والألف التي قبلها مع وجودهما عند التصغير وبقائهما معه.

أما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت رابعة - كصغرى وكبرى - فإنها تبقى وجوبا، يقال في تصغيرهما: صغرى وكبرى. وإن كانت سادسة

---

= التكسير ... ، يقول ابن مالك.

"فعيل" مع "فعيعيل" لما ... فاق؛ كجعل: درهم، دريهما-2

وما به لمتهى الجمع وصل ... به إلى أمثلة التصغير صل-3

وتقدير هذا البيت: وما وصل به إلى التكسير في صيغته منتهى الجموع صل به إلى التصغير حين تريد تصغير أمثله. يريد بهذا حذف بعض الأحرف، فإن الحذف هو الذي

يوصل إلى جمع بعض الأسماء جمع تكسير على صيغته منتهى الجموع. ثم قال بعد ذلك في الوصول إلى صيغة فعييل:

وجائز تعويض "يا" قبل الطرف ... إن كان بعض الاسم فيهما انحذف-4  
ثم بين أن ما خالف المذكور في البابين "باب تصغير الثلاثي، وباب تصغير غيره" خارج عن القياس:

وحائد عن القياس كل ما ... خالف في البابين حكما رسما-5

1 سبق الكلام على ألف التأنيث الممدودة وأصلها في ص 603 ومنه يفهم أن ألف التأنيث الممدودة - في الأرجح - هي في أصلها ألف زائدة للتأنيث، قبلها ألف أخرى زائدة للمد، فتقلب ألف التأنيث همزة، فالهمزة في "قرفصاء" ونحوها للتأنيث ممدودة؛ لا مقصورة. فهي علامة مده، ومتممة لها.

(698/4)

---

أو سابعة حذفت وجوبا؛ مثل: لغيزى 1 ولغيز 2، وبردرايا 3 وبريدر 4 ... وكذلك إن كانت خامسة وليس في الأحرف السابقة عليها حرف مد زائد، كققرى 5 وققرى. فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مد زائد جاز حذفها، أو حذف حرف الماد الزائد دونها؛ نحو: حبارى 6 وحبيرى، أو حبير، ونحو: قريشى 7 وقريشى "بحذف ياء المد التي بعد الراء" أو قريث؛ بحذف ألف التأنيث المقصورة، وإدغام "ياء المد" في "ياء" التصغير ... فالألف التأنيث المقصورة ثلاث حالات: الحذف وجوبا، والبقاء وجوبا، وجواز الأمرين.

2- الاسم المختوم بتاء تأنيث مسبقة بأربعة أحرف أو أكثر؛ نحو: جوهرة، وحنظلة، فيقال في تصغيرهما: جويهرة، وحنظلة؛ بإبقاء التاء على حالها وإجراء التصغير على الكلمة كأنها رباعية خالية منها.

3- المختوم بياء النسب، نحو: عبقرى، جوهري، فيقال في تصغيرهما: عبيقري وجويهري.

4- المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر وليس مثنى، وكذا المختوم بعلامتي تثنية؛ كزعفران، ومؤمنان ومؤمنين؛ وتصغيرها: زعيفران مؤمينان مؤمينين.

5- المختوم بعلامتي جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم، نحو: أحمدرون، وأحمدين، وزينبات. والتصغير: أحيمدون وأحيمدين وزينبات.

- 
- 1 بمعنى: اللغز - كما سبق.
  - 2 ويصح زيادة تاء التأنيث، للتعويض، فيقال: لغيره. بشرط أن تكون الألف المحذوفة رابعة أو خامسة - كما سبق في هامش رقم 2 من ص 692.
  - 3 اسم موضع.
  - 4 حذفت ألف التأنيث؛ فصارت الكلمة: بريدراي، ثم حذفت الألف والياء؛ لأنهما زائدان "راجع الصبان".
  - 5 اسم موضع.
  - 6 اسم طائر. ويجوز "حيرة" بزيادة التاء عوضا عن ألف التأنيث كما سبق في رقم 2 من هامش ص 692.
  - 7 نوع من التمر، وقد يمد، فيصح على اعتباره مقصورا للممدود بالألف أيضا.

(699/4)

- 
- 6- عجز المركبين: "الإضافي، والمزجي"؛ نحو: ظهر الدين 1، وأندريستان 2 وتصغيرهما: ظهر الدين، وأندريستان 3.
- فالأشياء السابقة كلها تثبت في التصغير؛ لتقديرها منفصلة عما قبلها ولا يصح حذفها، إذ لو حذفت ألف التأنيث الممدودة، أو تاؤه، أو غيرهما مما جاء بعدهما لأوقع الحذف في لبس لا ندري معه أكان الاسم المصغر مشتملا على المحذوف أم غير مشتمل عليه، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك الأشياء والاسم الخالي منها. وهذا اللبس غير موجود بما يصح جمعه من تلك الأسماء جمع تكسير -إلا المركب الإضافي فإن تكسيه وتصغيره سواء- ولذلك تحذف تلك الأحرف السابقة في التكسير؛ فيقال في تكسير فرفصاء: قرافص -وفي جوهرة: جواهر، وفي عبقرى: عباقر وفي زعفران زعافر.. أما المركب المزجي فلا يكسر -في الرأي الشائع- كما مر في باب: جمع التكسير 4.

- 
- 1 علم شخص.
  - 2 اسم بلد فارسي.
  - 3 وفي المواضع التي تبقى فيها الحروف عند تصغير الخماسي فما فوقه يقول ابن مالك: وألف التأنيث حيث مدا ... وتاؤه: منفصلين عدا-8

كذا المزيد آخرًا للنسب ... وعجز المضاف والمركب-9  
وهكذا زيادتا فعالنا ... من بعد أربع؛ كزعفرانا-10  
وقدر انفصال ما دل على ... تثنية، أو جمع تصحيح جلا-11  
"جلا: أي: أظهر. وهو معطوف على الفعل: دل. يريد: قدر انفصال ما دل على تثنية  
أو جلا جمع تصحيح، وكلمة:  
وألف التأنيث ذو القصر متى ... زاد على أربعة لن يثبتا-12  
وعند تصغير "حبارى" خير ... بين الحبرى -فادر- والحبرى-13  
"انظر رقم 2 من هامش ص692".  
4 ج، ص678.

(700/4)

مواضع تبقى فيها حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير في:  
"فعيل" و"فعيعيل" كما كانت قبل التصغير:  
عرفنا 1 أن تصغير الاسم على صيغة: "فعيل، أو فعيعيل" يقتضي كسر الحرف الذي  
يلي ياء التصغير مباشرة؛ "نحو: دريهم وجويهر". و"سفريج، أو سفريج، وفريز  
وفريزد، وفريزق، أو فريزيق" في تصغير: "درهم وجوهر" و"سفرجل وفريزق" وأشباهاها  
من كل اسم تزيد أحرفه على الثلاثة قبل تصغيره.  
ويستثنى من هذا الحكم مواضع يجب فيها ترك حركة الحرف التالي ياء التصغير على ما  
كانت عليه قبل التصغير. ومن هذه المواضع 2:  
1- الحرف الذي يليه ألف التأنيث المقصورة، نحو: صغرى وصغرى، كبرى وكبرى.  
بخلاف الحرف الذي يليه ألف الإلحاق المقصورة فيكسر؛ نحو: أرطى وأريط 3.  
2- الحرف الذي يليه -مباشرة- 4 ألف التأنيث الممدودة "وهي الهمزة التي أصلها  
ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائدة"؛ نحو: حمراء، خضراء، صفراء ... ويقال في  
تصغيرها: حمراء، خضراء، صفراء ... بخلاف

1 في: "ب" من ص694، وما بعدها.

2 ليس من المواضع الآتية المختوم بتاء التأنيث؛ لأنها هنا "أي: في غير الثلاثي" تكون  
مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر فيجب معها كسر الحرف التالي لياء التصغير؛ إذ تكون



مفصولة منه بحرف نحو: دحرجة في تصغير: دحرجة، والشرط في فتح الحرف التالي ياء التصغير في الاسم المختوم بتاء التأنيث ألا يفصل بينه وبينها فاصل؛ فإن فصل بينهما فاصل وجب كسر ما يلي ياء التصغير؛ كالمثال المذكور، وكحظلة وحنيظلة؛ وفي هذه الحالة لا تكون تاء التأنيث في آخر اسم ثلاثي. أما التي في آخر الاسم الثلاثي فقد سبق الكلام عليها في ص 690 و 692 وهي المقصودة في كلام ابن مالك بالبيت المذكور هناك "رقم 17".

3 تقلب ألف الإلحاق ياء بعد الكسرة، ثم تحذف الياء عند تنوين الاسم.  
4 فإن فصل بينهما فاصل وجب الكسر؛ نحو: جخيدباء، تصغير "جخدباء" لنوع من الجراد والخنافس.

(701/4)

---

الحرف الذي يليه ألف الإلحاق الممدود، نحو: علباء وعليب<sup>1</sup>؛ فيجب كسر الحرف الذي قبل ألف الإلحاق بنوعيتها.

3- الحرف الذي يليه ألف: "أفعال". "بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن: "أفعال"؛ مثل: أفراس، وأبطال ... ؛ فإذا صغير وقعت ألف: "أفعال" بعد ياء التصغير، فيجب فتح الحرف الذي قبل ألف: "أفعال"، وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير؛ نحو: أفراس وأبطل.

4- الحرف الذي يليه ألف: "فعالان" - ثلاثي<sup>2</sup> الفاء، ساكن العين - اسما كان أم وصفا. بشرط ألا يكون جمع "فعالان" هو: فعالين<sup>3</sup> عند التكسير؛ ففي تصغير: فرحان، وعثمان، وعمران، نقول: فريحان وعثمان، وعمران، بفتح الحرف الذي بعد ياء التصغير، لتحقيق الشرط، وهو أن المفرد: فعالان "مطلق الفاء" لا يجمع تكسيرا على فعالين؛ فلا يقال: فراحين، عثمانين، عمارين ...

فإن كان "فعالان" مما يجمع على: "فعالين" وجب كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير، نحو: سلطان وسلاطين، وسرحان وسراحين؛ ووريحان ورياحين. فيقال في تصغيرهما؛ سليطين، وسريحين ورييحين<sup>4</sup> ...

---

1 تحذف الهمزة من الممدودة، وتقلب ألف الإلحاق ياء لأجل الكسرة. وتعلل إعلال المنقوص "مثل: وال، داع، هاد" فيقال: "عليب" بالكسر والتنوين.

2 أي: مضمومها، ومكسورها، ومفتوحها.

3 وبشرط زيادة الألف والنون، وألا يكون مؤنثه بالتاء.

4 أو: رويحين؛ لأن بعض اللغويين يقول: الياء في: ريحان، أصلها واو، بدليل رجوعها إلى أصلها عند التصغير؛ فيقال: رويحين. وكان قبل التصغير: ريوحان "بياء ساكنة، بعدها واو مفتوحة"، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وحقت الكلمة بحذف الياء المتحركة، فصارت: ريحان، وعند تصغيرها تحذف هذه الياء الزائدة. وترجع الياء المحذوفة المنقلبة عن حرف أصلي؛ هو الواو. وقال بعض آخر إن الكلمة لا تشتمل إلا على ياء واحدة وليس هناك قلب ولا إدغام، بدليل جمعها على رياحين، فهي مثل شيطان وشياطين، وتصغيرها: ريحين؛ كشيطين - راجع المصباح المنير، مادة: راح".

(702/4)

---

5- الحرف الواقع بعد ياء التصغير في صدر المركب المزجي، نحو: تصغير: جعيفرستان، اسم بلد فارسي.

ففي المواضع السابقة يجب ترك حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير كما كانت قبل تصغير الاسم على صيغة فعيعل، أو فعيعل1 ...

6- الحرف المشدد بعد ياء التصغير، بالإيضاح الذي سبق تفصيله2 ...

---

1 فيما سبق من المواضع الخمسة يقول ابن مالك:

لتلو "يا" التصغير من قبل علم ... تأنيث، أو مدته -الفتح انختم-6

كذاك ما مدة: "أفعال" سبق، ... أو مد سكران، وما به التحق-7

"لتلو ... "يا" أي: لتالي "يا" التي للتصغير، وهو الحرف الذي يليها، ويجيء بعدها. علم: علامة".

وتقدير الكلام: الفتح انختم لتالي ياء التصغير من قبل علامة تأنيث؛ وهي التاء، والألف المقصورة. أما الممدودة فهي التي أشار إليها بقوله: أو مدته". وكذلك الفتح انختم قبل ما سبق مدة "أفعال"، يريد به: الحرف الذي قبل ألف "أفعال"؛ لأن هذه الألف للمد؛ وكذلك الحرف الذي قبل "ألف" سكران. وما أحق بسكران مما هو على وزن: "فعلان" مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها مع سكون العين في الحالات الثلاث، بشرط ألا

يكون تكسيره على "فعالين" - كما شرحنا - وبشرط أن تكون ألفه ونونه زائدتين. وأن يكون مؤنثه بغير التاء غالبا؛ فخرج ما كان نونه أصلية؛ كحسان من الحسن، وسيفان بمعنى: طويل؛ لأن مؤنثه سيفانة. كما خرج: سرحان؛ لأن جمعه سراحين.  
2 في رقم 1 من هامش ص 695.

(703/4)

---

بعض أحكام عامة في تصغير الأسماء الثلاثية، وما فوقها:  
1- إذا كان ثاني الاسم حرف لين 1 - ألفا، أو واوا، أو ياء - منقلبا عن لين وجب إرجاعه إلى أصله الذي انقلب عنه؛ كما في الأسماء التالية:

- 
- 1 سبق إيضاح معنى حرق اللين، وحرف العلة في رقم 3 من هامش ص 661 والمراد هنا: حرف العلة.
  - 2 الباع: مقياس قدره المسافة التي بين الكفين عند بسطهما وامتدادهما، وإحداهما متجهة يميناً، والأخرى متجهة شمالاً. وهو مذكر واوي، بدليل جمعه على: أبواع.
  - 3 عيب.
  - 4 ذم.
  - 5 ملخصة في رقم 2 من ص 707.
  - 6 انظر الرأي الآخر أول ص 707.

(704/4)

---

هذا هو الأصل العام الذي يجب مراعاته، وما ورد مخالفا له فشاذا لا يقاس عليه؛ كالذي سمع من تصغيرهم كلمة: "عيد" على: عييد؛ والقياس: "عويد" لأن الفعل: عاد يعود. فالأصل واو.  
فإن كان ثاني الاسم غير لين ولكنه منقلب عن لين بقي الثاني على حاله ولم يرجع لأصله - في الرأي الأرجح - نحو: متعدد1 وأصلها: موتعد، قلبت الواو تاء، وأدغمت التاء في التاء، وانتهت الكلمة إلى: متعد، فيقال في تصغيرها: متيعد، لا مويعد.  
وإن كان ثاني الاسم حرف لين ولكنه منقلب عن حرف صحيح فإن كان منقلبا عن

همزة قبلها همزة لم يرجع لأصله، وانقلب واوا، نحو آدم؛ فإن ثانيه حرف لين منقلبا عن همزة، والأصل: أأدم "بهمزة مفتوحة، فهمزة ساكنة" قلبت الهمزة الثانية ألفا؛ لوقوعها ساكنة بعد من فتحة، فيقال في تصغيرها: أويدم، بقلب الثانية "واوا" لا بإرجاعها إلى أصلها الهمزة، وهذا موضع من المواضع التي يقلب فيها الثاني واوا، وسيجيء. أما إن كان الثاني مبدلا من حرف صحيح غير همزة، أو مبدلا من همزة لم تسبقها همزة؛ فالواجب إرجاعه إلى أصله، نحو: دينار وقيراط، وأصلهما: دنار وقراط -بتشديد النون والراء، بدليل جمعهما على: دنانير وقرايط- فيقال في تصغيرهما: دينير، وقيريط؛ بإرجاع ثانيهما -وهو: الياء- إلى أصله النون والراء. ونحو: ذيب وريم؛ وأصلهما: ذئب ورئم<sup>2</sup> فيقال في تصغيرهما ذؤيب ورؤيم<sup>3</sup>..

---

1 بمعنى: مواعد.

2 الرئم: الطبي الأبيض الخالص البياض.

3 وفيما سبق يقول ابن مالك:

واردد لأصل ثانيا لنا قلب ... فقيمة صير: "قومة" تصب-14

وشذ فهي عيد عييد. وحتم ... للجمع من ما لتصغير علم-15

يقول: اردد إلى الأصل كل حرف ثان، لين، انقلب عن حرف آخر، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين أيضا، اكتفاء بالمثل الذي ساقه، وهو: قيمة، وتصغيرها: قومة. فالثاني حرف لين منقلب عن لين. وبين بعد ذلك: أن تصغير: "عيد" على: "عيد" شاذ؛ لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو -كما شرحنا- وبين أن هذا الإرجاع يراعي في جمع التكسير أيضا كما روعي في التصغير.

(706/4)

---

هذا، والكوفيون يميزون في الألف المنقلبة عن ياء، في مثل: ناب، وفي الياء الأصلية التي في مثل: شيخ، قلبهما عند التصغير واوا؛ فيقولون: نوب، شويخ. ورأيهم ضعيف؛ إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة<sup>1</sup>. ومن الشاذ ما سمع من تصغير: "بيضة" على: "بويضة" بالواو.

2- إذا كان ثاني الاسم حرفا زائدا "ليس منقلبا عن أصل"، نحو: فاهم، عالم ... ، أو كان مجهول الأصل؛ ومنه: صاب<sup>2</sup>، وعاج وراف<sup>3</sup>، وجب قلبه واوا؛ فيقال في

التصغير: فويهم، عويلم، صويب، عويج، رويف..  
"وقد سبق الكلام على حالات أخرى يجب فيها قلب الألف الثانية واوا". فالحالات  
أربع: الألف التي أصلها الواو، الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة الألف الزائدة، الألف  
المجهولة الأصل، الألف الثانية الزائدة "أي: غير المنقلبة عن أصل".  
أما الياء فتبقى ياء في موضع واحد، هو أن يكون أصلها الياء<sup>4</sup>؛ نحو: شيخ وشيخ -  
كما تقدم.

3- إن كان آخر الاسم حرفاً منقلبا عن أصل وجب عند التصغير إرجاعه لأصله؛  
سواء أكان الآخر حرف لين؛ مثل: ملهى، أم غير لين، مثل: ماء وسقاء. فألف:  
"ملهى" أصلها الواو، لأنه من اللهو. وهمزة: "ماء"

---

1 تقدم الرأي الأرجح في ص 704. لكن وافق مجمع اللغة العربية على استعمال  
المذهب الكوفي؛ طبقا لما جاء في ص 154 من كتابه المجمع الذي أصدره سنة 1969،  
ونص قراره تحت عنوان: "تصغير ما ثانيه حرف علة" هو: "ما ثانيه ألف، أو واو، أو  
ياء، من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب  
واوا عند التصغير أخذا بمذهب الكوفيين فيه، وتجوز ابن مالك له، ولورود السماع به؛  
وصدر القرار في مؤتمر دورة سنة 1967 وعلى هذا يجوز في تصغير: عين وشيخ وليفة،  
وشيء... أن يقال: عوينة، وشويخ، ولويفة، وشويء". ا. هـ.

2 اسم نبات مر.

3 اسم بلد.

4 وفي هذا يقول الناظم:

والألف الثان المزيد يجعل ... واوا كذا ما الأصل فيه يجهل-16

(707/4)

---

أصلها الهاء، بدليل تكسيه على: مياه وأمواه. وهمزة: "سقاء"، أصلها: الياء لأنه من  
السقي. فيقال في تصغير ملهى: "مليهى" بإرجاع الألف إلى الواو وقلب الواو ياء؛  
لتطرفها بعد كسرة؛ فتصير: مليهى... ، وعند التنوين: مليه. ويقال في تصغير ماء:  
مويه، وفي تصغير: سقاء: سقي، بتشديد الياء...

4- إذا حذف من الاسم الخماسي فما فوقه -بسبب التصغير- بعض أحرفه، جاز

زيادة ياء قبل آخره؛ تعويضا عن المحذوف، بشرط ألا يوجد قبل آخره ياء. ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه؛ فيقال في سفرجل: سفريج، بغير تعويض، أو: سفريج بالتعويض، ويقال في مستنثر: منيصر، و: منيصير "وقد سبقت الإشارة لهذا"1.

5- إذا ولى ياء التصغير ياءان2 وجب حذف أولاهما؛ فيقال في: "سماء" عند تصغيرها: سمية "طبقا لما أوضحناه من قبل"3، وفي سقاء: سقي. وفي عشية: عشية، كما يقال في: "ثريا" عند جمعها جمع مؤنث سالما: "ثريات"4 وفي "عشية" المصغرة: عشيات. والأصل قبل حذف الياء: ثرييات، وعشيبات.

---

1 في ص 696: وإلى التعويض في جمع التكسير، وفي التصغير أشار ابن مالك بقوله السابق.

وجائز تعويض: "يا" قبل الطرف ... إن كان بعض الاسم فيهما المحذف

2 بشرط اجتماع الياءات الثلاث في الطرف، متوالية، وبعد عين الكلمة، فلا يرد تصغير: "مهيام" على: "مهيم" و"حي" على: "حيي" "الصبان".

3 في رقم 4 من هامش ص 615 وص 193 وليس من هذا التصغير: "كي" وقد تقدم في ص 691.

4 أصل المفردة: ثروى، مؤنثة؛ بألف التانيث المقصورة؛ من قولهم: امرأة ثروى؛ أي ذات مال. والتصغير: "ثريوى". اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداها بالسكون، قلبت الواو ياء "طبقا لقواعد الإعلال والإبدال" وأدغمت الياء في الياء، فصارت الكلمة: "ثريا" بياء مشددة بعدها ألف التانيث المقصورة. فإذا أريد جمع: "ثريا" جمع مؤنث سالما وجب قلب هذه الألف الخامسة ياء، "طبقا لقواعد هذا الجمع"، فيقال: "ثرييات، بثلاث ياءات، الأولى منها ياء التصغير، وبعدها ياءان. فيجب حذف أولاهما؛ فيقال: "ثريات" ... بالاختصار على ياء التصغير وواحدة أخرى مدغمة فيها. "وقد سبق بيان تام لهذا في رقم 4 من هامش ص 615 وبعده عرض لمذهب كوفي، في رقم 1 من هامش ص 616".

(708/4)

---

6- إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد فقد يصح عند بعض النحاة قلبها ألفا للتخفيف، كما في: دويبة، وشويبة، تصغير: دابة وشابة، فيقال دوبة وشوابة، والأحسن

قصره على السماع، أما الطريقة القياسية والنطق بالكلمة المشددة بعد تصغيرها فقد سبقت 1 ...

7- الاسم المصغر لا يصح جمعه جمع تكسير للكثرة؛ لأنها - كما سبق -2 تعارض القلة المفهومة من التصغير، وأيضاً، لعدم وجود صيغة للكثرة تلائمه عند اشتماله على ياء التصغير، ولو حذف هذه الياء لأمكن جمعه مع اللبس، لعدم وجود العلامة التي تدل على تصغيره، وتفرق بينه وبين غير المصغر؛ ولهذا لا يصح تكسيـره كما لا يصح تصغير الاسم المجموع جمع تكسير للكثرة. أما المجموع جملة قلة فيصح - كما تقدم 3. 8- الاسم المصغر ملحق بالمشتق؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى؛ ولهذا يصح وقوعه نعتاً، وغيره، مما يغلب عليه الاشتقاق.

9- التصغير يؤدي إلى منع الاسم من الصرف أحياناً، أو إلى عدم منعه طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في باب الممنوع من الصرف 4 ...

10- التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها؛ كالأمثلة التي مرت في مواضع متفرقة من هذا الباب.

11- الأصح أن العلم إذا صغر لا تزول علميته 5.

---

1 في رقم 1 من هامش ص 695.

2 في ص 682 و 688.

3 راجع التصريح والجمع وحاشية الصبان أول الباب عند الكلام على شروط التصغير وقد سبقت الإشارة لهذا في رقم 8 من ص 682 و 688.

4 ص 275.

5 لأن التصغير أمر عرضي، يفيد معنى طارئاً على العلم، كما يفيد النعت أو غيره من التوابع أمراً عرضياً لا يفقد العلم بسببه علميته - وقد أشرنا لهذا في باب العلم، ج 1 م 23 ص 236.

(709/4)

---

المسألة 176:

النوع الثاني 1: تصغير الترخيم 2، وطريقته

هو: "تصغير الاسم 3 الصالح للتصغير الأصلي، بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة".

فلا بد من: صلاحه ... ، واشتماله قبل تصغير الترخيم على بعض الزوائد. ولا بد من حذفها قبل إجرائه.

وله صيغتان، إحداهما "فعل"؛ لتصغير الاسم ثلاثي الأصول، والأخرى "فيعل" لتصغير الاسم رباعي الأصول.

أ- فإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزوائد ثلاثة صغر على صيغة: "فعل"، وتزداد عليها تاء التأنيث إن كان مسماه ومدلوله الحالي مؤنثا؛ فيقال في حامد: حميد، وفي معطف: عطيف، وفي شادن "لأنثى": شدينة. كما يقال في فضلى، وحمراء، وحبلى: فضيلة، وحميرة، وحبيلة، بزيادة تاء التأنيث فيهن. وإنما تزداد هذه التاء في المؤنث للفرقة بين مصغره ومصغر المذكر. إلا إذا كان المصغر وصفا في الأصل من الأوصاف المختصة بالإناث فلا يصح مجيء التاء، فيقال في تصغير حائض وطالق: حيض وطلق؛ بحذف ألفهما، وبغير زيادة تاء التأنيث على صيغتهما، التي هي في أصلها وصف لمذكر 4 ... وكما يقال في تصغير "حامد": حميد، يقال كذلك في تصغير: أحمد، ومحمود وحماد، ومحمدون ... فجميعها يصغر على: حميد، ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التي تميز كل واحد وتمنع اللبس.

---

1 أما النوع الأول فقد سبق في ص 688.

- 2 أصله: من الترخيم، بمعنى الضعف، بسبب ما فيه من الحذف.
- 3 سواء أكان علما، أم وصفا مشتقا، نحو: وريق، في تصغير أوراق.
- 4 قال الصبان في إيضاح هذا ما نصه: "هي في الأصل صفة لمذكر، والأصل: شخص حائض، وشخص طالق؛ فضعفت من نحو: "سوداء وسعاد" في اقتضاء التاء؛ فروعى فيها الأصل ولولا ذلك للحقته التاء؛ لأنه مؤنث ثلاثي في المال، وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبل". 1. هـ.

(710/4)

---

ب- وإن كانت أصول الاسم الباقية بعد حذف زوائده أربعة صغر على صيغة:

"فيعل"، فيقال في قرطاس وعصفور: قريطس وعصفير 1 ...

ح- لا مجال في تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على صيغة: "فيعل" لأنها صيغة مشتملة على بعض أحرف زائدة؛ فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتويا على



أحرف زائدة، وهذا مناقض لتصغير الترخيم.  
د- الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التصغير الأصلي. وقد يكون الدافع إليه:  
التودد، أو التدليل، أو الضرورات الشعرية.

1 وفي تصغير الترخيم يقول ابن مالك:  
ومن بترخيم يصغر اكتفى ... بالأصل؛ كالعطيف، يعني: المعطفا

(711/4)

.....  
زيادة وتفصيل:  
إذا أريد تصغير: "إبراهيم وإسماعيل" تصغير ترخيم فالقياس عند سيبويه أن يقال يريهم،  
وسميعل 1 ... بحذف زوائدهما فقط؛ وهي الهمزة، والألف والياء 2. وعند غيره: أبيره،  
وأسيمع، لأن الهمزة عندهم أصيلة؛ لوقوعها قبل أربعة أحرف أصلية 3، وهي لا تزداد  
في أول الكلمة المشتملة على أربعة أصول، فيحذفون الألف والياء الزائدتين، والخامس  
الأصلي وهو الميم، واللام؛ لأن بقاءه يخل بالصيغة.  
ويجري هذا، الخلاف أيضا في التصغير لغير الترخيم وفي جمع التكسير؛ فقياسهما عند  
سيبويه يريهمهم، وسميعيل، وبراهيم، وسماعيل، بحذف الزوائد المخلة بالصيغة، وهي  
الهمزة والألف دون الياء؛ لأنها حرف لين قبل الآخر وعند غيره: أبيره، وأسيمع،  
وأباريه، وأساميع؛ بحذف خامس الأصول: لإخلاله بالصيغة، ويحذف الياء قبله، لزيادتها  
وقلب الألف ياء، لصيرورتها لنا قبل الآخر.

1 انظر الخصري.  
2 أما الميم واللام فأصليتان عنده؛ إذ لا تنطبق عليهما أوصاف زيادتهما.  
3 ويجيز الكوفيين: براهم وسماعل، بلا ياء؛ وبراهمة، وسماعلة، بتعويض الهاء عن الباء  
"وقد سبق الكلام على هذا التعويض: "ج ص 672".

(712/4)

## المسألة 177: النسب

مدخل

...

## المسألة 177: النسب

يتضح معناه مما يأتي:

الاسم يدل على معنى مفرد، لا يزيد عليه شيئاً؛ كمحمد، وفاطمة، ومصر، ومكة، وبغداد، ودمشق، وحديد، وكتاب ... ونظائرها من سائر الأسماء، ولا يدل واحد منها إلا على: مسماه. أي: على الشيء الذي سمي به - كما عرفنا<sup>1</sup>.  
لكن لو زدنا في آخر الاسم ياء مشددة قبلها كسرة، "فقلنا: محمدي، أو: فاطمي، أو: مصري، أو: مكّي، أو: بغدادي، أو: دمشقي ... " لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة؛ إذ يصير اللفظ بصورته الجديدة مركباً من الاسم الذي يدل على مسماه، ومن الياء المشددة التي تدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم؛ أي: مرتبطاً به بنوع ارتباط يصل بينهما؛ "كقربة، أو صداقة، أو نشأة؛ أو صناعة ... أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات"؛ فمن يسمع لفظ: "محمدي"، لا بد أن يفهم سريعاً أمرين معاً؛ هما "محمد" الدال على مسمى، وشيء آخر منسوب إلى محمد، أي: ممثل به بطريقة من طرق الاتصال، "كالقربة أو الصداقة، أو التعلم، أو غيره - كما قلنا" وكذلك من يسمع لفظ: فاطمي، أو: مصري، أو: مكّي، أو: ما هو على شاكلتها، لا بد أن يفهم الأمرين معاً في سرعة ووضوح. ولهذا تسمى تلك الياء: "ياء النسب". لأنها الرمز الدال في اختصار بالغ على أن شيئاً منسوباً لآخر. فبدلاً من أن نقول: شيء منسوب لمحمد ... نقول: "محمدي". وبدلاً من أن نقول: شيء منسوب لفاطمة ... نقول: "فاطمي". وهكذا ... ويسمى الاسم الذي تتصل بآخره: "المنسوب إليه"، كما يسمى الشيء الذي تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها: "المنسوب".

---

1 سبق بيان هذا في موضعه الخاص "ج 1 ص 15 م 2". ودلالة الاسم على مسماه إنما تتحقق إذا كان في جملة، وبدونها لا يدل على شيء، فيكون مجرد صوت....

فكل لفظ مشتمل على هذه الياء -مما سبق، ومن نظائره- هو معها في الوقت نفسه منسوب ومنسوب إليه بانضمامها له؛ فهما معا شيئا محتفظان بالدلالة السابقة، برغم الاختصار اللفظي المبين.

وبسبب الأثر المعنوي السالف يعتبر الاسم المشتمل على ياء النسب مؤولا بالمشتق 1 - أي: في حكمه- لتضمنه معنى المشتق؛ إذ معناه: "المنسوب إلى كذا"، بشرط أن تكون الياء المشددة زائدة لإفادة النسب وقت الكلام، "ويسمى النسب المتجدد" 2، وليست من بنية الاسم؛ ككرسي، ولا للنسب بحسب أصلها السابق لا بحسب حاضرها الدال على إهمال النسب، وعلى أنها لا تؤدي معنى مستقلا، وإنما هي بمنزلة حرف من بنية الكلمة، كمن اسمه: بدوي، أو: مكّي ... ومثل: مهري وبختي ... 2 فالياء في هذه الكلمات ليست للنسب المتجدد.

وله أحكام 3 لفظية نعرض لها فيما يلي:

أحكامه اللفظية:

أ- لا بد في النسب من زيادة ياء مشددة على آخر الاسم "المنسوب إليه"، "ولا تزداد إلا في آخر اسم". ويجري عليها الإعراب بعلاماته المختلفة تبعا لحال الجملة. ولا بد أيضا أن يكون قبلها كسرة. ومن الأمثلة قول أحد الرحالين: "لا يشعر العربي بالغربة فوق أرض عربية؛ فالحجازي في الشام، كالشامي في

---

1 فيصلح للمواضع التي تحتاج إلى مشتق "كالنعت. وقد يرفع اسما بعده كما يرفعه المشتق، مثل: هاشم عربي أبوه. وهذا أثر حكمي من آثار النسب الحكمية -انظر رقم 4 من الهامش التالي، وقد يخصص كالمشتق ويوضح "كما نص على هذا صاحب الحاشية على التصريح" ومعلوم أن كلا من "التخصيص والتوضيح" ينطوي على أغراض تدعو إليه؛ كالمدح، والذم، والتقدير ...

2 و2 سبق بيان النسب المتجدد وغير المتجدد، وتوضيحه بالأمثلة في ص 659 وهامشها.

3 جرى سبويه على تسمية هذا الباب: بالإضافة، أو: النسبة، وعقد له في كتابه "ج 2 ص 69" بابا مستقلا عنوانه: هذا باب بالإضافة، وهو: باب النسبة"، كما سمي الياء المشددة الخاصة بالنسبة: "ياء بالإضافة"، وقال النحاة عن هذه الإضافة إنها إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية التي يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف، وذلك أن من يقول: "غلام علي" يجعل الغلام هو المضاف "وعلي" هو المضاف إليه، ومن يقول عن

الغلام: "علوي" يجعل: "عليا" هو المنسوب إليه وقد تقدم. والياء المشددة للنسب قائمة مقام الرجل المنسوب، وهو: الغلام.

(714/4)

الحجاز، وهما في مصر، كالمصري عندهما، والمغربي يلقي المشرقي في موطنه أيام الحج، ويجوس دياره، فلا يحسن وحشة ولا اغترابا. وحيثما ينتقل العربي في موطن العروبة يجد أهلا بأهل<sup>1</sup>، وجيرانا بجيران<sup>2</sup> ... .

ب- لا بد من إجراء تغييرات لفظية في آخر الاسم الذي تتصل به ياء النسب، وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر<sup>3</sup> ... وأشهر التغييرات اللفظية التي تطرأ على الآخر الذي تتصل به هذه الياء مباشرة<sup>4</sup> ما يأتي:

1- حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشددة مسبوقه بثلاثة أحرف أو أكثر، سواء أكانت هذه الياء في الأصل للنسب؛ "نحو: يماني، أفغاني، شافعي ... ، أعلام رجال" أم كانت لغير النسب؛ نحو: كرسي، كركي<sup>5</sup>

1 الباء بمعنى: بدل، أي: أهلا بدل أهل ...

2 وفي هذا يقول ابن مالك في أول الباب وعنوانه: "النسب":

"ياء" كيا "الكرسي" زادوا في النسب ... وكل ما تليه كسره وجب-1

يقول: إن العرب -ومن نطق بلغتهم- زادوا عند إرادة النسب ياء كياء "الكرسي" في أنها مشددة، وفي أنها آخر الاسم، وأن الحرف الذي قبلها لا بد أن يكون مكسورا - أي: أنها تلي حرفا مكسورا دائما- غير أن ياء النسب زائدة على آخر الاسم؛ بخلاف ياء "الكرسي".

3 وهذه يجيء تفصيلها في ص728.

4 عرض النحاة بشيء من التفصيل لما يحدثه "النسب" من تغيير، فقالوا: إن أهم التغييرات التي يحدثها ثلاثة:

أولها: تغيير معنوي، بأن يجعل اللفظ المشتغل على ياء النسب اسما لشيء لم يكن اسما له من قبل، بمعنى أنه يجعل ذلك اللفظ اسما للمنسوب؛ بعد أن كان من غير ياء النسب اسما للمنسوب إليه.

ثانيها: تغيير حكمي بأن يجعل الاسم المختوم بياء النسب في حكم الصفة المشبهة؛

فيعامل معاملتها في رفعه الظاهر والمضمر باطراد "كما تقدم في بابها - ج3- وكما أشرنا في هامش الصفحة السالفة". ويتصل بهذا دلالة على "التخصيص والتوضيح" طبقا لما صرح به صاحب الحاشية على التصريح وما ينطوي عليه كلاهما من الأغراض التي أشرنا إليها في رقم 1 من هامش ص714.

ثالثها: تغيير لفظي، سيجيء بيانه الآن، ثم في ص728 حيث التعبيرات التي تطرأ على الحرف الذي قبل الآخر.

مما سلف يتبين المراد من قول النحاة: إن النسب يحدث تغييرات ثلاثة "راجع التصريح، والأشموي، والصبان، في أول هذا الباب".

5 اسم طائر.

(715/4)

مرمي 1 ... ، فلا بد من حذف هذه الياء المشددة؛ لتحل محلها ياء النسب الزائدة: فيصير اللفظ في صورته الجديدة بعد الحذف والزيادة كما كان في صورته الأولى بغير أن يتغير مبناه الظاهر 2 بالرغم من غير معناه، فيقال في النسب إلى الكلمات السالفة: يمي 3، أفغاني، شافعي، كرسين كركي، مرمي، ...

1 أصلها: مرموي "اسم مفعول، فعله: رمى" اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، ثم قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء؛ فصارت الكلمة هي: مرمي. فالياء المشددة الأخيرة، ياءان: إحداهما زائدة، وهي الأولى، والأخرى أصلية؛ لأنها لام الكلمة. فالياء المشددة في آخر هذه الكلمة مختلفة في نوعها اختلافا واسعا عن التي في آخر الكلمات التي قبلها. وسيجيء - في الصفحة التالية، لهذه الكلمة وأمثالها - حكم خاص.

2 قد يقال: ما الداعي لحذف ياء مشددة موجودة لتحل محلها ياء النسب المشددة من غير أن يظهر فرق لفظي في الصورتين؟ غير أن الحقيقة الواقعة قد تخالف الشكل الظاهر أحيانا. ففي مثل: "بختي" وهو نوع من الإبل "يجمع على: "بخاتي"، وهذه "صيغة منتهى جموع، يمتنع معها صرف الاسم. فإذا سمي شخص باسم، "بخاتي" وجب منع الاسم من الصرف، راعاة للأصل السابق، وحالة الجمعية القديمة؛ "أي: لأنه الآن علم جاء على صورة: "منتهى الجموع" أما عند حذف يائه المشددة في أصل هذه الصيغة، وإحلال ياء

النسب محلها، فإنه لا يمنع من الصرف؛ لأن الياء المشددة التي حذفت من تلك الصورة كانت آخر أحرف بنيتها، وجزءاً من مادته التي يصير بسببها داخلاً في صيغ المنتهى الجموع. أما ياء النسب التي طرأت وحلت في موضع الحذوفة فزائدة عليه، وليست معدودة من حروف بنيته التي ينتهي العلم بانتهاؤها؛ ولهذا لا يمنع من الصرف. ومثل هذا يقال في: "كراسي"، فالتى آخرها ياء النسب تنون، والتى آخرها ياء ليست للنسب لا تنون؛ لأنها صيغة منتهى الجمع - بخلاف الأولى؛ ولهذا ينصرف، نحو: "مهالبة ومساءمة" إذا حذفت التاء ودخلت عليهما ياء النسب، وكذلك: "مساجدي ومدايني"؛ لأن الياء فيهما ليست جزءاً من الكلمة وإنما هي طارئة زائدة للنسب غير ملازمة لصيغة الكلمة، وغير ثابتة في آخرها - وقد سبقت إشارة متممة لهذا في "د" من ص 213. وكذلك في ص 208 وهامشها رقم 3.

3 من العرب من يقول: "اليماي" - ياء واحدة ساكنة في الآخر - في النسبة إلى: "اليمن" بدلاً من أن يقول: "اليمني" فهو يحذف الياء الأولى الساكنة من الياء المشددة التي في: "اليمني، ويأتي بألف زائدة عوضاً عنها بعد الميم، فتصير الكلمة: "اليماي" "بسكون الياء الأخيرة" على صورة المنقوص. وتحذف هذه الياء عند تنوينه إذا تجرد من "أل" ومن "الإضافة" كالشأن في المنقوص. وقد سمي بعض الأشخاص وغيرهم بهذه الكلمة ... فما الحكم لو أردنا النسب إلى كلمة "اليماي" هذه؟ أتُحذف الألف التي جاءت بعد الميم عوضاً عن الياء الأولى الساكنة الحذوفة - كما سبق - وتحذف معها الياء الباقية ليتم بحذفهما حذف الياء المشددة كاملة "بقسميها" قبل محي ياء النسب الجديدة المشددة؟ لأن هذه الياء الباقية في المنقوص هما معاً بمنزلة الياء المشددة التي في آخر الاسم الذي يراد النسب إليه، والتي يجب حذفها لتحل محلها ياء النسب. إن الحكم هو الاقتصار على بقاء الألف والياء الثانية، وعدم حذفها؛ فوجودهما معاً يدل على النسب ويغني عن الياء المشدودة. "انظر ما يتصل بهذا في ص 746".

(716/4)

---

من غير تغيير في هيئتها الظاهرة - بالرغم من تغيير معناه كما قلنا - وهذا هو الحكم الذي يجب الاقتصار عليه.

ومن العرب من يقول في النسب إلى مثل مرمي: "مرموي"؛ فيحذف من المشدد ياءها

الأول الساكنة الزائدة، ويقلب الثانية واوا قبلها فتحة -للتخفيف- "بشرط أن تكون إحدى الياءين -في المشددة- زائدة، والأخرى، منقلبة عن أصل"1؛ ويزيد بعدها ياء النسب. وبهذا الشرط تكون نوعا آخر مختلفا عما قبلها وعن سائر الأنواع الأخرى. وهذه اللغة ضعيفة2 ...

هذا إن كانت الياء المشددة التي في آخر الاسم مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر -كما تقدم- فإن كانت مسبوقة بحرفين؛ مثل: عدي، وقصي، حذف الأولى منهما "وهي الساكنة"، وقلب الثانية المتحركة واوا المتحركة واوا مسكورة، قبلها فتحة، وزيادة ياء النسب بعدها، نحو: عدوي، وقصوي ...

وإن كانت تلك الياء المشددة مسبوقة بحرف واحدة؛ مثل "طي، ري، غي، حي، بي"3، عي4. وجب قلب الياء الثانية واوا مكسورة قبل ياء النسب، وإرجاع الأولى إلى أصلها الواو إن كان واوا، وتركها ياء إن كان الياء، مع فتح ثاني الاسم في الحالتين، فيقال: "طووي، رووي، غووي" "حيوي، بيوي، عيوي"5..

---

1 لأن أصل: "مرمي" هو: "مرموي"؛ فالواو: هي التي تزداد في صيغة اسم المفعول من الثلاثي، والياء هي المنقلبة عن حرف أصلي، هو الألف المرسومة ياء في آخر الفعل: رمى.

2 لا يقاس عليها عند أكثر النحاة؛ فهي شاذة، وفيها يقول الناظم:

وقيل في المرمي مرموي ... واختير في استعمالهم مرمي-8

أي أن المختار في استعمال العرب، أو عند النحاة هو: مرمي، بحذف الياء المشددة كلها قبل زيادة ياء النسب، ثم زيادة ياء النسب، وليس المختار الاكتفاء بحذف الأولى الساكنة، وقلب الثانية واوا، ثم زيادة ياء النسب.

3 آلي: الرجل الخسيس.

4 مصدر: عوى.

5 وفي هذا يقول الناظم في ألفيته:

ونحو حي فتح ثانيه يجب ... وارده واوا إن يكن عنه قلب-9

ويفهم من هذا أن الثاني الذي ليس أصله واوا -بل أصله ياء- يبقى على حالة ياء مع فتح ما قبله أيضا. وسبب الفتح فيهما هو التخفيف، بعدم وقوع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين؛ منعا لاستيلاء الكسرة على أكثر أحرف الكلمة معها، وهذا مما تكرهه العرب.

2- حذفه إن كان تاء التأنيث؛ نحو: مكى، كوفى، حبشى؛ في النسبة إلى مكة، وكوفة وحبشة 1 ...

3- حذفه إن كان ألفا خامسة فصاعدا، سواء أكانت ألف تأنيث؛ مثل: حبارى 2 وحبارى، أم ألف إلحاق؛ حبرى 3 وحبرى، أم منقلبة عن أصل؛ نحو: مصطفى، ومصطفى 4.

وكذلك يحذف إن كان ألفا رابعة، بشرط أن يكون ثاني الاسم متحركا، ولا يكاد ينطبق هذا إلا على الرباعي الذي رابعه ألف تأنيث؛ نحو: جمزى وجمزى 5. فإن كانت الألف رابعة والحرف الثاني ساكنا، جاز حذفها وقلبها واوا؛ سواء أكانت زائدة للتأنيث، أم للإلحاق، أم منقلبة عن أصل؛ مثل: حبلى، وأرطى 6 وملهى ... فيقال في النصب: "حبلى، أو:

1 وإذا كان المنسوب مؤنثا زيدت تاء تأنيث بعد ياء النسب، لتدل على تأنيثه، لا على تأنيث المنسوب إليه، فيقال: هذه الفتاة البارعة عربية قاهرية. "وستجىء الإشارة لهذا آخر الباب ص 746 - هـ ...".

"ملاحظة" يشيع في هذه الأيام استعمال كلمة: "الوحدة" المفردة أصالة "أي: بغير نظر إلى جمعها بالألف والتاء الزائدين -انظر "ج" من ص 726" بمعنى: "التوحيد والتجمع، وعدم التفرق"؛ مثل: "إني من أنصار وحدة الأمم العربية، ففي وحدتها قوتها، وغناها، وهبتها. وبغير هذه الوحدة تفقد أعظم وسيلة للعظمة، والسلطان، والسلامة من كيد أعدائها ... " وهذا الاستعمال صحيح فصيح، لكن الخطأ الشائع كذلك هو ما يجري على ألسنة كثيرين عند النسب إلى تلك الكلمة المفردة التي لا ينظر مطلقا إلى جمعها المؤنث -لداع معنوي؛ كعدم وجود وحدات متعددة ... فينسبون إليها نسبا لا يمت إلى الصواب بصلة، فيقولون: "وحدوي" بزيادة واو قبل ياء النسب في هذه الكلمة المفردة أصالة، "أي: التي يقتضي المعنى وصحته النسب إليها، دون نظر ولا اعتبار إلى أنها المفردة لجمع مؤنث سالم" مع أن زيادتها هنا على الوجه السالف خطأ لا سند له من صحة، أو تصويب. وقد حاول أحد الباحثين أن يسلك سبيلا لتصحيحه فلم يوفق لما أراد.

ومن المفيد الرجوع إلى "ج" من ص 726 لأهميتها حيث بيان التوجه الصحيح



لاستعمال: "وحدوي" وأمثالها بمجيء الواو قبل ياء النسب.

2 اسم إحدى الطيور.

3 من معانيه: الطويل الظهر، القصير الرجلين، والقراد.

4 لأنه من الصفوة؛ فألفه أصلها الواو.

5 يقال: هذه فرس جمزى، أي: سريعة.

6 اسم شجرة.

(718/4)

حبلوي" "وأرطي، أو: أرطوي"، "وملهي، أو: ملهوي"، والأحسن في ألف التأنيث الحذف، وفي غيرها القلب.

وإذا قلبت الألف الرابعة -بأنواعها الثلاثة السابقة- واوا جاز شيء ثالث أيضا هو:

زيادة ألف قبل الواو، فنقول: حبلأوي، أرطأوي، ملهاوي<sup>1</sup>.

أما إن كانت الألف ثالثة فلا يجوز فيها إلا القلب واوا؛ نحو: فتى وفتوي، ربا وربوي، علا وعلوي<sup>2</sup> ...

4- إن كان الآخر همزة الممدود وجب<sup>3</sup> بقاؤها عند النسب إن كانت أصلية؛ فنحو: قراء وقرائي، وبداء وبدائي.

1 راجع حاشية ياسين على التصريح وكذا الأشموني.

2 يقول ابن مالك في حذف الياء المشددة من آخر الاسم المنسوب إليه، وحذف تاء التأنيث ومدته "ويريد هنا بالمدّة: ألف التأنيث المقصورة":

ومثله مما حواه احذف. و"تا" ... تأنيث، أو مدته لا تثبتا-<sup>2</sup>

"احذف مثله والضمير للمذكر، وهو حرف الياء، وقد أعاد الضمير عليها مرة أخرى

مؤنثا، يريد به: "الكلمة" التي هي الياء أيضا. مما حواه، أي: احذف مثل ياء الكرسي

المشددة من الاسم الذي يحويها عند النسب إليه". ثم قال: لا تثبت تاء التأنيث ولا

مدته في الاسم المنسوب إليه، بل احذفهما. ثم بين حكم الألف الرابعة إذا كانت

للتأنيث، وثاني الاسم ساكنا، فحكم بجواز حذفها وقلبها واوا -وترك أمرا ثالثا زدناه في

الشرح- قال:

وإن تكن تربع ذا ثان سكن ... فقلبها واوا وحذفها حسن-<sup>3</sup>

"تربع، أي: تكون رابعة"، ثم بين بقية أنواع الألف التي تشبهها في الحكم السالف، وهي ألف الإلحاق، والألف المنقلبة عن أصل: فقال:

لشبهها: الملحق، والأصلي ما ... لها. وللأصلي قلب يعتمى-4

"يعتمى: أي: يختار. المراد بالأصلي عن أصل؛ لأن الألف لا تكون أصلية إلا في الحرف أما ما يشبه الحرف؛ مثل: "ما" الاسمية". وبين حكم الألف الزائدة على الأربعة فقال:

والألف الجائز أربعا أزل ... .....-5

"الجائز أربعا": الذي جاوزها، وزاد عليها. وبقية البيت بحذف ياء المنقوص الآتية:

3 في الرأي المعتمد.

(719/4)

ووجب قلبها واوا إن كانت للتأنيث؛ نحو: حمراء وحمراوي، وخضراء وخضراوي. ويجوز بقاؤها وقلبها واوا إن كانت منقلبة عن أصل "سواء أكان الأصل واوا، أم ياء، أم غيرهما"1 أو كانت للإلحاق؛ فيقال في كساء: كسائي أو كساوي -وفي بناء: بنائي أو بناوي- وفي علباء: علبائي أو علباوي ... أي: أن همزة الممدودة يجري عليها في النسب ما يجري عليها في التثنية2 ...

5- حذفه إن كان ياء منقوص خامسة أو سادسة، نحو: "مهتد، ومقتد" و"مستعل ومستغن" فيقال في النسب إليها: "مهتدي، مقتدي، مستعلي، مستغني".

فإن كانت الياء رابعة فالأحس حذفها. ويصح -بقلة- قلبها واوا مسبوقة بفتحة3؛ نحو: "راع وراعي، وراعوي"، "وهاد وهادي، وهادوي".

وإن كانت ثالثة وجب قلبها واوا مسبوقة بفتحة3؛ نحو: "شح4 وشجوي،" رض5 ورضوي"، "عظ6 وعظوي"، "عم وعموي".

ولا بد من فتح ما قبل الواو -تخفيفا- في جميع الحالات التي تنقلب فيها ياء المنقوص واوا؛ نحو: راع وراعوي، وشح وشجوي7 ...

1 ليست كلمة: "ماء" من نوع "الممدود" عند النحاة، "طبقات لتعريفه عندهم وقد سبق في ص610 ولكن بعضهم يذكرها هنا ليدل على أن المسموع في النسب إليها هو: مائي، وماوي، مع أن همزتها مبدلة من هاء.

2 وقد سبق حكمها فقي ص617 وفي همزة الممدود يقول الناظم:

- وهمز ذي مد ينال في النسب ... ما كان في تثنية له انتسب-15
- "ينال؛ بالبناء للمجهول، أي: يعطى، أو: بالبناء للمعلوم، أي: يصيب".
- 3 و3 يفتح ما قبل هذه الواو؛ لكيلا تقع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين في المنقوص، وهذا مما يستثقله العرب، ويفرون منه قدر الاستطاعة.
- 4 حزين.
- 5 بمعنى: راض.
- 6 عطي الجمل؛ فهو: عظ، انفتح بطنه من أكل نبات يسمى: العنظوان.
- 7 وفي حذف ياء المنقوص الخامسة يقول الناظم في البيت الخامس السابق:
- ..... كذاك "يا" المنقوص خامسا عزل-
- 5
- "عزل: أي: طرح بعيدا وحذف". ويقول في ياء المنقوص الرابعة: إن حذفها أولى من قلبها واوا =

(720/4)

فإن كان الآخر محتوما بواو رابعة فصاعدا، وقبلها ضمة، حذف الواو فيقال في النسب إلى: ثندوة1 وقلنسوة: ثندي وقلنسي. فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذف الواو عند سيبويه فيقال في "عدوي": عدوي، بفتح الدال التي هي عين الكلمة، وحذف الواو الأولى. وإنما فتحت الدال قبلها لتصير الكلمة على وزن: "فعلي" لأن "سبويه" لا يفرق بين "فعولة" و"فعيلة" عند النسب، بشرط وجود التاء في آخرهما، فيجعلهما على وزن "فعلي"2، فإن لم توجد التاء فلا حذف عنده؛ فيقال: "عدوي". أما غير سبويه فيجعل "فعولة وفعول" -أي: بالتاء وبغير التاء- خاضعين عند النسب لحكم واحد، هو عدم حذف شيء منهما؛ فيقول في "عدو وعدوة" عدوى، بتشديد الواو، وضم ما قبلها3..

= أما الثالثة، فقلبها واوا محتوم. ولا بد من فتح ما قبل هذه الواو.

والحذف في "الباء" رابعا أحق من ... قلب. وحتم قلب ثالث يعن-6

"يعن، بالنون الساكنة للشعر، وأصلها مشددة: عن يعن؛ بمعنى: ظهر"، ثم قال في فتح ما قبل الواو:

وأول ذا القلب انفتاحا.. و"فعل" ... و"فعل" عينهما افتح، و"فعل" -7  
أي: اجعل صاحب هذا القلب واليا فتحا. والمراد بصاحب هذا القلب: الحرف الذي  
انقلب عن أصل، ويريد به الواو المنقلبة عن ياء رابعة، وأن هذه الواو لا بد أن تلي  
فتحا، أي: تقع بعده. فالحرف الذي قبلها مباشرة واجب الفتح. وبقية البيت؛ وهي:  
"وفعل ... " يختص بحكم آخر سيجيء في مكانه الأنسب ص728.  
1 ثدي.

2 ثم تزداد التاء في المؤنث، عملا بالقاعدة العامة.  
3 راجع الصبان عند الكلام على النسب إلى "فعيلة"، ثم عند الكلام على النسب إلى  
الجمع.

(721/4)

.....

زيادة وتفصيل:

أ- عرفنا حكم النسب إلى المقصور، والممدود، والمنقوص. فما حكم النسب إلى المعتل  
الآخر، الشبيه بالصحيح؟ وما حكم النسب إلى كلمات أخرى تشتمل على الياء، أو  
الواو، وليست مما سبق؟

1- معتل الآخر الشبيه بالصحيح 1 هو: ما آخره واو أو ياء، إما مشددتان، وإما  
مخففتان قبلهما ساكن؛ نحو: مرمي 2، ومجلو، وظبي، ودلو ...  
والذي يعنينا هنا: الاسم الثلاثي الذي تالته ياء أو واو، وقبلهما سكون، وليس بعدهما  
تاء التانيث، نحو: ظبي وغزو؛ فلا يحذف منهما شيء عند النسب، ويقال فيهما: ظبي  
وغزوي، فإن جاءت بعدهما تاء التانيث فالأرجح عدم الحذف أيضا؛ فيقال في ظبية،  
وغزوة: ظبي وغزوي. وتزداد تاء التانيث بعد ذلك؛ بشرط أن يكون المنسوب مؤنثا -  
طبقا للقاعدة العامة، حين يكون المنسوب مؤنثا- فيقال: ظبية وغزوية.  
ومن المسموع: قروي؛ نسبة إلى: "قرية" حيث قلبت الياء واوا قبلها فتحة، ولا يقاس  
على هذا في الرأي الأرجح.

2- فإن كان الثالث ياء قبلها ألف؛ نحو: غاية وراية 3 ... فأقوى الآراء: قلب الياء  
همزة بعد حذف التاء، فيقال: غائي ورائي؛ ويجوز -بقلة- غايي وراي، بغير قلب؛ كما

يجوز -بقلة- غاوي وراوي، ولكن الاقتصار على الأقوى أفضل؛ لقلة الوارد من غيره،  
ثم تراء تاء التأنيث إن كان المنسوب مؤنثاً 4 ...

3- وأما نحو: سقاية، وحولاً "الموضع" فيجوز أمران، أحدهما: قلب الياء همزة بعد  
حذف تاء التأنيث وألف التأنيث المقصورة؛ فيقال فيهما: سقائي، حولائي. والآخر:  
قلب الياء همزة على الوجه السالف ثم قلب الهمزة واوا لوقوعها

- 
- 1 سبقت الإشارة التي توضحه في رقم 2 من هامش ص 58.
  - 2 سبق تفصيل الكلام -في ص 715 و 716- على النسب إلى هذه الكلمة ونظائرها.
  - 3 وليس هذا من المعتل الآخر، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح؛ لأن حرف العلة ليس في آخر الكلمة.
  - 4 لهذا الحكم اتصال بما يجيء في ص 766 بعنوان: "ملحوظة"، آخرها.

(722/4)

---

.....

---

متطرفة بعد ألف زائدة -طبقاً لقواعد الإبدال- فيقال سقاوي وحولاًوي.

4- وأما نحو: شقاوة 1 فتبقى الواو على حالها بلا حذف ولا قلب.

ب- كيف ننسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو؛ مثل: "أرسطو، نُرو، سفو، كلمنصو؛  
رنو، شو ... " "كنغو، طوكيو ... ؟" وكل هذه أسماء شائعة في عصرنا 2.

لم أضاف فيما لدي من المراجع نصاً يصلح جواباً عما سبق. ولعل السبب -كما  
أسلفنا- في تركهم النص هو أن الأسماء العربية الأصلية خالية من الاسم المعتل الآخر  
بالواو. حتى لقد قبل إن العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضع كلمات محددة نقلوها  
عن غيرهم. منها: سمندو وقمندو ... لهذا ترك النحاة -فيما أعلم- الكلام على طريقة  
إعرابه، وتثنيته، وجمعه، والنسب إليه ...

غير أن الحاجة اليوم تدعو إلى تدارك الأمر: لشيوع هذا النوع بيننا، وعدم الاستغناء عن  
استعماله. وقد سبق أن تكلمنا عما يحسن اتباعه فيه من ناحية إعرابه، وتثنيته  
وجمعه ... في الأبواب الخاصة بها. أما في النسب فقد استرشدت بالحكم الخامس الذي  
سبق 3، واستلهمت نظائر له، وراعت اعتبارات أخرى. وانتهيت إلى رأي قد يكون

أنسب؛ هو أنه يحسن حذف الواو إن كان خامسة فأكثر، وتبقى إن كانت ثالثة، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعة. وتبقى مع وجوب تضعيفها إن كانت ثانية. فيقال في النسب إلى أرسطو، وكلمنصو: "أرسطي، وكلمنصي. ويقال في النسب إلى كنغو: "كنغوي، أو: كنغي" ... ومثله: هُو ... ويقال: سفوي ورنوي في النسب إلى "سفو" ورنو "علمين" ويقال: شوي، في النسب إلى "شو".

ويجب كسر ما قبل ياء النسب في كل الأحوال، كما يجب التخفيف في النسب إلى الثلاثي بعدم توالي كسرتين قبلها؛ فتفتح الأولى منهما.

---

1 وليس هذا من المعتل الآخر، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح؛ لأن حرف العلة في آخر الكلمة.

2 الستة الأولى أعلام أشخاص، وبعدها علمان لبلدين.

3 في ص 721.

(723/4)

---

6- حذف الآخر إن كان علامة تشنية<sup>1</sup> في آخر ما سمي به من مثني وملحقته؛ وصار علما معربا بالحروف؛ مثل: الإبراهيمان والإبراهيمين ... والنسب إليهما: الإبراهيمي.. وكذا: الرشيدان والرشيدين، والنسب إليهما: الرشدي. أي: أن النسب يكون للأصل المفرد<sup>2</sup> بعد حذف علامة التشنية من العلم. وهنا يلتبس النسب إلى المثني العلم بالنسب إلى مفرده؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التي تحدد أحدهما<sup>3</sup>.

أما النسب إلى المثني الحقيقي "الذي ليس علما مسمى به" فينسب إلى مفرده. ولا يخلو من ليس كذلك<sup>3</sup>، فتزيله القرائن ...

7- حذف الآخر إن كان علامة جمع مذكر سالم<sup>4</sup>، سمي به أو بما ألحق به، وصار علما معربا بالحروف<sup>5</sup> نحو: خلدون. وحمدون، وصالحين وسعدين ... "وهي أعلام قديمة" فيقال في النسب إليها: خلدي. وحمدي وصالحي، وسعدي، ... أي: بالنسب إلى مفردها؛ واللبس في النسب بين العلم الجمع ومفرده تزيله القرينة التي تعين أحدهما دون الآخر<sup>5</sup>.

---

1 وهي الألف والنون رفعا، والياء والنون نصبا وجرا؛ إلا عند وجود ما يقتضي حذف

النون كالإضافة ... ؛ فالنون أحد حرفين تتكون منهما معا علامة التشنية.

2 بحجة الفرار من وجود علامتي إعراب في المثنى العلم؛ إذ توجد فيه علامات المثنى عند من يعربه كالمثنى، وهو في الوقت نفسه -مع اعتباره علما لواحد، يعرب بالحركات على ياء النسب. فيجتمع على الاسم الواحد إعرابان، إعراب بالحروف وإعراب بالحركات في ياء النسب -طبقا لما جاء في "التصريح".

3 و3 واللبس محقق واضح في النسب إلى لفظ المثنى في مثل الأعلام الآتية المشتهرة قديما وحديثا: "سلمان، مهران، زيدان، حمدان، جبران، محمد بن، حسنين، البحرين" إقليم. وهذا اللبس لا يقع إلا عند النسب إلى المثنى المعرب بالحروف -كالرأي الشائع في إعرابه- أما على الآراء الأخرى التي تعربه بالحركات الظاهرة على النون -وقد سبقت في الجزء الأول- فينسب إليه على لفظ المثنى؛ فلا يقع لبس. وحذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التي لا لبس فيها، بالرغم من أن كثرة النحاة لا ترتضيها؛ على صحتها ونسبتها إلى بعض القبائل العربية الخالصة. وأن الفرار من اللبس غرض لغوي واجب، ولا سيما الفرار إلى ما لا يعارض أصلا من أصول العربية.

4 بحجة الفرار من اجتماع علامتي إعراب على الاسم لواحد؛ هما: الحروف والحركات -كما قلنا هنا- رقم 2 في العلم المثنى. نقلا عن "التصريح".

5 و5 وإنما يقع اللبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف؛ طبقا للرأي الشائع. أما عنه إعرابه بالحركات على النون -على رأي مما سبق في الجزء الأول- فلا لبس. ونقول هنا ما قلناه في النسب إلى المثنى "رقم 3 السالف" إن الفرار من اللبس غرض هام واجب.

(724/4)

---

أما النسب إلى جمع المذكر السالم الباقي على جمعيته<sup>1</sup>، وليس علما مسمى به، فيكون بالنسب إلى مفردة أيضا، فإن أوقع في لبس وجب الفرار منه باتباع الرأي الذي يبيح النسب إلى لفظه المجموع؛ بالرغم من رأي المعارضين في هذا؛ لأن الفرار من اللبس -إن أمكن- والحرص على توقيه، غرض أصيل في لغة العرب، وأصل من أقوى أصولها التي تقوم عليها.

8- حذف الآخر إن كان علامة لجمع مؤنث سالم<sup>2</sup> بشرط مراعاة التفصيل الآتي:  
أ- إن كان هذا الجمع باقيا على جمعيته "أي: لم ينقل إلى العلمية مع بقاءه على صيغة

الجمع" وليس وصفا<sup>3</sup> ونحوه: مما يجيء في: "ج".  
وجب النسب إلى مفردة في جميع الحالات، نحو: وعردة، قمر، زنب، عائشة، سراق،  
والجمع: وردات، قمرات، زبنات، عائشات، سراقات، والنسب هو: وردي، قمر،  
زنب، عائشة، سراقي ... بالنسب إلى المفرد في كل ما سبق وأشباهه.  
ب- إن كان هذا الجمع مسمى به. "بأن صار علما" ووجب حذف العلامة الدالة على  
الجمع "وهي: الألف والتاء" وينسب إليه على لفظه الباقي بعد الحذف. ولا ينسب إلى  
مفرده؛ فيقال في النسب إلى الجموع السالفة إذا كان كل جمع علما. وردي وقمر،  
"بفتح ثانيهما"<sup>4</sup>، زنب، عائشي، سراقي ... فليس بين الصورتين فرق إلا في مثل:  
وردة وقمر،

- 1 أي: الذي لم يتركها إلى العلمية والتسمية به.
- 2 وعلامته هي: الألف والتاء الزائدتان على المفرد.
- 3 أي: ليس مشتقا كضخمت فالمراد بالوصف هنا: الاسم المشتق؛ كضخمة  
وضخمت. ويقابله الاسم الجامد، وهو ما ليس مشتقا؛ كمعاد، وهند. وجمعهما جمع  
مؤنث سالما هو: سعادات وهندات.
- 4 لأنه مفتوح في الجمع، تطبيقا للقاعدة الخاصة بجمع الاسم الثلاثي السالم العين -وقد  
سبق شرحها في ص622- وبهذا الفتح في النسب إلى "وردة وقمر"، وأمثالهما، يمكن  
الحكم على المفرد الثلاثي المؤنث؛ أهو مفرد لجمع مؤنث سالم باق على جمعيته، أم هو  
مفرد لجمع مؤنث سالم سمي به وصار علما.

(725/4)

مما تحرك ثانيه الساكن لأجل الجمع.  
ج- إن كان وصفا، أو اسما جامدا، والثاني فيهما ساكن، وألف الجمع رابعة نحو:  
ضخمت، وصعبات، وهندات ... "والمفرد، ضخمة، صعبة، هند" جاز عند النسب  
حذف العلامة "بحر فيها: الألف والتاء"، وجاز الاقتصار على حذف التاء وحدها، مع  
قلب الألف واوا، فيقال في النسب: ضخمي، أو ضخموي، صعي، أو: صعبوي،  
هندي، أو هندوي<sup>1</sup> ويصح زيادة ألف فاصلة قبل هذه الواو؛ فيقال ضخماوي ...  
و ... و ...



"ملاحظة": الكلام على النسب إلى جمع التكسير وما في حكمه يجيء في: ب من ص741.

9- إرجاعه إن كان لا محذوفة بشرط مراعاة التفصيلات التي ستأتي 2 عند الكلام على النسب إلى ما حذف بعض أصوله.

10- تضعيفه إن كان ثانيا معتلا، في اسم ثنائي الحروف - قبل النسب - مثل: لو، كي، لا ... ؛ فعند التسمية بهذه الألفاظ والنسب إليها، يقال: لوي، كيوي، لائي. فأما: "لو" فقد ضعفنا واوها الأصلية، وأدغمنا الواوين، يجعلهما ياء واحدة مشددة؛ فصار الاسم قبل النسب "كي"، وهو اسم مختوم بياء مشددة مسبوق بحرف واحد؛ فعند النسب ترجع الياء الأولى إلى أصلها الياء مع فتحها، وتنقلب الثانية "واوا"، وتجيء بعدها ياء النسب؛ فيقال: كيوي.

---

1 انظر "الملاحظة" التي في رقم 1 من هامش ص718 لأهميتها. وفي حذف علامتي التنئية والجمع يكتفي الناظم ببيت واحد لا تفصيل فيه ولا إبانة، هو:

وعلم التنئية احذف للنسب ... ومثل ذا في جمع تصحيح وجب-10  
"علم: علامة. وتقدير البيت: واحذف للنسب علامة التنئية.. ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جمع التصحيح، بنوعيه؛ المذكر والمؤنث". ولم يذكر التفصيل الخاص بهذا الحذف، وقد أوضحناه.

2 في ص733.

(726/4)

---

وأما: "لا" فتضعيف ثانيها يكون بزيادة ألف أخرى بعد الأصلية. لكن لا يمكن إدغامهما، ولا إبقاء كل منهما بغير إدغام، فتتقلب الثانية همزة؛ عملا بقواعد القلب. وقيل: إن الهمزة تزداد من أول الأمر مباشرة؛ فيقال: "لائي" 1:  
فإن كان ثانيه صحيحا والكلمة ثنائية وضعاً "أي: لم يحذف منها شيء" جاز فيه التضعيف وعدمه. ففي النسب إلى: "كم" يقال: كمي أو كمي، بتشديد الميم أو تخفيفها 2.

---

1 في شرح الكافية للرضي "ج2 ص141" ما يفيد أن الاسم الثنائي، المعتل الثاني، "مثل: لا، وكى، ولو ... " إذا اقتضى الأمر تضعيف ثانيه، قد يغني عن التضعيف زيادة همزة بعد الثاني مطلقاً؛ فنقول في: لا، وكى، ولو. إذا كانت أعلماً أريد إعرابها: لا، وكى، ولوء، وعند النسب: لائي، وكىي، ولوئي. وقد صرح بأن التضعيف هو الأولى، فيحسن الاقتصار عليه. وفي تضعيف الثاني المعتل يقول الناظم:

وضاعف الثاني من ثنائي ... ثانيه ذو لين؛ كـ"لا"، ولائي-22

يريد: مثل: "لا" وتضعيفه: لائي، بياء النسب المشددة، ولكنها خففت هنا للشعر، وذو اللين هنا: المعتل.

2 في هذا الحكم خلاف؛ كما يقول الصبان هنا، ونص كلامه:

أ- أعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ، وقصد إعرابها، شدد الحرف الثاني منها؛ سواء أكان حرفاً صحيحاً أم حرف علة؛ نحو: أكثرت من الكم، ومن الهل، ومن اللو ... ؛ لتكون على أقل أوزان المعربات.

ب- وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ، وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً؛ نحو: جاءني كم، ورأيت منا؛ لئلا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى معاً، من غير ضرورة.

"فإن" كان الثاني حرف علة؛ كـلو، وفي، ولا ... زيد حرف من جنسه، وإن لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معاً؛ للاضطرار إلى الزيادة؛ لأن عدمها يؤدي إلى سقوط حرف العلة، لا لبقاء ساكنها مع التنوين؛ فيبقى المعرب على حرف واحد، وهو مرفوض في كلامهم.

ج- وإن جعلت علماً للفظ أو لغيره، ولم يقصد إعرابها فيهما. فلا زيادة أصلاً. هذا ملخص ما في الرضي، وشرح الباب للسيد، مع زيادة. فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله: "فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه" فيه نظر؛ إذ الثنائي الذي جعل علماً للفظ، وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه، صحيحاً أو معتلاً. فيجب حينئذ في النسب إليه التضعيف. والثنائي الذي جعل علماً لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً؛ فيجب حينئذ في النسب إليه عدم التضعيف ... ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين. لكن مر عن الفارضي في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف الثاني المجهول علماً للفظ بما إذا كان حرف علة؛ ففي المسألة خلاف". 1. هـ. كلام الصبان وهذه المسألة بما فيها من خلاف صلة قوية بما سبق ج1 م2 ص29.

أشهر التغييرات التي تطرأ على الحرف الذي قبل الأخير، بسبب ياء النسب.

1- وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم الثلاثي المكسور العين؛ سواء أكانت فائوه مضمومة، أم مفتوحة، أم مكسورة. فمن المضمومة: "دئل، وقدر، وبهر ... ، والثلاثة أعلام والنسب إليها: دؤلي، قدري، بهري". ومن المفتوحة: "نمر، وخشن، وملك، والنسبة إليها: نمري، خشن، ملكي" ومن المكسورة: "إبل، وبلز1، والنسبة إليهما: إبلي، بلزي".

أما سبب التخفيف بقلب الكسرة فتحة على الوجه المتقدم فلأن العرب تستثقل في النوع السالف استيلاء الكسرة على أكثر حروف الكلمة المختومة بياء النسبة؛ إذ تقع فيه الياء بعد كسرتين متواليتين أو ثلاثة، فنفر العرب من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسرة الأولى فتحة2.

2- وجوب التخفيف أيضا إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغم فيها ياء ساكنة قبلها. والتخفيف هنا يكون بحذف الثانية المكسورة -سواء كانت هي الثالثة بين أحرف الكلمة أم كانت أكثر- ففي النسب إلى3: "طيب ولين" و"هين وجيد" و"غزبل، تصغير غزال، وأسيد، تصغير: أسود" يقال: "طبي، وليني" "هيني، جيدي" "غزيلي، أسيدي".

1 من معانيه: القرار، والمرأة الضخمة.

2 بشرط أن يكون الكسر هو المتغلب على أحرف الكلمة؛ فلا قلب في النسب إلى مثل: قمر، جرس ... ، وإلى هذا يشير الناظم في بيت سبق ذكره "في721" لمناسبة تتعلق بأوله؛ هو:

"وأول ذا القلب انفتاحا" و"فعل" ... و"فعل" عينهما افتح و"فعل"-7

والذي يعنينا هنا: الأوزان الثلاثة وما يقرره من فتح العين في كل منها عند النسب - كما شرحنا.

3 تعدد الأمثلة الآتية هو لبيان أنه لا فرق في الحكم بين الياء المكسورة الثالثة التي أصلها ياء؛ كالأولين، والتي أصلها واو كاللذين بعدهما، والتي تزيد على ثلاثة؛ كالآخرين، وشذ قوهم: "طائي" في النسب إلى: طيء. والقياس: "طبي". وفي هذا

التخفيف يقول ابن مالك:

وثالث من نحو: "طيب" حذف ... وشذ "طائي" مقولا بالألف-11

(728/4)

فلا تحذف الياء الثاني في مثل: هبيخ<sup>1</sup> لعدم كسرهما، ولا في مثل: مهيم<sup>2</sup>؛ تصغير مهيام، لوجود ياء زائدة فاصلة بين الياء والمكسورة، وآخر المنسوب إليه.

3- حذف ياء، "فعيلة" -بفتح فكسر- وحذف تاء التأنيث معها، وفتح ما قبل الياء التي حذفت "أي: فتح عين الكلمة". كل هذا بشرطين: أن تكون عين الكلمة غير مضعفة، وأن تكون صحيحه إذا كانت اللام صحيحة؛ فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن: "فعلي"؛ فيقال في النسب إلى حنيفة، وفهيمية، وسميرة ... : حنفي، وفهيمي، وسمري، ومن المسموع الشاذ: سليقي، وسليمي، في النسب إلى: سليقة<sup>3</sup>، وسليمة<sup>4</sup>.

هذا رأي أكثر النحاة. وقد تصدى لهذه الأمثلة الشاذة أحد الباحثين<sup>5</sup>

---

1 الغلام السمين.

2 انظر رقم 2 من هامش ص708.

3 بمعنى: فطرة وطبيعة.

4 اسم قبيلة عربية.

5 هو الأستاذ الراهب أنستاس الكرملّي -رحمه الله- العضو السابق بالجمع اللغوي القاهرة فقد نشر بحثاً بمجلة: المقتطف "عدد يوليو 1935، ص136" عرض فيه أمثلة من الصيغتين -وهما: "فعيلة، وفعيل، الآتية"- في الكلام الذي يحتج به مع استيفائهما الشرطين، قائلاً ما نصه: "أنت ترى من هذا التتبع أن العرب لم ينسبوا مطلقاً إلى "فعيل وفعيلة" بقولهم فعلي "بالتحريك" إذا كان غير مشهور؛ علماً كان أم نكرة؛ بل "فعيل" بإثبات الياء على أصلها". ا. هـ. ثم عرض شواهد على تأييد رأيه عددها "103" ثلاثة بعد المائة" وأكد أن هذه الشواهد ليست هي كل الوارد، وأنه اكتفى بها مسرعاً؛ إذ لم يتسع وقته لجمع الباقي الذي يقطع بوجوده.

ومع أن الشواهد التي عرضها عشرات تكفي وحدها للأخذ برأيه من غير تردد، ولا حاجة إلى تأييد آخر، نراه استند أيضاً في تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة الدينوري في

كتابه: "أدب الكاتب" ص 107 طبعة أوروبا، ونصه: "إذا نسبت إلى: "فعل، أو: فعيلة" من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورا ألقيت منه الياء؛ مثل: ربيعة، وجيلة، وحنيفة، فتقول: رباعي، وبجلي، وحنفي. وفي ثقيف ثقفى، وعتيك عتكى. وإن لم يكن الاسم مشهورا -علما كان أم نكرة- لم تحذف الياء في الأول "أي: في فعل" ولا في الثاني "أي: فعيلة" ... ١. هـ. وقد خلص الباحث إلى أن الحذف قديما لم يكن إلا في المشهور شهرة فياضة.

وجاء في كتاب: "الصحاح" للجوهري -ج 2 ص 218، وفي النسب إلى كلمة: "مدينة" ما نصه: "إذا نسبت إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قلت: "مدني" وإلى مدينة المنصور قلت: "مديني" وإلى مدائن كسرى قلت: مدائني". ١. هـ.

(729/4)

---

المعاصرين وأثبت أنها ليست شاذة، لوجود عشرات مسموعة، من نظائرها الفصيحة، وعرض تلك العشرات، وانتهى من بحثه إلى أمرين:

أولهما: أن النسب إلى "فعيلة" هو: فعلي "قياسا مطردا:

ثانيهما: أنه يجوز النسب إليها على: "فعلي" -بحذف الياء- كما يرى بعض القدماء بالشرطين السالفين: وزيادة شرط ثالث عليهما؛ هو: اشتها الاسم المنسوب إليه شهرة فياضة تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء "فعيلة" للنسب. فمضى اجتمعت الشروط الثلاثة ص 3 ح حذف الياء جوازا، لا وجوبا. وما عرضه هذا الباحث من الأدلة غير مرجوح. ورأيه حسن. والأخذ به أولى 1.

فإن كانت العين مضعفة: مثل؛ رقيقة وليبية، أو كانت معتلة مع صحة اللام؛ مثل: طويلة، وعويصة -لم يحدث حذف ولا تغيير عند النسب إلا حذف تاء التأنيث؛ فيقال: رفيقي- وليبي، وطويلي. وعويصى.

وإن كانت العين معتلة مع اعتلال اللام وجب إجراء التغيير الأول بالحذف والتغيير؛ فيقال: في طوية: طووي 2 ...

4- حذف ياء: "فعل" -بفتح فكسر- بشرط أن يكون معتل اللام. وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامه المعتلة واوا مع فتح ما قبلها وجوبا؛ كغني وغنوي، وعلي وعلوي، وصفي وصفوي، وعدي وعدوي.

فإن كان صحيح اللام لم يحدث تغيير؛ نحو: جميل وجميلي. وعقيل وعقيلي 3.

---

1 وقد أخذت به لجنة "الأصول" في مجمع اللغة العربية بالقاهرة -طبقا لما جاء في ص 246 من مجلة المجمع المشتملة على البحوث والمحاضرات الخاصة بالدورة الخامسة والثلاثين لسنة 1968-1969.

2 "تكملة": بقي من الصور أن تكون العين صحيحة، واللام معتلة؛ مثل: صفية، وسنية؛ فهذه الياء المشددة تقلب واوا قبل ياء النسب؛ فيقال: صفوية، وسنوية، طبقا للبيان السابق "في ص 717" خاصا بالثلاثي الذي آخره ياء مشددة، مع اعتبار تاء التأنيث في حكم غير الموجود.

3 انظر ما يتصل بهذه ويتممه في رقم 5 من هامش ص 725 ومن النسب المسموع: ثقفي في النسب إلى ثقيف.

(730/4)

---

5- حذف ياء: "فعيلة" -بضم، ففتح، فسكون- وحذف تاء التأنيث معها، بشرط أن تكون العين غير مضعفة، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صححة. فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن: "فعلي"، فعند النسب إلى: قريظة، وجهينة، وحذيفة، يقال: قرطي، وجهني، وحذفي ...

فإن كانت العين مضعفة لم تحذف الياء؛ كما في قليلة وقليلي، وجديدة وجديدي.

وكذلك إن كانت معتلة مع صحة اللام، كما في لويضة ولويزي، ونويرة ونويري.

فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام وجب الحذف، نحو: حية وحيوي ... 1.

6- حذف ياء "فعليل" -بضم، ففتح، فسكون- بشرط أن يكون معتل اللام. وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لاهم المعتلة واوا قبلها فتحة؛ نحو: قصي وقصوي، وفتي، وفتوي.

فإن كان: "فعليل" صحيح اللام لم تحذف الياء -في الأرجح- نحو: سعيد وسعيد، وردين ورديني 2 ...

---

1 وفي الحذف الخاص بصيغتي: "فعيلة" وفعيلة، يقول الناظم:

و"فعلي" في: "فعيلة" التزم ... و"فعلي" في فعيلة حتم-12

ويقول:

وأحقوا محل لام عريا ... من المثالين بما "التا" أوليا-13  
وتتموا ما كان كالطويله ... وهكذا ما كان كالجليله-14  
"عري: خلا -من المثالين، يريد بهما: صيغتي: فعيلة، وفعيلة السالفتين، أولي: أتبع وجاء  
بعد شيء سبقه. والألف التي في آخر الشطر الأول والثاني زائدة لوزن الشعر".  
يريد: أن النحاة أو العرب ألقوا عند النسب ما كانس من الصيغتين السالفتين خاليا  
من معتل اللام بما وليته التاء منهما، أي: جاءت بعده وفي آخره. حيث يجب -عنده-  
حذف الياء في الملحق كالملحق به.  
2 ومن النسب السماعي: قرشي، وهذلي؛ في النسب إلى: قريش، وهذيل. ويرى المبرد  
أن هذا قياسي؛ لكثرتة.

(731/4)

---

7- حذف واو: "فعولة" -بفتح فضم- ومعها التاء1؛ بشرط أن تكون عين اللفظ  
صحيحة، وغير مضعفة. وفي هذه الصورة يفتح الحرف الذي كان مضموما قبل حذف  
الواو.  
ومن الأمثلة: شنوءة2، وسبوحة3، فيقال في النسب إليهما: شني، وسبحي ... 4 فلا  
تُحذف الواو في مثل: قوولة وصوولة5، لاعتلال العين، ولا في مثل: "ملولة" لتضعيفها.  
"أما فعول" بغير تاء فينسب إليه على لفظه؛ نحو؛ ملول وملولي، وعدو وعدوي ...

---

1 يلاحظ أن الأغلب في صيغة: "فعول" إذا كانت وصفا بمعنى "فاعل"، ألا تدخلها  
التاء الدالة على التأنيث المحض وحده "طبقا للبيان الخاص بهذا في ص591" أما في غير  
هذه الصورة فقد تلحقها التاء. ويقال: إنه لم يرد عن العرب علم على وزن: "فعولة"  
ونسبوا إليه على: "فعلي" إلا: "شنوءة" حيث قالوا: "شني" -كما سيحيء في رقم 4.  
2 علم قبيلة عربية.  
3 علم على مكة، أو على ماء قريب منها.  
4 هذا رأي سيويوه. أما غيره فينسب إليها على لفظها؛ لأنه لم يرد عند العرب سوى  
شني، في النسب إلى شنوءة، فهي كلمة واحدة حكمها الشذوذ. وهذا الرأي هو  
الأعلى، والأجدر بالاعتصار عليه.  
5 ويصح قلب واوهما همزة، فيقال: قنولة وصئولة.

### المسألة 178: النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله

أ- إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو عين الكلمة وجب رده في حالتين:  
الأولى: أن يكون عينا لاسم ثلاثي مضعف<sup>1</sup>. مثل: "رب". وأصله: "رب" الحرفية الجارة، حذفت الياء الأولى، تخفيفا<sup>2</sup>، فإذا صار بعد التخفيف علما وأريد النسب إليه، وجب إرجاع الياء الساكنة المحذوفة وإدغامها في نظيرتها، كما كانت قبل الحذف؛ فيقال: ري، ومثلها: "قط" على اعتبار أن أصلها: قط<sup>3</sup> -بتشديد الطاء؛ حذفت الطاء الأولى الساكنة، تخفيفا؛ فإذا نسب إلى المخففة وجب إزعاج العين المحذوفة. وإدغامها في نظيرتها: فيقال: قطي ...

الثانية: أن يكون عينا لاسم معتل اللام، نحو: يرى "علما منقولاً من المضارع، وأصله: يراى. نقلت فتحة الهمزة. إلى الراء الساكنة قبلها، وحذفت الهمزة؛ فصار اللفظ: يرى". فإذا سمي به، وأريد النسب إليه؛ قيل: "يرثي"، بإرجاع العين المحذوفة مع فتح الراء؛ مراعاة لضبطها الطارئ الذي كانت عليه بعد حذف الهمزة<sup>4</sup>.

1 مضعف الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد؛ مثل: عد، قط، رب ... ولا بد أن يكون المضعف ساكن العين. إذا كانت مدغمة في نظيرتها، وهو الحرف الواقع لام الكلمة.

2 ومن التخفيف قوله تعالى: {رَبِّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} .

3 ظرف زمان يستعمل -في الأغلب- بعد كلام منفي المعنى في الزمن الماضي.

"وتفصيل الكلام عليه في ج 2 م 79".

4 هذا رأي سيبويه -كما سيحيى- أيضا في رقم 4 من هامش ص 735- وهو يوجب في الاسم الذي ترجع لاه المحذوفة عند النسب أن تبقى عينه على فتحها الطارئة عليها عند حذف اللام، قبل الحذف. فإذا ما عادت اللام عند النسب لم ترجع العين إلى السكون الذي كان أصلا لها من قبل؛ وإنما تظل على الفتحة الطارئة عليها. فإذا رجعت الهمزة المحذوفة هنا -صارت الكلمة: "يرأى"- بثلاث متحركات مفتوحة، فألف ساكنة، مكتوبة ياء، وعند النسب تحذف هذه الألف "لأنها رابعة في اسم ثانيه متحرك، كما تقرر من قبل في ص 18"، فيقال: "يرثي" وهذا الرأي هو الأرجح الذي يؤيده السماع الأكثر، أما غير سيبويه فيوجب عند رجوع اللام المحذوفة إرجاع العين إلى



سكونها الأصلي السابق، وعدم الاعتداد بالفتحة الطارئة. فعند إرجاع الهمزة يصير الاسم: "يرأى" والنسب إليه هو: "يراوي" أو: "يرئي"؛ طبقا لما تقرر -في ص718- من أن ألف الرباعي الساكن الثاني تحذف أو تقلب واوا. ومما سبق يتضح رأيان في المجبور برد اللام عند النسب؛ فسيبويه ومن معه يوجب فيه فتح العين وإن كانت ساكنة في الأصل. وغيره يوجب تسكينها كما كانت أولا، وإرجاعها لأصله.

(733/4)

ب- إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو: "فاء" الكلمة وجب إرجاعه بشرط اعتلال اللام؛ نحو: شية<sup>1</sup> والنسب إليها: وشوي، بكسر الواو الأولى وفتح الشين<sup>2</sup> -تليها الواو الثانية المكسورة عند النسب. فإن كانت اللام صحيحة لم يجز رد المحذوف؛ فيقال في عدة<sup>3</sup>: عدي

1 علامة.

2 أصلها: "وشي" "بكسر الواو، فسكون الشين. وردد النحاة وصاحب "المصباح المنير" النص على كسر الواو، ولم يذكروا السبب في كسرها" حذفت الواو، ونقلت حركتها إلى الشين، وزيدت تاء التانيث عوضا عن الواو المحذوفة؛ فصارت الكلمة: "شية". بفتح الياء؛ لتناسب التاء. فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة "وهي الواو المكسورة، وتبقى الشين على حركتها العارضة، وهي الكسرة؛ عملا بمذهب سيبويه السالف في الصفحة الماضية وهامشها، فتصير إلى: وشي "بواو وشين مكسورتين" ثم تنقلب كسرة الشين فتحة، عملا بالقاعدة التي تقدمت في ص718 و728. "ومضمونها: أن الاسم الثلاثي المنسوب إليه يجب فتح ثانيه إن لم يكن مفتوحا. سواء أكان الحرف الأول مضموما أم مفتوحا أم مكسورا ... " فتصير الكلمة بغير ياء النسب إلى: "وشي". تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. وصارت الكلمة: "وشا"، بكسر ففتح، فألف مقصورة تقلب عند النسب واوا؛ لأنها ثالثة؛ فيقال: "وشوي". أما عند غير سيبويه ممن لا يعتد بحركة الشين الطارئة ويتمسك بالسكون لأنه الضبط السابق قبل الحذف -فيقول- وشي: وقد عرفنا رجحان رأي سيبويه. وكلا الرأيين في أمر النسب إلى ما حذف، كما أوضحناه في حالات ونوضحه في باقيها

-يدعو للدهش؛ ففيه من التحليل، والتعليل، والحذف، والقلب، والإثبات، والإرجاع، ما يكد الذهن، ويرهق العقل، من غير أن يعرف العرب شيئاً منه، أو يدور بخلد أفصحهم.

وبالرغم من هذا نسأل: أيمن هنا -فقط- وضع ضابط عام للنسب إلى ما حذف بعض أصوله، من غير التجاء إلى هذه الفروض الخيالية؟ يبدو أن الجواب: لا.

وفي الكلام على "شية" وما في حكمها يقول الناظم:

وإن يكن كثية ما "الفا" عدم ... فجبره وفتح عينه التزم-23

"عدم، أي: زال، بمعنى: حذف -جبره: إرجاعه عند النسب".

3 مصدر الفعل: وعد. حذفت الفاء، وعوض عنها تاء التأنيث.

(734/4)

وفي جدة1: جدي.

ج- إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو "لام" الكلمة، وجب إرجاعه في حالتين:

الأولى: أن تكون العين معتلة؛ مثل: "شاة" وأصلها: "شوة"2 -بسكون الواو-

حذفت لام الكلمة "الهاء" للتخفيف، فصارت الكلمة: شوة -بسكون الواو- ثم

تحركت الواو بالفتحة3، فصارت: شوة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفاً،

وصارت الكلمة، شاة، والنسب إليها في الرأي الأرجح هو: شاهي4.

1 بمعنى: غنى. أصلها: وجد، مصدر الفعل: وجد، حذفت الفاء وعوض عنها التاء.

2 الكلمة واوية العين بدليل معها على: "شياه" التي أصلها: شواه. قلبت الواو ياء

لوقوعها بعد كسرة.

3 لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث في كل الحالات، على الوجه الذي سبق في

ص693.

4 وهذا رأي سيوييه، وقد سبق بيانه في رقم 4 من هامش ص733؛ ومنه يعلم أنه

يستبقى -عند النسب- حروف الكلمة على ضبطها الطارئ عليها، بسبب حذف

بعض الأحرف تغييراً طارئاً. وعلى هذا تبقى فتحة "شوة" -وهي فتحة طارئة- ويبقى ما

ترتب على وجودها، وهو قلب الواو ألفاً. وعند النسب ترجع الهاء المحذوفة التي هي

لام الكلمة، وتحذف تاء التأنيث لتحل محلها ياء النسب، فيقال: "شاهي".

أما من يخالف سيبويه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها الأصل الذي كان قبل حذف أحد أصول الكلمة، فيقول: "شوهي" -بفتح فسكون- ذلك أن أصل الكلمة هو: شوهة. بسكون الواو قبل حذف اللام التي هي: "الهاء"، والتي أدى حذفها إلى تحريك الواو بالفتحة؛ إذا صارت "قبل تاء التأنيث" مباشرة. فعند رجوع اللام المحذوفة -وهي الهاء- ترجع الواو إلى ضبطها الأول وهو السكون ويمتنع قبلها ألفاً؛ لعدم تحريكها ويصير النسب كما سبق: "شوهي".

وفي هذا الوضع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين، يصرح النحاة بأن النسب إلى: "ذو" و"ذات" هو: "ذووي" فيهما؛ لأن لاهما محذوفة، وعينهما معتلة ويقولون إن أصلهما: "ذوي" ويعددون أنواعاً معقدة من الفروض والخيالات يجر بعضها بعضاً؛ كي يصلوا من ورائها إلى إثبات هذا الأصل. وقد كدوا، وداروا حتى انتهوا إلى ما أرادوا، وهو غير ما يريده الواقع، والرأي السديد. ومن شاء أن يرى بعض الفروض المرهقة فليرجع إلى كتاب سيبويه وشراحه "ج2 ص80، 81 وما بعدها في الباب الذي عنوانه: "ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد"، والباب الذي عنوانه: "الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين". وهو يريد "بالإضافة": النسب =

(735/4)

الثانية: أن تكون اللام المحذوفة قد رجعت -في الكلام المأثور- في التثنية، أو جمع المؤنث السالم<sup>1</sup>؛ مثل: "أب، وأخ"، وتثنيتهما: "أبوان وأخوان"، فالنسب إليهما: أبوي وأخو، بإرجاع الواو المحذوفة منهما. ومثل: "سنة"، وأصلها: سنة أو سنو. حذفت لام الكلمة؛ "وهي: الهاء: أو الواو" وجاءت تاء التأنيث عوضاً عنها، وهذه التاء تحذف في جمع المؤنث السالم وترجع اللام المحذوفة، فيقال: سنهات أو سنوات، كما يقال في النسب: سنهي، أو سنوي، بإرجاع اللام المحذوفة كما رجعت في جمع المؤنث.

والنسب إلى: "أخت وبنت"؛ هو: "أخوي، وبنوي"، لأن جمعهما المؤنث السالم: أخوات وبنات، والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن، وهذا يوقع في لبس قوي دعا بعض النحاة إلى رفض النسب بالصورة السالفة، وتحتيم النسب على لفظهما؛ فيقول: أختي وبنتي؛ ورأيه حسن، جدير بالحاكاة، مع صحة الرأي الأول وقوته<sup>2</sup>.

= كما أشرنا من قبل في رقم 3 من هامش ص714، ويكرر هذا. وفي التصريح

وحاشيته، وحاشية الصبان سلسلة متشابكة من تلك الحيات، وكان الخير في ترك ذلك كله، والاقتصار على أن النسب إلى: ذو، وذات، هو: ذووي؛ مراعاة للمسموع. على أنه قد جاء في حاشية: "القطر عند الكلام على معنى: "ذات" ما يأتي: "لها ثلاث استعمالات: الإشارة بها، ومعنى: صاحبة، ومعنى: التي وبقي لها استعمال رابع. وهو جعلها اسماً مستقلاً؛ نحو: ذات الشيء: بمعنى: حقيقته وماهيته. وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفاً مشهوراً؛ حتى قال الناس ذات متميزة، وذات محدثة، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير. والله يقول: {وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ} أي: ببواطنها وخفياتها. فالكلمة عربية، ولا التفات لمن أنكر عربيته، وخطأ علماء الكلام، مصيبيون". ١. هـ. ومثل هذا في "المصباح المنير" مع الاشتراك في كثير من ألفاظ السالفة ويمكن الرجوع إليه في مادة: "ذوي".

- 1 لم يذكروا جمع المذكر السالم اكتفاءً بالثنية؛ لأنه على غرارها - كما سبق في باهما - فما يرجع في الثنية يرجع في جمع المذكر السالم.
- 2 يقولون في تأييد الرأي الأول: إن صيغة: "أخت وبنت" كلها للتأنيث. والتاء للإلحاق بالرغم من أنها بدل من واو محذوفة؛ وهي لإلحاق الكلمتين بقفل وجذع؛ إلحاقاً للثنائي بالثلاثي، فيجب رد صيغة أخت وبنت إلى صيغة المذكر، بحذف التاء منهما كما حذفت في النسب إلى مكة؛ فقليل: مكّي، =

(736/4)

---

ما يجوز فيه عند النسب رد لامة المحذوفة وعدم ردها:  
بان مما سبق وجوب رد اللام المحذوفة إلى الاسم عند النسب بشرط أن تكون عينه معتلة، أو أن تكون لامة مما يرجع في ثنية أو جمع مؤنث سالم.  
فإن لم يتحقق الشرط جاز الرد وعدمه، ففي مثل: يد 1 ودم 2، وسفة 3

---

= وفي جمع المؤنث السالم؛ فقليل: في مؤمنة ومؤمنات ... لئلا تقع تاء التأنيث حشو ... وكلام كثير آخر أساسه مجرد الجدل. وقد تناوله بعض القدماء بالرد والرفض "على نحو ما نقله شرح التصريح في هذا الموضع". ونحن في غنى عن هذا كله، وعن مناقشته، وزيادة الجدل القديم بجدل جديد؛ وكلاهما لا خير فيه؛ إذ حسبنا إباحة الرأيين، واستحسان الرأي القائم على إبعاد اللبس، وهو رأي قديم لبعض كبار النحاة. ومنهم:

يونس بن حبيب البصري المتوفى حول سنة 181 هـ، وهو من أشهر أئمة اللغويين النحاة في عصر سيبويه، وله مؤيدون.

وفي إرجاع اللام جوازا ووجوبا يقول الناظم:

واجبر برد اللام ما منه حذف ... جوازا إن لم يك رده ألف-19

في جمعي التصحيح، أو في التثنية ... وحق مجبور بهذي توفيه-20

وبأخ أختا، وبابن بنتا ... ألحق. ويونس أبي حذف التاء-21

يقول: اجبر برد اللام ما حذف منه اللام جبرا جائزا، إلا إذا كان رد اللام لازما في التثنية أو جمع التصحيح لمذكر أو لمؤنث، في هذه الحالة يستحق المجبور -وهو الاسم المحذوف اللام- التوفية وجوبا بإرجاع لامه إليه. ثم قال: ألحق أختا بأخ في رد اللام المحذوفة، وكذلك ألحق بنتا بابن في ردها من غير إبقاء التاء فيهما. على غير مذهب يونس ومن معه فإنه يبقئها. وقد شرحنا الرأيين ...

1 أصل: "يد" هو: ידי -بسكون الدال- حذفت اللام بغير تعويض؛ تخفيفا؛ وتحركت الدال الساكنة. والنسب إليها هو: ידי، بغير رد اللام، أو: يدوي، بردها، وقبلها الفتحة الطارئة لأجلها؛ لأن ما قبلها يفتح عملا برأي سيبويه، أو قبلها السكون السابق؛ عملا برأي غيره. ورأي سيبويه هو الأرجح -كما عرفنا- في رقم 4 من هامشي ص 733 و 735.

2 أصل: "دم"، هو: دمو -بسكون الميم في الأصح- حذفت الواو، تخفيفا بغير تعويض، وتحركت الميم الساكنة، وعند النسب يقال: دمي، بغير رد، أو: دموي بالرد مع فتح ما قبل الواو؛ لأن ما قبلها يفتح لها -كما سبق- أو إرجاعه إلى سكونه الأصلي؛ كما سبق: في يد.

3 أصل: شفة، هو شفه "بسكون الفاء، وبالهاء، بدليل ظهور الهاء في الجمع: شفاه" حذفت الهاء تخفيفا، وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها، فصارت شفة. فعند النسب يقال: شفي، بغير رد الهاء، أو شفهي بردها مع بقاء الفاء قبلها على فتحها العارضة، أو: إرجاعها إلى سكونها الأول. ومن يرى أن اللام المحذوفة واو، وليست هاء يميز في النسب: شفي وشفوي ولكن الشائع بين اللغويين أن اللام المحذوفة هاء.

يقال عند النسب: يعدي أو يدوي، دمي أو دموي شفي، أو شفهي ويصح: شفوي ...  
وقد حذفت اللام في يد، ودم بغير تعويض. زبدت تاء التأنيث عوضاً عن الهاء المحذوفة.  
وإذا حذفت اللام وعوض عنها همزة الوصل جاز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع  
بين اللام المحذوفة وهمزة الوصل؛ منعاً للجمع بين العوض والمعوض عنه، ففي مثل: "ابن  
واسم" يقال: "ابن واسم" يقال: "ابني أو بنوي، واسمي، أو سموي"1 ولا يصح أن يقال:  
ابنوي واسموي ...

---

1 الكثير المسموع ضم السين أو كسرهما. أما الميم فمفتوحة على رأي سيبويه؛ لأن  
الفتحة طارئة على الثاني للنسب فتبقى - كما عرفنا.

(738/4)

---

#### المسألة 179: أحكام عامة في النسب

"وتشمل: حكم النسب إلى المركب بأنواعه المختلفة - وإلى جمع التكسير، وما ألحق به -  
صيغة: فعال" للنسب، النسب المسموع، وبعض ألفاظ منه، زيادة تاء التأنيث في  
المنسوب".

أ- النسب إلى المركب 1:

1- إن كان المركب إضافياً علماً - بالوضع أو بالغلبة - فالأصل أن ينسب إلى صدره؛  
فيقال في خادم الدين، وفوز الحلق، وعابد الإله ... "والثلاثة أعلام": خادمي، فوزي،  
عابدي ...

ويستثنى من هذا الأصل ثلاث حالات يجب النسب فيها للعجز.

الأولى: أن يكون "المركب الإضافي" العلم كنية، نحو: أبو بكر، وأم كلثوم ... فيقال في  
النسب: بكري، وكلثومي.

الثانية: أي كون هذا "المركب الإضافي" معرفاً صدره بعجزه 2؛ نحو: ابن عباس، وابن  
مسعود، وابن عمر ... فيقال في النسب إليها: عباسين ومسعودي، وعُمري.

الثالثة: أن يكون النسب إلى صدر هذا المركب مؤدياً إلى اللبس، بعدم معرفة "المنسوب  
إليه" حقيقة؛ مثل: عبد مناف، وعبد شمس، وناصر مجد "والثلاثة أعلام" فيقال في  
النسب إليها: منافي، وشمسي، ومجدي؛ إذ لو نسب إلى الصدر فقيل: عبدي، وناصري،  
لم يعرف "المنسوب إليه".

---

1 سبق تعريف المركب وتقسيمه وحكم كل قسم "في مكانه المناسب من الجزء الأول ص 128 م 10 وص 270 م 22 باب العلم".

2 بأن يكون صدره نكرة، وعجزه معرفة، بها يتعرف الصدر، وقد يشتهر المركب بعد هذا فيدخل في عداد العلم بالغلبة "وقد سبق إيضاحه في مكانه المناسب من الجزء الأول باب: العلم، ومن أمثلته: ابن عباس، وابن عمر ...".

(739/4)

---

فإن كان المركب الإضافي ليس عما "لا بالوضع، ولا بالغلبة"، نحو: كتاب زينب، وجب النسب للمضاف وحده، أو للمضاف إليه وحده على حسب المراد.

2- المركب الإسنادي وملحقاته 1. وينسب إلى صدره ففي النسب إلى: نصر الله، وجاد الحق، وحامد مقبل "والثلاثة أعلام" يقال: نصري، وجادي، وحامدي ... 2.  
3- المركب المزجي، ومنه الأعداد المركبة؛ كأحد عشر ... والشائع أنه ينسب إلى صدره أيضا مع الاستغناء عن عجزه؛ سواء أكان صدره معتل الآخر أم صحيحا، نحو: "مجد يشهر، وقاليقلا" "وحضرموت وبندر شاه" وكلها أسماء بلاد؛ فيقال فيها: مجدي وقاللي -محذف حرف علتها ووضعت ياء النسب مكانه- 3 وحضري وبندري، هذا هو الرأي الشائع.

ومن الناحية من يميز النسب إلى العجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بمحذفه، ومنهم من يميز النسب إلى الصدر وإلى العجز معا بزيادة ياء النسب في آخر كل منهما، مزيلا تركيبهما، فيقول: مجدي شهري بإدخال ياء النسب على كل منهما. ومنهم من ينسب إلى المركب باقيا تركيبه بإدخال ياء النسب على العجز وحده مع ترك الصدر قبله على حاله، فيقول: مجد يشهري -وقاليلقوي- "والياء التي في صدر المركب حرف علة وليست للنسب" -وحضرموتي- وبندر شاهي ...

---

1 ستجيء ملحقاته في رقم 2.

2 يلحق به في الحكم السالف بعض ألفاظ، ليست مركبات إسنادية، ولكنها مثلة في النسب إلى الصدر، منها: لولا، حيثما، لوما، أينما، فقال في النسب إليها: لوي، بالتخفيف، حيثي لومي؛ بالتخفيف، أيبي.

3 الصدر في الكلمتين كاملا هو مجدي ... وقالى ... وفي النسب إلى "مجدي ... " يقال: مجدي بحذف ياء العلة، أو: مجدوي؛ بقلبها واوا، وذلك أن حذف العجز يجعل الياء في آخر الصدر، وهي ياء رابعة في اسم أصله منقوص، وحكم الياء الرابعة في المنقوص جواز حذفها عند النسب، وهو الأحسن، أو قلبها واوا قبلها فتحة "كما عرفنا في رقم 5 من ص720". ومثل هذا يقال في النسب إلى: "قالى ... ".

(740/4)

وهكذا. وحجته أن النسب بهذه الصورة يوضح المنسوب إليه، ولا يوقع في لبس. وهذا رأي حسن، ولعله أنسب الآراء اليوم.

وهناك صور مسموعة من النسب إلى أنواع المركب، تخالف ما تقدم، وقد حكموا عليها بالشذوذ، ومنع القياس عليها؛ كصوغهم: وزن "فعلل" "بفتح فسكون ففتح ... " من المضاف والمضاف إليه 1 معا، والنسب إلى تلك الصيغة، كقولهم في: تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس الكندي، وعبد الله، وعبد شمس ... ، تيلمى، عبدري، مرقسي، عبقسي، عبشمي 2.

ب- النسب إلى جمع التكسير 3، وما في حكمه.

1- إذا أريد النسب إلى جمع التكسير، الباقي على دلالة الجمعية فالشائع 4 هو النسب إلى مفردة؛ فيقال في النسب إلى: بساتين، وكتبة، ومدارس، وحقول ... : بستاني، وكاتب، ومدرسي، وحقلي.

فإن لم يبق جمعا لتكسير على دلالة الجمعية: بأن صار علما على مفرد، أو على جماعة واحدة معينة مع بقاءه على صيغته في الحالتين وجب النسب إليه

1 وهذا نوع مما يسمى: النحت.

2 وفي النسب إلى المركب يقول الناظم:

وانسب لصدر جملة وصدر ما ... ركب مزجا، ولثان تماما-16

إضافة مبدوءة بـأب أو أب ... أو ماله التعريف بالثاني وجب-17

المراد بالجملة: المركب الإسنادي، فإن كان جملة صدرها فعل، فهي فعلية، أو اسم فهي اسمية. وقد تبين باختصار أن النسب الشائع للمركب الإسنادي يكون لصدره، وكذلك للمركب المزجي. وأن النسب يكون للثاني "أي: للعجز" إذا كان متمما لمضاف هو:



كلمة؛ ابن، أو أب، أو غيرها مما يستفيد التعريف من الثاني؛ أي: من المضاف إليه على الوجه الذي شرحناه ثم صرح بأن النسب في المركب الإضافي عند أمن اللبس يكون للصدر في غير ما نص عليه أنه للعجز، قال:

- فيما سوى هذا انسبن للأول ... ما لم يخف لبس كعبد الأشهل-18  
3 أما النسب إلى جمع المذكر السالم، أو جمع المؤنث السالم، أو المثني، فقد سبق الكلام عليه مفصلاً في ص724 ما بعدها.  
4 عند البصريين - كما سيجيء.

(741/4)

على لفظه وصيغته؛ فيقال في النسب إلى الجزائر -وهي الإقليم العربي المعروف في بلاد المغرب- وعلماء، وقراء، وأخبار، وأهرام، وتلول ...  
"وكلها أعلام مشهورة في وقتنا" جزائري، علمائي، وأخباري، وأهرامي، وجبالي، وتلولي، كما يقال في النسب إلى جماعة اسمها: أنصار الدفاع، وأخرى اسمها: الأبطال ودولة اسمها: المماليك ... أنصاري، وأبطالي. وماليكي، ولا يصح النسب إلى المفرد؛ منعا للإبهام واللبس؛ إذ لو قلنا: "الجزائري أو الجزري، وعالمي، وقارئي، وخبري، وهرمي، وجبلي، وتلي، وناصري، وبطللي، ومملوكي ... " لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع.

فإن كان اللفظ معدوداً من جموع التكسير؛ لمجرد أنه على وزن صيغة من صيغ التكسير. وليس له مفرد فإنه ينسب إليه على صيغته؛ نحو: عباديد، وشمايط "وكلاهما بمعنى: جماعات متفرقة" والنسب إليهما: عباديدي، وشمايطي.

هذا هو المذهب البصري الشائع. أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقاً<sup>1</sup>. وحجتهم: أن السماع الكثير يؤيد دعواهم وقد نقلوا من أمثله عشرات وأن النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيراً؛ ورأيهم حسن مفيد. وقد ارتضاه الجمع اللغوي القاهري<sup>2</sup>. فعندنا مذهبان صحيحان؛

---

1 أي: سواء أكن اللبس مأموناً عند النسب لمفرده؛ "نحو أنصاري، في النسبة إلى: نهر" أم غير مأمون، "نحو: جزائري، في النسبة إلى بلاد "الجزائر" المعروفة".

2 جاء في الصفحة الرابعة من محاضر جلسات الجمع في دور انعقاده الثالث ما نصه

بلسان رئيسه: يقول:

"قرار الجمع بشأن النسبة إلى جمع التكسير عند الحاجة، كإرادة التمييز، ونحو ذلك: رأي الجمع في هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد. بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد، إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحة النسبة إلى الجمع؛ توضيحاً وتبييناً". ١. هـ.

وقد تضمنت الصفحتان العاشرة والحادية عشرة من محاضر ذلك الدور الأدلة العلمية والدواعي للقرار السالف وجاء في ختامها ما نصه: =

(742/4)

---

لا يفضل أحدهما الآخر في سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس؛ فإذا أمن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع؛ لأنه أكثر في الوارد الفصيح.

2- وإذا أريد النسب إلى ما في حكم جمع التكسير من الكلمات الدالة على جماعة من غير أن ينطبق عليها تعريفه؛ ولا أن تسمى باسمه، أو تلحق به -وجب النسب إلى لفظها؛ فيدخل في هذا اسم الجمع 1؛ كقوم، ورهط، والنسب إليهما: قومي ورهطي، ويدخل أيضاً اسم الجنس الجمعي 2؛ الذي يفرق بينه وبين واحدة بالياء المشددة أو بالياء، كترك، وروم، وشجر وورق ... ، والنسب إليها: تركي، ورومي، وشجري، وورقي ... وهذا نسب يوقع في لبس؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع، فيكون التفريق والتعيين بالقرائن التي توضح نوع المنسوب إليه، وتحدده 3 ...

ج- كثر في الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة: "فعال" للدلالة على النسب 4 -بدلاً من يائه- وكثر هذا في الحرف؛ فقالوا: حداد؛

---

= "أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع يرده إلى واحدة؛ فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحدة؛ فلا يغير الوضع. وهذا هو الأصل العام، وفيه إبداء لإرادة المتكلم؛ فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحدة؛ فيقال مثلاً في النسبة إلى الملوك: الملوكي، وفي النسبة إلى الدول: الدولي، وفي النسبة إلى الكتاب: الكتابي، فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحدة. "ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام؛ فمثلاً قيل:

الدوانيقي، لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، وقيل لغيره: الكرابيسي، والأنماطي،  
والحاملي، والتعالي، والجواليقي، ... واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى  
الآن. والجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة؛ كالتمييز بين المنسوب إلى  
الواحد، والمنسوب إلى الجمع ... "

1 سبق تعريفه في ص 680.

2 عند من يعتبره قسما مستقلا عن جمعا لتكسير -وقد سبق تعريفه في ج من  
ص 681.

3 فيما سبق من النسب إلى جمع التكسير يقول ابن مالك:

والواحد اذكر ناسبا للجمع ... إن لم يشابه واحدا بالوضع -24

والمراد بمشابهته للواحد بالوضع: أن يكون علما على واحد؛ كأثمار وذئاب، أو يشتهر  
في جماعة معينة حتى يصير بمنزلة العلم عليها؛ كالأنصار -وهم أهل المدينة من أنصار  
الرسول عليه السلام- فقد اشتهرت جماعتهم بهذا الاسم حتى صار علما عليها؛  
فيكون النسب إليها: أنصاري.

4 جعلوا منه قوله تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} ، أي: بمنسوب إلى الظلم. وحجتهم  
أن =

(743/4)

---

لمن حرفته: "الحدادة"، ونجار؛ لمن حرفته: "التجارة"، وكذا لبان، ويقال، وعطار؛  
ونحاس، وجمال، ونحوها من كل منسوب إلى صناعة معينة 1 ...  
والأحسن الأخذ بالرأي القائل بقياس هذا في النسب إلى الحرف، لأن الكثرة الواردة  
منه تكفي للقياس.

ومن الجائز أن يزداد على آخره التاء للدلالة على المفردة المؤنثة، أو الجماعة، فيقال:  
الحدادة، والتجارة، واللبانة. والبقالة، والعطارة، والنحاسية، والجمالة، وكل هذا على  
إرادة المفردة المؤنثة، أو إرادة الجماعة، المقصود منها الجماعة الحدادة ... أو غيرها ...  
لأن الجماعة مؤنثة ...

ومن المسموع القليل في النسب صيغة. فاعيل، وفعل "بفتح فكسر" مرادا بهما:  
صاحب كذا ... فيقال تامر. وكاس، وصائغ، وحائك، بمعنى: صاحب تمر، وصاحب  
كساء، وصاحب صياغة، وصاحب حياكة ... 2 ويقال: "طاعم، أو: طعم"، "ولابن،

أو: لبن"، بمعنى: صاحب طعام، وصاحب لبن. ويقال: نهر، "أي: صاحب نهار". ومنه قول الشاعر:

= صيغة: "فعال" هنا لو كانت للمبالغة لكان النفي منصبا على المبالغة وحدها؛ فيكون المعنى: وما ربك بكثير الظلم، فالنفي هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيرا. وهذا معنى فاسد؛ لأن الله لا يظلم مطلقا، لا كثيرا ولا قليلا. وممن قال بقياسية صيغة "فعال" "المبرد" من البصريين، ومعه فريق منهم، وفريق آخر من الكوفيين، خلافا لسيبويه. ويرأي القياسيين المخالفين لسيبويه أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

1 وقد شاع اليوم استعمال: "فنان" في المنسوب إلى "الفن" الذي يراد به بعض الحرف المعنية؛ كالرسم، والتصوير، والغناء، والتمثيل ... ، ولا بأس بهذا الاستعمال، وإطلاق كلمة: "فنان" على من يمارس بعض هذه الفنون صناعة، ويتخذ حرفه له. ولا مانع من استعمال الكلمة أيضا في بعض معانيها اللغوية الأولى كالمبالغة وغيرها. مما يوافق اللغة، ويناسب السياق.

2 الأمالي، ج 1 ص 185. ونقل صاحب المزهري - ج 2 ص 175 باب: "فاعل"، بمعنى: صاحب كذا- ألفاظا أخرى، منها: خبز، وتارس، وفارس، وماحض، ودارع، ورامح، ونابل، وفاعل ... ، ومعناها: صاحب خبز، وترس، وفرس، ومحض "أي: لبن خالص" ودرع، ورمح، ونبل، ونعل ...

(744/4)

لست بليلي ولكني نهر ... لا أدلج الليل ولكن أبتكر  
والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين. دون القياس عليهما؛ لقلة الوارد  
منهما، ولخفاء المعنى معهما 1..

د- في النسب المسموع كثير من الأمثلة المخالفة للضوابط والأحكام السالفة. ويترتب  
على هذا أمران واجبان.

أولهما: الحكم بشذوذها؛ وعدم القياس عليها. ومنها: دهري في النسب إلى: دهر -  
ومروزي، في النسب إلى مدينة "مرو" الفارسية- وجلولي في النسب إلى. "جلولاء" اسم  
مدينة" ورازي، في النسب إلى مدينة: الري 2، وصنعاني في النسب إلى مدينة: صنعاء

اليمنية وأميتي في النسب إلى أمية، وفوقاني وتحتاني في النسب إلى فوق وتحت، ورقباني وشعراني؛ لعظيم الرقبة، وكثير الشعر ...

لكنهم قالوا إن الكلام الفصيح المأثور يتردد فيه كثيرا زيادة ألف ونون قبل ياء النسب في بعض الكلمات؛ للدلالة على النسب ومعه شيء آخر؛ هو زيادة معنى الكلمة قوة، والمبالغة فيه؛ ومن تلك الكلمات لحياني، لطويل اللحية، وجماني لطويل الجملة، ورقباني لطويل الرقبة، وشعراني لطويل الشعر 3 ...

---

1 وفي استخدام الصيغ الثلاث في أنسب بدلا من يائه يقول ابن مالك:  
ومع "فاعل"، و"فعال"، "فعل" ... في نسب أغنى عن "اليا"؛ فقبل-25  
وتقدير البيت: "وفعل" أغنى عن الياء في نسب، قبل من فاعل، وفعال ... فكلمة  
"فعل" مبتدأ، خبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي: "أغنى" ومن فاعله. وكلمة:  
"مع" "حال من هذا الفاعل، والمراد من أنه أغنى مع فاعل وفعال ... أن هاتين  
الصيغتين معه في هذا الحكم، أي: يشتركان معه فيه، وليس المراد أن الثلاثة تجتمع في  
وقت واحد وجملة واحدة لتدل على النسب مجتمعة.  
ويفهم مما سبق أن الناظم يقبل قياسية الثلاثة في الدلالة على النسب، ولكن رأيه ليس  
بالأرجح.

2 إحدى البلاد الفارسية قديما، في القسم المسمى: بالعراق العجمي.  
3 جاء في المقتضب، ج3 ص144 في الهامش ما نصه في سبويه ج2 ص89 "باب:  
ما يصير إذا كان عاما في الإضافة "أي: في النسب" على غير طريقته". فمن ذلك  
قولهم في الطويل الجملة: جماني، وفي الطويل اللحية: اللحياني، وفي الغليظ الرقبة: رقباني.  
فإن سميت برقبة=

(745/4)

---

ومن النسب المسموع 1 الخاضع للحكم السالف نوع آخر؛ يتميز بأن خففو فيه ياء  
النسب المشددة؛ فحذفوا إحدى الياءين المدغمتين، وأتوا بدلها بألف للتعويض عنها  
قبل لام الكلمة؛ فقالوا في يماني: 2، وفي شامي، شآمني؛ يباء واحدة فيهما ساكنة.  
وبصير الاسم بهذا منقوصا؛ تقول قام اليماني، ورأيت اليماني، ومررت باليماني، وتحذف  
الياء عند تنوينه 3.. وهكذا. ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذا في

#### ضرورة الشعر 4.

ثانيهما: إذا سمي باسم شذت العرب في النسب إليه كبعض أمثلة الأمر الأول، فخرج باستعمالهم عن نطاق الضوابط العامة التي تراعى في النسب القياسي وجب إخضاعه لهذه الضوابط القياسية وحدها متى صار علما يراد النسب إليه، ولا اعتبار للنسب المسموع فيه قبل العلمية ... 5.

هـ- إن كان المنسوب مؤنثا وجب الإتيان التأنيث بعد ياء النسب، للدلالة على تأنيثه إن لم يوجد مانع آخر؛ فيقال: قرأت بحثا علمية وأدبية عميقة لفتيات عربيات، فيهن العراقية، والمصرية، واللبنانية، والسورية ... 6.

---

= أو جملة أو حلية، قلت: رقي، وجمي، ولحوي. وذلك أن المعنى قد تحول. إنما أردت حيث قلت: "جماني: الطويل الجملة، وحيث قلت: "الحياني": الطويل اللحية. فلما لم تعن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى؛ وقال في ص 70: "فهذا كبحراني وشبهه". ١. هـ.

ثم جاء بعد ذلك مباشرة قول المحقق الذي أشرف على إخراج "المقتضب" ما نصه: "وفي "المخصص" أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب" ثم ذكر بعضا منها ودل على مواضعها في المخصص. والمفهوم من كل ما سبق أن تلك الزيادة لتحقيق الغرض المقصود منها كثيرة كثرة قد تبيح القياس عليها. ولهذا أوتر عدم الالتجاء إليها إلا حيث تشتد الحاجة للأخذ بها لتحقيق الغرض من الزيادة.

1 وفي النسب الشاذ ووجوب الاختصار على الوارد منه، وعدم القياس عليه يقول الناظم في ختام الباب:

وغير ما أسلفته مقررًا ... على الذي ينقل منه اقتصرًا

التقدير: غير ما أسلفته اقتصر على الذي ينقل منه. أي: على الذي ورد منقولاً عن العرب، مسموعاً عنهم، ولا يزداد عليه بالحاكاة أو القياس.

2 الأحسن الاختصار فيما يأتي على المسموع فقط.

3 لهذه الكلمة بيان مفيد رقم 3 من هامش ص 716.

4 راجع الهمع ج 2 ص 198.

5 راجع الأشموني.

6 سبقت الإشارة لهذا في رقم 1 من هامش ص 718 لمناسبة هناك.

## المسألة: التصريف

### مدخل

...

## المسألة 180: التصريف:

تعريفه:

يراد به هنا: "التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها؛ لإظهار ما في حروفها من أصالة، أو زيادة، أو حذف، أو صحة، أو إعلال، أو إبدال1، أو غير ذلك من التغيير الذي لا يتصل باختلاف المعاني".

فليس من التصريف؛ عند جمهرة النحاة، تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة؛ لتؤدي معاني مختلفة، "كالتصغير، والتكسير، والتثنية، والجمع، والاشتقاق ... " ولا تغيير أواخرها لأغراض إعرابية، فإن هذا التغيير وذلك التحويل يدلان في اختصاص "النحو" وبحوثه عند تلك الجمهرة.

يختص التصريف بالأسماء العربية المتمكنة، والأفعال المتصرفة؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجمية، ولا بالأسماء العربية المبنية؛ كالضماء، ولا بالأفعال الجامدة، كعسى وليس. ولا بالحروف بأنواعها المختلفة.

وليس بين الأسماء المتمكنة ولا الأفعال المتصرفة ما يتركب من أقل من ثلاثة أحرف، إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف. مثل: يد، وقل، وم الله2.. والأصل: يدي، وقول، وإيمن الله ... وهذا هو المراد من قولهم:

لا يوجد التصريف في كلمة تقل أحرفها عن ثلاثة في أصلها، قبل حذف شيء منها3 ...

## 1 للإعلال والإبدال باب خاص في ص756.

2 يذكر هذا في القسم. وأصله: إيمن الله؛ جمع: يمين.

3 فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه: "التصريف":

حرف وشبهه من الصرف بري ... وما سواهما بتصرف حري-1

المراد: يشبه الحرف: الأسماء المبنية، والأفعال الجامدة؛ لأن هذين النوعين يشبهان الحرف في الجمود والبناء. وكلمة: "برى" أصلها: برئ؛ بمعنى: خلا وابتعد. وحري،

أصلها: حري أو حر، بمعنى: جدير ومستحق. ثم قال:

وليس أدنى من ثلاثي يرى ... قابل تصريف سوى ما غيرا-2

المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال:

ينقرد الاسم إلى مجرد ومزيد؛ فالمجرد: "ما كانت أصلية، ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي يجمعها قولك: "سألتمونيها" ولكل منها علامة يعرف بها -وستجيء. والمزيد: "ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة". ويعرف الحرف الزائد، بالاستغناء عنه، في بعض التصريفات، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيدا. أما الأصل فلا يمكن الاستغناء عنه؛ إذ لا تؤدي الكلمة معنى مقصودا بعد -في الأغلب<sup>1</sup>.

والاسم المجرد قد يكون ثلاثيا، نحو: حجر، وقد يكون رباعيا؛ نحو: جعفر، أو حماسيا؛ نحو: سفرجل، ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة أحرف.

والاسم المزيد<sup>2</sup> قد تكون زيادته حرفا واحدا على أصوله الثلاثة؛ كالألف في: كتاب، وقد تكون حرفين؛ كالألف والميم في: مكاتب. وقد تكون ثلاثة: كالميم والسين والتاء في: مستكتب، وقد تكون أربعة؛ كاهمزة، والسين، والتاء، والألف، في: استكتاب. ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف<sup>3</sup>...

والزيادة التي تدخل الأسماء الجامدة مقصورة -في الغالب- على السماع الوارد عن العرب.

أما الفعل فمجرده إما ثلاثي؛ نحو: خرج، وإما رباعي، نحو: دحرج وليس للرباعي وزن آخر، ولا يتجاوز المجرد هذا.

ومزيد الفعل<sup>2</sup> قد تكون زيادته حرفا على ثلاثي الأصول؛ نحو: خارج، أو حرفين نحو: تخارج، أو ثلاثة؛ نحو: يتخارج، وقد تكون زيادته حرفا على رباعي الأصول؛ نحو: يدحرج، أو حرفين، نحو: يتدحرج، ولا يتجاوز

1 قد تؤدي أحيانا بعد الحذف معنى، ولكنه معنى يخالف ما كانت تؤديه قبل الحذف، كحذف الجيم، أو الفاء من: جعفر...

2 و2 ملاحظة: تحيء حروف الزيادة في الأسماء والأفعال لتجلب معها بعض المعاني الجديدة التي لم تكن قبل مجيئها. وقد شرحنا هذا تفصيلا، وسردنا تلك المعاني في الجزء الثاني باب: تعدي الفعل ولزومه م71 ص152، و157 وما بعدها.

3 وفي هذا يقول ابن مالك:



ومنتهى اسم خمس إن تجردا ... وإن يزد فيه فما سبعا عدا-3  
"أي: فما جاوز سبعا".

(748/4)

الفعل بالزيادة ستة 1 أحرف.

والزيادة التي تدخل الأفعال المختلفة، وأنواع المشتقات لأداء معنى معين، قياسية بالطريقة التي تشير اللغة بها.

أبنية الاسم الثلاثي المجرد "أي: صيغة"، والفعل الثلاثي المجرد.

أ- الاسم الثلاثي المجرد يكون مفتوح الأول، أو: مضموم، أو مكسور، ولا يكون ساكنا، أما ثانيه فقد يكون مفتوحا، أو مضموما، أو مكسورا، أو ساكنا. فالصور العقلية التي تحدث منه هذا: اثنتا عشرة صورة؛ لأن فتح الأول قد يكون مع فتح الثاني أو ضمه، أو كسره، أو سكونه، فهذه صور أربع، وضم الأول يكون من الحالات الأربع في الثاني، فتنشأ صور أربع أخرى. وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع في الثاني، فتنشأ صور أربع أيضا، فمجموع هذه الصور اثنتا عشرة، كما قلنا: أما آخر الثلاثي فلا صلة له بما قبله، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته.

وجميع هذه الصور العقلية واقعية؛ أي: لها ألفاظ عربية كثيرة تؤيدها، إلا صورتان، إحداهما ممنوعة في الرأي الأرجح وهي الصورة التي يكون فيها أول الاسم مكسورا وثانيه مضموما. والأخرى قليلة، وهي عكس السالفة "أي: يكون الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثاني، مثل: دئل؛ اسم قبيلة" وما عدا هاتين صحيح فصيح، نحو: فرس، عضد، كبذ، صخر. ونحو: "صرد، عنق، دئل، قفل" ونحو "عنب، جبك 2، إبل، علم ... 3".

1 وفي هذا يقول ابن مالك:

منتهاه أربع إن جردا ... وإن يزد فيه فما ستا عدا-7

وسيعاد البيت في ص 750، لمناسبة هناك.

2 هذه هي الصيغة المرجح أنها الممنوعة أو المهملة. وقيل منها: الحبك -بكسر فضم- جمع: حباك، لنوع من الحبال القوية. ودروع الحديد، وطرق النجوم.

3 يقول ابن مالك:

وغير آخر الثلاث افتح، وضم ... واكسر، وزد تسكين ثانيه تعم-4

=

(749/4)

ب- أما الفعل الماضي الثلاث المجرد فأبنيته أربعة، لأن أوله مفتوح دائما إلا حين بنائه للمجهول، أما ثانيه فقد يكون مفتوحا، أو مكسورا، أو مضموما، فالثلاثة المبنية للفاعل هي: "فعل كنظر"، "فعل كعلم"، "فعل كحسن وشرف". وأما الصيغة التي يبني فيها للمجهول فهي: فعل، كعرف"1.

أوزان الاسم الرباعي المجرد "ولا بد أن يكون ثانيه ساكنا".

له ستة أوزان:

- أ- فعلل -بفتح، فسكون، ففتح؛ نحو: جعفر.
- ب- فعلل -بكسر، فسكون، فكسر؛ نحو: قرمز.
- ج- فعلل -بكسر، فسكون، ففتح؛ نحو: درهم.
- هـ- فعل -بكسر، ففتح، فتشديد اللام؛ نحو: هزير.
- و فعلل -بضم، فسكون، ففتح اللام الأولى؛ نحو: جخدب2.

= غير آخر الثلاثي، هو: أوله وثانيه؛ فيجوز في كل منهما الفتح، والضم، والكسر، ويزيد الثاني بجواز تسكينه. ثم قال:

وفعل أهمل، والعكس يقل ... لقصد هم تخصيص فعل بفعل-5

أي: أن العكس قليل؛ لأن العرب أرادت أن تخصص صيغة فعلية بفعل؛ أي: بالفعل الماضي، الثلاثي، المبني للمجهول.

1 يقول ابن مالك:

وافتح، وضم واكسر الثاني من ... فعل ثلاثي، وزد نحو: ضمن-6

ثم ساق بعد هذا بيتا سبق شرحه -في ص749- وهو:

ومنتهاه أربع إن جردا ... .....7-

أما الفعل الرباعي المجرد فليس له إلا وزن واحد -كما سبق- هو فعلل؛ مثل: دحرج، ودريج، بمعنى: ذل ...

2 للطويل الرجلين، واسم حشرة.

أوزان الاسم الخماسي الجرد أربعة:

أ- فعلل -بفتح، ففتح، فلام مشددة، فأجرى غير مشددة، نحو: سفرجل.

ب- فعللل -بفتح أوله، وسكون ثانيه، وفتح ثالثه، وكسر رابعه ثم لام بعده، نحو:

جحمرش1.

ج- فعلل -بضم أوله، وفتح ثانيه، فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها المكسورة، فأخرى

بعدا لمدغمتين، نحو: قدعمل2.

د- فعلل -بكسر أوله، وسكون ثانيه، وفتح اللام الأولى، فتشديد الأخيرة -نحو؛

قرطعب3.

هذا والحرف الأصلي هو الذي يلزم في جميع تصرفات الكلمة، ولا تؤدي المعنى

المقصود بدونه، والزائد هو الذي يمكن الاستغناء عنه -كما سبق4.

كيفية الوزن:

لا تقل أصول الاسم الخالي من الحذف عن ثلاثة أحرف، نحو: قمر، يرمز لكل منها

برمز يسمى به، فيسمى الأول منها: "فاء الكلمة"، والثاني: "عين الكلمة"، والثالث:

لام الكلمة؛ فيقال في قمر: إنها على وزن:

1 العجوز، والأفعى الضخمة.

2 الضخم من الإبل.

3 للشيء الحقير.

4 في ص 748. وفي أوزان الرباعي والخماسي الجردين يقول ابن مالك:

لاسم مجرد رباع فعلل ... وفعلل وفعلل وفعلل-8

ومع فعل فعلل، وإن علا ... فمع فعلل حوى فعلللا-9

كذا فعلل وفعلل وما ... غاير. للزيد أو النقص انتمى-10

والحرف إن يلزم فأصل. والذي ... لا يلزم: الزائد؛ مثل: "تا" احتذي-11

وقد سبقت الإشارة إلى معنى البيت الأخير في أول الباب -ص748.

فعل؛ فإن بقي بعد هذه الثلاثة حرف أصلي عبر عنه رمزا باللام أيضا، وتكرر اللام على حسب الأصول التي بعد الثلاثة الأولى. وإن كان في الكلمة حرف زائد عبر عنه بنصه ولفظه، مع مراعاة ترتيبه. وبناء على هذا يكون وزن: قفل، هو: فعل. ووزن جعفر، هو: فعلل، ووزن فستق<sup>1</sup>، هو: فعلل، أما وزن جوهر، فهو: فوعل. ووزن خارج، هو: فاعل، ووزن مستخرج، هو: مستفعل.

وإن كان الحرف الزائد على أصول الكلمة حرفا مكررا لحرف أصلي وجب النطق بالحرف الأصلي المكرر دون النطق بالحرف الزائد نفسه. فتقول في وزن كرم. فعل. وفي واغدودن: افعوعل، بالتعبير الرمزي عن الحرف المكرر بمثل التعبير عن الأول، ولا يصح أن يقال فيهما: فععل، ولا افعودل<sup>2</sup> ...

وإذا كان المكرر في رباعي فائوه ولامه الأولى معا من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية معا من جنس آخر، ولم يكن أحد الأحرف المكرر صالحا للسقوط فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة، وليس فيها زائد. ومن الأمثلة له: سمس، وضمضم<sup>3</sup> فإن صلح أحد الحروف المكررة للسقوط "نحو: ملهم، وكفكف؛ أمران ماضيهما: ملهم وكفكف، حيث يصح أن يقال: لم، وكف ... بإسقاط اللام الثانية والكاف الثانية"، ففي الحكم عليه خلاف لا يعنينا<sup>4</sup> ...

---

1 على اعتبار حروفه كلها أصلية.

2 وهذا هو المراد من قول ابن مالك:

بضمن فعل قابل الأصول في ... وزن. وزائد بلفظه اكتفي-<sup>12</sup>

وضاعف اللام إذا أصل بقي ... كراء: جعفر"، وقاف "فستق"-<sup>13</sup> وقوله:

وإن يك الزائد ضعف أصلي ... فاجعل له في الوزن ما للأصل-<sup>14</sup>

3 علم.

4 يقول ابن مالك:

واحكم بتأصيل حروف سمس ... ونحوه. والخلف في: "كلملم"-<sup>15</sup>

أحرف الزيادة، وعلامة الحرف الزائد، وبيان المعنى الذي يؤديه:  
أ- أحرف الزيادة عرة يجمعها لفظ: "سألتمونيها" - كما عرفنا - ولكل منها علامة  
تساعد على معرفة أنه زائد.  
فالألف إذا صاحبت ثلاثة أحرف أصلية وجب الحكم بزيادها؛ نحو: ظافر - راغب. فإن  
صحبت أصلين فليست زائدة 1...  
ويحكم بزيادة الياء والواو إذا صاحبت كل منهما ثلاثة أحرف أصلية، نحو: صيرف،  
وجوهر، ويعمل 2، وعجوز. ويستثنى من هذا. الثنائي المكرر؛ مثل: يؤيؤ 3 ووعوعة 4  
فإنهما فيه أصليتان 5...  
ويحكم بزيادة الهزمة والميم إن تصدرتا، وبعد كل منهما ثلاثة أحرف أصلية، مثل: أبرع،  
ومعدن. فإن جاء بعدما أقل من الثلاثة أو كثر فالهزمة والميم أصليتان؛ نحو إبل،  
وإصطبل 6.  
ويحكم على الهزمة -أيضا- بالزيادة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة  
أصول، أو أكثر... نحو: حمراء، خضراء، عاشوراء. فإن تقدم على الألف حرف أصلي  
أو حرفان فالهزمة ليست زائدة 7؛ نحو: ماء، هواء...  
وتكون النون زائدة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقة بثلاثة أصول أو

---

1 يقول ابن مالك:

فألف أكثر من أصلين... صاحب زائد. بغير مين-16

"المين = الكذب".

2 الجمل القوي على العمل.

3 اسم طائر.

4 مصدر: وعوع.

5 ويقول ابن مالك:

واليا كذا، والواو، إن لم يقعا... كما هما في: يؤيؤ، ووعوعا-17

6 وهذا معنى قول ابن مالك:

وهكذا همز وميم سبقا... ثلاثة تأصيلها تحقفا-18

7 يقول ابن مالك:

كذا همز آخر بعد ألف... أكثر من حرفين لفظها ردف-19

أكثر؛ فحكمها في هذا حكم الهمزة، نحو: عثمان، زعفران، طيلسان. إلا إذا كان قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين، كحسان وعقيان، فالنون فيهما تختمل الأصالة والزيادة.

ويحكم على النون -أيضا- بالزيادة إذا توسطت أربعة أحرف، قبلها اثنان وبعدها اثنان؛ نحو غضنفر، وعقنقل 1..

ويحكم بزيادة التاء إذا كانت للتأنيث، أو للمضارعة، أو للاستفعال وفروعه، أو للمطاوعة، نحو: فاضلة، تقوم، تستغفر ... ونحو: علمته فتعلم، ودحرجته فتدحرج 2.. وتزاد "السين" باطراد مع التاء في صيغة "الاستفعال" وفروعه. أما في غيره فسماعية 3. وتكون الهاء زائدة في الوقف في حالات؛ منها: الوقف على "ما" الاستفهامية المجروزة؛ نحو: لمه؟ والوقف على فعل الأمر المحذوف الآخر، في نحو: ره؛ بمعنى انظر "وماضيه هو: رأى"، والوقف على المضارع المحذوف الآخر للجزم؛ فينحو: لم تره. وعلى كل مبنى على حركة لازمة ليست طارئة؛ فاللازمة نحو: كيفه، وهوه. والطارئة كالتى في المبني الذي يضاف وقد انقطع عن الإضافة؛ مثل: قبل، وبعده، وكالتى في اسم "لا"، والمنادى المبني؛ لأن حركة البناء في هذه الأشياء عارضة. لسبب قد يزول. ويحكم بزيادة اللام في أسماء الإشارة؛ نحو: ذلك، وتلك، وهنالك ... 4.

1 من معانيه: الوادي الكبير المتسع، والرمل المتراكم. يقول ابن مالك:

والنون في الآخر كاهمز، وفي ... نحو: عضنفر أصالة كفي-20

التقدير: كفى النون أصالة بمعنى: استكفى وامتلأ

2 يقول الناظم:

والتاء في التأنيث والمضارعه ... ونحو: الاستفعال والمطاوعة-21

3 ومن المسموع زيادتها في "قدموس"، بمعنى عظيم وفي أسطاع يسطيع -بهمزة القطع- بمعنى: أطاع يطيع.

4 وفي هذا يقول ابن مالك:

الهاء وقفا؛ كلمه؟ ولم تره ... واللام في الإشارة المشتهرة-22

وتقدير الشطر الثاني: واللام المشتهرة في الإشارة، أي: زيادتها مشتهرة في الإشارة.

فاللام مبتدأ. "المشتهرة مبتدأ ثان، خبره الجار والمجرور، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره

خبر الأول، أي: واللام زيادته المشتهرة كائنة في الإشارة".

هذا، ويقول النحاة: إذا خلا حرف من أحرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم أصالة إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة؛ ومن ذلك سقوط همزة: "شأل" في بعض الأساليب الصحيحة التي منها: شملت الريح شمولاً؛ بمعنى: هبت شمالاً، ومن ذلك سقوط نون "حنظل" في قولهم: حظك الإبل إذا أضرها أكل الحنظل، ومنها، سقوط تاء الملكوت 1 في كلمة: الملك ... 2.

ب- لكل حرف من حروف الزيادة معنى يؤديه، وفائدة يجلبها معه 3؛ فزيادة الهمزة في أول الفعل الثلاثي قد تفيد نقل معنى الفعل إلى مفعوله، ويصير بها الفاعل مفعولاً؛ مثل خفي القمر، وأخفى السحاب القمر. وتضعيف عين الفعل الثلاثي -غير الهمزة- قد تفيد التكرار والتمهل، نحو: علمت الراغب، وبصرته بالحقائق. وتحويل الفعل إلى صيغة: "فاعل" قد تفيد الدلالة على المشاركة. وزيادة السين والتاء على الفعل الثلاثي قد تفيد الطلب، أو الصيرة، أو النسبة إلى شيء آخر.. إلى غير هذا مما سبق بيانه الهام مفصلاً في موضعه المناسب ... 3.

#### 1 العز والمملكة.

2 وفي هذا يقول الناظم خاتماً باب التصريف:

وامنع زيادة بلا قيد ثبت ... إن لم تبين حجة؛ كحظلت-23  
تنمة -أي: تتبين.

3 و3 أشرنا إلى هذا في رقم 2 من هامش ص 748 بعنوان: "ملاحظة" حيث ما نصه  
"تجيء حروف الزيادة في الأسماء والأفعال لتجلب معها بعض المعاني الجديدة التي لم تكن قبل مجيئها. وقد شرحنا هذا تفصيلاً، وسردنا تلك المعاني في باب: "تعدي الفعل ولزومه"، ج 2 م 71 ص 152 و 157 وما بعدها.

#### المسألة 181: الإعلان والإبدال

...

#### المسألة 181: الإعلال والإبدال 1

من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ؛ لكل منها مدلوله الخاص، وضوابطه وأحكامه. وهذه الأربعة هي: الإعلال، القلب، الإبدال، العوض. وفيما يلي البيان:

1- الإعلال، والمراد به: تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة "و، أ، ي"

---

1 ملاحظة هامة: أحكام هذا الباب وضوابطه كثيرة، والإلمام بها عظيم النفع، جليل الفائدة؛ شأن نظائرها من القوانين العامة المطردة، غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات ولهجات عربية قديمة متعددة، حمل السماع الصحيح إلينا كثيرا من ألفاظها الخارجة على تلك القوانين، وليس هذا بعجيب في لغة كلغتنا كانت أداة تفاهم بين قبائل متباعدة، وجماعات متباينة في كثير من الشئون التي تؤدي إلى اختلاف في اللهجات محتوم. وليس هذا الاختلاف مقصورا على مسائل الإعلال والإبدال، ولكنه أظهر وأوضح فيها، وفي بعض مسائل أخرى عرضنا لها في أبوابها الخاصة؛ كالتكسير، وأبنية المصادر، والصفات المشبهة ... وواجب الحرص على لغتنا. والعمل على أن تكون أداة قوية ناهضة بمهمتها في البيان الجلي، والتوحيد اللغوي الهام يقتضينا أن نأخذ بالمطرد، ونقيس عليه وحده، من غير توقف ولا تردد، ومن غير سعي - في المراجع والمطولات - وراء المسموع لنتزعه من مخابته، ونستعمله على الوجه الوارد به. دون الانتفاع بالمطرد، وبالقياس عليه، فإن السعي وراء المسموع للاعتماد عليه وحده في الاستعمال، دون أخذ ما يقتضيه القياس المطرد، عبث وخطة عرجاء، بل فاسدة؛ يقصر الجهد والوقت دون العمل بها. ويتعذر اليوم تطبيقها، والنجاح فيها. فليس من الخير الانصياع لها. إنما الخير كله في الأخذ بالرأي الحكيم النافع الذي ينادي باستخدام القاعدة، ما دامت قاعدة، وتعميمها، سواء أعرف المتكلم الحكم السماعي المخالف لها أم لم يعرفه - وما أكثر الذين لا يعرفون - وتكليفهم معرفته دائما يكتب بما لا يستطاع. لكن إذا عرف المتكلم الأمر السماعي المختلف جاز أن يكتفي به. ويقتصر عليه مع تركه القاعدة، وجاز أن يستخدم القاعدة إن شاء، ولكن ليس له أن يتوسع في المسموع المخالف للقاعدة فيطبقه في ألفاظ أخرى غير التي ورد السماع بها، بل يجب أن يقف عندما ورد السماع به. دون أن يزيد عليه، ما دامت القاعدة المطردة موجودة، والحكم العام قائما. وبغير هذا نسيء إلى لغتنا، وتحمل الراغبين فيها على النفور منها، وننسى أو نجهل الأساس الذي قام عليه الاطراد والقياس، ونقضي على الحكمة منهما. وقد كررنا هذا في أجزاء الكتاب المختلفة، لمناسبات تدعو إلى التكرار؛ لأهمية الأمر، وجلال شأنه، وسردنا أدلة الأئمة المعارضين والموافقين، وانتهينا في الترجيح إلى الرأي السالف المدون في مواطن مناسبة، ولا سيما الجزء الثالث باب أبنية المصادر م98.



هذا وقد سبق هنا - في ص 634 - بيان معنى المطرد، والكثير والغالب. و ... و ...  
وما يصح من تلك الأشياء أن يقاس عليه، وما لا يصح ... وكذلك معنى القلة  
والكثرة، وتحديد عدديا ...

(756/4)

وما يلحق بها - وهو: الهمزة - بحيث يؤدي هذا التغير إل حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرف آخر من الأربعة، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة، يجب مراعاتها. ومن الأمثلة: صوغ اسم المفعول من الفعل: "قال" وهو: "مقول". والأصل: مقوول "بضم الواو الأولى". فقلت الضمة إلى الساكن قبلها. وهذا يسمى: "إعلاالا بالنقل" وترتب عليه تسكين حرف العلة الأول. واجتماع حرفين ساكنين متوالين لا يصح اجتماعهما؛ فحذف الأول منهما: وهذا يسمى: "إعلاالا بالحذف"؛ وصارت الكلمة إلى: مقول، بعد هذين النوعين من الأعلاال، وتحقق شروطهما. وكالفعل: "قال"، وأصله: "قول" بفتح الواو، قلبت ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فصار الفعل: قال، وهذا: "إعلاال بالقلب". وفيما يلي بيانه:

2- القلب ومعناه: تحويل أحد الحروف الأربعة السالفة إلى آخر منها؛ بحيث يختفي أحدها ليحل محله غيره من بينها؛ طبقا لضوابط محددة يجب الخضوع لها، كقلب الواو ألفا في المثال السالف، وقلب الواو المتوسطة ياء بعد كسرة في مثل: صيام، والأصل: صوام. وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة. بناء، والأصل: بني ... و ...

وهذا النوع من التحويل أو القلب شائع مطرد؛ لأنه يخضع - في الأغلب - لقواعد عامة يجري على مقتضاها، فإذا عرفت أمكن الوصول إلى قلب الحرف الذي تنطبق عليه، وسهل الاهتداء إلى أصله إن كان منقلبا عن غيره. وهذا الباب معقود لعرضها، وبيان أحكام القلب الشائع المطرد، أما غير المطرد فمقصود على السماع.

3- الإبدال. ومعناه: حذف حرف، ووضع آخر في مكانه، بحيث يختفي الأول، ويحل في موضعه غيره، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة - كالأمثلة السالفة - أم كانا صحيحين، أم مختلفين. فهو أعم من "القلب"؛ لأنه يشمل "القلب" وغيره؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب، ومن أمثلة الصحيحين قول

بعض العرب في: "وكنة<sup>1</sup>، وربع وتلعثم" .. وقنة. وريح، وتلعدم. بقلب الكاف قافا. والعين جاء؛ والثاء ذالا. وأغلب هذا النوع من إبدال الحروف الصحيحة مقصور على السماع؛ لقلته. والأمر في معرفته موكول إلى المراجع اللغوية وحدها؛ إذ ليس له ضابط عام، ولا قاعدة مطردة. وقليل منه قياسي؛ كإبدال الدال والطاء من تاء الافتعال؛ وسيجيء<sup>2</sup>.

ومثال المختلفين قولهم: كساء، وخطايا<sup>3</sup>. والأصل: كساو، وخطاء قلبت الواو همزة في المثال الأول. وقلبت الهمزة ياء في المثال الثاني؛ طبقا لقواعد عامة مضبوطة - في الأغلب - تختص بهذا النوع، ومن الممكن أن يعتمد عليها من يريد إجراءه، وكذلك من يريد الاهتمام إلى نوع الحرف الذي اختفى، وحل غيره محله، وهذا النوع من الإبدال قياسي مطرد، وموضع ضوابطه وقواعده هذا الباب أيضا. وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادرة، أو لهجات قليلة لبعض العرب، أو مهجورة ... أو غيرها هذا مما لا يعنينا هنا، فالذي يعنينا هو: "الإبدال الشائع"، أي: المطرد، الواجب إجراؤه بين حروفه معينة، وهو القياسي الذي يخضع للضوابط والقواعد العامة، ويسمونه اصطلاحا: "الإبدال الصرفي الشائع"، أو: "الإبدال الضروري، أو: اللازم"، أي: الذي لا بد من إجرائه متى تحققت ضوابطه وشروطه. ويكتفون بتسميته: "الإبدال" لأنه؛ المقصود وحده عند الإطلاق؛ بسبب قياسيته، واطراده؛ ووجوب إجرائه، فمضى ذكر اسمه من غير تقييد كان هو المراد، وكان في ذكره غني عن ذكر: "القلب".

4- العوض، أو: التعويض، ومعناه: حذف حرف، والاستغناء عنه بحرف آخر من غير تقييد في أحدهما بحرف معين، ولا اشتراط أن يحل العوض في المكان الذي خلا بحذف الأصل؛ فقد يكون في موضعه؛ كزيادة الياء قبل الآخر في تصغير: "فرزدق" عوضا عن الدال، حيث يقال: فريزيق -جوازا- ومثل: "عدة"، وأصلها: وعد؛ حذفت الواو من الأول وجاءت

1 عش الطائر.

2 في ص 792 و 793.

3 يجري على هذه الكلمة ونظائرها عدة تغيرات ستجيء في ص 767.

تاء التانيث في آخر الكلمة؛ عوضا عنها. ومثل: "اسم"، وأصلها: سمو<sup>1</sup>: حذفت الواو من آخر الكلمة، وجاءت همزة الوصل عوضا منها في أولها ... وهكذا. والمعول عليه في معرفة العوض والمعوض عنه هو المراجع اللغوية المشتملة على الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعي الوارد عن العرب؛ إذ ليحس للتعويض قواعد مضبوطة تدل عليه.

لكن مما يشكف عن التعويض في حروف الكلمة ويرشد إليه، الرجوع إلى جموع التكسير، أو المصادر، أو التصغير، أو نحو هذا ... مما يرد الأشياء إلى أصولها -وقد سبق النص على كل منها في بابه الخاص- كالاhtداء إلى أن همزة: "ماء" منقلبة عن "الهاء" من الرجوع إلى جمع تكسيرها؛ وهو: مياه، وأمواه؛ حيث ظهرت فيه "الهاء" فكان ظهورها دليلا على أنها أصل للهمزة في: "ماء" ... وكثير من هذا الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغة. ونصوص ألفاظها؛ فمن العسير الاسترشاد في أمر التعويض بغير النصوص اللغوية.

الملخص:

من كل ما سبق يتبين:

1- أن العوض؛ لا يتقيد بحرف علة أو صحيح، ولا بمكان معين من الكلمة. والإبدال القياسي يتقيد بموضع المحذوف، والإعلال القياسي يتقيد بأحرف العلة. والقلب نوع من الإعلال.

2- وأن للإبدال الصرفي الشائع "أي: القياسي" وللإعلال ضوابط وقواعد عامة، يمكن -في الأغلب- الاعتماد عليها في إجرائهما إجراء مطردا واجبا، وفي معرفة نوع الحرف الذي تغير بسببهما. أما التعويض وبعض أنواع الإبدال غير الشائع "أي: غير القياسي" فالاعتماد في فهمهما مقصور على المراجع اللغوية؛ إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامة.

3- وأن المراد من لفظ الإبدال عنده ذكره بغير تقييد هو ما يسمى: "الإبدال الصرفي الشائع، أو الضروري، أو اللازم". وسيجيء بيانه.

1 بضم السين وكسرهما.

.....

زيادة وتفصيل:

1- من المصطلحات التي تتردد في هذا الباب وفي غيره، وهنا المكان الأنسب لإيضاحها والإحالة عليه: "أحرف العلة، والمد، واللين"، "المعتل والمعل"، "المعتل الجاري مجرى الصحيح".

فأما أحرف العلة فثلاثة؛ هي: الألف، والواو، والياء. فإن سكن أحدهما وقبله حركة تناسبه فهو حرف: "علة، ومد، ولين" نحو: قام، يقوم، أقيم. وإن سكن ولم يكن قبله حركة تناسبه فهو: في المشهور، "حرف علة ولين"؛ نحو: قول - بين ... وإن تحرك فهو حرف: "علة" فقط؛ نحو: حور، وهيف. والألف لا تكون إلا حرف علة، ومد، ولين، دائماً.

2- اللفظ المعتل عند النحاة، هو: الذي لامه 1 حرف علة، وأما عند الصرفيين فيغلب إطلاقه على ما فيه حرف علة أو أكثر بغير تقييد بالآخر أو غيره. أما المعل عند الصرفيين فهو المشتغل على حرف علة بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير؛ نحو: صام، وهام؛ فإن أصلهما؛ صوم وهيم، ثم انقلبت الواو والياء ألفاً. 3- وأما المعتل الجاري مجرى الصحيح فهو ما آخره ياء أو واو متحركتان، قبلهما ساكن، سواء أكانتا مشددتين "نحو: مرمي، كرسى، مغزو، ومجلو ... " أم مخففتين؛ "نحو: ظلي، حلو ... " فيدخل في المشدد ما كان محتوما بياء مشددة للإدغام، نحو مرمي، أو للنسب هو: عربي، أو لغيرهما نحو كركي "اسم طائر" ... 2.

1 حرفه الأخير.

2 سبقت الإشارة للأنواع السالفة وأحكامها "في هامش ص 661 و 722" وفي مواضع متعدد من أجزاء الكتاب، "منها ج 1 ص 121 م 15، ج 2 ص 86 م 68 ...".

## المسألة 182: أحرف الإبدال. وضوابطه

ينحصر "الإبدال الصرفي اللازم" 1 في تسعة أحرف؛ يبدل بعضها من بعض؛ هي:  
"الهاء، الدال، الهمزة، التاء، الميم، الواو، الطاء، الياء، الألف". وقد جمعها بعض النحاة  
في قوله: "هدأت موطيا" 2. ولكل حرف منها شروط لإبدال من نظيره الداخل معه في  
هذه المجموعة، على التفصيل التالي:  
إبدال الهاء:

تبدل الهاء من تاء التأنيث المربوطة عند الوقف عليها؛ كالتاء في قوله تعالى: {فَقَدْ  
جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ} فيقال في حالة الوقف: بينة، ورحمة، بالهاء بدلا من  
التاء المربوطة.

إبدال الهمزة من الواو، والياء، والألف.

تبدل من الأوليين وجوبا في خمسة مواضع:

1- وقوع أحدهما في آخر الكلمة وقبله ألف زائدة؛ نحو: سماء، ودعاء، وبناء، وضياء،  
والأصل: سماو، ودعاو، وبناي، وظباي ... "بدليل سموت، دعوت، بنيت، ظبي". قلبت  
الواو والياء همزة لوقوعهما متطرفتين 3 بعد ألف زائدة.  
ولا يخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده في آخر اللفظ المذكور تاء عارضة لتفيد  
التأنيث، بشرط أن تكون غير ملازمة له 3. فيقال في: بناي وبناية،

### 1 تعريفه وإيضاحه في ص 757.

2 معنى هدأت: تركت التحرك إلى السكون. ومعنى: "موطيا"، "وأصلها: موطئا، وهي  
حال من التاء". اسم فاعل من: أوطات الفراش؛ جعلته لنا سهلا ممهدا. وإليها أشار  
الناظم في الشطر الأول من أول البيت في باب: الإعلال، وسيجيء في ص 765.  
3 و 3 تطرفهما إما: "حقيقي"، ومعناه: وقوع كل منهما آخر الكلمة، ليس بعده حرف  
فيها، وإما "حكمي" "أو: تقديري" ويراد به: وقوع كل من هذين الحرفين خاتمة كلمته  
أيضا، ولكن يليه فيها حرف عارض لغرض طارئ؛ كالتاء التي تزداد بعد الآخر لإفادة  
التأنيث، وكعلامة التثنية، أو غيرها مما يطرأ بعد الآخر حيناً ويزول حيناً، دون أن يلزم  
آخر الكلمة ملازمة في أحوالها المختلفة. وإنما سمي هذا النوع "حكميا، أو تقديريا" لأن  
تاء التأنيث ونحوها في تقدير الانفصال، وفي حكمه.

بتشديد نونهما: بناء، بالتشديد أيضا، وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة، من غير اعتبار لهذه التاء الطارئة التي عرضت للتأنيث والتي يمكن الاستغناء عنها أحيانا - كما في الحالة الخاصة بالذكر - بخلاف التاء الدالة على التأنيث مع ملازمتها الكلمة، وعدم استغناء الكلمة عنها، نحو: هداية، رماية، إداوة، حلاوة. فإن الحرفين "الياء والواو" في هذه الكلمات -وأشباهها- لا ينقلبان همزة؛ إذ تاء التأنيث هنا ليست عارضة، ولا مؤقتة، وإنما هي حرف من أحرف الكلمة، دخل في صياغتها وتكوينها من أول أمرها "ليس طارئاً عليها بعد التركيب" ثم هو يلازمها في كل الحالات؛ فبنيت الكلمة على مؤنث ولم تبين على مذكر<sup>1</sup>. ويعتبر الحرفان في هذه الحالة غير متطرفين؛ كشأنهما في مثل: "قاوول وبائع ... " حيث توسطتا فبقيا من غير قلب. وكذلك لا يصح إبدالهما همزة إن لم يقعا بعد ألف، نحو: غزو، وظي، أو كانت الألف التي قبلهما أصلية، نحو: واو، وآي، جمع آية<sup>2</sup>..

2- وقوع أحدهما عينا لاسم فاعل، وقد أعل<sup>3</sup> في عين فعله، نحو صائم، هائم، وفعلهما: صام وهام. وأصلهما: صوم، وهيم؛ فعين الفعل حرف عليه "واو أو ياء" تحرك وانفتح ما قبله، فانقلب ألفا - كما سيجيء - فاسم الفاعل هو: صاوم، وهائم. ثم قلبت الواو والياء همزة.

فإن كانت العين غير معلة في الفعل لم يصح الإبدال؛ نحو: عين

- 
- 1 شرح "الصبان" المراد هذا؛ فقال المقصود: "أن الكلمة لم تصغ بغير تاء لمذكر من المعنى؛ بأن لم تصغ لمذكر أصلا؛ كهداية، أو صيغت له من معنى آخر؛ كفاية؛ فإن السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو اللبن، كما في القاموس، وهو غير معنى السقاية، الذي هو محل السقي". ١. هـ.
- 2 وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك في الشطر الأول من بيته الثاني الآتي. في ص 765.
- 3 أي: أصابه الإعلال، ويراد به هنا: قلب حرف العلة "ويلحق به: الهمزة كما سبق في ص 756"، حرفا آخر من نظائره التي للعلة أيضا، أو الهمزة بالشروط الخاصة بالقلب.

(762/4)

- 
- الرجل 1 فهو: عاين، وعور<sup>2</sup> فهو عاور<sup>3</sup> ...
- 3- وقوع أحدهما في جمع التكسير بعد ألف: "مفاعل" وما شابهه في عدد الحروف

وحركاتها؛ كفعائل وفواعل 4 ... بشرط أن يكون كل من الحرفين مدة ثلاثة زائدة في مفردة، ومثلها الألف في هذا، نحو: عجائز، وصحائف، وقلاند ... ومفردتها: عجوز: وصحيفة، وقلادة، فلا إبدال في مثل: قساور ومعاش، لأنهما أصليان في المفرد، وهو: قسور 5، ومعيشة 6. ومن الشاذ المسموع منائر، ومصائب؛ لأن مفردهما؛ منارة ومصيبة، فالحرمان فيهما أصليان 7 ...

4- وقوع أحدهما ثاني حرف علة بينهما ألف: "مفاعل" أو مشابجه، دون مفاعيل وما يشبهه سواء أكان الحرفان ياءين؛ نحو: نيائف، جمع نيف 8 أم كانا واوين، نحو: أوائل: جمع أول، أم كانا مختلفين، نحو:

- 
- 1 اتسع سواد عينه واشتد.
  - 2 صار أعور؛ "لذهاب البصر من إحدى عينيه".
  - 3 وهذه الحالة هي التي أشار إليها الناظم في آخر بيته الثاني الآتي. في ص 765.
  - 4 سبق بيان المراد من هذه المشابهة في ص 664 و 671.
  - 5 القسور والقسورة: الأسد.
  - 6 لأن فعلها: عاش. فوزن: "معاش" هو: "مفاعل"، ولا تتقلب الياء فيها همزة عند الجمهور؛ لأن الياء أصلية، وقيل إن الفعل هو: "معيش"؛ فالميم أصلية، والياء زائدة، ووزن "معاش" هو: فعائل؛ فتتقلب الياء الزائدة همزة؛ وبهذا قرأ بعض القراء الآية الكريمة: "ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش" بالهمزة. "راجع المصباح المنير، مادة عاش".
  - لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومؤتمره العام اتخذ قرارا آخر، "بناء على مذكرة قدمتها إليه لجنة الأصول الجمعية" قصد به إلى التيسير، مخالفا رأي الجمهور. وقد صدر قراره في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة 1968 ونص هذا القرار "كما جاء في الكتاب الجمعي الصادر سنة 1969 باسم: "كتاب في أصول اللغة" ص 226 وكما قدمته تلك اللجنة، وتمت عليه الموافقة هو: "مفاعل" بالمد الزائد في صيغة "فعائل" وعلى هذا يجوز في عين "مفاعل" قلبها همزة سواء أكان أصلها واو أم ياء؛ فيقال: مكائد ومكائد، ومغاور ومغاير". ا. هـ. بالرغم من هذا القرار، ومما اعتمد عليه من أدلة في ص 226 أرى الاقتصار على رأي الجمهور وحده.
  - 7 وإلى هذه الحالة يسوق ابن مالك بيته الثالث، الآتي في ص 765.
  - 8 وهو العدد الزائد على العقد إلى أول العقد الذي يليه. فعله الشائع: ناف ينف ...

سيائد، جمع سيد1 والأصل: نيايف، وأواول، وسيأود. قلب حرف العلة المتأخر "وهو الواقع بعد الألف الزائد" همزة كما سبق2 ... فلو توسطت بينهما ألف "مفاعيل" وما هو على هيئته لم ينقلب الثاني منهما همزة؛ نحو: طواويس.

5- اجتماع واوين في أول الكلمة، والثانية منهما إما متحركة، وإما ساكنة، أصيلة في الواوية3؛ فتقلب الأولى منهما همزة. ويتحقق الاجتماع في صورتين:

إحدهما: أن تكون الواو الثانية متحركة فيجب قلب الأولى همزة، كما إذا أريد جمع: واثقة، أو: واصلة، أو: وافقة ... جمع تكسير على صيغة. "فواعل" فيقال فيها، وواثق، وواصل، وواقف؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء؛ ثم تنقلب الواو الأولى -وجوبا- همزة؛ فيصير الجمع: أواثق، أواصل، أواقف ... ثانيهما: في نحو: أولى: -وهي مؤنث كلمة: أول، المقابل لكلمة: آخر- وأصلها: وولى، بواوين، السابقة منهما مضمومة، تليها الساكنة الأصيلة في الواوية، وقلبت الأولى همزة -وجوبا- فصارت: أولى.

فلا يجب القلب بل يجوز في مثل: واسي، والي، وافي ... إذا بنيت هذه الأفعال للمجهول؛ فيقال فيها: ووسي، وولي، ووفي، لأن الواو الثانية ليست أصيلة، إذ هي منقلبة عن الألف الزائدة التي في ثاني الماضي، وقد انقلبت واوا؛ لوقوعها بعد ضمة ... ويصح أن يقال فيها: أوسي، أولى، أوفي ... لأن قلب الواو الأولى وإبقائها جائز -كما أسلفنا4.

1 أصله: سيود؛ على وزن: فيعل؛ لأن فعله: ساد يسود ... "اجتمعت الواو وياء، وسبقت إحدهما بالسكون؛ قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، طبقا لقواعد الإبدال الآتية".

2 وهذه الحالة التي أشار إليها الناظم في بيته الرابع. في ص765.

3 بآلا تكون منقلبة عن حرف آخر.

4 وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله في البيت السادس ... وسيأتي لمناسبة أخرى في ص770.

"واوا" وهمزا أول الواوين رد ... في بدء غير شبه: ووفي الأشد-6

"الأشد -بتخفيف الدال هنا للشعر: القوة فلان ووفي الأشد: بلغ القوة. وهي بين



الثامنة عشرة والثلاثين. وهذه الكلمة على صورة جمع التكسير وليست جمعا في الرأي الشائع. والفعل: رد: ماض مبني للمجهول، وهذا أحسن من جعله فعل أمر قد يفيد مدلوله أن عدم الرب واجب في: ووفى، مع أنه ليس بواجب، "والدال" مخففة للشعر.

(764/4)

وكذلك لا يجب القلب، وإنما يجوز، في مثل: الـ"وولى" -بواو مضمومة تليها أخرى ساكنة- وأصلها للتفضيل، وفعلها هو: "وأل" بمعنى: لجأ، تقول: وأل الطائر إلى عشه، بمعنى: لجأ إليه. واسم التفضيل منه للمذكر هو: أوأل، وللمؤنث هو: وولى "على زنة: فعلى". ويصح التخفيف بقلب الهمزة الثانية واوا ساكنة، فتصير الكلمة: "وولى" فيجتمع في أولها واوان، أولاهما متحركة، والثانية ساكنة، غير أصيلة في الواوية: لأن واويتها طارئة بسبب التخفيف العارض؛ لهذا لا يكون قلب الأولى واجبا؛ وإنما هو: جائز؛ فيقال أولى، أو: "وولى".

ولا يصح القلب مطلقا إذا اجتمع الواوان في آخر الكلمة كما في نحو: هووي ونووي في النسبة إلى، هوى ونوى، طبقا لقواعد النسب التي مرت في بابه 1 ...

1 ص 717 مع ملاحظة أن ياء النسب مشددة. وزائدة في آخر الكلمة. وفي بيان الأحرف التي يقع فيها "الإبدال". ومواضع إبدال الهمزة من الواو والياء يقول ابن مالك في باب عنوانه: "الإبدال" ما نصه:

أحرف الإبدال: "هدأت موطيا" ... فأبدل الهمزة من واو ويا-1

آخر، إثر ألف زيد. وفي ... فاعل ما أعل عينا ذا اقتني-2

"ذا اقتني: اتبع وروعي" سرد في هذين البيتين: أحرف الإبدال وانتقل بعد بيانها في أول شطر إلى مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء؛ فذكر موضعين في البيت الثاني، هما: وقوع الواو والياء آخر الكلمة إثر ألف زائدة، أي: عقب ألف زائدة ووقوعهما عينا معلة في صيغة "فاعل" يريد اسم الفاعل من فعل ثلاثي معتل العين بأحدهما. ثم انتقل إلى بيان الحالة الثالثة لإبدال الهمزة منهما ومن الألف. فقال:

والمد زيد ثالثا في الواحد ... همزا يرى في مثل: كالقلائد-3

يريد: أن أحد أحرف العلة إذا كان حرف مد -وهو حرف العلة الذي قبله حركة تناسبه- ثالثا: زائدا في المفرد وجب قبله همزة. ولم يفصل الشروط؛ اعتمادا على المثال،

الذي يجمعها، وهو: القلائد. والكاف في: "كالقلائد" إما حرف زائد، وإما اسم بمعنى: "مثل"، تأكيد لفظي بالمرادف لكلمة: "مثل" التي قبله، ثم انتقل إلى الحالة الرابعة لقلبهما؛ فقال:

كذلك ثاني لينين اكتنفا ... مد: "مفاعل"؛ كجمع نيفا-4  
"يريد باللين هنا حرف العلة المتحرك، والشائع عند غير الناظم أن حرف اللين هو حرف العلة الساكن الذي قبله حركة لا تناسبه فإن تحرك ما قبله بحركة تناسبه فهو حرف علة ومد ولين، وإن تحرك حرف العلة فهو حرف علة فقط - كما سبق بيان هذا في ص760 وغيرهما - اكتنفا: أحاطا ... " وجمع - بالتونين - مصدر، فاعله محذوف، ومفعوله هو كلمة: نيف. والمراد: كجمع شخص نيفا، فحذف الفاعل المضاف إليه، ونون المضاف وهو كلمة: جمع. وبقيت "نيفا" منصوبة مفعولا للمصدر. وسيتكلم ابن مالك في البيت السادس - وقد سبق في هامش ص764 - على الحالة الخامسة من حالات إبدال الواو همزة.

(765/4)

---

"ملحوظة": تبدل الهمزة -أيضا- وجوبا من الألف في نحو: حمراء وخضراء فالأصل - على الرأي الشائع - هو حمري، وخضري، بألف التأنيث المقصورة فيهما؛ زيدت قبلها ألف المد، فأبدلت الثانية همزة.

وتبدل جوازا من الواو المضمومة ضما لازما لا يفارقها، نحو: وجوه، أدور "جمع: دار" فيصح فيهما أجوه، وأدؤر. كما تبدل من الواو لزوما عند بعض القبائل في مثل: وشاح ووسادة، فيقال فيهما: إشاح وإسادة، وقيل إن هذا القلب جائز.

وتبدل جوازا أيضا في مثل: رائي، وغائي، نسبة إلى راية وغاية، والأصل: رايبى وغايى. بثلاث ياءات؛ خففت الأولى بإبدالها همزة<sup>1</sup>.

إبدال الواو والياء من الهمزة "وهذه الحالة عكس التي قبلها":

يتحقق هذا الإبدال في ناحيتين:

الناحية الأولى الجمع الذي على وزن: "مفاعل" وما شابهه<sup>2</sup>، بشرط أن تكون الهمزة عارضة<sup>3</sup> بعد ألف تكسيه، وأن تكون لام مفردة: 4 إما همزة

---

1 هذا الحكم -مع صحته وجوازه- قليل؛ طبقا لما سبق في رقم 2 من ص722 باب:

"النسب".

- 2 من كل جمع تكسير يماثل: "مفاعل" - كما قلنا - في عدد الحروف وضبطها، وإن لم يماثله في وزنه الصرفي؛ فيدخل في هذا: فواعل، وفعالل، وأفاعل ... وغيرهما مما يسمى: صيغة منتهى الجموع، وقد سبق إيضاح هذا في جمع التكسير ص 6644 و 671.
- 3 غير أصيلة.
- 4 وصفنا "الهمزة، والواو والياء"، فيما يأتي بأنها أصلية مع أن لام الكلمة لا تكون إلا أصلية - بقصد المبالغة في الإيضاح.

(766/4)

---

أصلية، وإما حرف علة أصليا؛ واوا أو ياء ... فإذا تحقق المطلوب 1 وجب قلب كسرة الهمزة فتحة، وقلب الهمزة بعد ذلك ياء في ثلاث صور، وواوا في صورة واحدة، وقلب الحرف الأخير بعدهما ألفا.

فتقلب ياء:

أ- إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية؛ نحو: خطيئة وخطايا، بريئة 2 وبرايا، دنيئة 3، ودنايا ... فوزن: خطايا، هو: "فعائل". والأصل: خطائي، ثم انقلبت الياء التي بعد الأخيرة لجمع همزة "طبقا لما سبق في حالات قلب الياء" فصارت: خطائي، ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياء مفتوحة: وبعدهما ألف، فصارت: خطايا ... هذا هو الأصل، وما مر فيه باختصار 4.

---

1 وهو وقوع الهمزة عارضة بعد ألف التكسير. ولام المفرد: إما همزة أصلية وإما أحد حرفي العلة "الواو والياء الأصليتين".

2 مخلوقة.

3 رذيلة ونقيصة.

4 أما التفصيل فيقول النحاة إن خطايا، وبرايا، ودنايا - وأشباهها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع - قد مر بمراحل خمس من القلب حتى استقر بعدها على هذه الصورة. وهي مراحل تخيلية محضة، ولكنها مفيدة هنا، رغم ما فيها من تكلف واضح، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها. وقصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغة ضبطا محكما يستطيع به المستعرب أن يتبين تلك المفردات من أوصافها، وأن يهتدي في يسر

وصحة إلى جموعها، وإذا عرضت عليه هذه الجموع وحدها أدرك مفرداتها بغير حيرة ولا اضطراب. وفيما يلي المراحل الخمس - بغير اختصار - في كلمة: "خطايا" ونظائرها.

أ- المفرد: خطيئة "على وزن، فعيلة، والفعل: خطئ، فالهمزة أصلية" فقياس تكسيرها هو: فعائل. فيقال: خطايئ؛ لأن الياء الزائدة في المفرد تزداد في الجمع أيضا بعد ألف "مفاعل وفعائل" وأشباههما. ثم يجب قلب هذه الياء همزة؛ لوقوعها بعد ألف التكسير في هذا الوزن؛ طبقا لما تقدم في ص 763، فتصير الكلمة: خطائي.

ب- إبدال الهمزة الأخيرة ياء، لوقوعها متطرفة بعد همزة، طبقا لقواعد القلب التي ستأتي في ص 772 فتصير: خطائي.

ج- قلب كسرة الهمزة الأولى فتحة، بدعوى التخفيف؛ فتصير الكلمة: خطائي.

د- قلب الياء التي في آخر الجمع ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ طبقا لقواعد القلب؛ فتصير: خطاءا. "وحق الألف الأخيرة أن تكتب ياء طبقا لقواعد رسم الحروف".

هـ- قلب الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين. والهمزة قريبة الشبه بالألف "كما يتخيلون"، فتقلب ياء؛ فرارا من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة في الآخر؛ فتصير الكلمة: خطايا ولم تقلب واوا؛ لأن الياء أخف نطقا، والقلب إليها أكثر. =

(767/4)

---

ومثله يقال في: برايا، ودنايا، ونظائرها، فالأصل: برايي؛ ودنائ، قلبت الياء بعد ألف الجمع همزة مكسورة، ثم انقلبت هذه الهمزة المكسورة - بعد تغيرات - ياء مفتوحة وبعدها ألف؛ فصارتا: برايا ودنايا.

ب- إذا كانت الأم ذلك المفرد ياء للعلة، أصلية "أي: ليست منقلبة عن شيء"؛ نحو: هدية وهدايا، وقضية وقضايا ... فوزن هدايا، وقضايا -وأمثالهما- هو: فعائل.

وأصلهما: هدايي، جرى عليهما القلب الذي في الحالة الأولى "ما عدا قلب همزة الآخر ياء؛ لأن "لامهما ليست همزة" وانتهى بهما الأمر إلى: فعائل 1.

ج- إذا كانت لام المفرد للعلة ولكنها منقلبة عن واو؛ نحو: عشية ومطية، وأصلهما 2 عشية ومطية؛ وجمعهما: عشايا ومطايا وهذا الجمع

---

= تكملة: "بمناسبة الكلام هنا على كلمة: "خطيئة" نعيد ما ذكرناه "في الجزء الثالث باب أبنية المصادر، م 98 ص 155" خاصا بهذه الصيغة، وما يجوز فيها، ونصه:

"إن كان الفعل الماضي الرباعي الذي على وزن: فعل مهموز اللام فمصدره "التفعيل" أو "التفعلة" -وهذه هي الأكثر- نحو: برأ تبرينا وتبرئة، جزأ تجزينا وتجزئة، هنا تهنينا وتهنئة، خطأ تخطينا وتخطئة.." ثم جاء في هامش تلك الصفحة ما نصه: "يجوز في الكلمات: تبرينا، تجزينا، تهنينا، تخطينا ... أن يقال فيها وفي أشباهها: تبريا، تجزيا، تهنيا، تخطيا.. فقد جاء على هامش القاموس في مادة "خطأ"، عند الكلام على "خطيئة" قوله:

"عبارة الجوهرى "خطيئة" هي: "فعليلة" ولك أن تشدد الياء "يريد: أنك تقول: "خطئة" بقلب الهمزة ياء، ثم إدغام الياءين" لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها ضمة، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق. ولا هما من نفس الكلمة فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واوا، وبعد الياء ياء، وتدغم: فتقول في مقروء: مقروء، وفي خبيء: خبيء..". ا. هـ. 1 جرى عليهما من القلب أنواع أربعة سبقت في الحالة الأولى؛ وهي:

أ- هداي، وقضاي، ثم هدائي.

ب- هداي، وقضاي.

ج- هدا، وقضاء.

د- هدايا وقضايا.

وإنما كانت أنواع القلب هنا أربعة وليست خمسة كالتي سبقت؛ لأن لام الكلمة هنا ياء وليست همزة متطرفة تقلب ياء.

2 اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء "طبقا لما تقضي به قواعد الإقلاب - كما سيجيء هنا".

(768/4)

---

على وزن: فعائل، بعد خمسة أنواع من القلب كالتي مرت في الحالة الأولى: "ا" ... 1. أما الصورة التي تقلب فيها كسرة الهمزة فتحة، ثم تقلب الهمزة واوا بعدها ألف فحين تكون لام المفرد واوا ظاهرة سلمت في هذا المفرد؛ نحو: هراوة 2 وإداوة 3 وجمعها: هراوي، وأداوي، على وزن: "فعائل" بعد أن مرت كلتاها بخمسة أنواع من القلب وصلت بعدها إلى صيغة التكسير النهائية، وهذه الخمسة هي:

أ- قلب الألف التي في المفرد همزة في الجمع بعد ألف التكسير؛ فيقال: هراو، وأدائو ... 4 "لأن مفردهما: هراوة، وإداوة".

ب- قلب الواو ياء، لوقوعها متطرفة بعد كسرة، فتصير الكلمتان: هرائي، وأدائي.

ج- قلب كسرة همزة فتحة -طبقا لما سلف- فتصيران: هراي وأدائي.

د- قلب الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فتصيران: هراء، وأداءا.

ه- قلب همزة واوا -ليشابه الجمع مفردة، فتصيران: هراوي

---

## 1 والأنواع الخمسة هي:

أ- المفرد عشوية ومطوية "بدليل: مطا، يطموطوا، بمعنى: أسرع. وعشا يعيشو عشوا، بمعنى: ساء بصره ...".

والجمع: عشايو، ومطايو، قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة، فصارتا: عشايي ومطايي.

ب- قلبت الياء بعد ألف التكسير همزة -طبقا لما تقدم- فصارتا: عشايي ومطايي.

ج- قلبت كسرة همزة فتحة، فصارتا: عشاءى ومطاءى.

د- تحركت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها؛ قلبت ألفا؛ فصارتا: عشاءا ومطاءا.

ه- قلبت همزة ياء -لما سبق- فصارتا: عشايا ومطايا. فأنواع القلب الخمسة هنا هي التي سبقت في الحالة الأولى تماما، إلا أن الواو المتطرفة؛ هنا تقلب ياء في نظير همزة المتطرفة هناك.

## 2 الهراوة: العصا الضخمة.

3 إناء للماء، يشتهر الآن باسم: الزمزية.

4 أما هذه الألف المذكورة في الجمع فهي التي تزداد في صيغة: "مفاعل".

(769/4)

---

وأدأوى مع كتابة الألف الأخيرة ياء؛ طبقا لما تقضي به قواعد رسم الحروف<sup>1</sup>.

من الصورة السالفة<sup>2</sup> يتبين أن همزة تبقى في مثل: المرأى "وهي جمع: مرأة"<sup>3</sup>. فلا

تنقلب في التكسير ياء؛ لأنها همزة أصلية في المفرد، وفي الجمع، وليست طارئة<sup>4</sup>؛

وكذلك تبقى بغير قلب في مثل: صحائف، وعجائز، ورسائل، لأن لام المفرد -وهو:

صحيفة، وعجوز، ورسالة- ليست همزة، ولا أحد حرفي العلة "الواو الياء". فلم تتحقق

في الكلمات الثلاث -وأشباهاها- شروط قلب همزة واوا أو ياء<sup>5</sup> ...

الناحية الثانية<sup>6</sup> -جتماع همزتين في كلمة واحدة- فخرج، نحو: أنت؟ لأن الاجتماع في

كلمتين؛ "إذ همزة الاستفهام كلمة" وهذا بالتفصيل التالي، مع ملاحظة أن الثانية هي التي تقلب دائما دون الأولى؛ سواء أكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أم العكس، أما كانتا متحركتين، ويمتنع أن تكونا ساكنتين.

- 1 ففي وسط هذا الجمع ألفان، إحداهما التي كانت زائدة في المفرد، والأخرى التي زادت في التكسير، والأولى هي التي تقلب همزة بعد ألف التكسير.
- 2 "ملاحظة": بين هذه الصور واحدة قد تقلب همزتها واوا -جوازا- في موضع سبقت الإشارة إليه بعنوان: "تكملة" في هامش ص768.
- 3 صح كتابتها هكذا: "مرآة" لكن إثبات الهمزة هنا وبعدها ألف، أوضح من كتابتها مدة فوق ألف.
- 4 لمفرد: مرآة على وزن مفعلة، والفعل: رأي، والمصدر: رؤية، فالهمزة أصلية. ومن المسموع الشاذ جمعها على "مرايا".
- 5 إلى الحالة الأولى السابقة يشير ابن مالك بقوله: "في بيت سبق لمناسبة أخرى بصفحة 764".
- وافتح، ورد الهمز "ياء" فيما أعل ... لا ما. وفي مثل هراوة جعل-5
- واوا.....-6
- يقول: افتح الهمزة، "ويريد بها الهمزة الطارئة بعد ألف صيغة منتهى الجموع على الوجه الذي شرحناه" وردها ياء في الجمع الذي مفرد معتل اللام بالياء. أما معتل اللام بالواو فتقلب واوا.. وهذا كلام موجز غامض لا يوضح حقيقة المراد. وقد وفيناه. أما بقية البيت السادس فيتصل بقاعدة أخرى؛ سبقت في ص764.
- 6 سبقت الأولى في ص766.

(770/4)

أ- فإن كانت الأولى هي المتحركة -بفتحة، أو ضمة، أو كسرة- والثانية هي الساكنة وجب قلب الثانية حرف علة مجانسا لحركة ما قبله، "أي: ألفا بعد الفتح، واوا بعد الضم، وياء بعد الكسر"، نحو: آمن الرجل ... أو من -إيمانا. والأصل آمن، أو من، إيمانا ... قلبت الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها، ومثله: "آخذ، أوخذ، إبخاذ"، و"آزر، أوزر، إيزرار" و"آلم، أولم، إيلاما" و"آلف، أولف، إيلافا"1.

ب- وإن كانت الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة - وهذا النوع لا يقعان فيه في موضع الفاء، لتعذر النطق بالساكن ابتداءً - فإن كانتا في موضع العين وجب إدغام الأولى في الثانية؛ نحو: سأل، ورأس، ولأل. 4.

وإن كانت في موضع اللام قلبت الثانية ياء، كبناء صيغة على وزن: "قمطر" من الفعل: قرأ؛ فيقال: "قرأي". والأصل: قرأاً - بتسكين الهمزة الأولى، وتحريك الثانية - قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً بعد الهمزة الساكنة. 5.

### 1 وفي هذا يقول ابن مالك:

ومدا ابدل ثاني الهمزين من ... كلمة إن يسكن؛ كآثر، واثنين- 7

يريد: اقلب ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة مدة. وهذا يقتضي أن تقلب الهمزة الثانية الساكنة واوا بعد الضمة، وألفا بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة؛ لأن المدة هي حرف علة ساكن، قبله حركة تناسبه. وأشار بالمثل: "اثنين" إلى أن الهمزة الأولى قد تكون همزة وصل، كالتي في أصل هذا الفعل؛ فأصله: "اثنين"، فعند النطق به ابتداءً من غير أن يسبقه شيء تبدل همزته الثانية ياء؛ فيقال: "ايتمن". هذا هو المراد. وعبرة الناظم لا تكشف عنه ولا سيما مع الواو: فلو قال: "كآثر، ايتمن". لكان واضحاً.

2 على وزن: "فعال"؛ لكثير السؤال. وقد اخترت كتابة الهمزة على هذه الصرة، منعاً للالتباس.

### 3 بائع الرءوس.

### 4 بائع اللؤلؤ.

5 كان القياس أن تدغم الأولى في الثانية كما أدغمت في: سأل، ورأس، ولأل ... لولا أن الهمزة الثانية هنا وقعت طرفاً، والأطراف أولى بالتغيير، في الأغلب، ولذا قدم القلب هنا دون هناك.

ويقول النحاة: إن الهمزتين اللتين في موضع اللام تبدل الثانية المتحركة منهما ياء مطلقاً، أي سواء أكانت طرفاً كالمثال السالف، أم كانت غير طرف كما في بناء صيغة خيالية على وزن: "سفرجل" من الفعل: قرأ؛ فيقال قرأياً، بإسكان الهمزة الأولى، وفتح الياء بعدها. والأصل: قرأاً بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها في موضع اللام وسلمت الأولى والثالثة. والأغلب في هذه الأمثلة أنها خيالية للتدريب - كما قلنا - إذ لا يكاد يشيع لها نظائر مأثورة في فصيح الكلام.



ج- وإن كانتا متحركتين فلهما صور تخيلية؛ قصد بما في الأعم الأغلب مجرد التدريب، ولا يكاد يعرف لها نظائر مأثورة، في فصيح الكلام، ولا تجنح إليها الأساليب الرفيعة، ومن أشهر تلك الصور الوهمية:

1- أن تكون الهمزتان المتحركتان، في موضع اللام؛ فتقلب الثانية ياء مطلقاً؛ "أي: سواء انفتح ما قبلها، أم انضم، أم انكسر". كبناء صيغة على وزن: جعفر، أو: قرمز1، أو: برثن، من الفعل: قرأ، فيقال: قرأاً" وقرئي، وقرؤؤ؛ بهمزتين متواليتين، تقلب الثانية منهما ياء لا واوا؛ لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف؛ فنقول: في قرأاً -مما قبلها مفتوح- قرأى. وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فتقلب أنفاً، وتصير: قرأى، وهي اسم مقصور.

ويقال في: قرئى مما قبلها مكسور: قرئى؛ بقلب الثانية ياء ثم تحذف الياء فيقال: قرء، يحذف الياء التي في آخرها كما تحذف من المنقوص؛ وذلك بحذف حركة الياء أولاً، لاستثقال الحركة عليها، ثم حذف الياء، لالتقاء ساكنة مع التنوين؛ كما يحذف في مثل: داع، وهاد، ووال، ونظائرها من المنقوص. وبهذا تصير كلمة: قرء" من المنقوص الذي حذفت لامه.

ونقول في: قرؤؤ -مما قبلهما مضموم: قرء أيضاً؛ ذلك أن الهمزة الثانية تقلب ياء، لا واوا -لما تقدم- فتصير الكلمة إلى: قرؤي، ثم تقلب الضمة التي قبلها كسرة؛ لتسلم الياء، فتصير إلى: قرئي، ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها عليها، ثم تحذف الياء لالتقاءها ساكنة مع التنوين، وتنتهي إلى: قرء، وتصير منقوصة، مثل: داع، وهاد، ووال.

2- أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام، وحركة الثانية كسرة. فتقلب الثانية ياء مطلقاً "أي: بعد همزة مفتوحة أو مكسورة، أو مضمومة؛ فهي في حكمها كالصورة السالفة" كبناء صيغة من الفعل: "أم" تكون على وزن: أصبح" بفتح الهمزة، أو بكسرها، أو بضمها، مع كسر الباء

1 نوع من الصبغ المائل للحمرة.

في الحالات الثلاث، فيقال بعد الهمزة المفتوحة: أمم، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة؛ ليتمكن إدغام الميمين، وهذا أمر واجب، ثم تقلب بعده الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها، ياء؛ لأن الهمزة المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء كما تقدم - فتصير الكلمة: أيم.

ويقال: بعد الهمزة المكسورة: ائمم، بهمزتين؛ أولاهما مكسورة، وثانيتها: ساكنة، فتنتقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب في الميمين، وتقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها، ياء، وتصير الكلمة: ايم.

3- أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام، والثانية مضمومة؛ فتقلب واوا بعد همزة؛ إما مفتوحة، وإما مكسورة، وإما مضمومة. فمثال المضمومة بعد مفتوحة: أوب1، والأصل: أأب -بفتح، فسكون، فضم ... - نقلت حركت الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة؛ ليتيسر الوصول للإدغام الواجب، فصارت الكلمة بعد الإدغام: أأب، وقلبت الهمزة الثانية واوا بعد انتقال الضمة إليها؛ لأن الواو هي المناسبة للضمة؛ فصارت الكلمة: أوب.

ومثال المضمومة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل "أم" 2 على وزن: إصبع - كسر الهمزة وضم الباء - فيقال: ائمم؛ بكسر، فسكون، فضم، نقلت حركة الميم إلى الهمزة - قبلها، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب، فضرب الكلمة بعده إؤم - بكسر، فضم، فميم مشددة. قلبت الهمزة الثانية حرفا من جنس حركتها؛ وهو الواو، فصارت: إوم. ومثال المضمومة بعد ضمة: بناء صيغة على وزن: أبلم3، من الفعل: أم؛

---

1 بفتح: فضم، فباء مشددة جمع: أب، بفتح الهمزة وتشديد الياء، وهو: المرعى.

2 بمعنى: قصد.

3 من معانيه: غليظ الشفتين، ونوع من النبات ...

(773/4)

---

فيقال: أؤمم - بضم، فسكون، فضم - تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها؛ ليتيسر الإدغام؛ فتصير الكلمة بعده: أؤم، -بضميتين متواليتين- وتقلب الهمزة الثانية المضمومة حرفا من جنس حركتها، وهو الواو - فتصير الكلمة: اوم.

4- أن تكون الهمزتان المتحركتان، في غير موضع اللام، والثانية مفتوحة مطلقا؛ "أي:

بعد همزة مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة" فتقلب واوا. فمثال المفتوحة بعد مفتوحة: أوادم1، والأصل بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف، قلبت الهمزة الثانية واوا؛ طبقا لقواعد الإبدال، التي تقضي بقلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة واوا. دائما: سواء أكان ما قبلها مفتوحا أم غير مفتوح.

ومثال المفتوحة بعد مضمومة: أويدم؛ "تصغير: آدم"، والأصل: أويدم. قلبت الهمزة الثانية واوا عملا بالقاعدة السالفة.

---

1 يقول ابن مالك في حكم الهمزة المفتوحة "وقبلها فتحة أو ضمة" وأنها تقلب واوا في الحالتين، وتقلب ياء إن كان قبلها كسرة، كما يجيء بعد هذا: إن يفتح أثر ضم او فتح قلب ... واوا. وياء إثر كسر ينقلب-8 "إن يفتح: أي: الهمز الثاني، بمعنى: الهمزة". ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حكم الهمزة الثانية المكسورة وقبلها حركة؛ فصرح بأنها تقلب ياء مطلقا؛ "أي: سواء أسبقتها ضمة، أم فتحة، أم كسرة". كما صرح بأن الهمزة المضمومة "بعد حركة" يجب قلبها واوا مطلقا، بشرط ألا تكون الهمزة الثانية آخر الكلمة؛ فإن كانت آخر وجب قلبها ياء - كما سبق في الشرح- يقول:

ذو الكسر مطلقا كذا. وما يضم ... واوا أصر، ما لم يكن لفظا أتم-9  
فذاك ياء مطلقا جا. وأؤم ... ونحوه وجهين في ثانيه. أم-10

"كذا. أي: ينقلب ذو الكسر مطلقا كهذا -مشيرا على ما قبله مما ينقلب ياء- وأن الهمزة المكسورة تقلب ياء مطلقا، سواء أكان من قبلها مكسورة أم غير مكسورة. وأم، أصلها: "أم" بتشديد الميم، بمعنى: اقصد. أي: اتجه لهذا الحكم والعمل به".  
أما ما انضم من ثاني الهمزتين فيصير واوا مطلقا "سواء أكان ما قبله مضموما أم غير مضموم" بشرط ألا يكون تمام اللفظ، أي: بشرط ألا يكون هو آخر الكلمة. فإن كان آخرها فهو ياء مطلقا. و"جا" أي: جاء في كلام العرب ياء. وختم البيت العاشر بالإشارة إلى الهمزة الثانية التي يجوز قلبها واوا وبقاؤها وقد شرحناها.

(774/4)

---

ومثال المفتوحة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل: "أم"، على وزن: إصبع -بكسر الهمزة، وفتح الباء- فيقال: أأمم، بكسر، فسكون، ففتح. تنقل حركة الميم الأولى

"وهي الفتحة" للهمزة الساكنة قبلها؛ ليتيسر الإدغام الواجب، ثم يقع الإدغام؛ فتصير الكلمة: إأم، بكسر، ففتح، فميم مشددة. وتقلب الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة في حشو الكلام؛ فتصير الكلمة: ايم، بهمزة مكسورة، وياء مفتوحة، وميم مشددة.

"ملاحظة": إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر فعل مضارع جاز في الثانية منهما قلبها وبقاؤها من غير قلب، نحو: أؤم، وأئن "مضارعي: "أم" بمعنى: قصد.. و"أن"، بمعنى: تألم"، ويجوز أوم، وأين ... إبدال الياء من الألف:

تقلب الألف ياء في موضعين؛ أولهما: وقوعها بعد كسرة؛ كما في تكسير سلطان، ومصباح، ومنشار - ونحوها - علي: سلاطين، ومصاييح، ومناشير ... وكما في تصغيرها على: سليطين، ومصبييح، ومنيشير ... ثانيهما: وقوعها بعد ياء التصغير في مثل: كتيب، وسحيب، وغليم؛ في تصغير: كتاب، وسحاب، وغلام.

والسبب: أن ما بعد ياء التصغير لا بد أن يكون متحركاً، والألف لا تقبل الحركة، وياء التصغير لا تكون متحركة. فقلبت الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين. ولم تقلب حرفاً آخر؛ لأن هذا هو الوارد عن العرب<sup>1</sup>.

---

1 في الموضوعين السالفين يقول ابن مالك:

وياء اقلب ألفا كسرا تلا ... أو ياء تصغير.....-11

التقدير: واقلب ألفا تلا كسرا ياء، أو تلا ياء تصغير. يريد: اقلب حرف الألف ياء إذا وقع كسرة أو بعد ياء تصغير. وأكمل البيت بتكملة تتصل بقاعدة جديدة ستجيء في البيت الذي بعده مباشرة.

(775/4)

---

إبدال الياء من الواو:

تقلب الواو ياء في نحو أحد عشر موضعاً:

1- أن تقع متطرفة بعد كسرة؛ كما في نحو: رضي، وقوهي، والراضي، والسامي.

والأصل: رضو، وقوو1 والراضو، والسامو؛ لأن هذه الكلمات -ونظائرها- واوية

اللام، بدليل ظهور الواو الأصلية في بعض تصارييف الكلمة؛ مثل: الرضوان، القوة، السمو ... ؛ ولا يتغير الحكم السالف بوقوع تاء التأنيث بعد الواو؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة كلمة مستقلة، نحو: رضيت، قويت، الراضية، السامية. فتعتبر الواو التي تليها هذه التاء في حكم المتطرفة التي يجب قلبها ياء بعد الكسرة.

وكذلك لا يتغير الحكم السالف بوقوع ألف ونون زائدتين بعد الواو المتطرفة التي قبلها كسرة، ون هذين الحرفين -هنا- في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها. ومن الأمثلة: الإتيان بصيغة على وزن: "فعلان" -بفتح فكسر- من الغزو، والشجو؛ فيقال: غزوان وشجوان، بالواو التي قبلها كسرة، ثم تقلب هذه الواو ياء؛ فتصير الصيغة: غزيان، وشجيان "فالواو" واقعة في الطرف تقديرا وقبلها كسرة، فعوملت معاملة لها إذا وقعت في الآخر حقيقة 2...

2- أن تقع عينا لمصدر، أعلت 3، في فعله، وقبلها في هذا المصدر

1 هذ الكلمة: "قوو" صالحة للإدغام؛ لانطباق شروطه عليها ولكن القلب يقدم عليه.

2 والألف والنون هنا زائدتان -كما سلف- وليستا للتثنية وفي هذا الموضع يقول ابن مالك:

..... بو او ذا افعل-11

في آخر، أو قبل "تاء" التأنيث، أو ... زيادتي "فعلان" ... -12

يقول: افعّل ذا بالواو وهو قلبها ياء كما قلبت الألف بعد الكسرة، بشرط أن تكون الواو في الآخر أو بعدهما تاء التأنيث، أو زيادتا "فعلان" على الوجه الذي شرحناه.

وليس المراد أن يكون على "فعلان" بضبطها، وإنما المراد أن تكون الواو بعد كسرة، وقبل زيادتي الحرفين الأخيرين "الألف والنون" لأنها لا تقلب ياء في "فعلان" ساكن العين. أما أول البيت الحادي عشر فمختص بقاعدة سلفت الإشارة إليها في هامش "ص775" كما أن آخر البيت الثاني عشر مختص بقاعدة ستجيء بعده مباشرة.

3 أي: كانت حرف علة منقلبا عن غيره. وهذا هو المراد بالمعل هنا.

(776/4)

كسرة، وبعدها ألف. "فالشروط أربعة". ومن الأمثلة: صام صياما، قام قياما، راد ريادا، حاك حياكا وحياكة، والأصل: صوام، وقوام، ورواد، وحواك؛ قلبت الواو ياء لتحقيق

الشروط الأربعة السالفة. فلا قلب في مثل: سوار لانتفاء المصدرية، ولا في مثل: حاور حواراً؛ لأنالواو غير معلة في الفعل "أي: غير منقلبة عن حرف آخر" ولا في مثل: "حال حولاً، لعدم وقوع ألف بعدها، على حسب الرأي الغالب 1 ...

3- أن تقع عينا لجمع تكسير، صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي معلة في مفردة. ومن أمثلتهم: جمع دار على ديار، وحيلة على حيل، وديمة على ديم، وقيمة على قيم، وقامة على قيم، أيضاً، والأصل: دوار، حول، دوم، قوم، ومن الشاذ، حاجة وحوج. فإن كانت اللام معتلة وجب تصحيح الواو؛ فيقال في جمع: ريان 2 وجو: رواء، وجواء، بترك اووا بغير قلب.

4- أن تقع عينا لجمع تكسير صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في مفردة شبيهة بالمعلة: في أن تكون ساكنة فيه، وبعدها في الجمع ألف، نحو: سوط وسياط، وحوض وحياض، وروض ورياض ... والأصل: سواط، حواض، رواض ... فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو، نحو: كوز وكوزة، وعود 3 وعودة، كما تصحح إن كانت متحركة في المفرد؛

---

1 وإلى هذا الموضع يشير ابن مالك في آخر البيت الثاني عشر وفي البيت الذي يليه. يقول:

..... ذا أيضاً رأوا-12

في مصدر المعتل عينا. والفعل ... منه صحيح غالباً؛ نحو الحول-13 يريد: أن النحاة رأوا أيضاً قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر كل فعل محل العين. وبعدها ألف، نحو: صام صياماً ... كما شرحنا. وأشار بقوله: والفعل منه صحيح ... إلى أن المصدر إذا كان على وزن: فعل "بكسر بفتح" وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف، فإن الواو تصبح فيه، نحو: مصدر: حال.

2 مرتو بالماء "ضد عطشان".

3 الذي زاد عمره من الإبل على سبع سنين.

(777/4)

---

نحو: طويل وطوال ... 1.

5- أن تقع طرفاً في ماض وهي رابعة أو أكثر بعد فتحة، بشرط أن تكون منقلبة ياء في

المضارع نحو: أعطيت وزكيت، وأنا أعطني وأزكي. وفعلهما: "عطا يعطو؛ بمعنى: أخذ وتناول" فأصل الفعلين الرباعيين: أعطوت، وزكوت، ثم قلبت الواو فيهما ياء، وكذلك في اسم مفعولهما؛ وهو: معطيان ومزكيان<sup>2</sup>..

6- أن تقع ساكنة غير مشددة وقبلها كسرة، نحو: ميزان، وميعاد، وميقات، والأصل: موزان، وموعاد، وموقات، بدليل: الوزن، والوعد، والوقت. فلا يصح القلب في مثل: سوار، وصوان، لعدم سكون الواو، ولا في: اجلواذ "وهو مداومة السير مع الإسراع" لتشديد الواو.

7- أن تقع لاما لصفة على وزن: فعلى "بضم فسكون ففتح" نحو: دنيا وعليا، وأصلهما: دنوى وعلوى ... ، "بدليل دنوت دنوا، وعلوت علوا" قلبت الواو ياء. ومن الشاذ المسموع: قصوى<sup>3</sup>.

#### 1 وفي النوعين الثالث والرابع يقول ابن مالك:

وجمع ذي عين أعل أو سكن ... فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عن-14  
"عن، أصلها: عن، بالتشديد؛ خففت النون بالسكون، للشعر. ومعنى: عن، ظهر وعرض" ثم قال:

وصححوا: "فعلة". وفي: "فعل" ... وجهان. والإعلال أولى كالحيل-15  
يريد: أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع، وكان على وزن فعله "بكسر ففتح" فإنها تصح وتبقى؛ نحو كوز وكوزة، وعود وعودة ... فإن كان الجمع على وزن فعل "بكسر ففتح" جاز عند ابن مالك الإعلال -وهو الأولى- والتصحيح؛ نحو: حاجة وحوج أو حيح، وحيلة وحيل وحول. ويفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأولى. أما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يقاس عليه، ويقتصر على الوارد المسموع منه، وهذا هو الرأي الأقوى. ويجب الاقتصار عليه.

#### 2 وفي هذا الموضع يقول ابن مالك:

والواو لاما بعد فتح "ياء" انقلب ... كالمعطيان يرضيان. "ووجب ..."-16  
التقدير: انقلبت الواو. حالة كونها لاما بعد فتح ياء كالياء في المعطيات ويرضيان؛ فأصلها الواو. أما الفعل: "وجب" فلا صلة له بهذا؛ وإنما صلته بالبيت السابع عشر الآتي في هاش ص783.

#### 3 وهي لغة قريش.

فإن كانت فعلى اسما "وليس وصفًا"، بقيت الواو بغير قلب، نحو: حزوى، اسم موضع ... 1.

8- أم تجتمع هي والياء في كلمة واحدة 2 بشرط ألا يفصل بينهما فاصل، وأن يكون السابق منهما أصيلا "أي: غير منقلب عن غيره" وساكنًا سكونًا أصليا غير عراض. فإذا تحققت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء، سواء أكانت الياء هي السابقة؛ نحو: سيد وميت "وأصلهما، سيود، ميوت كما سبق" أم كانت الواو هي السابقة؛ نحو: طي، ولي، وأصلهما: طوي، ولوي؛ بدليل: طويت ولويت ... فالواو في الأمثلة السالفة قلبت ياء، وأدغمت في الياء.

فإذا اجتمعتا في كلمتين فلا قلب، نحو: يدعو ياسر، ويجري وائل. ولا قلب كذلك إن كان بينهما فاصل، نحو: زيتون، أو كان السابق منهما متحركًا، نحو: طويل وغبور، أو كان السابق غير أصيل، نحو: كويتب في تصغير. كاتب، أو كان سكونه غير أصيل، كقولهم في "قوى" الماضي، المكسور الواو أصالة: قوى، بسكون الواو، للتخفيف. وإذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم -لا وصف- مشتمل على واو متحركة، وتكسيره على: مفاعل -وما يوزانه- 3 جاز قلب الواو بالطريقة

1 وفي الموضع الساب يقول ابن مالك: في فصل مستقل يجيء بعد، ولا يشتمل إلا على بيتين أولهما يشتمل على حالة تبدل فيها الواو من الياء، وثانيهما تبدل فيه الياء من الواو. ونصهما تحت عنوان: "فصل":

من لام "فعلى" اسما أتى الواو بدل ... ياء؛ كتنقوى غالبا جازا البدل-1  
"أي: جاء هذا البدل، وسيعاد البيت لمناسبته في ص785".

يريد: أن الواو تبدل من الياء الواقعة لاما لاسم على وزن "فعلى" -بفتح، فسكون، ففتح مع مد- نحو: تقوى ... وهذه الصورة الثالثة من الصور التي سيجيء شرحها في موضعها الأنسب، عند الكلام على قلب الياء واوا "ص383". أما الذي يعيننا هنا وهو العكس، "أي: قلب الواو ياء" فهو البيت الثاني آخر الفصل، ونصه:

بالعكس جاء لام "فعلى" وصفا ... وكون: "قصوى" نادرا لا يخفى-3

2 أو ما يشبهها، وينطبق عليه حكمها -كما سيجيء في ص780.

3 سبق بيان ما يوازنه في ص664 و671.



السالفة وتصحيحها، نحو: جداول، والتصغير 1: جدیل، أو: جديول، بالقلب وعدمه، ونحو: أسود، للحية، وأسود، والتصغير: أسيد، أو أسود. والإعلال أحسن في كل ذلك.

فإن كان المفرد المصغر وصفا تعين الإعلال؛ نحو: أليم، تصغير: ألوم، "اسم تفضيل، فعله: لام". وكذلك إن كانت الواو المفرد غير متحركة نحو: عجوز وعمود، وتصغيرها عجيز وعميد. ولا إعلال إن كانت الواو في المفرد عارضة؛ نحو روية، تخفيف رؤية، ونحو: بويع، لأن أصلها ألف ... 2.

ومما ينطبق عليه حكم الكلمة الواحدة -مع أنه ليس بواحدة- جمع المذكر السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: جاء صاحبي والأصل: صاحبون لي. حذفت النون للإضافة ومعها اللام؛ فصارت الكلمة صاحبي، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وكسر ما قبلها.

9- أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض، ثلاثي، على وزن: فعل -بفتح فكسر- نحو: رضي فهو مرضي. وقوي فهو مقوي. والأصل: مرضوي ومقووي "على وزن مفعول" اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. وكسخر ما قبلها بدلا من الضمة؛ لكيلا تقلب الياء واوا بعد الضمة. فإن كان الماضي غير مكسور العين وجب تصحيح الواو، نحو: مغزو ومدعو؛ وفعلهما: غزا، ودعا. غزو، ودعو؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها؛ قلبت ألفا، فصار: غزا ودعا 3.

---

1 راجع ما سبق خاصا بهذا في "التصغير"، هامش ص 695، رقم 5.

2 وفي هذا الموضع الثامن يقول ابن مالك في بحث مستقل عنوانه: "فصل"، نص البيت الأول والثاني منه -وهما الخاصان بموضوعنا:

إن يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا، ومن عروض عريا-1

فياء الواو اقلبن مدغما ... وشذ معطى غير ما قد رسما-2

"عري= خلا. رسم= عين وحدد بوضوح".

3 ويصح أن يبقى الفعلان على أصلهما بغير قلب الواو، بقصد المدح، أو التعجب، بشرط أن يكون كل منهما على وزن "فعل" -بفتح فضم- وقد سبق الكلام على هذا النوع من التعجب في بابہ الخاص "ج 3 ص 269 م 109".

10- أن تكون لاما لجمع تكسير وزنه: فعول "بضم فضم"، نحو: "عصا، وجمعها: عصي"، "ودلو، وتكسيره: دلي". والأصل: عصوو، ودلوو؛ اجتمع واوان - واجتماعهما ثقيل - أولاهما زائدة في الجمع، والأخيرة أصلية "لام الكلمة" قلبت الواو الأخيرة ياء؛ فصارتا إلى:

"عصري، ودلوي" اجتمعت الواو والياء؛ وسبقت إحداها بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبلهما، فصارتا: عصي ودلي. يصح كسر أولهما للتخفيف؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل. ومن النحاة من يميز التصحيح في جمع التكسير السالف، ولكن الأرجح عدم التصحيح ... فإن كان "فعول" مفردا وجب التصحيح؛ نحو: عتو، علو، سمو، نمو ... 1.

11- أن تكون عينا لجمع تكسير على وزن: "فعل" صحيح اللام مع عدم وجود فاصل بين العين واللام، نحو: صيم، ونيم، وأصلهما: صوم

---

1 وإلى الموضوعين "التاسع والعاشر" يشير ابن مالك في فصل مستقل، أوله إن يسكن السابق من واو وياء، ... قائلا في البيتين الثامن والتاسع: وصحح المفعول من نحو: "عدا" ... وأعلل إن لم تتحر الأجداد-8 يريد بنحو: "عدا" الماضي الثلاثي غير المكسور العين إذا كان واوي اللام حيث يجب التصحيح في الرأي الأجود؛ فتقول: عدا، وغزا، ودعا ... واسم المفعول، معدو، ومغزو، ومدعو. أما غير الأجود فيجري فيه القلب؛ فيقال: معدي، مغري، مدعي. ومن هذا قول عبد يغوث الحارثي من شعراء الجاهلية: وقد علمت عرسي ملكية أني ... أنا الليث معديا على وعاديا يريد: معدوا عليه ... ، وجاء في المحتسب "ج2 ص207" أن أبا حاتم قال: إن الواو المشددة أبدلت ياء للتخفيف، وسرد لهذا أشباها. ثم قال ابن مالك:

كذاك ذا وجهين جا "الفعل" من ... ذي الواو لام جمع أو فرد يعن-9 "يعن= أصلها: يعن. بالتشديد، أي: يظهر". والرأي عند ابن مالك أن "الفعل" جاء فيه عن العرب الوجهان؛ سواء أكان جمعا أم مفردا. وغير ابن مالك يحتم الرأي الذي شرحناه، ويحكم بالضعف على غيره -وستجيء إشارة للبيتين السالفين ي مناسبة أخرى ص803.

ونوم، بواوين قبلهما ضمة، وهذا ثقيل؛ فعدل عن الواوين إلى الياءين خفتهما، ولكن التصحيح هو الأكثر؛ فيقال صوم، ونوم..1 فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب، نحو شوى وغوى2 ... "بضم أولهما، وتشديد ثانيهما المفتوح المنون، وهما جمع: شاو؛ وغاو، اسمي فاعل من: شوى وغلاى". كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام، نحو: صوام ونوام، ومن الشاذ نيام ...3.

1 وفي هذا يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه:

وشاع نحو: "نيم" في: نوم ... ونحو: "نيام" شذوذه نمي-10

"نمي" = نسب. أي: أنه نسب للشذوذ، وستجيء الإشارة لهذا البيت في مناسبة أخرى ص830.

2 أصلهما: شوي، وغوي، على وزن: فعل؛ كركع، وسجد؛ بضم الأول، وتشديد الثاني مع فتحه تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً؛ فالتقى ساكنان هما هذه الألف والتونين، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين.

3 "تكملة وبيان".

ورد في كتب اللغة ما يسائر هذه المسألة في بعض نواحيها، ويزيد عليها في بعض آخر؛ فهو أعم منها. جاء في "لسان العرب" مادة: "صاغ" ما نصه: "صاغ مصوغاً. وصياغة، وصيغة، وصيغوغة، الأخيرة عن اللحياني.. ورجل صائع، وصواغ، وصياغ؛ مصدقة في لغة أهل الحجاز. قال ابن جني: إنما قال بعضهم "صياغ" لأنهم كرهوا التقاء الواوين، ولا سيما فيما كثر استعماله، فأبدلوا الأولى من العينين ياء، كما قالوا في: "إما" أيما، ونحو ذلك؛ فصار تقديره: "الصيواغ" فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو الثانية ياء، للياء قبلها، وأدغموا الياء في الياء: فقالوا: "الصياغ" فإبداهم العين الأولى من "الصواغ" دليل على أنها الزائدة: لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل". ا. هـ. ومثل هذا تماماً في كتاب: "الإبدال"؛ لأن الطيب اللغوي - ج2 هامش ص478- وجاء أيضاً في اللسان في مادة: "قام" ما نصه:

رجل قائم، من رجال قوم، وقيم ... وقيم، وقيام، وقوام

ا. هـ.

ومثل هذا في مادة: "صام".

ومسايرة لما سبق من اللغة الحجازية وغيرها يتبين صحة الاستعمال الشائع اليوم في مثل قيمت الشيء فتقيم، وأصله: قومته فتقوم وهذا أفصح. ومن معانيها: حددت للشيء قيمته. وقد صحح مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومؤتمره ذلك الاستعمال الشائع، اليوم معتمدا في تصحيحه على ما أسلفناه من بعض لغات العرب. وقد صدر قراره بالتصحيح في الجلسة الثامنة من جلسات مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة 1968 طبقا لما هو مدون في ص 228 من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة 69 باسم: "كتاب في أصول اللغة" مشملا على مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين مدعومة بالبحوث والأدلة التي اعتمد عليها في إصدار تلك القرارات.

(782/4)

إبدال الواو من الألف:

إذا وقعت الألف بعد ضمة وجب قلبها واوا، سواء أكان هذا في اسم، أم فعل، فمثل الاسم: لويعب، ومويهير، وهما تصغير: لاعب وماهر، ويشترط لقلب الألف واوا في التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتى في: "ناب" "بمعنى: السن" فإنها في التصغير ترجع إلى أصلها الياء - كما تقدم 1 في بابه - فيقال: نيبب.

ومثال الفعل: روجع، عومل، بويع ... وهي أفعال ماضية مبنية للمجهول: وأصلها للمعلوم: راجع، عامل، بايع ... 2.

إبدال الواو من الياء:

يقع هذا في أربعة مواضع:

1- أن تكون الياء في لفظ غير دال على الجمع. مع سكونها. ووقوعها بعد ضمة، وعدم تشديدها. نحو: يوقن وموقن، يونع ومونع، يوقظ وموقع، يوسر وموسر ... قلبت الياء واوا في المضارع واسم الفاعل، وهكذا ... والأصل: أيقن الرجل ييقن؛ فهو ميقن، أينع الثمر بينع؛ فهو مينع، أيقظ الصباح النائم ييقظ، فهو ميقظ، أيسر النشيط ييسر؛ فهو ميسر. فلا يصح القلب إن كان اللفظ جمعا: نحو: بيض وهيم، "تقول: هذا ورق أبيض وورقة بيضاء والجمع فيهما بيض 3 بضم الباء،

2 وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك في آخر البيت السادس عشر وأول السابع عشر بقوله:

..... ووجب-16

إبدال واو بعد ضم من ألف ... -17

أما صدر البيت الأول فخاص بقاعدة سلفت في ص778 وأما بقية الثاني فخاص بقاعدة ستجيء بعد هذه مباشرة.  
3 قياس تكسيرها: فعل.

(783/4)

ثم يجب كسرهما في هذه الصورة؛ لثقلها في جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة. وتقول: هذا جمل أهيم<sup>1</sup>، وناق هيماء، والجمع فيهما: هيم، بضم الهاء، ثم تكسر الهاء، وجوبا، لما سبق".

كذلك لا يصح القلب: إن كانت الياء متحركة، نحو: هيام<sup>2</sup>، -بضم، ففتح بغير تشديد- أو كانت غير مسبوقة بضممة، نحو: خيل وجيل ... أو كانت مشددة؛ نحو غيب<sup>3</sup> ... 4.

2- أن تكون لا ما لفعل، وقبلها ضمة؛ "كالأفعال اليائية: نهي، قضى، رمى ... إذا أردنا تحويلها إلى صيغة "فعل" لغرض؛ كالتعجب ... "نحو: نحو الرجل، أو: قضو، أو رمو..؛ للتعجب من نهيته -أي: عقله- أو من قضائه، أو رميه. وهذه الألفاظ تؤدي معنى التعجب، أي: ما أنما! -ما أقضاه! - ما أرماه! ... فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية التي سبق الكلام عليها في بابه<sup>5</sup>.

وقد تكون لا ما لاسم مختوم بتاء تأنيث بعدها تلازم الكلمة؛ بحيث لا تؤدي الكلمة معناها إلا مع هذه التاء؛ كبناء صيغة على وزن "مقدرة" -بفتح، فسكون، فضم، ففتح- من الفعل، رمى؛ فتكون، مرموة، والأصل: مرمية -بكسر الميم الثانية- قلبت الياء واوا؛ لوقوعها بعد ضمة.

1 شديد العطش.

2 مصدر: هام، بمعنى: اشتد عطشه، أو حبه.

3 جمع غائب.

4 وفي هذا الموضع من قلب الياء واوا وقلب الضمة كسرة في مثل: بيض، وهيم، ونحوهما ... يقول ابن مالك في البيت السابع عشر الذي سبق صدره:

..... و"ياء" كموقن بذاتها اعترف-17

يريد: أن الياء التي كانت في أصل كلمة: "موقن" يجب قلبها واوا، كما انقلبت الألف في الحالة السالفة واوا. فالتشبيه بين الحالتين مقصور على قلب الحرفين -الألف والياء- واوا. ثم قال في قلب الضمة كسرة:

وبكسر المضموم في جمع كما ... يقال: "هيم" عند جمع: أهيم-18

"والألف التي في آخر: "أهيم" زائدة للشعر". ومثل أهيم: هيماء، وما شابههما مما يجتمع فيه سبب الكسر.

5 ج3.

(784/4)

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغة المطلوبة لم يصح القلب، ووجب ترك الياء على حالها، نحو: "تمادية"؛ وهي مصدر دال على المرة، وفعله: تمادى: وأصل المصدر: تماديا -بضم قبل الياء كسرة، لتسلم الياء من قبلها واوا. ثم جاءت التاء الدالة على الوحدة بعد انقلاب الضمة كسرة.

وقد تكون لاما لاسم مختوم بالألف والنون الزائدتين؛ كبناء صيغة من الفعل: رمى على وزن: سبعان "بفتح، فضم، ففتح مع مد ... اسم موضع" فيقال: رموان<sup>1</sup>.

3- أن تكون لاما لاسم على وزن: فعلى -بفتح، فسكون، ففتح مع المد- نحو: تقوى، وشروي، وفتوى ... والأصل: تقيا، وشريا، وفتيا ... بدليل: تقيت، وشريت، وفتيت؛ فأبدلت الياء واوا في الثلاثة، وفي نظائرها من الأسماء المحضة، لا. الأوصاف<sup>2</sup>.

4- أن تكون عينا لكلمة على وزن: فعلى -بضم، فسكون، ففتح مع المد- بشرط أن تكون الكلمة اسما محضا، أي: خالصة من شائبة الوصفية؛ نحو: "طوبى<sup>3</sup>"، التي هي اسم خالص الاسمي، للجنة، أو لشجرة فيها فإن لم تكن اسما محضا وكانت صفة محضة، - أي: خالصة من شائبة الاسمية- وجب تصحيح الياء وكسرها ما قبلها؛ لكي تسلم من قبلها واوا، ولا يكاد يعرف من هذا النوع

1 وفي هذا الموضع يقول ابن مالك:

وواوا أثر الضم رد "اليا" متى ... ألفي لام فعل، او من قبل: "تا"-19  
كتاء بان من: "رمى" كمقدره ... كذا إذا كسبعان صيره-20  
"ألفي= وجد" والمراد: متى وجد حرف الياء على هذه الصورة.  
2 وفي هذا يقول ابن مالك في بيت سبقت الإشارة إليه في ص 779 تحت عنوان  
"فصل" ونصه:  
من لام فعلى اسما أنى الواو بدل ... ياء؛ كتقوى -غالبا- جازا البدل-1  
3 وأصلها: طيي. بالياء -لأن فعله: طاب بطيب- قلبت الياء واوا. "انظر رقم 5 في  
الهامش الآتي".

(785/4)

---

- كما قالوا- إلا كلمتان هما: ضيزى 1 وحيكى 2، وأصلهما 3: ضوزى، وحوكى، بالواو  
الساكنة فيهما، المسبوقة بضمة. قلبت الواو ياء ساكنة، وقلبت الضمة قبلها كسرة.  
فإن كانت الصفة غير محضة -جرياها مجرى الأسماء 4، جاز في الرأي الأنسب 5 القلب  
والتصحيح، وفي الحالتين تكون الصفة غير المحضة دالة على التفضيل؛ لأنها مؤنث  
"أفعل" الدال على التفضيل أيضا، ومن أمثلتها: "طوبى 6 أو: طيبى، مؤنث أطيّب"،  
"كوسى أو: كيسى؛ مؤنث أكيس"، "ضوقى أو: ضيقى، مؤنث: أضيق"، "خورى، أو  
خيرى، مؤنث: أخير" ...  
إبدال الألف من الواو والياء:  
إذا وقعت الألف عينا للماضي الثلاثي، أو لاما، فلا بد أن تكون منقلبة

- 
- 1 يقال: قسمة ضيزى، أي: جائزة ظالمة "ضازه، يضوزه، ويضيزه ... ، جار عليه،  
وبخسه" ...
  - 2 يقال: مشية حيكى إذا تحرك فيها المنكبان. "حاك في مشيه يحوك ويحيك، إذا حرك  
منكبيه".
  - 3 أصلها عند كثير من النحاة: "ضوزى. وحوكى"؛ فهما واويان. وهذا مخالف لما يدل  
عليه "القاموس وتاج العروس" من أنهما واويات ويائيان، فلا يصح الاستدلال بهما على  
قلب الواو لجواز أن تكون هذه الياء هي التي في أصلها ...
  - 4 ويعرف جرياها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن

يسبقها موصوف.

5 وهو رأي ابن مالك، فقد نص على أن الوجهين مسموعان عن العرب، ويخالفه  
سيبويه وكثرة النحاة؛ فقطعوا بقلب: ياء "فعلى" واوا إذا كانت اسما؛ كطوبى الاسمية، أو  
وصفا غير محض، وبعدم قلبها إذا كانت وصفا محضا، وكسر ما قبلها لتسلم. ويقول ابن  
مالك مسجلا رأيه، قاصدا "فعلى" الجارية مجرى الأسماء.  
وإن تكن عينا لفعلى وصفا ... فذاك بالوجهين عنهم يلقى-21  
"يلقى = يوجد - كما سبق".

6 كلمة: "طوبى" قد تكون سما محضا كالتي هي اسم الجنة، أو اسم شجرة، وقد تكون  
وصفا إذا كانت للتفضيل، مؤنث: "أطيب" الدال على التفضيل، كما عرفنا.

(786/4)

---

عن واو أو ياء: نحو: "صام، باع"، "سما، جرى" والأصل: صوم، بيع، سمو، جرى ...  
بفتح الواو والياء في كل ذلك. والدليل على هذا الأصل. المصادر، أو غيرها، إذ نقول:  
صوم، بيع، سمو، جري، فقلبت الواو والياء في تلك الأفعال ألفا. كما يقلبان في كثير  
من الأسماء أيضا، ولا يقع هذا القلب في الأفعال ولا في الأسماء إلا بعد اجتماع عشرة  
شروط:

أولها: أن يتحركا. فإن لم يتحركا لم يقع القلب، كما في "قول، صوم"، "بيع، عين".  
ثانيها: أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات التي لا  
تلازمهما؛ فلا قلب في نحو: جيعل، وتوم "وأصلهما: جيئل1، وتووم2، نقلت حركة  
الهمزة -بعد حذفها للتخفيف- إلى الساكن قبلها، عند بيعح هذا التخفيف إن أمن  
الليس". ولا في مثل قوله تعالى: {لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ} 3، وقوله: {وَلَا تَنْسُوا  
الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ} ... 3.

ثالثها: أن يكون ما قبلهما مفتوحا؛ فلا قلب في مثل: العوض -الدول- الحيل.  
رابعها: أن تكون الفتحة التي قبلهما متصلة بهما -في كلمة واحدة، فلا قلب في مثل:  
حضر وفد ليس يزيد فيه.

خامسها: أن يتحرك ما بعدهما إن كانا في أصلهما غير لامين؛ "كأن يكونا فاعين، أو  
عينين للكلمة"، وألا يقع بعدهما ألف، ولا ياء مشددة إن كنا لامين؛ فلا قلب في مثل:  
"توالى، وتيامن"، "وحورنق4، وطويل وبيان، وغيور"؛ لسكونهما بعدهما مع وقوعهما



فأين أو عينين. ولا في مثل: "جريا، وسموا، وفتيان، وعصوان": لوقوعهما لاما للكلمة  
وبعدهما ألف. ولا في مثل: "علوي وحي5" لوقوع ياء مشددة بعدهما.

---

1 اسم للضيع.

2 المولود ومعه غير في بطن واحد، فكل منهما توءم، وهما: توءمان، والأكثر: توائم.

3 و3 "لتبلون، تنسوا" حركة واو الجماعة هنا عارضة؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

4 اسم قصر قديم بالعراق للنعمان.

5 صاحب حياء.

(787/4)

---

وإنما قلبا في سما، ودعا، ومشى، وسعى مع وقوعهما لاما؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء  
مشددة بعدهما. ولهذا السبب نفسه قلبا في مثل: "يخشون، ويدعون" مع وقوعهما لاما؛  
"إذ أصلهما: يخشيون، ويدعوون. تحركت الياء والواو؛ وانفتح ما قبلهما؛ فقلبتا ألفا:  
فالتقى ساكنان؛ حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين؛ فصار اللفظان: يخشون  
ويدعون".

ومما سبق يتبين أن القلب ممتنع إذا كانا لا يمن، بعدهما الألف أو الياء المشددة. أما إذا  
وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين1 فالقلب واجب على الأرجح2 ...  
سادسها: ألا تكون إحداهما عينا لفعل ماض على وزن: "فعل" -بفتح فكسر- والصفة  
المشبهة الغالبة فيه على وزن: "أفعل"3؛ نحو هيف؛ فهو أهيف4 وغيد5؛ فهو: أغيد  
وحول فهو؛ أحول وعور؛ فهو أعور ...

---

1 يلاحظ أن الياء المشددة هي ياءان أولاهما ساكنة.

2 يذكر ابن مالك الشروط الخمسة السابقة "وهي: التحرك، وأصالته، وفتح ما قبل  
الواو والياء، واتصالهما بالفتحة التي قبلها مباشرة في كلمة واحدة، وتحرك ما بعدهما ...  
" في الفصل المستقل الذي أشرنا إليه في رقم 2 من هامش ص780 فيقول بعد البيتين  
الأولين منه، الخاصين بقلب الواو ياء عند اجتماعهما على الوجه الذي سبق شرحه  
يقول ما نصه:

من واو، او ياء بتحريك أصل ... ألفا ابدل بعد فتح متصل-3

إن حرك التالي، وإن سكن كف ... إعلال غير اللام وهي لا يكف-4

إعلالها بساكن غير ألف ... أو ياء التشديد فيها قد ألف-5

"أصل= تأصل، وليس عارضا، كف= منع، ألف= عرف وشاع في الكلام المأثور الفصيح" وتقدير البيت الأول: أبدل ألفا بعد فتح متصل من واو، أو ياء موصوفين بتحريك متأصل فيهما. وأوضح في البيت الثاني أن الإبدال السابق لا يقع إلا إن حرك التالي بعدهما. أما إن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف إعلال غير اللام. أي: يمنع قلب الواو والياء الواقعتين في غير اللام "وغير اللام هو: الفاء والعين" أما اللام فيقع فيها القلب إن سكن ما بعدها، بشرط أن يكون الساكن حرفا غير الألف وغير الياء المشددة؛ "لأن الياء المشددة تكون من ياءين الأولى منهما ساكنة - كما سبق في رقم 1".

3 تكون الصفة المشبهة كذلك إذا كان الفعل الماضي لازما مكسور العين دالا على لون، أو عيب، أو شيء فطري، أو وصف ظاهر في الجسم وقد تقدم الكلام على هذا في باب الصفة المشبهة ج 3 من 11 م 104.

4 الهنيف: مصدر: هيف - كفرح - وهو ضمور البطن ودقة الخاصرة، ويعد من الصفات الممدوحة.

5 الغيد: مصدر: غيد - كفرح - وهو: نعومة الجسم.

(788/4)

سابعها: ألا تكون إحداهما عينا لمصدر الفعل الماضي السالف؛ ولهذا يقال: هيف، وغيد، وحول، وعور ... ، بغير قلب ... 1.

ثامنها: ألا تكون الواو عينا لفعل ماض على وزن: "افتعل" دال على المفاعلة<sup>2</sup>؛ فلا قلب في نحو: اجتوروا واشتروا، بمعنى: جاور بعضهم بعضا، وشاور بعضهم بعضا. فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب؛ اجتاز، واختان؛ بمعنى: جاز، "أي: قطع" وخان، وهذا الشروط خاص بالواو دون الياء ولهذا وقع القلب في استافوا، "أي: تسافوا، بمعنى: اشتركوا في ضرب السيوف"، والأصل: استيفوا. قلبت الياء ألفا بالرغم من الدلالة على المفاعلة. ومثلها: امتازوا وابتاعوا: بمعنى تمايزوا، وتبايعوا، والأصل: امتيزوا وابتيعوا ... 3.

تاسعها: ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق ألفا؛ لئلا يجتمع في كلمة قلبان متوليان

بغير فاصل، وهو ممنوع، في الأغلب. فإن وقع بعدهما حرف يتسحق هذا القلب وجب - في الأكثر - قلبه، وتصحيح السابق، اكتفاء بقلب المتأخر: نحو: "الحيا"، مصدر الفعل: حي، "والهوى": مصدر الفعل: هوى. "والحوى": مصدر الفعل: جوى "والأفعال الماضية الثلاثة على وزن "فعل"، بفتح فكسر، ومصادرها على وزن: "فعل" بفتح ففتح"4

- 1 وفي الشرطين: "السادس والسابع" يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه:  
وصح عين "فعل" وفعلا ... ذا "أفعل"؛ كأغيد وأحول-6  
المراد بفعل: مصدر الثلاثي "فعل". والمراد بصاحب أفعل: الماضي الثلاثي اللازم الذي تكون الصفة المشبهة منه على وزن "أفعل"؛ وضرب له مثالين، هما: أغيد وأحول - كما في الشرح.
- 2 وهي المشاركة من فريقين في الفاعلية والمفعولية، وكما تسمى "المفاعلة تسمى أيضا: "التفاعل".
- 3 وفي هذا يقول ابن مالك:  
وإن بين تفاعل من "افتعل" ... والعين واو سلمت ولم تعل-7  
4 لأن فعلهما الماضي كفرح، فالمصدر هو: فرح، على وزن: فعل "بفتح ففتح" فمصدرهما كذلك على وزن؛ فعل.

(789/4)

---

فأصل المصادر: حيي، حرى، حوو؛ ففي كل مصدر حرفان متواليان صالحان للقلب ألفا، لتحرك كل منهما وفتح ما قبله. فجرى القلب على الثاني منهما؛ لأنه في آخر الكلمة، والأطراف محل القلب والتغيير غالبا، وسلم الأول.  
وقد وقع القلب على الأول بعض كلمات مسموعة لا تكفي للقياس عليها ومنها:  
كلمة: آية، وأصلها، في رأي من عدة آراء، أيبة، بياءين متحركتين قبل كل منهما فتحة. قلبت الأولى ألفا وسلمت الثانية 2 ...  
عاشرها: ألا يكون أحدهما عينا في كلمة محتومة بأحد الحروف الزائدة المختصة بالأسماء؛ كالألف والنون معا، وكألف المقصورة ... فلا قلب في مثل: الجولان3، والهيمان4، والصورى5، والحيدى6 ونحوها ... 7.

إبدال الميم من الواو، ومن النون:

أ- تبدل الميم من الواو وجوبا في كلمة: "فو" 8 غير المضافة. وأصلها: فوه؛ حذفت الهاء تخفيفا؛ فيقال فيها بعد الإبدال: فم، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم في الجمع: أفواه. والتكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها. فإن أضيفت كلمة: "فو" إلى اسم ظاهر أو: مضمّر جاز إبقاء الواو -وهذا

1 لأن هذا من الحوة "وهي: سمرة محمودة قديما في الشفتين" ولقولهم في تثنيته: خووان.

2 وإلى هذا الشرط وورود السماع بما يخالف في بعض كلمات يقول ابن مالك في

الفصل المشار إليه:

وإن حرفين ذا الإعلال استحق ... صحح أول وعكس قد يحق-8

يريد: إن استحق هذا الإعلال "القلب" حرفين بسبب تحقق شروطه في كل منهما

فأولهما يصحح ويسلم من القلب، وثانيهما يقلب، وقد يقع العكس قليلا.

3 التنقل.

4 مصدر: هام على وجهه: إذا سار على غير هدى.

5 بفتحات: اسم بقعة بها ماء.

6 بمعنى: المائلة أو السريعة النسيطة.

7 وفي هذا يقول ابن مالك:

وعين ما آخره قد زيد ما ... يخص الاسم واجب أن يسلم-9

8 إحدى الأسماء الستة.

(790/4)

هو الأكثر - وجاز قلبها ميمًا. فيقال: فوك، أو: فوالنظيف، طيب الرائحة، ويصح

فمك، أو فم التنظيف طيب الرائحة.

ب- وتبدل الميم من النون بشرطين: أن تكون النون ساكنة، وأن يقع بعدها الباء؛ سواء

أكانتا في كلمة أم في كلمتين؛ نحو: انبعث البريد، ونحو: من بعث الرسالة؟ ويلاحظ أن

قلب النون ميمًا مقصور على النطق فقط، أما في الكتاب فتبقى صورة النون على

حالتها ... 1.

إبدال التاء من الواو، والياء:

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعا "فاء افتعال"، أو فاء أحد مشتقاته<sup>2</sup>، وكانا غير مبدلين من همزة، فإذا تحقق الشرطان "وقوعهما فاء افتعال أو أحد مشتقاته، وعدم انقلابهما عن همزة". وجب قلبهما تاء - كما قلنا - وإدغام هذه التاء في تاء الافتعال أو مشتقاته. فعند بناء صيغة على وزن: "افتعال" -مثلا- من الماضي: وصل، أو: يسر، يقال: اوتصل، ايتسر، ثم تقلب الواو والياء تاء، وتدغم في التاء الموجودة، وتصير الصيغتان: اتصل، واتسر<sup>3</sup>، ويقال في المضارع قبل القلب: يوتصل، وييتسر، ويصير بعد القلب والإدغام: يتصل ويتسر ... 4 ومثل هذا يقال في الأمر، وباقي مشتقات "الافتعال"،

- 
- 1 وفي إبدال الميم من النون يقول ابن مالك خاتما الفصل السابق:  
وقبل "با" اقلب "ميما" النون إذا ... كان مسكنا؛ كمن بت انبذا-10  
وتقدير البيت: واقلب حرف النون ميما إذا كان النون مسكنا قبل باء. وساق لهذا مثلا حوى صوري النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة؛ مثل: انبذا -والأصل: انبذن، بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا؛ للموقف - أوفى كلمتين مثل: من بت. أي: قطع. ومعنى الجملة؛ من قطع مودته فانبذه، أي: اطرحه، واتركه، ولا تبال به.
  - 2 الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول ... إلخ.
  - 3 بمعنى: لعب الميسر، وهو القمار، أو: اغتنى.
  - 4 ويصح أن يقال في: "اوتصل" قلبت الواو ياء لوقوعهما بعد الكسرة، فصارت الكلمة: "ايتصل"، ثم قلبت الياء تاء للافتعال؛ فصارت: اتصل. والنتيجة في الحالتين واحدة؛ هي قلب الواو تاء؛ إما بعمل واحد كالأول، وهو الأحسن لاختصاره. وإما بعملين وهو المسائر لقاعدة قلب الواو ياء. نعم، إن الياء المنقلبة عن الهمزة لا يصح قلبها تاء افتعال، لكن الياء هنا منقلبة عن واو، فيجوز قلبها تاء، كما يجوز قلب الواو -دون الهمزة- تاء افتعال. "راجع التصريح والصبان".

(791/4)

---

التي فاؤها أحد الحرفين السالفين غير المبدلين من الهمزة.  
فإن كان أحدهما مبدلا من الهمزة لم يجز القلب - في أشهر اللغات - فلا تقلب الياء تاء في مثل: "ايتكل"، وهي صيغة "افتعل" من أكل؛ لأن ياءها في الأصل همزة، وقعت بعد

همزة مكسورة؛ فانقلبت الثانية ياء؛ طبقا لما تقدم1.

ولا تقلب الواو تاء في مثل: اوتمن؛ لأن هذه الواو مبدلة من الهمزة الثانية التي وقعت بعد ضمة؛ إذ الأصل أوّمن، قلبت الثانية واوا لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة - كما عرفنا-1 فوجب عدم القلب ... 2.

إبدال الطاء من تاء الافتعال:

يجب قلب "تاء الافتعال" ومشتقاته "طاء" بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق3؛ "وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء" وبعده هذه التاء. فإذا أريد بناء صيغة على وزن: افتعل -مثلا- من: صبر، أو: ضغن4، أو: طلع، أو: ظلم ... قيل: اتبر، اضتغن، اطلع، اظلمت. ثم تقلب التاء طار في اصتبر؛ فيقال: اصطبر. وتقلب التاء طاء في: اضتغن؛ فيقال: اضطغن بطاء ظاهرة في النطق والكتابة، وكذلك تقلب التاء في اطلع؛ فيقال اطلع، ثم تدغم الطاء ان وجوبا؛ فيقال: اطلع ... وتقلب في اظلم؛ فيقال: اضطلم. وفي مثل هذه الصورة التي تبدل فيها "تاء

1 في ص 770 وما بعدها.

2 وفي هذا يقول ابن مالك في فصل مستقل يقتصر على بيتين، أولهما:

ذو اللين "فا" "تا" في "افتعال" أبدا ... وشذ في ذي الهمز؛ نحو: ائتكلا-1

يريد: بذو اللين: حرف العلة الواو والياء. وأما الألف فلا تكون فاء كلمة. وتقدير البيت: ذو اللين حالة كونه فاء في صيغة "افتعال" أبدا تاء. وشذ هذا الإبدال في صاحب الهمز، أي: في الحرف المبدل من همزة؛ نحو: ايتكل، من الأكل، فلا يقال فيه: اتكلي، إلا شذوذا في رأي ابن مالك؛ لأنها لغة قليلة.

3 لأن اللسان عند النطق بها يطبق بأعلى الفم.

4 ضغن قلب العدو: امتلا حقا.

(792/4)

الافتعال "طاء بعد الطاء. يجوز ثلاثة أمور بعد القلب، إما ترك الطاء والظاء على حالهما؛ فيقال: اظلم - كما سبق - وإما قلب الطاء ظاء وإدغامها في الظاء؛ فتصير الكلمة: اظلم. وإما قلب الطاء طاء وإدغامها في الطاء؛ فتصير الكلمة: اظلم ... 1.

إبدال الدال من تاء الافتعال:

يجب إبدال الدال من "تاء الافتعال" ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها الدال، أو الذال، أو الزاي، وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثة، فإذا أريد بناء صيغة على وزن: "افتعل" -مثلا- من: دغم، أو: ذخر، أو زجر ... قيل ادتغم، اذتخر، ازتجر، ثم تقلب التاء في كل ذلك "دالا" فيقال: ادغم، بإدغام الدال في الدال وجوبا. واذ ذخر، ويصح قلب الدال دالا وإدغامها في الدال الأصلية، فيقال: ادخر، كما يصح -مع القلة- قلب الدال الأصلية ذالا وإدغامها في الدال؛ فيقال: ادخر، فهذه ثلاث لغات أقوالها الأولى فالثانية.

ويقال: ازدجر ... 2.

- 
- 1 في إبدال الطاء من "تاء الافتعال" والدال منها يقول ابن مالك:  
"طا" "تا" افتعال رد إثر مطبق ... في ادان، وازدد، واذكر دالا بقي-2  
"مطبق" = حرف من حروف الإطباق؛ وهي الأربعة التي ذكرناها. رد= صير، بقي=  
صار"، يقول: صير "تاء الافتعال" طاء بعد حرف الإطباق. كما يقول: إن تاء الافتعال صار دالا في مثل: ادان، وازدد، واذكر، أي: في الكلمات التي فاؤها دالا أو زايا، أو ذالا، وبعد كل من هذه الحروف تاء الافتعال مباشرة. فالبيت تضمن في شطره الأول إبدال الطاء من الافتعال، وتضمن في شطره الثاني إبدال التاء منها.  
2 أشار ابن مالك لهذا في البيت الذي في أول هذا الهامش.

(793/4)

---

### المسألة 183: الإعلال 1 بالنقل

معناه:

نقل الحركة من حرف صحيح ساكن قبله. وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته مع تجرده من الحركة. أو ينقلب حرفا آخر. وهذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء دون الألف؛ لأنهما يتحركان وهي لا تتحرك مطلقا. ومن الأمثلة: يصوم. فأصله: يصوم2 -بفتح، فسكون، فضم ... - نقلت حركة حرف الواو "وهي: الضمة" إلى الساكن الصحيح قبلها، مع إزالة سكونه؛ فصار المضارع بعد هذا النقل: "يصوم" بواو ساكنة، وقد بقيت صورتها ساكنة بعد نقل حركتها. ومثله: "يقوم، يعود، يقول، يعوم" ... فيجري في كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى في نظيره: "يصوم".

ومن الأمثلة: يبيع، بفتح، فسكون، فكسر3، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها؛ فصار المضارع بعد هذا النقل: "يبيع" بياء ساكنة، بقيت صورتها ساكنة بعد نقل حركتها.

ومن الأمثلة أيضا: يخاف. أصله: يخوف -بواو مفتوحة- نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ثم انقلبت الواو ألفا، لاعتبارها متحركة بحسب الأصل، وقد انفتح ما قبلها الآن، فصارت: يخاف. ومثله: "ينام4، يزال5، يكاد6، يحار6" ... حيث جرى على كل مضارع من هذه

---

1 راجع ما سبق في معنى الإعلال العام ص756 وها مشها.

2 لأن الفعل صام يصوم، من باب: فعل يفعل؛ كنصر ينصر.

3 لأنه من باب: "ضرب يضرب".

4 أصله: "ينوم" لأنه من باب "تعب يتعب" ثم دخله إعلال النقل، وإعلال القلب ...

5 أصله: "يزيل" لأنه من باب: "تعب يتعب". ثم دخله الإعلالان، كسابقه.

6 و من باب: تعب يتعب. دخل الإعلالان المضارع.

(794/4)

---

الأفعال ما جرى على المضارع: "يخاف"؛ من نقل فتحة الواو للساكن قبلها، ثم قلبها ألفا.

فنرى مما سبق أن حرف العلة "الواو والياء" قد يبقى على صورته السابقة بعد نقل

حركته "مثل: يصوم، يقوم ... " وقد ينقلب حرفا آخر؛ "مثل: يخاف، يحار".

لكن، ما الضابط العام الذي يخضع له حرف العلة، ليبقى على صورته من غير حركة، أو ينقلب حرفا آخر؟

الضابط هو: أن حرف العلة إن كان في أصله متحركاً بحركة تجانسه1 -أي: تناسبه-

وجب بقاء صورته ساكنة بعد نقل حركته إلى الساكن قبله؛ كما في: "يصوم، يقوم ... "

وكما في: "يبيع، يهيم" ... وإن كان في أصله متحركاً بحركة لا تناسبه وجب -بعد نقل

حركته- أن ينقلب حرفا جديداً مناسباً لحركته الأصلية السابقة التي نقلت إلى الساكن

الصحيح قبله، فالمفتوح يصير ألفا، والمضموم يصير واوا، والمكسور يصير ياء ... -

ومن الأمثلة: "أقام وأبان"، فأصلهما: "أقوم وأبين"2 بفتح حرف العلة؛ نقلت حركة



الواو والياء للساكن للصحيح قبلهما. ثم قلب حرفا العلة ألفا، لأن الألف هي التي تناسب الفتحة؛ فصار الفعلان: أقام وأبان. وفي مثل هذا القلب يقال: تحركت الواو والياء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلهما بحسب الحال، فانقلبا ألفا3. ويجري ما سبق على نحو: "أقيم وأبين ... " وأصلهما: أقوم وأبين.. دخلهما إعلال النقل وإعلال القلب.

- 
- 1 الحركة التي تجانس حرف العلة؛ هي: الضمة للواو، والكسرة للياء، أما التي لا تناسب فالكسرة أو الفتحة للواو، والضمة أو الفتحة للياء.
  - 2 لأن فعلهما: قام يقوم، وبان يبين. فالأول واوي العين، والثاني يائيها.
  - 3 يقال هذا تعليلا للقلب، لإدخاله تحت قاعدة عامة مطردة؛ هي: أن حرف الواو أو الياء إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب قلبه ألفا على الوجه الذي سبق شرحه في هذا الباب ص 786 و..

(795/4)

---

مواضعه:

يقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع، يكون حرف العلة في كل منهما عين الكلمة، ومتحركاً..

أولهما: أن يكون حرف العلة "الواو، أو الياء" عينا متحركة لفعل؛ نحو: يصول، ويغيب. والأصل: يصول ويغيب، وبضم الواو وكسر الياء، ثم نقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما، وبقي كل منهما بعد ذلك على صورته -طبقاً لما قدمنا- فيصير الفعلان: يصول، يغيب.

ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً، وأن يكون الفعل غير مضغف اللام، ولا معتلها، ولا مصوغاً للتعجب، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه1. فلا يقع الإعلال بالنقل في مثل: "قاوم وباع، وعوق وبين"؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح. ولا في مثل: "ابيض واسود"؛ لتضعيف لاه، ولا في مثل: "أعوى وأحيا"؛ لاعتلالها، ولا في مثل: "ما أقومه!! وما أبينه2!! وأقوم به!! وأبين به!!" لأن الفعل مصوغ على صيغتي التعجب القياسيتين ... 3.

---

1 ومثل التعجب: "اسم التفضيل"؛ نحو: هذا أقوم طريقة وأبين منهجاً؛ فلا يصح الإعلال بالنقل في كلمتي؛ أقوم؛ وأبين، وقد سبق بيان الحكمين في بابي: "التعجب والتفضيل"، ج 3 م 108 ص 333 وم 112 ص 393.

2 وقولهم: ما أحوج الجبان إلى أن يسمع ويرى عجائب الشجعان.

3 كما سبق في بابه ج 3 م 108 ص 33 ومثل التعجب: "التفضيل" انظر رقم 1 من هذا الهامش.

"ملاحظة": ورد في المسموع كلمات كثيرة تخالف الضابط السابق حتى قيل عنه إنه غير محكم والبيان المفصل الخاص بهذا مدون في ج 3 م 106 ص 316، باب: "اسم الزمان والمكان" وهناك رأي الجمع اللغوي.

وفي هذا الموضع وشروطه يقول ابن مالك، في فصل جديد مستقل يبدؤه بقوله:

لساكن صح انقل التحريك من ... ذي لين ات عين فعل؛ كأبن

ما لم يكن فعل تعجب ولا ... كايض أو أهوى، بلام عللا

فقد جمع في البيتين الشروط المطلوبة. "أبن، أصلها: أبين، فعل أمر من أبان. "علل" صار حاويا حرف علة".

(796/4)

---

ثانيها: أن يكون حرف العلة عينا متحركة في اسم يشبه المضارع في وزنه 1 فقط دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه، بشرط أي كون في الاسم ما يمتاز به عن الفعل في الحالتين. فالأول: نحو: مقام -بفتح الميم- فإن أصله: "مقوم"، "بفتح، فسكون، ففتح" وهو على وزن المضارع: "يعلم". نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت ألفاً؛ طبقاً لما سلف فصار الاسم: مقام. وفيه زيادة تدل على أنه ليس من الأفعال، وهي الميم في أوله، ومثله: مقيم، ومبين.

ومثال الثاني: بناء صيغة من: "البيع" أو: "القول" على مثال: تحلي 2 وهذه صيغة خاصة بالاسم. فيقال: تبيع. وتقول "بكسر، فسكون، فكسر، فيهما" -نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله. وقلبت الواو ياء 3؛ فصارت الكلمتان: تبيع وتقبل بكسرتين متواليتين في كل، وبعدها ياء.

فإن اختلف الاسم عن المضارع في الأمرين معا، أو شابه فيهما معا -وجب التصحيح؛ فمثال الأول: مخيط 4 "بكسرن فسكون، ففتح" لأن المضارع لا يكون -في الأغلب-

مكسور الأول، ولا مبدوءاً بميم زائدة، فالصيغة مختصة بالاسم، ولذا وجب التصحيح ومثلها: مهفعال؛ كمخيطا. ومثال الثاني: أقوم، وأبين -بفتح، فسكون، ففتح- وهما شبيهان

- 1 بأن يكون مشابهاً له في مجرد عدد الحرف، مع مقابلة الساكن بمثله، والمتحرك بمثله، من غير نظر للاسمية والفعلية.
- 2 بكسر فسكون، فكسر، فهمزة متطرفة، وهو: القشر الذي يظهر على الجلد حول منابت الشعر.
- 3 قلبت الواو ياء لأن حركتها وهي الكسرة -غير مجانسة لها، فيجب قلب الواو حرفاً يجانس الحركة، طبقاً لما سلف أول الباب. بخلاف الياء فإنها حركتها هنا مجانسة لها فلا تنقلب. ففي: "تقيل" إعلان؛ أحدهما بالنقل، والآخر بالقلب. أما "تبيع" ففيها إعلان واحد.
- 4 اسم أداة الخياطة.

(797/4)

بالمضارع: اعلم وافهم...، في وزنه وفي الزيادة التي في أوله، فوجب لهما التصحيح ... 1.

ثالثها: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر معتل العين، كفعله، بشرط أن يكون فعله على وزن: "أفعل"، أو: "استفعل" نحو: أقام، واستقام، وأصلها قبل التغيير: أقوم، واستقوم. ومصدرهما: إقام، واستوام. فيجب فيهما الإعلان بالنقل كما جرى في فعليهما؛ فتنتقل فتحة الواو إلى الساكن قبلهما، وتقلب الواو ألفاً -طبقاً للقاعدة التي سلفت- فيتوالى ألفان لا يمكن النطق بهما معاً؛ فتحذف الثانية منهما، وتجيء تاء التأنيث -في الأغلب- عوضاً عنها، فيقال إقامة، واستقامة.

ومثل هذا يقال في: "أبان واستبان"، فأصلهما: "أبين، واستبين"، ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلب ألفاً: فصارا: أبان، واستبان. ومصدرهما: إبيان واستبيان، نقلت حركة الياء كما نقلت في الفعل، وقلب الياء ألفاً فتلاقت ساكنة مع ألف المصدر، حذفت الثانية منهما، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عنها؛ فصار المصدران: إبانة، واستبانة، وحذف هذه التاء مقصور على السماع ومنه قوله تعالى: {وَأَقَامَ الصَّلَاةَ} ،

1 أما نحو: يزيد "علم" فقد دخله الإعلال وهو مضارع قبل نقله للعلمية. وفي الموضع الثاني يقول ابن مالك:

ومثل فعل في ذا الإعلال اسم ... ضاهى مضارعا وفيه وسم-3  
"ضاهى = شابه. وسم = علامة"، ثم قال:

ومفعّل صحح كالمفعّل ... -4

يشير بهاتين الصيغتين -وهما مختصتان بالأسماء- إلى الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معا. وترك بقية التفصيلات التي سردناها: والنصف الثاني من هذا البيت لا شأن له بهذه القاعدة، وإنما شأنه متصل بالقاعدة التالية بعده مباشرة.

2 وفي الموضع الثالث وما يتصل به من ألف "إفعال"، و"استفعال" وتاء التأنيث، يقول ابن مالك:

..... وألف الإفعال واستفعال-4

أزل لذا الإعلال، و"التا" الزم عوض ... وحذفها بالنقل ربما عرض  
"بالنقل، أي: النقل عن العرب، وهو السماع الوارد عنهم".

(798/4)

رابعها: أن يكون حرف العلة المتحركة عينا في صيغة "مفعول" من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء أو الواو، كصوغ "مفعول" من قال وباع ... فيجب فيه ما وجب في "إفعال" واستفعال" السابقين، ولا يقتصر الأمر على هذا، بل تجري عليهما تغييرات؛ طبقا للبيان الشامل الذي سيحيى في الحالة الرابعة الأخرى 1 ...

(799/4)

#### المسألة 184: الإعلال بالحذف 1

الإعلال بالحذف يكون قياسيا مطردا في المسائل الآتية: أما في غيرها فمقصود على

السماع:

الأولى: الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي. فإنها تحذف في مضارعة، واسم فاعله، واسم مفعوله، نحو: أكرم، يكرم، أكرم، مكرم، مكرم.. بحذف الهمزة في كل ذلك وجوبا، ومثل هذا همزة الأفعال الماضية الرباعية: أفهم، أخبر، أحسن ... ونظائرها، حيث يجب حذف الهمزة، من مضارعها، واسم فاعلها، واسم مفعولها. كما قلنا، والأصل في كل ذلك قبل حذفها: يؤكرم، مؤكرم، مؤكرم. وكذا الباقي ...

الثانية: الواو التي هي "فاء" فعل ثلاثي مفتوح العين في الماضي<sup>2</sup> مكسورها في المضارع مثل: وعد، فيجب حذف هذه الواو في المضارع، وأمره، ومصدره، بشرط: أن يصير هذا المصدر على وزن فعلة "بكسر، فسكون، ففتح" لغير الهيئة، وبشرط أن تكون التاء في آخره عوضا عن الواو المحذوفة. فيقال: يعد، عد، عدة<sup>3</sup>، ومن هذا قول الشاعر:

---

1 في هذه التسمية نوع من التوسع والتسامح؛ لأن بعض الأحكام الآتية لا صلة لها بحرف العلة. أما الهمزة التي تنطبق عليها بعض الأحكام الآتية أو السابقة فبمنزلة حروف العلة في كثير من المواضع.

2 لأن الماضي المضموم العين لا تحذف فاء مضارعه نحو: وضؤ، وبوضؤ، أما مكسورها فإن كسرت عين مضارعه حذفت فاء هذا المضارع؛ نحو: ورث يعرث، وثق يثق، ومنه قول الشاعر:

ولا يواتيك فيما ناب من حدث ... إلا أخو ثقة، فانظر بمن تثق  
فإن فتحت عين مضارعه فقد تحذف الفاء من هذا المضارع؛ نحو: وسع يسع أو لا تحذف: نحو: وجل يوجل، ووجع يوجع. وجواز الحذف وعدمه في هذه الصورة مرجعه ومرده للسماع وحده -طبقا للرأي المشهور- وإن استعمل عينه بالفتح والكسر جاء حذف الفاء من هذا المضارع وعدم حذفها؛ كوله: فإنه جاء من باب "تعب" فلم تحذف فاء مضارعه، ومن باب "وعد" في لغة قليلة فحذفت -كما في المصباح- راجع الصبان في الموضوع.

3 أصل عدة: وعد -بكسر الواو وسكون العين- حذفت الواو، وحركت العين بالكسرة حركة الفاء، فصارت دليلا على الفاء المحذوفة. وجاءت تاء التأنيث عوضا عن الفاء المحذوفة. ومن الشاذ اجتماعهما معا.

متى وعدتك في ترك الهوى عدة ... فاشهد على عدتي بالزور والكذب  
وقولهم في الحكمة: لا تعد عدة لا تثق من نفسك بإنجازها، ولا يغرنك المرتقى وإن كان  
سهلا، إذا كان المنحدر وعرا.

كما يقال: يصف، صف، صفة ... "بشرط ألا يكون المصدر لبيان الهيئة كما سبق"،  
ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرطين؛ أن يكون حرف المضارعة مفتوحا وأن تكون  
عينه مكسورة؛ نحو: أعد، نعد. فلا حذف في مثل يولد، ويوضئ<sup>1</sup>..

الثالثة: إذا كان الماضي ثلاثيا مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد -مثل:  
ظلمت-2 جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك. وهي إبقاؤه على حاله  
مع فك إدغامه وجوبا، كالمثال السابق: "ظلمت" أو: حذف عينه دون تغيير شيء في  
ضبط ما بقي من الحرف: مثل: ظلت. أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمة؛  
مثل: ظلت.

فإن كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا أو أمرا واتصلا بنون النسوة جاز  
إبقاؤها على حالهما من غير حذف ولا تغيير إلا فك الإدغام وجوبا، وجاز حذف العين  
ونقل حركتها -وهي الكسرة- إلى الفاء؛ فنقول:

---

1 في المسألتين الأوليين يقول ابن مالك في فصل مستقل هو آخر الفصول في ألفيته:  
وليس بعده إلا باب: "الإدغام".

"فا" أمر، أو مضارع من: كوعد ... احذف. وفي: كعدة، ذاك اطرء-1

وحذف همز "أفعل" استمر في ... مضارع، وبنيتي متصف-2

"بنيتي متصف، أي صيغتي شخص متصف، والمراد بهما: صيغتنا اسم الفاعل واسم  
المفعول؛ لأنهما الدالتان على ذات متصفة ...

2 تقول: ظلمت أعمل كذا، بمعنى بقيت أعمله طول النهار، دون الليل، والفعل "ظل"  
من باب: علم يعلم غالبا.

(801/4)

---

"النسوة يقرن 1 أو يقرن". "واقرن يا نسوة، أو قرن". .. وسمع فتح القاف في: قرن 2..  
الرابعة: أن يكون حرف العلة عينا في اسم المفعول؛ كفعله. وفي هذا النوع يجب إحداث  
تغيير آخر. غير الإعلال بالنقل هو حذف الواو من: "مفعول" إن كان الفعل واوي

العين، وحذفها مع كسر ما قبلها إن كان يائي العين، فمثال الفعل الواوي العين: "صام يصوم". واسم المفعول منه هو: "مصووم"، تنقل الضمة -وهي حركة الواو- إلى الساكن الصحيح قبلها؛ فيجتمع بعد هذا النقل ساكنان، هما: الواوان. فيجب حذف أحدهما -والأرجح أنه الثاني 3 لزيادته وقربه من الطرف- فيصير اسم المفعول: مصوم. ومثل هذا يقال في اسم المفعول من: قال، ورام، وحاط ... وأمثالها؛ حيث يكون اسم المفعول هو: مقوول، ومرووم، ومحووط، ثم يحصل الإعلال بالنقل، ويليه الإعلال بالحذف. ومن النادر الذي لا يقاس عليه تصحيح اسم المفعول المعتل العين بالواو؛ كقولهم: ثوب مصوون، والقياس مصون<sup>4</sup>. ومثال الفاعل اليائي العين: باع<sup>5</sup> يبيع. واسم المفعول منه هو: مبيع،

- 1 قر بالمكان يقر، بمعنى سكن واستقر فيه. وأصلهما الشائع: قرر يقرر.
- 2 في هذه المسألة الثالثة يقول ابن مالك في ختام الفصل.
- 3 ظلت وظلت في ظللت استعمالا ... وقرن في: اقرن. وقرن نقلا-3
- 3 إن كانت المحذوفة هي الثانية الزائدة، طبقا للرأي الأشهر، فاسم المفعول على وزن: "مفعول" -بفتح، فضم، فسكون ... - وإن كانت المحذوفة هي الأولى هي عين الكلمة فوزن اسم المفعول: "مقول"؛ لأن عين الكلمة حذفت هنا، وبقيت هناك. ولا أثر للخلاف بين الرأيين إلا في هذا الوزن الصرفي.
- 4 وقد ورد السماع أيضا مطابقا للقياس في قول دعبل -وهو ممن يحتج بكلامهم- واصفا حكم يزيد بن معاوية:
- بنات يزيد في القصور مصونة ... وآل رسول الله في الفلوات
- 5 لهذا الفعل الثلاثي رباعي مبدوء بالهمزة هو: "أباع"؛ فيكون اسم المفعول للرباعي هو: "مباع". وقد ورد النص على هذا كله في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري الجزء 27 عدد فبراير سنة 71 ص 231.

(802/4)

تنقل حركة الضمة وهي حرك الياء إلى الساكن الصحيح قبلها؛ فيلتقي بعد هذا النقل ساكنان؛ هما: الياء والواء، فيجب حذف أحدهما؛ وهو الواو -على الأصح، لما سبق- فيصير اسم المفعول: مبيع، بياء ساكنة قبلها ضمة، فنقلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء،

ويصير اسم المفعول هو: مبيع بعد وقوع إعلال بالنقل، وآخر بالحذف وقلب الضمة كسرة، ومثل هذا يقال في اسم المفعول من الأفعال: هام يهيم، شاد يشيد، غاب يغيب ... وأمثالها حيث يكون اسم المفعول هو: مهيوم، مشيود، مغيوب ... ثم يدخله الإعلال بالنقل، فإلإعلال بالحذف. ثم قلب الضمة كسرة. وهذا هو الأفصح في المعتل العين بالياء، ويحسن الاقتصار عليه. وتقيم تجيز تصحيح هذا النوع اليائي، فتقول ثمر مبيوع، وثوب مخيوط، وسفيه مديون<sup>1</sup> وهكذا<sup>2</sup>.

---

1 ومريض معيون، أي: مصاب بالعين "يريدون بها: الحسد. والفعل: عان بعين" وبلغتهم قال الشاعر:

قد كان قومك يحسبونك سيدا ... وإخال أنك سيد معيون

2 يقول ابن مالك في النوع الرابع وما فيه من الإعلال بالنقل وبالحذف، وما يجوز فيه من تصحيح، وما يندر:

وما لإفعال من الحذف ومن ... نقل فمفعول به أيضا قمن-6

يقول: ما ثبت لإفعال "واستفعال كذلك. وقد سبق الكلام عليهما" من الإعلال بالنقل والحذف فقمين به "أي: جدير به" المفعول به أيضا من الفعل المعتل العين والياء، أو الباء، ثم ضرب مثالين لهذين، وبين أن تصحيح ما عينه الواو نادر، دون ما عينه ياء؛ فقال:

نحو: مبيع ومصون، وندر ... تصحيح ذي الواو، وفي ذي اليا اشتهر-7

ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى ثلاثة أبيات سبق ذكرها وشرحها في المواضع المناسبة لها، ص781 وما بعدها" وختم بها الفصل السابق، ونصبها:

وصحح المفعول من نحو: عدا ... وأعلل إن لم تتحر الأجودا-8

كذاك ذا وجهين جا "الفعل" من ... ذي الواو لام جمع أو فرد يعن-9

وشاع نحو: نيم في: نوم ... ونحو: نيام شذوذه نيم-10

(803/4)

---

الفهرس:

أ- بيان الأبواب العامة التي يشتمل عليها هذا الجزء:

رقم الصفحة عنوان الباب



- 1 النداء، وكل ما يتصل بأحكامه  
77 الاستغاثة  
89 الندبة  
101 الترخيم  
118 الاختصاص  
126 التحذير والإراء  
140 أسماء الأفعال  
162 أسماء الأصوات  
167 نونا التوكيد  
185 إسناد الفعل إلى الضمائر  
200 مال لا ينصرف  
277 إعراب المضارع: أ- "نواصبه"  
405 ب- جوازم المضارع  
482 اجتماع الشرط والقسم  
489 أ- توالي شرطين أو أكثر  
490 ب- توالي لاستفهام والشرط  
491 لو  
504 أما الشرطية  
512 أدوات التحضيض، والتوبيخ، والعرض، والامتناع: "لولا، لوما، هلا، ألا، ألا ..."  
517 العدد  
568 كنايات العدد: "كم، كأي، كذا، كنايا أخرى"  
585 التأنيث  
605 المقصور والمدود، وتثنيتهما، وجمعهما تصحيحا.  
625 جمع التكسير  
683 التصغير  
713 النسب  
747 التصريف  
756 الإعلال، والإبدال، والقلب  
794 الإعلال بالنقل

## 800 الإعلال بالحذف

ب- تفصيل المسائل والموضوعات التي يشتمل عليها كل باب من الأبواب العامة، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة في **الفهرس** بخط صغير هي بعض الموضوعات الواردة في: "الزيادة والتفصيل"، والهوامش.

(804/4)

باب النداء، وما يتصل به:

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهوامش

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 127:

1 النداء:

تعريفه.

أحرفه، موضع استعمال كل حرف.

ألفاظ لا تكون إلا منادى، وأخرى لا تصلح منادى

3 أ- حذف حرف النداء وموضعه.

ب- مواضع لا يصح فيها حذف الحرف: "يا"

4 ج- مواضع يقل فيها حذفه.

هل يصح نداء الضمير؟

ما المراد باسم الجنس المعين وغيره.

5 ما تمتاز به: "يا"

مناداة القريب بما للبعيد، والعكس.

النداء الحقيقي وغير الحقيقي.

6 دخول حرف النداء على غير الاسم.

هل يحذف المنادى؟

7 د- نوع الجملة الندائية فعلية إنشائية. لا صح أن تكون خبرا نيابة حرف النداء عن

العامل

حرف النداء من أحرف المعاني أثر ذلك

9 المسألة 128:

أقسام المنادى الخمسة، وحكم كل.

القسم الأول:

المفرد العلم، تعريفه،

10 ما يلحق به، أحكامه المختلفة، البناء على الضم..

11 العلم والمعارف المبنية قبل النداء.

14 طريقة بناء العلم المنقوص، والمنون.

15 طيقة بناء العلم المقصور

16 حكم نداء المثني، والجمع، وإثنا عشر، واثننا عشرة، علمين مبدوءين بهمزة القطع

18 صورة من العلم المفرد يجوز فيها أمران..

المنادى وغير المنادى الموصوف بكلمة: ابن، أو ابنة، أو بنت، أشباهها.

متى تحذف همزة الوصل منهما

20 جواز أمر ثالث، التعليل الثلاثة

25 القسم الثاني: النكرة المقصودة، تعريفها، حكمها

26 الفرق في التعيين بين النكرة المقصودة والعلم

28 متى تبني على الضم وجوبا، أو جوازا.

وحكمها إذا كانت موصوفة؟

ما إعراب الجملة بعد النكرة المقصودة؟

ولا سيما المنقولة من مقصور أو منقوص.

30 عودة إلى الفرق بين التعيين في العلم وفي النكرة المقصودة.

30 حكم المعارف التي ليست أعلاما ...

(805/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

31 القسم الثالث: النكرة غير المقصودة

تعريفها، وحكمها.

القسم الرابع: المضاف، تعريفه، وحكمه.

32 القسم الخامس: الشبيه بالمضاف

33 حكم نداء الأعداد المتعاطفة.

34 حكم أيضا

36 المسألة 129:

الجمع بين حرف النداء و"أل". الكلام على: "اللهم" وهمزة "الله".

37 نعتة. معاني: اللهم.

38 متى تصير همزة الوصل للقطع؟

40 المسألة 130:

أحكام تابع المنادى.

أ- أحكام تابع المناد المنصوب حكم الضمير المصاحب للتابع،

41 مناقشة النحاة في حكم البدل وعطف النسق..

42 وجوب جر التابع

43 ب- تابع المنادى المبني على الضم.

1- ما جيب نصبه، كيفية إعراب فاقد الشروط.

45 حركة شكلية صورية في بعض التوابع

45 2- ما يجب رفعه،

نداء "أي"، "وأية"

48 واسم الإشارة ...

49 الكلام على أي، وأية، ونعتهما، والمطابقة وعدمها، والإفراد وفروعه..

50 نعت اسم الإشارة المنادى.

51 المراد "بالمبهم" في المنادى وغيره

52 جواز الرفع والنصب.

53 4- التابع المستقل: "البدل وعطف النسق".

ج- ما يصح نصبه وبنائه على الضم.

54 اسم زائد لا يوصف بإعراب ولا بناء،

57 ملخص أحكام توابع المنادى

58 المسألة 131:

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

حكم صحيح الآخر، وشبهه، أحرف المد، واللين، والعلة.

62 تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها.

الكلام على: يا أبت، يا أمت.

65 حكم معتل الآخر وما ألحق به

67 حكم الأسماء الخمسة عند ندائها

68 المسألة 132:

أسماء لا تكون إلا منادى.

بيانها تفصيلاً.. "أبت، أمت، اللهم، فل.. و... "

أسماء لا تكون منادى.

73 صيغة "فعال" لسب الأنثى، وللأمر

76 نداء المجهول اسمه..

(806/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش:  
باب الاستغاثة.

رقم الصفحة الموضوع

المسألة 133

77 الاستغاثة.

تعريفها، أسلوبها، وأركانها

78 حكم "يا".

حكم المستغاث، ولامه، وتوابعه

80 رأي في إعراب المستغاث المعرب والمبني

83 حكم المستغاث له.

84 بعض أحكام عامة.

86 المسألة 134:

النداء المقصود به التعجب

89 المسألة 135:

تعريفها، ركنها،

90 أ- الأحكام الخاصة بحرف النداء.

ب- المندوب، والأحكام الخاصة به

91 هل هو منادى حقيقي؟

94 زيادة الألف في آخر المندوب

96 زيادة هاء السكت في آخره

97 المندوب المثنى والجمع، توابع المندوب

المسألة 136:

99 المندوب المضاف لياء المتكلم

100 المندوب المضاف لمضاف لياء المتكلم

باب الترخيم

101 المسألة 137:

تعريف، أقسامه

القسم الأول: ترخيم المنادى كثرة الترخيم في بعض ألفاظ معينة.

102 شروطه.

87 أسلوبه. أحكامه.

105 ما يحذف جوازا من آخر المنادى المرخم.

حرف العلة، واللين، والمد

109 عودة إلى همزة الوصل التي تصير همزة قطع.

(807/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل، والهامش:

رقم الصفحة الموضوع

111 كيفية ضبطه على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر.

114 أي الطريقتين أفضل؟ لماذا؟

115 الكلام على: يا صاح..

116 المسألة 138:

القسم الثاني: ترخيم الضرورة

باب: الاختصاص

118 المسألة 139:

توضيحه بالأمثلة، تعريفه.

120 الغرض منه

- 121 حكمه
- 122 أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء
- 125 إعراب الجملة التي تحوي المختص.
- الجميل الاعتراضية لا محل لها من الإعراب.
- 126 المسألة 140:
- أ- التحذير
- تعريفه، أساليبه الاصطلاحية
- 127 الأول: حكمه
- 128 الثاني والثالث، وحكمهما
- 129 الرابع. حكمه
- 130 الخامس. حكمه
- 132 مخلص الأحكام السابقة.
- 133 عامل التحذير
- العامل المقدر ليس أمرا يتعبد بنصه
- 135 ما يجوز في الواو
- نوع أسلوب التحذير
- 136 ب- الإغراء، تعريه، وحكمه
- 138 بعض الأمثال المسموعة بالنصب وأشباهاها.
- باب الأسماء الأفعال
- 140 المسألة 141:
- معناها، تعريفها
- 142 مزيتها
- 142 الرأي القائل إنها خالفة ...
- 143 تقسيم هذه الأسماء بحسب نوع أفعالها

(808/4)

- 145 لغتان في: هلم، معنى: هلم جرا.
- 146 شتان
- 147 تقسيمها بحسب أصالتها في الدلالة: غلى مرتجل ومنقول.
- 149، 150 تفصيل الكلام على "رويد" و"بله"
- 153 أهم أحكامها:
- نوع قياسي.
- السماع، الجمود، البناء، التنوين وعدمه، العمل
- 154 المراد من تعريفها وتنكيرها.
- 156 نوع فاعلها
- الكلام على: هيت،
- 157 حاجة اسم الفعل إلى الفاعل دليل اسميته
- 185 المسألة 144:
- إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيدهما ومع التوكيد ...
- 158 الكلام على: هاؤم،
- 159 تأخر المعمولات
- امتناع نون التوكيد.
- هل اسم الفعل مع فاعله جملة؟
- 160 قسم تلحقه الكاف سماعا
- 161 سرد بعض أسماء الأفعال المنتثرة في الكلام العربي الفصيح
- 162 المسألة 142:
- أسماء الأصوات.
- تعريفها وتقسيمها
- 163 أشهر أحكامها
- باب نونا التوكيد
- 167 المسألة 143:
- بيانهما، أثرهما المعنوي
- 169 آثارهما اللفظية، والأحكام المترتبة عليهما
- 170 بناء الأمر على الفتح
- 171 أحوال توكيد الأمر والمضارع
- 172 متى تحذف "لا" النافية وتلاحظ



179 الاحكام الأربعة التي تختص بها نون التوكيد الخفيفة

180 متى يصح التقاء الساكنين؟

باب إسناد الفعل

185 المسألة 144:

إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيدهما ومع التوكيد ...

أولاً: 1- المضارع

صحيح الآخر.

186 دفاع عن الحذف والتقدير هنا شرط قوالي الأمثال الممنوع.

(809/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة. والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

189 تلخيص إسناد المضارع صحيح الآخر

191 "ب" إسناد المضارع معتل الآخر

197 تلخيص إسناد المضارع معتل الآخر

199 ثانياً: الكلام على الأمر

باب ما لا ينصرف

200 المسألة 145:

الاسم المغرب من حين التنوين

قسمان:

معنى الصرف، تقسيم الاسم الذي لا ينصرف

قد يعبر عن الصرف قديماً "بالإجراء" و ...

204 العلامة الدالة على منعه، والعلامتان.

ما يمنع صرفه لعله واحدة أو لعلتين.

مناقشة رأي النحاة في العلة والعلتين.

205 أصل يمان، وشآم، وثمان..

205 1- لعله واحدة: ألف التأنيث بنوعيتها، حكمها

207 أصل الممدودة

- شرطان للمنع من الصرف
- 208 صيغة منتهى الجموع، تعريفها
- هل منها مثل كلمة: أرادب
- 209 حكمها.
- 210 موازنة بين المنقوص المفرد والمجموع وحكم المنقوص منها
- 211 حكم المضارع المعتل الآخر بالواو، أو الياء، عند التسمية كحكم المنقوص
- 214 حكم ملحقاتها.
- 216 ب- ما يمنع صرفه لعلتين معا.
- 217 المسألة 146:
- الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفية وما ينضم إليها من إحدى العلل الثلاث.
- الوصفية مع زيادة الألف والنون.
- معنى الوصفية هنا "فعلان فعلى" تأنيثه بالتاء. صحة صرفه وجمعه تصحيحا، وكذا فعلى.
- 218 الوصفية مع وزن الفعل
- 222 الوصفية مع العدل
- تعريف العدل، وتقسيمه، وفائدته.
- رأي فيه، الكلام على: أحاد، وثناء ...
- 224 الكلام على: آخر
- 227 المسألة 147:
- الكلام على الممنوع من الصرف للعلمية مع إحدى العلل السبع.

(810/4)

- 
- الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، التفصيل، الهامش
- رقم الصفحة الموضوع
- 227 العلمية مع التركيب المزجي، معناه.
- 230 نوع منه منقوص ينصب بالفتحة المقدرة دائما
- 231 حكم الأعلام المركبة تركيب إضافة، أو إسناد، أو عدد، أو أحوال، أو ظروف.

- 233 العلمية مع زيادة الألف والنون
- 236 العلمية مع التأنيث
- "أ" ما يمتنع صرفه وجوبا.
- هاء التأنيث هي تاء التأنيث
- 238 "ب" ما يمتنع صرفه جوازا
- 239 أشياء - كأسماء القبائل والأماكن والأحياء - تصرف أولا تصرف
- 242 العلمية مع العجمة.
- معنى اللفظ الأعجمي - قد يدخله تغيير عند نقله إلى لغة العرب - الفرق بين المعرب والأعجمي
- 245 حكم أسماء الملائكة، والأنبياء، وإبليس.
- كيف يعرف الاسم الأعجمي؟
- 247 العلمة مع وزن الفعل وصوره المختلفة..
- تصير همزة الوصل في الأعلام المنقولة همزة قطع.
- 249 ضابط عام في صرف الاسم الذي وزن المضارع
- 253 العلمة مع ألف الإلحاق المقصورة "مثل: علقى، أرطى"
- كلمة عن الإلحاق.
- 255 حكم كلمة: تترى.
- 256 العلمية مع العدل.
- كلمة عن العدل وتقسيمه وفائدته..
- 256 وزن: "فعل" في ألفاظ التوكيد.
- 257 وزن: "فعل" علم مفرد مذكر.
- 258 الكلام على: سحر..
- 259 الكلام على رجب وصفر.
- وزن: فعال، أنواعه، وحكم كل..
- 261 أمس.
- 263 حكم العلم المبني إذا سمي به هو: الإعراف والصرف.
- 264 أحكام عامة في الممنوع من الصرف:
- 1- الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين الأمكنة.
- 2- الممنوع من الصرف أحد عشر نوعا. قد يمنع لسبب أو لاثنين.
- 266 3- حكم الممنوع من الصرف المنقوص

- 267 وزن "أفيعل" ليس خاصا بالوصف.  
269 4- متى يجب تنوين الممنوع من الصرف، ومتى يجوز؟  
270 يجوز الصرف وعدمه في حالتين.  
معنى التناسب، والسجع، والفواصل.

(811/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش:

- رقم الصفحة الموضوع  
271 يجوز التنوين للضرورة، وما في حكمها.  
معنى الضرورة موضعها؟  
5- ما يجوز في الضرورة الشعرية.  
قد تكون الضرورة في غير الشعر.  
274 الكلام على صحة وقوع "لا" بعد "قد" في مثل: قد لا أفعل كذا.  
275 أثر التصغير والتكبير في الصرف وعدمه.  
أ- باب إعراب المضارع: "نواصبه":  
277 المسألة 148:  
أ- نواصبه  
إشارة إلى بناء الأفعال وإعرابها.  
حكم المضارع، النواصب.  
كلمة أخرى من العالم. نفاسة جوهره، عيبه ...  
278 عدد النواصب  
279 للمضارع المبني المجرد محل إعرابي.  
281 الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها:  
الأول: أن.  
282 أحكامها: إشارة إلى المصدر المؤول.  
ولماذا نلجأ إليه. قد يكون سبكه بغير سابق.  
284 حالات إظهارها وإضممارها، وجوبا وجوازا "بيان السبب في ص 378، 999".  
289 "أو" قد تكون حرف استئناف كالواو، والفاء، وثم.

290 بقية أنواعها: "المخففة من الثقيلية، الصالحة للمصدرية، وللتخفيف، الزائدة، الجازمة،

الضمير، المفسرة"

292 دخول "لما الحينية" على المضارع

298 إظهار النون وعدم إظهارها قبل "لا"

299 الثاني: لن، معناها وأحكامها

300 الثالث: كي. معناها وأحكامها

301 حكم الفصل بينها وبين المضارع بحرف النفي: لا، أو: ما، أو بهما.

الفرق بينها وبين: "أن" المصدرية.

303 أنواعها: المصدرية.

سبب استعمال المصدر المنسيك.

التعليلية، الصالحة للأمرين، الاستفهامية.

305 وصل كي "بلا" النافية وفصلها.

307 الكلام على: "كما" في بيت قديم

(812/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

308 إذن: مادتها، معناها، أحكامها، كتابتها.

313 حكمها بعد الواو والفاء.

315 تضمنها معنى الشرط أحيانا وما يترتب على هذا

316 هل يجوز إهمالها مع استيفاء الشروط؟

317 المسألة 149:

الأدوات الخمس التي نصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبا.

أحكام هامة تختص بهذه الأدوات

أولها: لام الجحود، معناها شروط عملها.

321 نوعها، الحرف الزائد المحض وغير المحض.

324 الفرق بين لام التعليل ولام الجحود.

- هل تحذف اللام أو فعل الكون؟
- 326 ثانيها: أو: العاطفة التي بمعنى: حتى، أو: إلا.  
المراد من ذلك كله.
- إعراب: "أو" وما بعدها؟
- 331 سبب الالتجاء إلى: "أو"  
ونصب المضارع بعدها
- 33 ثالثها: حتى الجارة، معناها  
عملها
- الحال الحقيقية والماضية، والمستقبلية.  
إشارة إلى "حتى" العاطفة، وحتى الابتدائية..  
معنى "حكاية الحال الماضية".  
حالات المضارع بعد "حتى".
- 338 حكم المضارع بعدها  
الفصل بينها وبين المضارع
- 347 ملخص حالات المضارع بعد "حتى"
- 350 أمثلة عرضها النحاة لها.
- 352 رابعها: فاء السببية الجوابية.  
معناها، ودلالاتها، شرط النفي والطلب قبلها.
- 354 عملها. معنى النفي  
إشارة إلى الاستفهام الحقيقي والتقريبي
- 357 كيفية تأويل المصدر المنسبك هنا
- 358 معنى العطف على المعنى والتوهم
- 359 صور من تسلط النفي على ما قبل الفاء، وما بعدها معا وعلى أحدهما فقط.
- 365 ب- الطلب بنوعيه "المحض وغير المحض". الأمر، النهي، الدعاء، الاستفهام،  
العرض،  
التحضيض، التمني، الترجي، معنى كل وحكمه
- 366 الأمر، معناه ... صيغته..

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

367 النهي

368 الدعاء، الاستفهام

369 العرض. التحضيض. التمني جمل خبرية في معنى الأمرية

371 حكم المضارع الذي اختفت من صدره "فاء السببية"، انظر ص 366

372 مسائل يجوز فيها نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا، وعدم نصبه

373 الجواب وانجاب عنه لا يتوافقان؛ بل يجب تخالفهما..

375 خامسها: واو امعية، فائدتها. ومعناها

376 عملها، حكم المضارع بعدها

378 التشابه والتخالف بين فاء السببية، وواو المعية

379 واو الصرف

383 الفرق بين واو المعية والواو العاطفة..

384 صور "للاو" يختلف فيها المعنى والإعراب.

385 "ثم" قد تكون كواو المعية؛ وقد تكون لاستئناف..

387 المسألة 150:

حكم المضارع إذا لم توجد قبله فاء السببية.

388 أداة الشرط لا تدخل على النهي

390 الاستئناف البياني وغير البياني

395 جواب الأمر والترجي

398 كيف نعرب "لا" الناهية التي فقدت الدلالة على النهي

400 المسألة 151:

حذف "أن" والنصب بها في غير المواضع السابقة، الفرق بين حذفها وإضمامها.

402 المسألة 152:

السبب في إضمام: "أن" وجوبا وجوازا

ب- باب إعراب المضارع: "جوازمه"

405 المسألة 153:

ب- جوازمه:

عوامل جزمه ثلاثة أنواع، وبيان سبب التسمية. إشارة إلى موضع الكلام على: جزم

المضارع في جواب الطلب"

406 النوع الأول: ما يجزم مضارعا واحدا أربعة.

"اللام، الطلبية".

معناها، وأحكامها

408 "لا الطلبية"، معناها، وحكمها

412 الجزم بعد "لا" النافية.

413 "لم ولما". ما يشتركان فيه وما تنفرد به كل.

(814/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

المراد من الاستفهام التقريبي.

414 ما تنفرد به "لم"

ما الذي يجزم المضارع المسبوق بلم وقبلها أداة شرطية جازمة

417 ما في حيز الجواب لا يتقدم على الجواب

ما تنفرد به "لما"

420 الفرق بين "لما" الجازمة والحينية، والتي بمعنى "غلا" ومن هذه أنشدك الله لما

فعلت،

كذا ... والمراد منها

421 المسألة 154:

النوع الثاني: الذي يجزم مضارعين معا، أو.... "أدواته؛ الأسماء منها الحروف، أشهر

الأمر

التي تنفق فيها.

الفرق المعنوي بينهما

422 معنى فعل الشرط وجوابه.

"من وما" الشرطيتين والموصولتين

423 هل تقع الجملة الشرطية حالا؟

425 لا بد من دخولها على فعل

426 صدارتها،



عدم حذفها.

عدم دخولها على: "لا الناهية".

427 المسألة 155:

الأمر التي تختلف فيها تلك الأدوات.

ناحية الأسمية والحرفية.

ناحية الاتصال "بما".

ناحية المعنى واختلافه..

431 إشارة لبعض الفوارق بين "إذا" الشرطية وغيرها، كإن وأخواتها

432 ناحية التعليق

433 "إن" الوصلية، وإشارة لباقي أنواع "إن".

هل يقترن جواب إن الشرطية، باللام

436 "إن" التفصيلية.

437 دخول "إن" الشرطية على "لم".

438 إعراب أدوات الشرط الجازمة وأدوات الاستفهام المحض.

440 المسألة 156:

النوع الثالث الذي يقع الخلاف في اعتباره جازما: إذا، كيف، لو

444 المسألة 157:

الأحكام الخاصة بجملي الشرط والجواب إذا كانت الأداة جازمة، أو ...

(815/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

أولا: أحكام الشرطية.

هل تسمى جملة؟

445 اجتماع المبتدأ وأداة الشرط. إعرابها

449 ثانيا: أحكام الجوابية..

450 حذف الجواب. إشارة إلى دخول "إذا" الفجائية على الجواب

451 تقديم ما يدل عليه، وشرط هذا. "هل" الاستفهامية لا تدخل على: "إن"

- الشرطية، ولا  
على ما تضمن معنى "إن" بخلاف الهمزة الاستفهامية.  
مواضع يتعين فيها أن تكون بعض الأسماء موصولات، لا شرطية، اسم الزمان لا يضاف  
لجملة شرطية.  
اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله إلا المضاف، وحرف الجر.  
458 اقتران الجواب بالقاء.  
قد تحل في بعض المواضع "إذا" الفجائية محل الفاء.  
هل يقتزن جواب "إن" باللام؟  
461 بعض الأحرف والأدوات التي لها الصدارة  
463 عودة إلى اقتران جواب إن، باللام  
465 هل تجتمع "الفاء وإذا؟"  
466 ذكر لام القسم المحذوف غير واجب.  
هل يصح الاستغناء عنهما؟  
467 هل تقتزن الجواب بالفاء في غير تلك المواضع؟ متى تجئ الفاء في الجواب المنفي  
بلا؟  
469 تنزيل الظرف منزلة الشرط، وأثر ذلك في جلب الفاء..  
قد يجزم المضارع بعد الصلة والصفة. قد يكون للظرف جواب.  
471 أحكام عامة تختص بجملتي الشرط والجواب معا:  
472 أثر الإعراب المحلي  
474 ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه  
475 إعراب المضارع المرفوع، في جملة الجواب  
476 حكم جواب الشرط إذا تقدم عليه مبتدأ  
477 عطف مضارع عن آخر في جملة الجواب أو في جملة الشرط، وتفصيل ذلك  
478 إعراب المضارع المتوسط بينهما  
480 حذفهما معا، و..

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش  
باب اجتماع الشرط والقسم، وحذف جواب أحدهما:

رقم الصفحة الموضوع

482 المسألة 158:

اجتماع الشرط والقسم وحاجة كل إلى جواب، ونوعه

482 القسم الاستعطاوي وغير الاستعطاوي

485 حذف جواب الشرط أو القسم عند اجتماعهما.

باب: توالي شرطين أو أكثر، وتوالي شرط واستفهام

489 المسألة 159:

أ- توالي شرطين. أو أكثر

490 ب- توالي الاستفهام والشرط.

باب: "لو" الشرطية بنوعيهما

491 المسألة 160:

أ- الشرطية الامتناعية معناها وأحكامها.

494 ب- الشرطية غير الامتناعية، معناها، وأحكامها

496 أحكام مشتركة بين النوعين

497 كلاهما لا بد له من جواب

498 لام التسوية

500 حذف فعل شرطها وحده

حذف الجملة الشرطية

حذف فعل الجواب

حذف جملته

501 حذف الجملتين

502 إشارة إلى أنواع أخرى من "لو".

باب: أما الشرطية، وأنواع أخرى

504 المسألة 161:

أ- صيغتها

ب- معناها

506 ج- أحكامها النحوية

507 وجوب اقتران جوابها بالفاء

508 تقديم بعض المعمولات على الفاء الداخلة في الجواب

509 حذف "أما" والكلام في مثل: "وربك فكبر، ... "

511 أشهر أنواع "أما"، مع الإشارة إلى "أما، العاطفة".

(817/4)

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب أدوات التحضيض، والتوبيخ، والعرض، والامتناع:

رقم الصفحة الموضوع

512 المسألة 162:

لولا، لوما، هلا، ألا، ألا، لو

512 ألا التي للاستفتاح ومثلها: أما

513 المعاني التي تؤديها تلك الحروف، وأحكامها النحوية

باب: العدد

517 المسألة 163:

518 أقسامه الاصطلاحية، وكيفية إعرابها

ما يدل عليه لفظ العدد.

1- المفرد، صحة كتابة "مئة" من غير ألف، وفصلها عن: "ثلاث" في الأعداد المفردة.

الكلام على لفظي: بضع ونيف.

520 ضبط "شين" عشرة.

2- المركب.

معنى الصدر والعجز والنيف

521 صحة إظهار الواوين بين جزأي المركب المزجي العددي..

522 ضبط الشين في "عشرة" في الأعداد المركبة.

3- العقد، معناه، وحكمه. لم كان اسم جمع مذكر وليس جمعا مذكرا؟

523 4- العدد المعطوف، معناه وحكمه.

525 المسألة 164:

تمميز العدد.

أ- الأعداد المفردة

528 وقوع العدد نعتا مؤولا، أو بدلا، وعطف بيان

529 ب- تمييز بقية أقسام العدد

530 نعت تمييز العدد المركب، والعقد، والمعطوف

532 قد يضاف العدد إلى غير تمييزه.

533 المراد من المائة والألف. متى يصلحان تمييزا؟

(818/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

434 الاستغناء عن التمييز أيضا

535 الفصل بين العدد وتمييزه.

536 المسألة 165:

تذكير العدد وتأنيثه، وما يراعي فيه.

الأول: الأعداد المفردة. ومائة وألف.

537 ثلاثة وعشرة وما بينهما الكلام على "ثمان"

539 العرب قد تغلب التأنيث على التذكير

540 تفصيل الكلام على المفرد الذي يراعي في التذكير والتأنيث

542 قد يكون تمييز العدد المضاف غير جمع حقيقي

ما الذي يراعي في المعدود إن كان اسم جمع، أو اسم جنس جمعيا

545 متى يجوز تأنيث العدد وتذكيره

546 وقوع العدد نعتا. أو بدلا وعطف بيان

546 ما الحكم إن كان المعدود صفة نائبة عن المحذوف؟

547 الثاني: تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها.

548 الثالث: تذكير العقود

549 الرابع: تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها

553 المذكر والمؤنث من أسماء الشهور العربية

متى تذكر كلمة: "شهر" قبلها؟

554 المسألة 166:

أ- صياغة العدد على وزن "فاعل" وأنواعها، والأغراض منها بدون ذكر كلمة: "عشر" بعده، أو

عقد آخر

558 ب- صياغته مع ذكر كلمة "عشر" بعده

562 ج- صياغته وبعده عقد آخر

564 المسألة 167:

التأريخ بالليالي والأيام

565 الرأي في مجئ نون النسوة وتاء التأنيث في مثل سبع ليال خلون أو خلت..

566 تعريف العدد وتنكيره.

قراءة الأعراد المعطوفة على العقود المختلفة وعلى عشرة.

(819/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب كنات العدد:

رقم الصفحة الموضوع

568 المسألة 168:

"كم، وكأي، وكذا.."

وكنايات أخرى منها: كيت، وذيت.

معنى الكناية

الأولى: كم.

أ- معنى الاستفهامية

569 أشهر أحكامها، لفظها مفرد، دون مدلولها. طريقة إعرابها. ضابط لإعرابها

572 ب- الخبرية، معناها

573 حكمها، وحكم تمييزها. إعرابها

576 موازنة بين النوعين

577 الثانية: كآين.

لغاتهما، أحكامها

التشابه والتخالف بينهما وبين "كم الخبرية"

580 الثالثة: كذا

583 كنايات أخرى عن الحديث كيت، ذيت

584 أصل الكلمات السالفة

باب التأنيث

585 المسألة 169:

التأنيث، المراد منه

المؤنث والمذكر من جسم الإنسان

587 أنواعه. وحكم كل

590 علامات التأنيث ثلاث

العلامات الأولى: تاء التأنيث "وتسمى: تاء النقل"

دخولها على عض المشتقات، دون بعض.

591 دلالتها على معان أخرى غير الفصل بين المذكر والمؤنث

592 قد تدل على المبالغة مع التأنيث

الفرق بين المعرب والأعجمي، ما لا يتميز مذكره من مؤنثه

رأي جديد في إلحاق التاء بصيغة: "فعل"

597 شروط وتفصيلات أخرى تختص بدخول التاء على بعض المشتقات

600 العلامة الثانية، ألف التأنيث. المقصورة وأوزانها.

603 العلامة الثالثة: الممدودة وأوزانها.

(820/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب المقصور والممدود، وتشتتتهما، وجمعتهما تصحيحاً

رقم الصفحة الموضوع

605 المسألة 170:

هل طلقان على الاسم المعرب والمبني؟

تعريف المقصور، وحكمه.

صورة مما نا فيه حرف عن حركة.

إشارة لمكان المنقوص

606 أ- المقصور القياسي والسماعي

609 أشياء أخرى في المقصور القياسي

610 ب- الممدود، تعريفه، القياسي منه.

611 الممدود السماعي

612 قصر الممدود، وعكسه. السماعي منه

613 المسألة 171:

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحا. وكذلك المنقوص.

أ- تثنية المقصور المراد من الجمع الصحيح أو السالم وبقية الأسماء الأخرى من الصحيح. وشبههن والمنقوص. ضابط لإرجاع اللام المحذوفة، حكم المعتل الآخر بالواو وطريقة تثنيته وجمعه

617 ب- تثنية الممدود

سبب قلب الهمزة وعدم قلبها، إشارة إلى الإلحاق

618 ج- جمع المقصور جمع مذكر سالما

619 د- جمعه جمع مؤنث سالما

620 هـ- جمع الممدود جمع مذكر سالما

و جمعه جمع مؤنث سالما

620 بعض أحكام عامة فيما يراد جمعه جمع مؤنث سالما

1- إرجاع لامه في بعض حالات

2- حذف تائه التي للتأنيث

3- اتباع عينه فاءه

(821/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب جمع التكسير:

رقم الصفحة الموضوع

625 المسألة 172:

تعريفه، المراد من التكسير، سبب التسمية

527 قسماه: "القلة والكثرة" وبعض آثارهما



الدلالة العددية للجموع إشارة إلى جمع الجمع

631 الفرق بينه وبين جمعي التصحيح

632 قياسية جمع التكسير بنوعيه

633 معنى المطرد وغير المطرد. معنى القليل والنادر والقياس، والغالب، والأكثر، والكثير

والباب، والقاعدة..

634 قرار المجمع اللغوي في ذلك.

635 رأي ابن جني والفراء، منزلتهما اللغوية صحة استعمال القياس مع وجود اللفظ المسموع.

636 أ- أشهر جموع القلة أربعة: أفعلية، أفعال، أفعالن فعلة

638 القول الفصل في جمع فعل على أفعال.

نوع من الكثرة التي تبيح القياس عليها، والأطراد  
639 فعلة

641 المسألة 173:

ب- أشهر جموع الكثرة

1- فعل

2- فعل 642

3- فعل 643

4- فعل 644

5- فعلة 645

6- فعلة

7- فعلى 646

8- فعلة

9- فعل 647

10- فعال

11- فعال 648

12- فعول 650

13- فعلان 651

14- فعلان 652

15- فعلاء

653 16- أفعلاء

17- فواعل

"قد تكون جمعا لمذكر عاقل على وزن فاعل"

655 18- فعائل.

إشارة إلى ما يلحق هذه الصيغة أحيانا من القلب والإبدال

(822/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

656 19- فعالي

657 20- فعالي

658 21- فعالل، معنى النسب المتجدد

660 متى يحذف الحرف الأصلي الرابع أو الخامس عند الجمع على: فعالل

حروف الزيادة

متى يحذف الحرف الشبيه بالزائد

661 متى يحذف حرف العلة، وحرف المد وحرف اللين

664 23- شبه فعالل "ويشمل" مفاعل، ومفاعيل.."

666 الحرف القوي "الفاضل" والحرف الضعيف

صحة جمع مفعول على مفاعيل قياسا

670 حذف إحدى الياءين من مثل: أمانى، أغاني، أثافي

671 المسألة 174:

أحكام عامة

1- زيادة الياء في جمع التكسير وحذفها

زيادة تاء التأنيث

672 حكم بعض الجموع المنقوصة المعتلة المماثلة لفعالل التي على وزن: دواع.

2- تشبیه جمع التكسير وجمعه

675 مدلول الجمع وجمع الجمع

675 4- تنية أنواع المركبات. وجمعها.

- أ- المركب الإضافي.  
ومنه: ابن عرس، وابن اللبون.  
677 ب- المركب الإسنادي.  
678 ج- المركب المزجي.  
د- المركب التقييدي.  
الفرق بين جمع التكسير واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي  
680 ب- اسم الجمع  
681 اسم الجنس الجمعي  
التكسير يرد الأشياء إلى أصولها صيغة منتهي الجموع  
682 المصغر لا يكسر للكثرة

(823/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب التصغير:

رقم الصفحة الموضوع

683 المسألة 175:

تعريفه: الغرض منه.

تصغير التقريب

685 شروطه:

أنواع مسموعة

688 عودة إلى أن المصغر لا يجمع تكسيرا للكثرة.

نوعاه:

أ- طريقة تصغير الثلاثي

694 ب- تصغير الرباعي

696 ج- تصغير الخمائي وما جاوزه

697 أنواع من التشابه والتخالف

698 أسماء لا تحذف منها الزوائد

701 مواضع لا يكسر فيها الحرف بعد ياء التصغير في فاعيل وفعيعل.

704 بعض أحكام عامة في التصغير "قلب الحرف الثاني"

708 زيادة ياء أحيانا في الخماسي الأصل فما فوقه.

حذف أولى ياءين بعد ياء التصغير

709 الحرف المشدد بعد ياء التصغير، المصغر لا يكسر للكثرة - كما سبق.

709 المصغر ملحق بالمشتق.

التصغير يرد الأشياء إلى أصولها

710 المسألة 176:

تصغير الترخيم معناه

711 الغرض منه حكمه..

باب النسب

713 المسألة 177:

معناه. اعتباره نوعا من المشتق.

714 أحكامه اللفظية:

النسب المتجدد وغير المتجدد

معناه عند سيبويه:

الإضافة المعكوسة.

أ- زيادة ياء النسب

715 ب- ما يجب تغييره في آخر الاسم بسبب ياء النسب

حذف الياء المشددة

718 حذف تاء التانيث

النسب إلى كلمة: "وحدة"

متى يقال "وحدوي"

حكم ألف المقصور والممدود

(824/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

719 الألف لا تكون أصلية إلا في الحرف أو ما يشبهه

720 حكم ياء المنقوص

722 حكم النسب إلى معتل الآخر الشبيه بالصحيح

723 وإلى معتل الآخر بالواو، وإلى ألفاظ أخرى.

724 حكم علامة التثنية، والنسب للمثنى

725 حكم علامة جمع المذكر السالم، والنسب إليه

حكم علامة جمع المؤنث السالم، والنسب إليه

726 إشارة إلى موضع النسب إلى جمع التكسير

إرجاء المحذوف من الأصول تضعيف آخر الثنائي..

ومنه الثنائي المعتل

728 التغييرات الطارئة على الحرف الذي قبل الأخير بسبب النسب. التخفيف بقلب

الكسرة

فتحة

729 التخفيف بحذف إحدى ياءين.

حذف ياء: فعيلة..

730 حذف ياء: فعيل

731 حذف ياء فعيلة..

732 حذف ياء: فعيل

حذف واو فعولة..

733 المسألة 178:

النسب إلى ما حذف بعض أصوله:

محذوف العين.

734 محذوف الفاء:

735 محذوف اللام:

735 النسب إلى: "ذو"، و"ذات"

737 ما يجوز فيه رد اللام وتركها

739 المسألة 179:

أحكام عامة في النسب.

أ- النسب إلى أنواع المركب، وملحقاته.

741 ب- النسب إلى جمع التكسير، وما في حكمه

743 ج- صيغ أخرى للنسب، منها فعال، فاعل، فعل ...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

745 د- بعض النسب المسموع، ومنه يمان وشآم

صغة منتهى الجمع

746 كيف نسب للمنسوب إليه الشاذ في بعض الصور

ه- تأنيث المنسوب

باب التصريف:

747 المسألة 180:

معناه، موضوعه

748 المجرد والمزيد

749 أبنية الثلاثي المجرد من الأسماء والأفعال

750 أوزان الاسم الرباعي المجرد

751 أوزان الاسم الخماسي المجرد كيفية الوزن.

753 أحرف الزيادة، وعلامة الحرف الزائد.

755 إشارة إلى معنى الحرف الزائد

باب الإعلال والإبدال والقلب:

756 المسألة 181:

المصطلحات الأربعة المشهورة، بينها.

"الإعلال، القلب، الإبدال، العوض".

معنى الإعلال

ملاحظة هامة في السماعي والقياس.

757 القلب، الإبدال

758 التعويض، أو: العوض.

759 الملخص

760 أحرف العلة، والمد، واللين معنى كل من المعتل، والمعل، والمعتل الجاري مجرى

الصحيح

761 المسألة 182:

أحرف الإبدال وضوابطه

إبدال الهاء

إبدال الهمزة من الواو، والياء والألف

766 إبدال الواو والياء من الهمزة

767 مما وقع وفيه هذا الإبدال:

خطايا، قضايا، هدايا، غشايا، هراوى... و...

768 الكلام في مثل: نبرئ، تبرئ، وخطيئة وخطية، وخبئ وخبى، ومقروء ومقرو

(826/4)

---

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة الموضوع

775 إبدال الياء من الألف.

776 إبدال الياء من الواو

783 إبدال الواو من الألف

إبدال الواو من الياء

786 إبدال الألف من الواو والياء

790 إبدال الميم من الواو ومن النون

791 إبدال التاء من الواو والياء

792 إبدال الطاء من تاء الافتعال

793 إبدال الدال من تاء الافتعال

794 المسألة 183:

الإعلال بالنقل

معناه

796 مواضعه

800 المسألة 184:

الإعلال بالحذف

مواضعه

ومنها: حذف الواو من مثل: وعد  
802 صفة: باع الرجل، وأباع واسم المفعول مبيع ومباع

(827/4)

---